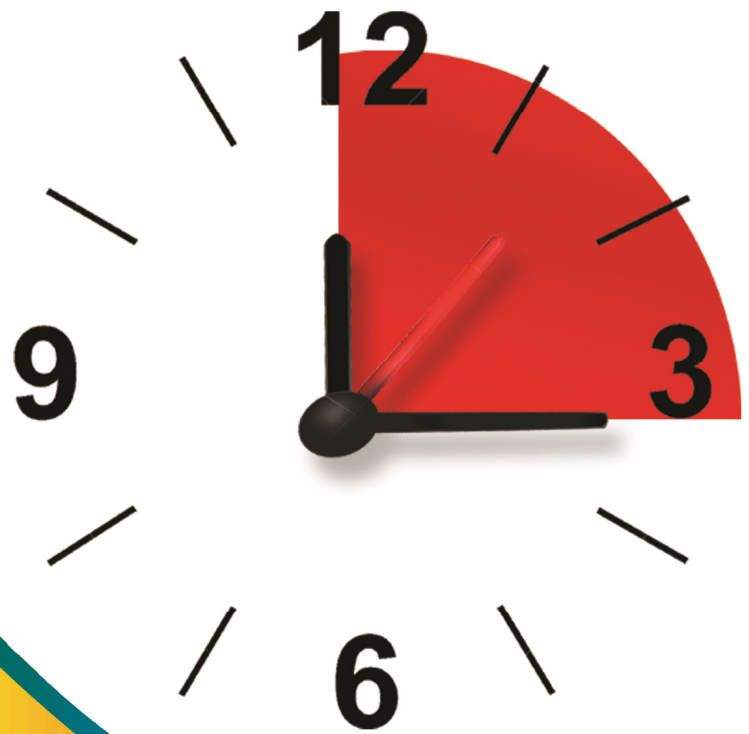


المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية إلكترونية جامعة، لأبرز الأحداث والتطورات

first Season



الربع الأول
2018

المشهد التركي

رؤى - تحليلات - دراسات

المرصد

AL- MARSAD

مجلة دورية ديجيتالية يصدرها مركز الرصد والمتابعة

بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

-السنة الرابعة -

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

+964-7701564347

هيئة التحرير:

محمد مجيد عسكري

ديارى هوشيار خال

ليلى رحمن الجاف

هه لو ياسين البرزنجي

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان امين

العنوان:

السليمانية-اقليم كردستان-العراق

e-mail: ensatmagazen@gmail.com

Facebook : ENSAT.PUK

هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكتشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب الالمام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وابعاد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث وبداياتها لن تكون مبهما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة.

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القارئ الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا شاملا لفصول العام ٢٠١٨ .

وحسب اطلاقنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (المرصد) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بمايسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتابنا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالاتي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير

٢. قضايا كردستانية... رؤى وتحليل ودراسات

٣. اضواء عراقية... رؤى وتحليل ودراسات

٤. قضايا عالمية... رؤى وتحليل ودراسات

٥. المشهد السوري... اخبار ورؤى ودراسات

٦. المشهد التركي... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الديجتالية الذي يبلغ (٢٤) عددا اضافة الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني(www.pukmedia.com/ensat) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان(٢٠١٨ في المرصد) .

الربع الاول يناير 2018

دميرتاش يتنحى عن منصبه للنهوض بثقافة مواصلة الكفاح السياسي

وكالة رويترز : ٢٠١٨/١/٧

قال صلاح الدين دميرتاش أحد زعميي حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكردي في تركيا يوم الخميس، إنه سيتنحى عن منصبه ليحرم الحزب من أبرز زعيم له فيما يواجه اتهامات بدعم الإرهاب. وساهم دميرتاش منذ اشتراكه في تولي دفة قيادة الحزب في يونيو حزيران ٢٠١٤ في دخول الحزب للبرلمان للمرة الأولى. وقال إنه لن يسعى لإعادة انتخابه في مؤتمر الحزب يوم ١١ فبراير شباط. وذكر مسؤولون من الحزب أن دميرتاش قرر التنحي لأن عضويته في الحزب في خطر. وبموجب القانون التركي لا يمكن أن يكون أي شخص يدين بالإرهاب عضوا في حزب سياسي. وقال في رسالة للحزب "من أجل أن تواصلوا مسيرتكم بحماس جديد وللنهوض بثقافة مواصلة الكفاح السياسي من أجل الناس لا من أجل المناصب فلن أن أترشح لمنصب رئيس (الحزب) خلال مؤتمرنا". ودميرتاش (٤٤ عاما) هو محام حقوقي سابق ومحتجز منذ أكثر من عام بتهمة الإرهاب. ويسعى الادعاء للحصول على حكم بسجنه ١٤٢ عاما. واعتقل دميرتاش مع ١١ آخرين من مشرعي الحزب في نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٦ في إطار تحقيق بشأن دعم الإرهاب وعبد الله أوجلان الزعيم المسجون لحزب العمال الكردستاني المحظور. وقال دميرتاش في الرسالة "نحن لسنا انفصاليين ولا إرهابيين رغم دعاية الحكومة القذرة واتهاماتها اللاأخلاقية والتي لا أساس لها من الصحة ولا سند قانوني يدعمها".

تركيا تحكم بسجن مشرع مؤيد للكردي أكثر من ١٦ عاما

إلى ذلك قالت مصادر قضائية إن محكمة تركية قضت يوم الخميس بسجن مشرع من حزب معارض مؤيد للكردي ١٦ عاما وثمانية أشهر بعد نحو سنة من اعتقاله في تهم تتصل بالإرهاب. كان إدريس بالوكن، عضو البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكردي، قد سجن أول مرة في نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٦ تهميدا لمحاكمته في تحقيق متصل بالإرهاب. وأفرج عنه بعد ذلك في يناير كانون الثاني ٢٠١٧ قبل إلقاء القبض عليه مرة أخرى بعدها بشهر. وتنصب معظم الاتهامات المنسوبة إلى بالوكن وغيره من أعضاء الحزب، وبينهم مؤسساه، على الارتباط بحزب العمال الكردستاني الذي يشن تمردا منذ عقود ضد الدولة التركية. وينفي جميعهم هذه التهم. وقالت سربيل كمال بيه الزعيمة المشاركة للحزب بعد صدور الحكم "إن الحكم يعكس غضبا من الديمقراطية والحرب على الحرية. العدالة تُستخدم كعصا". ولاقى احتجاز أعضاء من الحزب تنديدا دوليا كما جردت السلطات فيجن يوكسيكداج الزعيمة المشاركة للحزب من عضويتها بالبرلمان واستبدلت كزعيمة مشاركة في رئاسة الحزب. وفي تعليقها على الحكم، كتبت كاتي بيري مقررة البرلمان الأوروبي في الشأن التركي على تويتر تقول "حكم مدمر واستمرار للحملة على الأصوات المعارضة". وشتت السلطات التركية حملة على حزب الشعوب الديمقراطي ثالث أكبر الأحزاب البرلمان عقب محاولة الانقلاب في يوليو تموز ٢٠١٦ وقضت بالسجن على بعض أعضائه وتحتجز آخرين فضلا عن تجريد أعضاء بالحزب من عضويتهم بالبرلمان. وتقول جماعات حقوقية وحلفاء تركيا الغربيون إن الرئيس التركي طيب إردوغان يستخدم الانقلاب الفاشل ذريعة لسحق المعارضة لكن الحكومة تقول إن حملات التطهير ضرورية لإحباط أي تهديدات متصاعدة.

التوتر بين اردوغان وغول يتحول الى خلاف مفتوح

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/١/٧

تحول الخلاف المحتدم منذ فترة طويلة بين الرئيس التركي رجب طيب اردوغان وسلفه عبد الله غول إلى جدل علني صاخب، ما يثير تساؤلات بشأن الطموحات السياسية للرئيس السابق. وكان غول و اردوغان شريكا في تأسيس حزب العدالة والتنمية، المنبثق من التيار الاسلامي، الذي يسيطر على الساحة السياسية التركية منذ ٢٠٠٢، وتولى غول مذاك مناصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس الجمهورية بين ٢٠٠٧ و٢٠١٤. لزم غول الصمت بعد انكفائه عن الساحة السياسية، فيما انكب اردوغان على توسيع صلاحيات الرئاسة، قبل ان تنتشر الشائعات حول استياء الرئيس السابق من المسار الذي اتخذته تركيا، وسط مرارة استبعاده من الحزب الحاكم. وأفيد عن امتعاض غول خصوصا من الاستفتاء الذي دعا اليه اردوغان في نيسان/ابريل الماضي لتوسيع الصلاحيات الرئاسية، وفاز فيه بفارق بسيط. لكن اقرار مرسوم طوارئ في الشهر الفائت نص على اعفاء المدنيين من المحاسبة القانونية على اي عمل أسهم في إحباط محاولة انقلاب ٢٠١٦، أثار المخاوف من هيمنة الغوغاء واستدعى تدخلا نادرا من غول. واعتبر الرئيس السابق يومها ان المرسوم "يثير القلق على مستوى فهم حكم القانون" ويهدد "بتطورات في المستقبل قد تثير استياءنا جميعا". ورد اردوغان، من دون ذكر غول بالاسم، مؤكدا ان الذين يشعروهم المرسوم بالقلق لا يختلفون بشيء عن رافضي التعديلات الدستورية في استفتاء نيسان/ابريل.

"أول الغيث"

كما ساهم الكاتب الموالي ل اردوغان في صحيفة حرييت عبد القادر سلوي في اذكاء الخلاف عندما اشار الى سريان معلومات بشأن احتمال ترشح غول عن معسكر المعارضة لمواجهة اردوغان في استحقاق ٢٠١٩. وقال ان اردوغان سبق ان "ادرك المؤامرة" لافتا الى ان الخلاف حول مرسوم الحصانة ليس "الا اول الغيث". كما رد غول على انتقادات "بعض النواب" مؤكدا انهم "تجاوزوا حدود الاخلاق". وقال "كشخص يؤمن بحرية الفكر والتعبير، أحد المبادئ المؤسسة لحزبنا، سأواصل التعبير عن آرائي في المناسبات التي اعتبرها ملائمة". واعتبرت صحيفة "أيدنك" ان غول يقوم بـ"جولات انتخابية" عبر برنامج سفر مكثف يشمل زيارات الى قطر والسعودية وبريطانيا، وسط تواصل وثيق مع رئيس الوزراء السابق احمد داود اوغلو الذي استبعد في ٢٠١٦.

"أكثر شجاعة"

وأشار محللون الى ان الخلاف الجاري يعكس خطوة جديدة يتخذها غول، المعروف بحذره الشديد، الذي نجح حتى الساعة في ابقاء اي انتقاد لحليفه السابق ضمن الحيز الخاص. لكنه من السابق لأوانه الافتراض ان غول يشكل تحديا ل اردوغان استعدادا لانتخابات ٢٠١٩ الرئاسية قد ينعكس في مواجهة انتخابية.

وقال عادل غور مدير معهد ايه ان جي للابحاث الذي يجري استطلاعات للرأي لوكالة فرانس برس ان "الرجلين لم يكونا خصمين في اي وقت رغم ظهور خلافات بينهما بين الفترة والأخرى". وتابع "اعتقد ان غول لن يدخل الحملة بصفة مرشح، وحتى إن فعل فلا اظن انه يملك اي فرصة".

واندلج الخلاف للمرة الأولى في ايار/مايو - حزيران/يونيو ٢٠١٣ بعد رفض اردوغان اي تنازل في مواجهة احتجاجات مناهضة للحكومة فيما أيد غول مقاربة أكثر تصالحية.

ويبدو ان الاستفتاء حول الصلاحيات الرئاسية شكل نقطة اللاعودة، مع معلومات عن رفض غول تأييد خطة النظام الرئاسي اثناء اجتماع ساهه التوتر واستغرق ساعات مع اردوغان قبل اجرائه. واعتبر الباحث في برنامج طريق الحرير للدراسات في اسطنبول غاريث جنكينز ان الفرصة الفضلى لعودة غول الى الصف الاول على الساحة السياسية قد تكون من ضمن حزب العدالة والتنمية، إن شهد تمردا في صفوفه. وتابع ان تشكيل اي تحد جدي يتطلب استعادة غول ثقة خصوم اردوغان، المفقودة بسبب صمته المطول بشأن عدة مسائل حيوية وتفاديه المواجهة العلنية.

وقال جنكينز "سيترتب عليه القيام بتوضيحات كثيرة والاستعداد للمخاطرة قبل ان يتعامل معه احد بجدية بصفته خصما". لكنه اقر ان غول، رغم ذلك، بدا "أكثر شجاعة بقليل" في الاسبوع الفائت مما كان عليه في الماضي.

تكلم عن < شراكة > وانتقده بشدة في مجالات حقوق الإنسان ماكرون لأردوغان: عضوية تركيا «الأوروبية» بعيدة

إيلاف : ٢٠١٨/١/٧

وجه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، صفة علنية لرئيس تركيا الذي يحاول شق الصف الأوروبي من خلال باريس، وأبلغه بأن ليس هناك هناك فرصة لتحقيق أي تقدم في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي. وخاطب الرئيس الفرنسي ضيفه رجب طيب أردوغان في مؤتمر صحفي مشترك جمعهما في قصر الأليزيه في باريس بأن ثمة مخاوف بشأن حقوق الإنسان منذ حملة التطهير التركية في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦. وقال ماكرون لأردوغان يوم الجمعة أن على الدول الديمقراطية احترام حكم القانون في معركتها ضد الإرهاب فيما عبر عن مخاوفه بشأن مصير طلاب ومدرسين وصحفيين معتقلين في تركيا. وأكد لنظيره التركي أن هناك خلافات بينهما حول رؤية كل منهما لحقوق الإنسان.

وأضاف الرئيس الفرنسي: "على نظمنا الديمقراطية أن تكون قوية في تصديها للإرهاب... لكن في الوقت ذاته على نظمنا الديمقراطية أن تحمي حكم القانون بشكل كامل". ونوه إلى أن التطورات الأخيرة في تركيا لم تسمح بأي تقدم في عملية انضمامها للاتحاد الأوروبي المستمرة منذ عقود. وقال إنه ينبغي أن تغير المناقشات محور تركيزها مشيراً إلى إمكانية التحدث عن (شراكة) لا ترقى لمستوى العضوية الكاملة.

حد للنفاق

وقال ماكرون إنه حان الوقت كي نضع حدا للنفاق في التظاهر بأن ثمة إمكانية لتحقيق تقدم في مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وأضاف: "فيما يتعلق بقضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإنه من الواضح أن التطورات والخيارات الأخيرة لا تسمح بأي تقدم في العملية التي نشارك فيها". وقال ماكرون إنه أثار مع أردوغان قضايا صحفيين وأفرادا بعينهم من جامعة غلطة سراي لكنه أحجم عن الخوض في تفاصيل. وعبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه من حملة أمنية في تركيا جاءت بعد محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦ واستهدفت من تشتهب السلطات في أنهم مؤيدون له. وأدت الحملة الأمنية إلى اعتقال نحو ٥٠ ألف شخص في انتظار محاكمتهم ووقف أو فصل ١٥٠ ألف آخرين من العمل بما يشمل مدرسين وصحفيين وقضاة.

تركيا سئمت

ومن جانبه، قال أردوغان إن تركيا سئمت من المناشدة المتواصلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، واتهم الاتحاد الأوروبي بالخداع وتضييع وقت تركيا، وشدد على أن غالبية الأتراك "لم يعودوا يرغبوا في الاتحاد الأوروبي". وخلال المؤتمر الصحفي المشترك، هاجم أردوغان صحفياً كان قد سأله عن مزاعم بإرسال تركيا أسلحة إلى سوريا. وطلب الصحفي من الرئيس التركي التعليق على تقرير نشرته صحيفته "جمهورية" التركية عام ٢٠١٥ كان قد ذكر أن الاستخبارات التركية أرسلت أسلحة إلى سوريا. ورد الرئيس التركي باتهام الصحفي بأنه يتحدث كما لو كان عضواً في حركة رجل الدين فتح الله غولن، التي يحملها أردوغان مسؤولية الوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦. ودافع أردوغان، الذي يهيمن على المشهد السياسي التركي منذ ١٥ عاماً، عن الحملة قائلاً إن بعض الصحفيين يشجعون على الإرهاب بكتاباتهم. وأضاف "هؤلاء أشخاص ينظر إليهم على أنهم مفكرون. يسقون (الإرهاب)... من خلال أعمدتهم بالصحف... وفي أحد الأيام تجدهم وقد ظهروا كإرهابيين أمامك".

دولة القانون

زيارة أردوغان القصيرة هذه إلى باريس هي أهم زيارة يقوم بها الرئيس التركي إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي منذ محاولة الانقلاب في أنقرة في تموز/يوليو ٢٠١٦. وطردت السلطات التركية أكثر من ١٤٠ ألف موظف أو علقت مهامهم، واعتقلت أكثر من ٥٥ ألف شخص بينهم اساتذة جامعيون وصحافيون وناشطون موالون للكردي، بتهم الدعاية "الإرهابية" أو التواطؤ مع شبكة الداعية فتح الله غولن.

ودعا ماكرون اردوغان الى "احترام دولة القانون" وسلمه لائحة تتضمن اسماء اشخاص اترك مسجونين مثل عثمان كافالا اشهر ناشطي المجتمع المدني في اسطنبول.

وقال كريستوف ديلوار الامين العام لمنظمة مراسلون بلا حدود "اليوم السجون التركية مكتظة بالصحافيين الذين لا يقومون بعملهم" في هذا البلد الذي يحتل المرتبة ١٥٥ من اصل ١٨٠ في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، مع عشرات الصحافيين الموقوفين واغلاق اكثر من ١٥٠ وسيلة اعلام.

الا ان اردوغان دافع عن "استقلالية" القضاء التركي وهاجم "هؤلاء الذين نعتبرهم رجال فكر، في حين انهم عمليا يدعمون" المتطرفين.

وردا على سؤال لصحافي فرنسي سألته عن معلومات افادت بقيام الجيش التركي بتسليم سلاح الى تنظيم الدولة الاسلامية، قال اردوغان بحدة "انت تستخدم تعابير المنظمة الارهابية لانصار فتح الله غولن، ولا تستخدم تعابيرك كصحافي".

وتطرق ماكرون و اردوغان الى الملف السوري حيث لديهما نقاط التقاء، الا انهما يختلفان بالنسبة الى مسار آستانا الذي يجري برعاية روسيا وايران وتركيا، والذي تعارضه فرنسا.

وينتقد ماكرون هذا المسار وهذه المبادرات "التي لن تبني السلام لانها منحرفة على المستوى السياسي" حيث لا تعطي مكانا كافيا للمعارضة السورية المناهضة للرئيس بشار الاسد.

على الصعيد الاقتصادي عبر ماكرون عن الامل بان تصل المبادلات التجارية بين البلدين الى ٢٠ مليار دولار بينما هي اليوم ١٣،٤ مليارا حاليا.

ووقعت باريس وانقرة عقد دراسة لتنفيذ نظام دفاع جوي يشارك فيه كونسورسيوم فرنسي ايطالي.

ألمانيا وتركيا تتفان على مشاريع وإنعاش حوارهما الاستراتيجي

DW: ٢٠١٨/١/٧

برلين - اسكندر الديك: بعد لقاء استمر أكثر من ساعة بين وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل ونظيره التركي جاويش أوغلو في مدينة غوسلار، مسقط رأس غابرييل في ولاية سكسونيا، أبدى الأخير رغبة الطرفين في استئناف جهود تعزيز العلاقات بين بلديهما. وقام أوغلو بزيارة شخصية إلى نظيره الألماني، بعدما فعل غابرييل الشيء ذاته في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، حين كان يقضي عطلة الصيف في أنطاليا مسقط رأس جاويش أوغلو.

وقال غابرييل بعد اللقاء: «قررنا إنعاش الحوار الاستراتيجي لوزارتي خارجيتنا، وسننصح وزيرا الاقتصاد بإعادة تحريك اللجنة الاقتصادية الألمانية- التركية المشتركة بعد توقف طويل عن العمل».

واكتفى جاويش أوغلو بالقول إن «ألمانيا وتركيا دولتان تفتخران بنفسها، ولا تخضعان لضغوط من الخارج». وتابع: «بغض النظر عن الخلافات في وجهات النظر، تهدف الزيارة إلى بحث تحديث اتفاق الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي»، علماً أن ألمانيا هي الشريك التجاري الأول لتركيا في الاتحاد الأوروبي، وأنشأت ٦٨٠٠ شركة من شركاتها فروعا في تركيا.

وكانت الحكومة الألمانية قررت الصيف الماضي التخلي عن نهج الاعتدال التي مارسته مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وحذر وزير خارجيتها غابرييل المواطنين حينها من السفر إلى تركيا للسياحة، والاقتصاديين من الاستثمار فيها، بسبب تزايد غضب برلين من اعتقال صحافيين وعاملين ألمان من أصل تركي في مجال حقوق الإنسان، وأيضاً بسبب إدراج تركيا ٦٨٠ شركة ألمانية على لائحة أصدرتها، وهي خاصة بداعمي الإرهاب. وحينها اتهم الرئيس التركي أردوغان المستشار أنغيلا ميركل بـ «اعتماد وسائل نازية» في تعاملها مع بلاده.

ولا يزال سبعة مواطنين ألمان أو من أصل تركي مسجونين في تركيا، علماً أن الوضع تحسن قليلاً خلال الأشهر القليلة الماضية، بعدما أطلقت السلطات التركية بوساطة نفذها المستشار السابق غيرهارد شرودر مع أردوغان ويعلم وتفويض من برلين، العامل في مجال حقوق الإنسان بيتر شتودنر، ما سمح بعودته إلى ألمانيا. ثم أطلقت أنقرة الصحافية ميساله تولو، من دون أن تسمح لها بمغادرة تركيا. ولا يزال الصحافي من جريدة «دي فيلت» الألمانية دنيس يوغل يقبع في سجن انفرادي في تركيا منذ أكثر من سنة من دون توجيه أي اتهام له.

قره يلان: العام الجديد سيكون عام المطالبين بالحرية

ANF: ٢٠١٨/١/٨

قال عضو المجلس التنفيذي في حزب العمال الكردستاني مراد قره يلان، إن سياسات الدولة التركية وجميع مساعيها الدبلوماسية والعسكرية التي استهدفت روج آفا فشلت، وأكد أن العام الجديد سيكون عام القوى الديمقراطية والقوى المطالبة بالحرية.

تصريحات قره يلان جاءت في لقاء أجرته معه إذاعة "دنكي ولات". قره يلان وفي معرض تناوله الأوضاع في روج آفا قال إن أردوغان سعى جاهداً إلى إدراج اسم وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي إلى قائمة الإرهاب، كما سعى إلى تنفيذ حملة الرقعة بالتعاون مع المرتزقة التابعين له. وأضاف "هذا ما اقترحته تركيا على أمريكا وعلى التحالف الدولي، وضعت كل ثقلها في هذا الموضوع وأجرت العديد من اللقاءات من أجل الذهاب إلى الرقعة. ولكن ما الذي حدث؟ لقد فشلت. فشلت دبلوماسياً وعسكرياً. سياسة الدولة التركية الخاصة بسوريا فاشلة بالكامل. والآن وضعت نفسها تحت العباءة الروسية، ودخلت الباب بإذن من روسيا وكذلك إدلب. أردوغان يدلي أحياناً ببعض التصريحات حول هذا الموضوع، لكنها كلها جوفاء. بقائهم هناك لا يعني شيئاً، وخلال الأيام القادمة سوف تتضح الأمور بشكل أفضل. إنه يسعى إلى خداع المجتمع."

وفي معرض حديثه عن العام الجديد قال قره يلان "عام ٢٠١٨ هو في نفس الوقت عام دخول حزب العمال الكردستاني عامه الأربعين. لقد قطعنا عهداً بأن نحول العام الأربعين إلى عام النصر الكبير. الأمور لا تتحقق بالألماني فقط، بل يجب أن تعتمد على أسس معينة، وعلى تحضيرات معينة. في الوقت الراهن هناك حقاً أرضية لتحويل نضال حرية كردستان خلال عام ٢٠١٨ إلى نصر كبير. فما تحقق من مكاسب خلال عام ٢٠١٧ يعتبر أرضية مهمة، حيث يتصدى شعبنا لجميع هجمات الأعداء في جميع أجزاء كردستان، كما أن الحروب الدائرة في المنطقة فتحت المجال أمام نضال حرية كردستان. لذلك نقول إن المستقبل مستقبلاً، هناك أرضيات ملائمة لتحقيق مكاسب في كل مكان."

وأضاف قره يلان "على جميع الرفاق والأصدقاء والمؤيدين وعلى جميع أبناء شعبنا إدراك هذه الحقيقة والتصرف على هذا الأساس. بمعنى أن أماننا عام حافل. إن عام ٢٠١٨ هو عام استراتيجي ومهم على صعيد تقرير مصير شعبنا، وللمستقبل قائدنا، ومستقبل حركتنا. لكن ذلك لا يتحقق بالشعارات. بل إننا نسعى وبناء على هذه الأرضيات المتاحة، قيادة ثورة شعوب المنطقة في باكور، باشور، روجهلات وروج آفا كردستان وكذلك في مناطق الشرق الأوسط. وتنظيم حملة كبيرة.

العام الجديد سيكون عام القوى الديمقراطية والثورية والقوى المطالبة بالحرية. الأرضية الآن مناسبة لتحقيق ذلك. ولكن على الجميع أن يتحمل مسؤولياته خلال هذا العام. وإذا أدى الجميع مسؤولياتهم فإن النصر سيكون حليفنا".

«جاويش أوغلو» يوضح ملامح سياسة تركيا الخارجية في ٢٠١٨

وكالة الأناضول: ٢٠١٨/١/٨

قالت تركيا، إنها ستستمر في اتباع سياسة خارجية مبنية على أساس رفع القيم الإنسانية ونصرة المظلومين في المنطقة وكافة أرجاء الأرض.

وتحدث وزير الخارجية التركي «مولود جاويش أوغلو»، الأربعاء، عن ملامح سياسة بلاده الخارجية في ٢٠١٨، ولا سيما المتعلقة منها بالقدس، وأزمة التأشيرات مع الولايات المتحدة، ومواقف دولة الإمارات تجاه تركيا، والوضع في إدلب السورية.

جاء ذلك خلال لقائه مع ممثلي وسائل الإعلام التركية في العاصمة أنقرة لسرد سياسات بلاده الخارجية في العام الجديد، بحسب وكالة «الأناضول». وأوضح «جاويش أوغلو»، أن بلاده تتبع سياسة خارجية مبنية على تعزيز القيم الإنسانية في العالم، وتطبق مبدأ باني تركيا الحديثة «مصطفى كمال أتاتورك» الداعي إلى نشر السلام في الداخل والخارج.

وشدد على أن «السياسة الخارجية لبلاده تولى اهتماما خاصا لرعاية المصالح القومية التركية».

تأشيرات أمريكا

ففي معرض حديثه عن رفع الولايات المتحدة التأشيرات عن المواطنين الأتراك، قال «جاويش أوغلو»، إن واشنطن افتعلت أزمة التأشيرات، بحجة توقيف موظف قنصليتها العامة في إسطنبول متين طوبوز، إلا أنها أعادت منح التأشيرات لاحقا.

وحول ادعاءات الولايات المتحدة، بأن تركيا أعطت ضمانات لها بعدم توقيف الموظفين المحليين في البعثات الدبلوماسية الأمريكية لديها دون إخطارها مسبقا، قال إنه «قد تكون هناك مشاركة للمعلومات، هذا ليس تعهد». وأكد «جاويش أوغلو»، أن الولايات المتحدة أدركت أنها لن تستطيع الحصول على النتائج التي ترحبها من تركيا، من خلال قيود التأشيرة التي وضعتها أمام مواطني تركيا. وشدد على أن الأدلة التي تم التوصل إليها بأن «متين طوبوز» شخص بالغ الأهمية، متسائلا عن سبب أهمية هذا الشخص بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وتعليق واشنطن التأشيرات لأجله.

وأكد الوزير التركي، أنه «لا توجد هناك تحقيقات بشأن الموظفين في البعثات الدبلوماسية الأمريكية، وأن الوصول إلى طوبوز من خلال تحقيقات أخرى». ولفت إلى وجود شخص آخر يعمل في القنصلية الأمريكية، لكنه لا توجد معلومات عنه إلى الآن، مشددا على أن «طوبوز» هو الذي اعترف باسم الشخص المذكور.

وردا على سؤال حول وجود شخص آخر مختبئ في القنصلية الأمريكية بإسطنبول، أوضح «جاويش أوغلو» أنه «لا توجد معلومات بهذا الشأن، لكن هناك أنباء بهذا الخصوص، لكن لا يوجد لدينا أي دليل».

ونوه أن بلاده ردت على الولايات المتحدة، وأن أنقرة اقترحت على واشنطن تشكيل مجموعة بين البلدين لبحث مكافحة وتمويل الإرهاب، مؤكدا أنه «جرى اجتماع أولي بهذا الخصوص في العاصمة أنقرة». ولفت إلى أنه «سيعقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل في ٢٣ يناير/كانون الثاني الجاري».

أزمة القدس

وحول تذكيره بتهديد الولايات المتحدة بقطع الدعم عن دول في الأمم المتحدة قبيل التصويت الشهر الماضي، على قرار ضد تغيير وضعية القدس، وما إذا كانت واشنطن وجهت تحذيرا شبيها لتركيا في هذا الخصوص، قال «جاويش أوغلو»: «لا، هم أنفسهم يعلمون بأن تدخلنا من هذا القبيل لن يجد نفعا، لأننا نحن من نقود هذا الأمر (رفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل)».

وتابع: «هم يعلموننا جيدا، ورأوا أنه لن تكون لذلك فائدة، وقلنا بوضوح وشدنا، في تصريحاتنا التي أدلينا بها من هناك (الأمم المتحدة) بأننا لا نخاف من التهديدات الأمريكية، لم يكن أي تواصل معنا لكنهم اتصلوا ببلدان عديدة».

واستطرد أن تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة «كان من أهم التصويتات في التاريخ، ومن أهم تصويتات الأمم المتحدة، لا أقول فقط من حيث فلسطين، لكن مندوبي بعض (الدول) قالوا إنهم ذاهبون إلى العطلة، واختفوا عن الأنظار (خلال عملية التصويت في الجمعية العامة)».

الآزمة السورية

وفي قضية أخرى، جدد «جاويش أوغلو»، موقف بلاده تجاه الأحداث شرق نهر الفرات شمالي سوريا. واعتبر أن التهديدات تجاه بلاده من هناك لا تزال مستمرة، وأن العديد من الأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة لتنظيم «ب ي د»، تستخدم خلال هجمات ضد المدنيين والقوات الأمنية في تركيا. وبشأن احتمالية شن بلاده عملية عسكرية ضد «ب ي د»، في منطقة عفرين التابعة لمحافظة حلب شمالي سوريا، أكد «جاويش أوغلو» أن «كل شيء له وقته، يتم فيه التخطيط واتخاذ الإجراءات اللازمة، ماذا يقول رئيسنا: فجأة (في إشارة إلى تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والتي توعد فيها ب ي د بعملية مفاجئة)». وأضاف: «خلال العام الجديد سنولي اهتماما أكبر للحل السياسي، وسنعمل على إعادة تفعيل محادثات أستانة وجنيف وسوتشي، بشكل نستطيع من خلالها التوصل إلى نتائج إيجابية». وشدد «جاويش أوغلو»، على أهمية إجراء انتخابات شفافة ونزيهة في سوريا خلال المرحلة المقبلة، مبينا أن «أنقرة بدأت منذ الآن بالتشاور مع الأطراف الدولية وخاصة الاتحاد الأوروبي، بشأن إعادة إعمار سوريا».

الانتشار في إدلب

وعن عملية انتشار الجيش التركي في محافظة إدلب السورية، وتشكيل مناطق خفض التوتر هناك، قال «جاويش أوغلو» إن الانتشار يسري ببطء نتيجة وجود الغام ومناطق تتمركز فيها منظمات إرهابية. وشدد على أن بلاده قالت للولايات المتحدة وروسيا وإيران أن المنطقة توجد فيها منظمات إرهابية وينبغي تطهيرها، لكن دون قصف المنطقة بشكل عشوائي.

وأوضح الوزير التركي، أن بلاده تأنت في بادئ الأمر نتيجة حالات النزوح الكبيرة من مناطق شرقي سوريا ومن حلب نحو إدلب، مشددا أنه سمح أيضا لمنظمات إرهابية، الانتقال باتجاه المنطقة. وأفاد في هذا الخصوص: «كنا نعلم بأنهم سيستغلون هذا الأمر (المنظمات الإرهابية) من أجل شن هجمات على هذه المناطق».

مظاهرات إيران

وعن المظاهرات في إيران، ذكر «جاويش أوغلو»، تصريحات المندوبة الأمريكية الدائمة لدى مجلس الأمن الدولي «نيكي هيلي»، أن بلادها ستدعو مجلس الأمن إلى اجتماع طارئ بشأن المظاهرات وأعمال العنف في إيران. وقال في هذا الخصوص: «قد تحدث مشاكل داخل دولة ما، وفي النتيجة هناك بعد دولي لهذا الأمر لكن الآن لا يوجد، سبب إعادة طرح الولايات المتحدة لذلك هو المعارضة الشديدة للإدارة الأمريكية لإيران».

وتوقع الوزير التركي ألا يصدر قرارا ضد إيران في مجلس الأمن الدولي لأن ٥ دول لديها حق النقض (الفيتو). وأوضح أن بلاده «لا تستخف بالأوضاع الحالية في إيران، وتراقبها عن كثب، لكن ينبغي لمجلس الأمن الدولي الانشغال بالمواضيع المهمة التي تخص العالم وخاصة المشاكل بين الدول وإيجاد حلول لها».

مكافحة الإرهاب

من جهة أخرى، أشار «جاويش أوغلو»، إلى موقف بلاده في مكافحة الإرهاب، وقال إن «تركيا حظرت دخول ٥٥ ألف شخص إلى أراضيها للاشتباه بارتباطهم بالإرهاب»، وأن «أنقرة ألقت القبض على إرهابيين من ١٢٥ دولة حول العالم».

وشدد على أنه «يوجد في الوقت الراهن قرابة ألف و ٥٠٠ إرهابي في السجون التركية»، مشددا على أن الدول الأوروبية كانت لا تلقي بالا للإرهابيين حتى وقوع هجمات إرهابية كبيرة مثل التي وقعت في باريس وبروكسل. ولفت إلى أن أوروبا كانت تسمح لبعض الإرهابيين بالتوجه إلى تركيا رغم ترحيلهم من قبل أنقرة.

العلاقات التركية الإماراتية

وعن العلاقات التركية الإماراتية، التي عادت إلى الواجهة عقب إعادة نشر وزير الخارجية الإماراتي «عبدالله بن زايد» تغريدة مسيئة للأتراك والرئيس التركي، قال «جاويش أوغلو»، إن «علاقات البلدين كانت جيدة جدا»، إلا أنها «شهدت برودة عقب إظهار تركيا موقفا واضحا من الانقلاب في مصر (يوليو/تموز ٢٠١٣)». وأشار إلى أنه زار الإمارات في أبريل/نيسان ٢٠١٦، وأنه يلتقي من حين لآخر وفي مناسبات مختلفة مع مسؤولين إماراتيين.

وقال «جاويش أوغلو» في هذا الخصوص: «مؤخرا إعادة نشر وزير الخارجية (الإماراتي) تغريدة سخيفة، وتصريحات قرقاش (وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش)، حول إدارة العالم العربي (من قبل أنقرة).. نحن لا يوجد لدينا هوس حول إدارة العرب». وتابع: «نحن نبذل جهودا كبيرة من أجل تحقيق وحدة العالم الإسلامي في ٢٠١٨ وسنحقق ذلك، ورئيس جمهوريتنا يرأس منظمة التعاون الإسلامي، ينبغي عدم الغيرة من ذلك، فالإمارات العربية ليست منافستنا، نحن نحترمهم وينبغي عليهم احترامنا».

ودعا «جاويش أوغلو»، الإمارات إلى التخلي عن موقفها الحالي، قائلا: «لقد سجلنا ما قاموا به».

اليمن والخليج

وفيما يتعلق بالأزمة القائمة في اليمن، قال «جاويش أوغلو»، إن الحرب في هذا البلد تحولت إلى مأساة إنسانية حقيقية، وإن «العالم بات يدرك بأن الحرب لن تكون وسيلة لإحلال السلام في اليمن». وأضاف أن بلاده ستتبني سياسة فعالة تجاه اليمن خلال العام الجديد، وستعمل على تفعيل الحل السياسي فيه.

وذكر «جاويش أوغلو»، أيضا أن أنقرة ستستمر في دعم الحلول السياسية للأزمة الخليجية الحاصلة بين قطر وعدد من الدول العربية، ودور الوساطة الذي تقوم به الكويت.

كردستان العراق

وعن الموضوع في شمال العراق، كشف «جاويش أوغلو»، أن «تركيا تعد بوابة اقليم شمال العراق إلى العالم الخارجي»، وأن إدارة الاقليم ترغب في تحسين علاقاتها مع أنقرة مجددا. وأوضح أن تركيا كشفت منذ البداية، عن أسباب رفضها للاستفتاء الباطل الذي أجرته إدارة الاقليم في ٢٥ سبتمبر/أيلول الماضي، وحذرت رئيس الاقليم «مسعود بارزاني» من عواقب الإقدام على هذه الخطوة.

وأكد «جاويش أوغلو» أن أنقرة ترغب في حل الأزمة القائمة بشمال العراق، عن طريق الحوار بين إدارة الاقليم والحكومة المركزية في بغداد، مشيرا في هذا السياق أن تركيا لم تتبع سياسة من شأنها إلحاق الضرر بالمدينين. وتابع قائلا: «في المرحلة المقبلة ستلعب تركيا دورا مهما لحل الأزمة، فكلتا الطرفين يرغبان في إنهاء الخلافات، وأنقرة مستعدة لتقديم الدعم اللازم لتحقيق الاستقرار في العراق، ولن نترك أصدقاءنا التركمان في العراق لوحدهم، وسنستمر في الدفاع عن وجودهم في هذا البلد».

وأردف: «الإدارة الكردية في شمال العراق، أدركت بأن الدولة الوحيدة التي تعاملت معهم بصدق وقدمت لهم النصائح، هي تركيا، فمن دون تركيا لا معنى لوجود إدارة اقليم شمال العراق، لأن الإقليم مرتبط بتركيا».

وعن اتفاق «تحالف الحضارات» المبرمة بين تركيا وإسبانيا، صرح «جاويش أوغلو» بأن أنقرة تفاهمت مع مدريد على إعادة تفعيل الاتفاق خلال العام الجديد ٢٠١٨. وأشار إلى الحاجة الماسة لتحالف الحضارات في الفترة الراهنة أكثر من أي وقت مضى، لا سيما مع تعاظم العنصرية والعداء للأجانب والكراهية في العالم الغربي.

كما ذكر الوزير التركي، أن عام ٢٠١٨، قد يحمل خطوات مهمة من شأنها تحسين العلاقات المتوترة بين تركيا وألمانيا، مفصحا في هذا الخصوص عن لقاء مرتقب سيجمعه بنظيره الألماني «سيغمار غابرييل» في مدينة هانوفر الألمانية، السبت المقبل.

ودعا «جاويش أوغلو» الحكومة الألمانية وحكومات بعض الدول الأوروبية إلى التزام الشفافية والبوح بشكل علني عن نواياها تجاه تركيا.

حزب "الحركة القومية" يعلن دعمه لأردوغان في انتخابات ٢٠١٩

وكالة الاناضول : ٢٠١٨/١/٨

أكد زعيم حزب الحركة القومية التركي المعارض، دولت بهجلي، أنهم اتخذوا قرارا بدعم الرئيس، رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية، عام ٢٠١٩.

جاء ذلك في اجتماع مع وسائل الإعلام التركية، الاثنين في العاصمة أنقرة.

وقال بهجلي: "لن نقدم أي مرشح رئاسي لخوض الانتخابات العام القادم، وسندعم أردوغان، انطلاقا من روح يني قابي"، في إشارة إلى التجمع المليونى للأحزاب السياسية التركية، والذي نظم في ميدان يني قابي، عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها البلاد في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦. ولفت إلى أن حزبه لم يبحث مع رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم رئيس الجمهورية التركية أردوغان مسألة تشكيل تحالف أو الرؤية السياسية المستقبلية. مؤكدا استعداداه لبحث هذه المسائل في المستقبل.

وأشار بهجلي، إلى أن حزبه سيدخل الانتخابات البرلمانية العام القادم، سواء من خلال تحالف مع العدالة والتنمية في حال اتفاقهم، أو وحيدا، نافيا خوف حزبه من عدم بلوغ العتبة البرلمانية المتمثلة بالحصول على ١٠ بالمئة من الأصوات.

وقال زعيم الحركة القومية: "في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، (موعد الانتخابات) سنتحرك واضعين نصب أعيننا مستقبل تركيا ووحدتها وقوتها، وما يحيط بها من نيران وفوضى يراد لها أن تنتقل للداخل التركي".

وحذر بهجلي من أن يفهم دعمه لحزب العدالة والتنمية، بأنه إعادة للحكومات الائتلافية التي شهدتها تركيا في السابق، قائلاً: "إن كان يريد (أردوغان) أن يصبح رئيسا للجمهورية فمن الأفضل، أن يختار هو أصدقاء العمل في الحكومة التي سيشكلها".

مضيفا: "لا توجد أي شروط لنا نضعها عند تشكيل الحكومة، فهذا ليس من الأخلاق، وسيكون ردنا قاسيا ضد من سيضع هذه الشروط".

تجدر الإشارة الى أن انتخابات عام ٢٠١٩ سيصوت خلالها المواطنون الأتراك لانتخاب رئيس للبلاد، ولانتخاب نوابهم في البرلمان، بالإضافة إلى الانتخابات المحلية.

تركيا إلى عهد سياسي جديد إردوغان عزز سلطاته عبر تعديل الدستور

صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٠١٨/١/٨

سعيد عبدالرازق: شكل الاستفتاء على تعديل الدستور للانتقال إلى النظام الرئاسي الذي شهدته تركيا في ١٦ أبريل (نيسان) الماضي أهم وأبرز حدث خلال العام ٢٠١٧ وينظر إليه الكثير من المحللين والمراقبين على أنه نقطة فارقة بين مرحلتين في التاريخ التركي الحديث أو بداية لما يسمى بـ«الجمهورية الثانية».

في ٢١ يناير (كانون الثاني) وافق البرلمان التركي على مشروع قانون لتعديل الدستور تمهيدا لإقرار النظام الرئاسي الذي يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة على حساب الحكومة والبرلمان.

حصلت حزمة التعديلات الدستورية المؤلفة من ١٨ مادة على أغلبية الثلاثة أخماس المطلوبة للمضي قدما في إقرارها عبر استفتاء الشعب، بعد حصول حزب العدالة والتنمية الحاكم على دعم حزب الحركة القومية المعارض، وكان من أهم ما احتوته التعديلات أنها أتاحت للرئيس الحالي رجب طيب أردوغان إعادة علاقته بالحزب الحاكم الذي أسسه برفقة آخرين في مقدمتهم الرئيس السابق عبد الله غل والبقاء رئيسا لتركيا بصلاحيات شبه مطلقة حتى عام ٢٠٢٩ حيث سيحق له الترشح مجددا لفترتين رئاسيتين جديدتين مدة كل منهما ٥ سنوات اعتبارا من الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٩ حسب النظام الجديد.

ومنحت التعديلات الدستورية صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية منها أن يعين مباشرة كبار مسؤولي الدولة بمن فيهم الوزراء، كما يحق له أن يعين نائبا أو عدة نواب للرئيس كما ألغى منصب رئيس الوزراء الذي يشغله حاليا بن علي يلدريم ويحق للرئيس أن يتدخل في القضاء وأن يعين عددا من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ومدعي العموم فضلا عن إلغاء المحاكم العسكرية إلى جانب تقرير ما إذا كان يتعين فرض حالة الطوارئ أم لا واتخاذ القرار بذلك دون الرجوع للبرلمان كما يحق له أيضا حل البرلمان والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة وإصدار المراسيم بقوانين.

معارك الخصوم

خاض أردوغان خلال فترة حملة الاستفتاء على التعديلات الدستورية معارك مع خصومه في الداخل مركزا حملته بصفة أساسية على حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة ورئيسه كمال كليتشدار أوغلو مستخدما في ذلك أسلوب الطعن في كفاءة كليتشدار أوغلو تارة واتهامه بدعم المحاولة الانقلابية التي وقعت في منتصف يوليو (تموز) ٢٠١٦ ومنفذيها تارة أخرى.

كما اتهم أردوغان حزب الشعب الجمهوري بالتآمر على المشروعية في تركيا، مذكراً بانتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧. والتعاون بين الشعب الجمهوري والمؤسسة العسكرية لمنع انتخاب عبد الله غل لرئاسة الجمهورية، عندما أصدر الجيش مذكرة تهديد للحكومة على موقع هيئة الأركان التركية الإلكتروني، أطلق عليها فيما بعد «التحذير الإلكتروني».

أما البعد الثاني في حملة تعديل الدستور فكان الهجوم على الاتحاد الأوروبي واتهامه بالعداء لتركيا ورفضها كونها بلدا مسلما واصفا الاتحاد بأنه من بقايا الفاشية والنازية بسبب تجميده مفاوضات انضمام تركيا إلى عضويته.

كما دخل أردوغان في حروب كلامية مع قادة كل من ألمانيا وهولندا والنمسا والسويد وسويسرا بسبب منع مشاركة وزراء ومسؤولين أتراك في تجمعات للأتراك في هذه الدول لحثهم على التصويت لصالح التعديلات الدستورية، وتسبب ذلك في أزمة حادة مع هولندا انتهت بسحب السفراء وعدم عودتهم حتى الآن إضافة إلى توتر في العلاقات مع ألمانيا تحاول أنقرة تجاوزه بعد تصاعد ضغوط المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل على تركيا ومحاولتها قطع المساعدات الاقتصادية الأوروبية وإلغاء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي.

استقطاب حاد

عمقت فترة الإعداد للاستفتاء على التعديلات الدستورية من أجواء الاستقطاب التي سيطرت على البلاد منذ محاولة الانقلاب الفاشلة العام ٢٠١٦ وانقسمت الساحة السياسية ومعها الشارع التركي إلى معسكرين، معسكر التأييد للتعديلات الدستورية ومعسكر الرفض.

وعمل أردوغان على تقديم النظام الرئاسي على أنه البوابة التي ستجعل من تركيا أكثر قوة ونموا وأنه ليس مشروع شخص أو حزب بعينه، وإنما مشروع ٨٠ مليون مواطن تركي وهدم مقولة المعارضة بأن النظام الجديد هو نظام «الرجل الواحد».

وركز الحزب الحاكم حملته للاستفتاء على أن الدولة التركية تعيش حالة اضطراب وفوضى سياسية واقتصادية، وأن هناك حاجة ماسة لدستور ديمقراطي مدني يساند الحريات، وذهب مؤيدو إردوغان إلى الربط بين الاستفتاء على تحول تركيا إلى النظام الرئاسي وحلم إحياء الخلافة الإسلامية وأمجاد الدولة العثمانية.

في المقابل تكتل أنصار حزبي الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي إلى جانب مجموعات مدافعة عن حقوق الإنسان وحركات ديمقراطية في حملة للتصويت ضد التعديلات وهو ما أدى إلى أن تخرج نتيجة استفتاء ١٦ أبريل متقاربة بين المعسكرين حيث صوت بنعم ٥١,٤ في المائة مقابل ٤٨,٦ في المائة صوتوا بـ«لا».

ما بعد الاستفتاء

لم تقبل المعارضة التركية نتائج الاستفتاء بسبب التقارب الشديد في الأصوات واعترضت، ومعها مراقبون أوروبيون على قرار اللجنة العليا للانتخابات بقبول أوراق تصويت غير مختومة ما أزال ضمانه مهمة ضد التزوير.

وفي أول خطاب بعد إعلان نتيجة الاستفتاء، جدد إردوغان تأكيده على استعداده للمصادقة على قانون يعيد عقوبة الإعدام إلى تركيا حال إقراره في البرلمان حتى لو رفض الاتحاد الأوروبي الذي هدد بوقف المفاوضات مع تركيا إذا أعيدت هذه العقوبة التي أسقطتها تركيا مع بدء المفاوضات في ٢٠٠٤.

أجواء ساخنة

وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء سيطرت أجواء سياسية ساخنة على تركيا امتدت من حزب العدالة والتنمية الحاكم، الذي تلقى رسالة مفادها أن هناك نقاط ضعف بدأت تظهر في الحزب بعد أن فقد أهم معاقله في إسطنبول وأنقرة إلى جانب إزمير وعدد آخر من الولايات وهو ما دفع إردوغان إلى طلب تشكيل لجنة لتقييم نتائج الاستفتاء ووضع تصور للمرحلة المقبلة، إلى أحزاب المعارضة التي دبت الانقسامات في صفوفها حيث فتح الفارق الضئيل بين فريق «نعم» و«لا» الباب أمام حراك جديد في صفوف أحزاب المعارضة التي قررت شحذ قواها استعدادا للانتخابات البرلمانية التي ستجرى مع الانتخابات الرئاسية في يوم واحد في ٣ نوفمبر ٢٠١٩.

وشهد رئيس حزب الشعب الجمهوري، حزب المعارضة الرئيسي، كمال كليتشدار أوغلو، حالة من الضغط المكثف بعد أن تصاعدت الأصوات داخل الحزب تطالبه بالاستقالة من منصبه إذا لم يكن ينوي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في ٢٠١٩.

وأشعل رئيس الحزب السابق دنيز بيكال حالة من الغضب بطرحه أسماء لمن يمكنهم قيادة الحملة القادمة للفوز بالانتخابات البرلمانية في ٢٠١٩ طارحا اسم الرئيس التركي السابق عبد الله غل أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية الحاكم وميرال أكشنار نائبة رئيس حزب الحركة القومية السابقة التي تم فصلها من الحزب بعد قيادة جبهة معارضة ضد رئيس الحزب دولت بهشلي والتي أطلقت لاحقا في ٢٦ أكتوبر (تشرين الأول) حزبا جديدا برئاسة باسم «الحزب الجيد» متعهدا بخوض الانتخابات الرئاسية في مواجهة إردوغان وبإعادة النظام البرلماني وإلغاء التعديلات الدستورية إذا فازت في الانتخابات.

مرحلة جديدة

وبعد صمت طويل خرج غل بتصريحات أكد فيها أنه لم يأخذ التصريحات التي تناولته على محمل الجد. لكن كلام غل لم يخل من تلميحات إلى وجود تيارات متعارضة في الحزب الحاكم الذي كان أحد مؤسسيه حيث اعترف مؤيدون لحزب العدالة والتنمية بأن الذين صوتوا في الاستفتاء ضد النظام الرئاسي وإردوغان في المدن الكبيرة (أنقرة، إسطنبول وإزمير) أوصلوا رسالة إلى الحزب.

بدأ إردوغان على الفور تطبيق التعديلات الدستورية على أرض الواقع وعاد إلى رئاسة حزب العدالة والتنمية من خلال مؤتمر عام استثنائي عقد في ٢١ مايو (أيار) وأعلن دخول تركيا مرحلة تشكل «وثبة تقدم» جديدة، لا إضاعة للوقت فيها، وشدد على ضرورة التخطيط للمستقبل وتحقيق أهداف رؤية عام ٢٠٢٣ الذي يوافق الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية الحديثة.

تركيا الرجل المتقلب

*ديديه بيون

معهد الأبحاث والعلاقات الدولية: ٢٠١٨/١/٨

مازالت تركيا تعد قوة قائمة لا يمكن الالتفاف عليها، وسط توازنات إقليمية ودولية. غير أن أنقرة فشلت في أن ترتقي إلى مستوى القوة القائدة الذي كانت تطمح في تجسيده منذ عدة سنوات. تركيا توجد على مفترق مجموعة بؤر من التوتر، وهي تعاني من صعوبات جدية تمنعها من وضع سياستها الخارجية موضع التنفيذ. فبينما أطلقت تركيا في بداية الألفية مجموعة واسعة من المبادرات السياسية - الدبلوماسية، كانت بدايات الانتفاضات العربية في عام ٢٠١١ بمثابة مفاجأة لها. وبعد مرحلة من التردد، قررت تركيا الوقوف إلى جانب الحركات الاحتجاجية. وخلال بعض الوقت، بدا أن الدبلوماسية التركية حققت كثيراً من النجاحات، إلى درجة أخذ كثيرون في الحديث عن «نجاح النموذج التركي». غير أن الانتفاضة التي انطلقت في سوريا أعادت خلط الأوراق. ذلك أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تكون لديه منذ صيف عام ٢٠١١ نوع من الهوس الخاص بالسعي لإسقاط رئيس النظام السوري، متوسلاً لذلك دعم جميع مكونات الحركات المعارضة بما فيها الأكثر راديكالية، لكن قدرة رئيس النظام السوري على المقاومة وصعوبة إسقاطه عسكرياً، وضعت تركيا في وضع حرج، خصوصاً أن سياسة القمع في الداخل التي اتبعتها أنقرة أصابت صورتها، وأصابتها إلى حد كبير بالضعف على المستوى الدولي.

بموازاة ذلك، ساهمت الفوضى التي حلت في سوريا في إعادة طرح المسألة الكردية التي تمثل التحدي الوجودي الأول لتركيا. فحزب الاتحاد الكردي الذي يعد امتداداً لحزب العمال الكردستاني، تعتبره أنقرة تنظيمًا إرهابياً، وهي تنظر إليه كأعظم الأخطار. والحال أن حزب الاتحاد عمد إلى إعلان إدارة ذاتية في منطقة واسعة على طول الحدود السورية - التركية. وما زاد من المخاوف التركية أن ميليشياته فرضت نفسها تدريجياً كطرف أساسي في الحرب على «داعش»، وهي تحظى بتمويل أمريكي وروسي. وهكذا، وجدت تركيا نفسها في وضع تناقضي رئيسي، إذ إنها من جهة تعتبر الحزب المذكور أحد أبرز أعدائها، لكنه بالمقابل يحظى بدعم حلفائها وشركائها.

أول انقلاب حصل في سياسة تركيا إزاء سوريا، ظهر في صيف عام ٢٠١٦ حيث استدارت أنقرة استدارة عنيفة، فعمدت إلى تنسيق سياستها مع روسيا، بينما كان هذان الطرفان يتبعان سياستين متعارضتين تماماً، ناهيك عن التوتر الذي نشب بينهما خلال عدة شهور، بعد أن أسقط الطيران الحربي التركي قاذفة روسية في ٢٤ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠١٥.

كانت للاستدارة التركية مجموعة من النتائج، أولها أنها سمحت لأنقرة بأن تعود إلى قلب المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، ولكن أيضاً إظهار أن تركيا ما زالت طرفاً رئيسياً وضرورياً من أجل الاستقرار الإقليمي. لكنه إذا كان صحيحاً أن دورة الاجتماعات التي عقدت في آستانة مع شريكها الروسي والإيراني وفرت إطلاق عدد من المبادرات الناجحة، وتحديد إرساء مناطق خفض التوتر، فإنه بالمقابل علينا أن نلزم جانب الحذر، إذ إن ميزان القوى يبين بوضوح أن الأوراق الحقيقية المؤثرة في إدارة الملف السوري موجودة في أيدي روسيا. رغم ذلك، فإن تركيا يبقى لها دور ضروري تلعبه بفضل العلاقات والاتصالات التي نسجتها مع مجموعات المعارضة. وللمرة الثانية خلال ١٤ شهراً، عمدت تركيا، بموافقة روسيا وإيران، إلى التدخل عسكرياً على الأراضي السورية، وآخرها في إدلب في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي الأمر، الذي يسمح لها بمراقبة ميليشيات حزب الاتحاد الكردي عن قرب.

على الصعيد العراقي، نتجت مصادر القلق لتركيا عن قرار حكومة إقليم كردستان «العراق» تنظيم استفتاء على الاستقلال في شهر سبتمبر (أيلول) الماضي. وبمعزل عن أن هذه المبادرة مثلت خطأ سياسياً واضحاً، فإنها جاءت لتبين لأنقرة أن قدرتها على التحكم بمسار الأمور في كردستان العراق كانت في الواقع سطحية، والأمر شكل لها نكسة سياسية.

التقارب مع روسيا والابتعاد عن الغرب

إذا كانت أنقرة قد نجحت في سعيها للتقارب مع روسيا، وتدعيم ذلك بعقد عسكري لشراء أنظمة الدفاع الجوي الصاروخية المتطورة من طراز «إس - ٤٠٠» إلا أنها في الوقت عينه أثارت قلق القوى الغربية التي أخذت علاقاتها معها في التدهور. فمع الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، تكاثرت الملفات الخلافية منذ كثير من الأشهر.

هناك بداية ملف الخلاف بشأن الإمام فتح الله غولن الذي يعيش في منفاه الأمريكي منذ عام ١٩٩٩، والذي يتهمه القادة الأتراك بأنه العقل المدبر لمحاولة الانقلاب التي حصلت في ١٥ أغسطس (آب) عام ٢٠١٥، ذلك أن رفض واشنطن تسليمه لتركيا يثير حنق أنقرة التي تذهب إلى حد اتهامها بالتآمر. وما يفاقم الغيظ التركي هو الدعم الذي يوفره الجانب الأمريكي لحزب الاتحاد الكردي الذي تعتبره أنقرة تنظيمًا إرهابياً.

وحتى تكتمل الصورة تتعين الإشارة إلى ملف رجل الأعمال مزدوج الجنسية التركي - الإيراني رضا زراب، الذي لعب دوراً مركزياً في عمليات غسل الأموال التي كانت تنقل إلى إيران، عندما كانت خاضعة لنظام العقوبات. والحال أن زراب يخضع حالياً للمحاكمة في الولايات المتحدة، وقد يوفر كثيراً من المعلومات حول الفساد الذي يمس المحيط المباشر للرئيس إردوغان. وهذا بالطبع يزيد من حساسية أنقرة.

ليست العلاقات التركية - الأوروبية أحسن حالاً مما هي عليه مع الولايات المتحدة، لكن أسباب التوتر معها مختلفة. ويعود المآخذ الرئيسي لأنقرة إلى اعتبارها أن الاتحاد الأوروبي لم يقدم لها الدعم الواضح عند حصول المحاولة الانقلابية في صيف عام ٢٠١٥. ويتزوج ذلك مع «حساسية» السلطات التركية إزاء الانتقادات الأوروبية بشأن انتهاكات الحقوق الديمقراطية في تركيا، ناهيك عن المآخذ المترتبة على تجميد المفاوضات الخاصة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ومن بين كافة البلدان الأوروبية، كان التوتر على أوجه مع ألمانيا بالدرجة الأولى في عام ٢٠١٧، حيث إن الرئيس إردوغان لم يتردد في توجيه سهامه لعودة النازية إلى هذا البلد. وبعكس ذلك، تبدو علاقات تركيا مع فرنسا أقل حدة، لكن هذا غير كاف، ويبدو أنه أكثر من أي وقت مضى، يتعين إعادة بناء العلاقات التركية - الأوروبية على أسس جديدة تكون كفيلة بإعادة إطلاق الشراكة التي يحتاج إليها الطرفان، من أجل مواجهة التحديات المشتركة، وعلى رأسها الإرهاب وملف اللاجئين.

هكذا، فإن أسباب الشكوى بين تركيا وشركائها الغربيين كثيرة. ورغم ذلك كله، فإن التحالفات التقليدية القائمة بين الطرفين لم تمت. لذا، يتعين الابتعاد عن الصيغ الجاهزة في توصيفها، وعن اعتبار أنها أصبحت نهائية ومحددة لمستقبل العلاقات بينهما. ورؤيتنا هي أن تركيا، في الواقع، عازمة على إعادة النظر في علاقاتها مع العالم الخارجي، وإعادة إرسائها على أسس جديدة وهذا بنظرنا هو الأهم.

من الواضح أن سياسة الرئيس إردوغان الانفعالية غالباً ساهمت، من غير شك، في تبديد الأوراق الرابحة الكثيرة التي كانت بحوزتها. لذا، فإن تركيا اليوم أصيبت بشيء من الضعف وهي تجتاز أوقاتاً عصيبة. رغم ذلك، فإن تموضعها الذي يجعل منها نقطة تلاق لمصالح متباينة، إن لم تكن متضاربة، ما زال يشكل القاعدة التي تبني عليها قدراتها وقوة الاجتذاب التي تتمتع بها.

*نائب مدير (معهد الأبحاث والعلاقات الدولية) في باريس

محاكمة دميرتاش: استقبال بإشارات النصر

anf: ٢٠١٨/١/١٣

مَثَل الرئيس المشترك العام لحزب الشعوب الديمقراطي، صلاح الدين دميرتاش، للمرة الأولى أمام المحكمة بعد ٤٣٤ يوماً من الاعتقال.

وعُقدت الجلسة في الصالة الثامنة والثلاثين لمحكمة الجزاء الابتدائية في عدلية "بِكِر كوي". المحكمة وجهت لدميرتاش تهمة "احتقار رئيس الجمهورية" بناءً على التصريح الذي أدلى به في المطار بعد عودته من زيارة روسيا. وتجمهر آلاف الأشخاص أمام عدلية "بِكِر كوي" وأبدوا تأييدهم لدميرتاش مرددين شعارات مساندة له ولرفاقه من السجناء السياسيين ولحزب الشعوب الديمقراطية.

وشارك في جلسة المحاكمة كل من زوجة صلاح الدين دميرتاش وبرلمانيو حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري وممثلو سفارات السويد وألمانيا والدانمارك والعديد من ممثلي المنظمات الديمقراطية بالإضافة إلى ممثلين عن العديد من الأحزاب السياسية. دميرتاش دخل قاعة المحكمة بعد إلقاء التحية على المواطنين المتجمعين لأجله.

بعدها حيا دميرتاش الجموع التي حضرت لأجله داخل قاعة المحكمة وخارجها.

وأوضح دميرتاش أن رغبة السلطة في الحصول بسرعة على نتائج مرضية لها في الانتخابات دفعتها إلى خلق وضع ملائم لها وتابع قائلاً: "كنت أحد المرشحين الثلاثة في الانتخابات الرئاسية. جميع المخاطبين كانوا مرشحين. هذا الموضوع السياسي يشكل حملاً ثقيلاً لكم. خلال الانتخابات تم إصدار قرار شائن. رفع الحصانة ليس قراراً عادياً. يجب مراجعة الأعمال والقرارات المخالفة للدستور. عليكم تحويل الملف إلى المحكمة الدستورية وإلغاء الجور والتعسف الحاصلين".

وأشار دميرتاش إلى أنه لم يقدم دفاعه بعد وطالب بعدم فرض نظام المشاركة عن طريق الصوت والصورة في الجلسة القادمة عليه. وبالرغم من إصرار المحامين على دراسة هذا الطلب من قبل المحكمة، قامت هيئة المحكمة بتعليق الجلسة لغاية السابع عشر من شهر أيار القادم.

وطالبت هيئة المحكمة بمعلومات أكثر من المحامين لتقييم الطلب وقدمت وقتاً لدراسته. وقال دميرتاش الذي خرج من المحكمة وإشارات النصر ترتفع حوله: "اعتنوا بأنفسكم جيداً يا رفاقي!"

حزب الشعوب الديمقراطي: لا نعترف بالعقوبة المفروضة على زيدان

إلى ذلك نشرت عضو الهيئة القيادية المركزية في حزب الشعوب الديمقراطي HDP والنائبة عن إليه عائشة أجار باشاران بياناً حول عقوبة السجن لمدة ٨ سنوات على النائب عن جولمرك عبد الله زيدان.

حيث أوضحت باشاران أن محكمة الجنايات الخامسة في آمد أصدرت حكماً بالسجن لمدة ٨ سنوات وشهر و١٥ يوماً بحق النائب عن جولمرك عبد الله زيدان والمعتقل منذ ٤ تشرين الثاني من عام ٢٠١٦ وذلك استناداً إلى أدلة واهية.

باشاران أكدت أنه لم يجري الخبراء تحقيقاً في الاتهامات الواردة في المذكرة ومن جهة أخرى تعرض المحامون الذين دافعوا عن موكلهم للتحقيق القضائي. وأشارت إلى أن المذكرة أعدت حسب قرار السلطة وذكرت بأن العقوبات التي تفرض على نواب HDP هي تمهيد لإسقاط العضوية عنهم.

وفي ختام حديثها أفادت عائشة أجار باشاران: "هذا القرار الذي صدر عن القضاء المرتبط مع السلطات لا يلزمنا ولا يملك أي قيمة لدى الشعب من حيث معايير القانون الديمقراطي العالمي. كما وإننا لا نحترم القضاء الذي أصدر هذه الأحكام بأي شكل من الأشكال."

دميرتاش: أنا الذي أعطيت القرار بعدم الترشح

anf: ٢٠١٨/١/١٣

أجاب دميرتاش على أسئلة وكالة ميزوبوتاميا فيما يتعلق بالنقاشات الدائرة حول عدم ترشحه للانتخابات في الفترة الجديدة وأفاد: "الذين يريدون اصطياح الفرص من أجل إعادة صياغة حزب الشعوب الديمقراطي HDP لن يصلوا إلى أي نتيجة." الرئيس العام المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي HDP صلاح الدين دميرتاش الذي يتواجد في سجن الرمز F في إدنة أوضح أنه لن يترشح في المؤتمر الاعتيادي الذي سيعقد في ١١ شباط. كما أجاب دميرتاش على أسئلة وكالة ميزوبوتاميا فيما يخص المؤتمر والنقاشات الدائرة حوله وكذلك فيما يتعلق بمشروع حزب الشعوب الديمقراطي HDP.

"أنا من أعطى القرار"

الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي HDP، صلاح الدين دميرتاش، أشار إلى القرار حول عدم ترشحه للرئاسة المشتركة وأفاد بأنه أعطى القرار شخصياً وبهذا القرار فقد انتقد نفسه أمام الشعب وأراد أن تعطى مساحة واسعة للنقد الذاتي في المؤتمر من أجل أن تجرى تحضيرات بشكل عملي لكي لا تتكرر الأخطاء.

قال دميرتاش: "قبل كل شيء أود القول أنه لم يستبعدني أحد. يجب على الجميع أن يعرف هذه الحقيقة جيداً. لم يوجه أحد كلاماً لي من أجل ألا أترشح كما لم يدفعني أحد إلى ذلك. اتخذت هذا القرار بعد تقييم كل التطورات والنقاشات والاحتمالات. بكل تأكيد تراكمت العديد من الأسباب ودفعتني لمرحلة أخذ القرار. قبل كل شيء فإنني وبسبب عدم تمكيني من تنفيذ المهام الملقاة على عاتقي كزعيم حزب بشكل فعال فإنه كان يجب علي الضغط على مركز الحزب.

بسبب كوني معتقلاً فربما رفاقي لا يودون قول هذا لي بشكل صريح. لكن كان علي شخصياً أن أفتح الطريق أمام هذا الشيء وكان علي أن أفعل ما يمكن حزبي الذي يحضر نفسه لمرحلة سياسية جديدة وللانتخابات من أن يناقش هذا الأمر بحرية. قبل أن أعطي قراراً بهذا الخصوص لربما لم يكن حزبي وقاعدته الجماهيرية لي طرح هذا الأمر في أجدته، لا أعرف. إذا كانت هناك حاجة لمثل هذا الأمر فإنني أريد أن يناقش جوانبه السلبية والإيجابية. الشيء المهم هو مصلحة الشعب وحزب HDP. علينا كلنا أن نتخذ هذا الأمر أساساً لنا. موقفنا من ناحية أخرى هو النقد الذاتي أمام الشعب. المسؤول السياسي عن هذا الشيء هو أنا بكل تأكيد. في المؤتمر يجب القضاء على الجوانب السلبية من خلال نقد ذاتي موسع."

أشار دميرتاش إلى الفرق بين HDP والأحزاب الأخرى وأفاد بأن القرار الصحيح سيصدر بعد النقاشات والنقد والاقتراحات وأضاف: "بكل تأكيد فإنه بعد قرار سيحاول البعض ممن ينتظر لانتهاز الفرص أن يخلقوا المشاكل في صفوف HDP وتصميمه من جديد. لكنهم لا يستطيعون أن يكونوا فعالين. لا يستطيع أحد الوصول إلى نتائج عن طريق التدخل الخارجي في حركة شعبية كحزب HDP. لكن إلى جانب ذلك فإن أي مقارنة تسيء إلى النقاشات الصائبة والنيات الصادقة ستكون لها عواقب وخيمة. القاعدة الجماهيرية لحزبنا وأصدقائنا يجب أن يعبروا عن أفكارهم واقتراحاتهم وانتقاداتهم حول HDP بكل سهولة وبحرية. الواجب الأساسي لإدارة الحزب أيضاً هو إنشاء جو ملائم وآليات مناسبة من أجل هذه النقاشات وفتح الطريق أمامها. وبالنتيجة سنتخذ القرار الصائب من أجل HDP بالاستناد إلى هذه النقاشات."

"أريد أن يكون هنالك بديل"

تابع دميرتاش حديثه بالشكل التالي: "حول موضوع عدم الترشح فقد عبرت عن موقفي من صميم قلبي وبشكل صريح. هدي من هذا ليس إضعاف HDP بكل تأكيد. لقد اتخذت هذا القرار وفتحت الطريق أمام بديل جديد للنضال ضمن شروط أفضل وبحيث يمكنه تنفيذ واجباته على أكمل وجه. أريد الآن في أن تستمر هذه النقاشات بموقف سياسي واضح وعلى أساس المنجزات السياسية. أتابع النقاشات والمؤتمرات عن قرب. سنقيم النتائج مع إدارة الحزب. أحترم كثيراً اقتراح الرفاق أن أترشح نفسي وفخور بهذا الشيء. لكن بكل تأكيد فإنه يجب أن يتم الإشارة إلى أشخاص آخرين وأن يظهروا على الساحة. يجب أن نحضر أنفسنا لكل الاحتمالات وأن نتقدم إلى الأمام مع أخذ الاحتياطات. فحتى وإن لم أكن الرئيس العام المشترك للحزب فإنني سأستمر بإيصال صوت جميع المكونات في HDP وسأعبر عما يختلج في قلوبهم.

فسواء كنت في السجن أو حراً وإن كنت الرئيس العام المشترك لحزب HDP أو لم أكن فإنني سأضع تجربتي العملية والنظرية في خدمة الشعب بالشكل الذي تراه إدارة الحزب ملائمة."

تحدث دميرتاش حول المؤتمر وقال بأنه يجب أن يكون حاشداً وأن يجعل أعضاء HDP وأصدقائهم من كل مناطق تركيا صالة المؤتمر كحديقة للزهور وأن يتبين من تصميم صالة المؤتمر وحتى اليافطات والشعارات والرسائل التي ستعطى من خلال المؤتمر بأن حزب HDP هو لجميع شعوب تركيا ويجب أن تكون القرارات الصادرة ملبية لآمال كل الأطراف وناشد الشعب من أجل المشاركة الواسعة في المؤتمر.

إسقاط العضوية البرلمانية عن ليلى زانا

الى ذلك أسقط البرلمان التركي العضوية البرلمانية عن ممثلة ولاية "أكري" عن حزب الشعوب الديمقراطي ليلى زانا. وجاء قرار إسقاط العضوية على خلفية طلب تقدمت به وكيلة رئيس البرلمان التركي عيشة نور بخجلي، بمقترح إلى وزارة العدل. واستندت عيشة نور بخجلي إلى المادة ٨١ متحججة بغياب ليلى زانا لمدة ٢١٢ يوماً عن جلسات البرلمان ليتم بعدها إحالة المقترح إلى التصويت المفتوح.

وأبطلت العضوية بأغلبية ٢٧٦ صوتاً. البرلمانية عن حزب الشعوب الديمقراطي ليلى زانا أنتخبت في الأول من شهر تشرين الثاني لعام ٢٠١٥ وأدت القسم في السابع عشر من شهر تشرين الثاني للعام ذاته، لكن أدائها للقسم رفض بحجة النقص الذي يعتريه، ثم تم تجريدها من حقها في حضور جلسات البرلمان واستجواب الحكومة لتكون الخطوة الأخيرة هي إسقاط عضويتها في البرلمان بحجة تغييبها لمدة ٢١٢ يوماً عن جلسات البرلمان.

بعد إسقاط العضوية عن ليلى زانا، بلغ عدد برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي الذين أسقطت العضوية عنهم ستة برلمانيين خمسة منهم نساء.

ويشار إلى أنه تم إسقاط العضوية عن الرئيسة المشتركة العامة السابقة لحزب الشعوب الديمقراطي فيغان يوكسك داغ والبرلمانيين نورساي دوغان وفيصل ساري يلدزوتوغبا هزار أوزتورك وبسيمة كونجا لينخفض عدد برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي من ٥٩ برلمانياً إلى ٥٣ برلمانياً.

كما وحكمت المحكمة التركية بسجن برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي إدريس بالوكن وعبدالله زيدان وحالياً هناك مطالبات داخل البرلمان التركي بإسقاط عضويتهم.

جدير بالذكر أن عضوية ليلى زانا كانت قد أبطلت في آذار ١٩٩٤ بحجة أدائها للقسم باللغة الكردية.

الدولة التركية ترفض طلب زيارة أوجلان مجدداً

في هذه الاثناء رفضت رئاسة النيابة العامة لدولة الاحتلال التركي في بورصة الطلب رقم ٧٢١ الذي تقدم به محامو أوجلان للقاءه.

تقدم المحامون أبروغوني وإبراهيم بيلمز وحسين بوغاتكين بطلب إلى رئاسة النيابة العامة للجمهورية في بورصة لزيارة موكلهم أوجلان، بيد أن النيابة العامة رفضت طلب الزيارة متحججة بقانون التدابير رقم ٥٧٧٥ الذي يخص المحكومين. جدير بالذكر أن النيابة العامة التركية ترفض طلبات زيارة أوجلان منذ السابع والعشرين من شهر آب لعام ٢٠١١ متحججة بسوء الأحوال الجوية وتعطل القارب وتصلحه بالإضافة إلى حالة الطوارئ ليبليغ عدد الطلبات المرفوضة ٧٢١ طلب.

اردوغان يتحدث عن حقوق لتركيا في مدن خارج حدودها منها "الموصل وكركوك"

ZNA : ٢٠١٨/١/١٢

حذر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الأطراف التي تريد إنشاء دولة بشمال سوريا (في اشارة الى غرب كردستان)، متعهداً بأن هذه الجهات ستخيب آمالها وسترى من تركيا خطوات ضرورية.

أردوغان، أشار في كلمة ألقاها خلال اجتماع عقده مع المخاتير الأتراك في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، يوم الخميس، إلى أن المناطق التي يراد إنشاء "حزام إرهابي" فيها بالشمال السوري كلها (وفق تعبيره) تقع ضمن حدود "الميثاق الوطني" لتركيا، الذي تبناه برلمان البلاد عام ١٩٢٠ ويعطيها، حسب رأي السلطات المحلية، حق المشاركة في تقرير مصير مناطق خارج حدودها الجغرافية كالموصل و حلب وكركوك وبعض أراضي اليونان وبلغاريا.

وقال اردوغان، وفق وسائل الاعلام التركية، إنه " يجب عدم تجاهل حساسية هذه المسألة بالنسبة لتركيا، وجميع المحاولات لإنشاء دولة عند الحدود التركية الجنوبية محكوم عليها بالفشل"، محذراً "حتى من التفكير في هذا الموضوع" وفق قوله، فيما أشار إلى أن هؤلاء الذين يريدون إنشاء دولة في شمال سوريا سيرون من تركيا "ما يلزم" لإحباط هذه المخططات.

وأكد اردوغان " أن تركيا سترد بشكل جاد على كل محاولات مماثلة". لافتاً، إلى أن "تركيا ليست على الإطلاق الدولة التي يمكن أن تُفرض عليها سياسات الولايات المتحدة غير المتزنة في منطقتنا". واستدرك بالقول: "كما ليست تركيا مجبرة على دفع ثمن التقصير الأوروبي تجاه تطورات المنطقة".

هل ستدعو تركيا إلى إجراء انتخابات مبكرة؟

*سونر جاغابتاي

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١/١٣

من غير المقرر رسمياً إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية المقبلة قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ولكن في ٨ كانون الثاني/يناير، أعلن زعيم «حزب الحركة القومية» دولت بهتشي أن معسكره المعارض سيدعم رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية المقبلة دون أي قيد أو شرط. ويأتي ذلك التعهد المهم في الوقت الذي تشير فيه نتائج الانتخابات الأخيرة إلى أن «حزب العدالة والتنمية» الذي يترأسه أردوغان غير قادر على الفوز بـ ٥٠ في المائة من الأصوات في الانتخابات الوطنية وما زال يحتاج إلى حزب ثانٍ لتأمين حصوله على أغلبية برلمانية حقيقية. وإلى جانب التطورات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية الأخرى، يشير توقيت إعلان بهتشي، الذي يبدو أنه سابق لأوانه، إلى أن قرار إجراء الانتخابات المفاجئة (العاجلة) قد يلوح في الأفق.

وإذا كان الأمر كذلك، من المرجح أن يسرع أردوغان إلى توطيد سلطته في الداخل، مما يعرض الديمقراطية التركية لخطر أكبر. ويمكن لواشنطن أيضاً أن تتوقع منه أن يتشبث بالسياسات الكردية قبل التصويت في الوقت الذي يتحالف فيه مع «حزب الحركة القومية» التركي، مما قد يؤثر على الشراكة بين الولايات المتحدة و«وحدات حماية الشعب» الكردية السورية في المستقبل القريب. لكن فور انتهاء الانتخابات العاجلة، من المفترض أن يتمتع بحرية أكبر للمناورة بشأن هذا الموضوع وغيره من القضايا القومية الساخنة.

لماذا يحث أردوغان على إجراء انتخابات مبكرة؟

من المقرر إجراء الانتخابات المحلية المقبلة في آذار/مارس ٢٠١٩، أي قبل ثمانية أشهر من الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة. وعند التصويت في الانتخابات المحلية، يميل الأتراك إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام إلى الشخصيات المحلية بدلاً من المنابر الحزبية الوطنية، لذلك غالباً ما يكون أداء الأحزاب الحاكمة ضعيفاً مقارنةً بأدائها في الانتخابات البرلمانية. فعلى سبيل المثال، حصل «حزب العدالة والتنمية» على ٣٨,٣ في المائة من الأصوات في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٩، مقابل ٤٩,٨ في المائة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١. لذلك قد يرغب أردوغان في إنقاذ حزبه من نكسة مماثلة في الجولة المقبلة.

وتتمثل إحدى الوسائل لتحقيق ذلك في إجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية معاً في الشهر نفسه من العام المقبل. لكن قد يقرر أردوغان بدلاً من ذلك إجراء بعض هذه الانتخابات أو جميعها في وقت أبكر بكثير استناداً إلى مجموعة من الدوافع المحلية والخارجية الأخرى وهي:

النمو الاقتصادي القوي: على الرغم من أن محاولة الانقلاب التي وقعت في تموز/يوليو ٢٠١٦ وحالة الطوارئ التي تلت ذلك قد أضرت بسجل أردوغان الطويل من ناحية الازدهار المتزايد في تركيا، إلا أن الأرقام لعام ٢٠١٧ تشير إلى أن الاقتصاد قد نما أسرع بكثير مما كان متوقعاً، حيث كان مدفوعاً إلى حد كبير بالاستهلاك القائم على الائتمان والصادرات ومشاريع البنية التحتية الحكومية. وبحلول نهاية العام، ارتفع معدل النمو إلى ٧ في المائة، أي إلى أعلى مستوى له منذ عام ٢٠١١. وقد يتطلع أردوغان إلى التمتع بهذه الفترة الاقتصادية القوية طالما تستمر عبر إجراء انتخابات هذا العام بدلاً من العام المقبل، مما يسمح له ولمرشحين آخرين من «حزب العدالة والتنمية» بأخذ الفضل لهم بهذا المشهد المالي المزدهر في الحملة الانتخابية، وربما إقناع بعض الناخبين بالتغاضي عن قضايا أخرى مثيرة للقلق.

نظام جديد ودي لرصد الانتخابات: أجرت تركيا انتخابات حرة ونزيهة منذ عام ١٩٥٠، ولعبت لجان رصد الانتخابات دوراً هاماً في هذا الصدد من خلال مراقبة الأصوات وفرزها. وقد جرت العادة بأن يُعيّن أعضاء كل حزب مشارك في الانتخابات هذه اللجان، مما أدى إلى الحفاظ على التوازن بين بعضهم البعض وإلى ضمان الشفافية. غير أن «حزب العدالة والتنمية» و«حزب الحركة القومية» دفعا بنجاح في العام الماضي من أجل تغيير قانون الانتخابات في تركيا من خلال السماح للحكومة بتعيين معظم المراقبين. وبالنظر إلى التركيبة الحالية للحكومة، سيسمح هذا البند لـ «حزب العدالة والتنمية» (وبالتالي لأردوغان) باختيار اللجان القادمة، حيث قد يمكنه أن يقرر استغلال الوضع من خلال إجراء انتخابات مبكرة.

عندما حصل أردوغان على تصويت مؤيد في استفتاء تركيا في نيسان/أبريل ٢٠١٧ - الذي سيسمح له، من بين أمور أخرى، بتولي صلاحيات رئاسية على غرار السلطة التنفيذية في أعقاب الانتخابات الوطنية المقبلة - حقق ذلك بأغلبية ضئيلة بلغت ٥١ في المائة. وفي ذلك الوقت، أُثيرت ادعاءات واسعة النطاق حول تزوير الانتخابات. وبينما رفضها «حزب العدالة والتنمية»، بقيت الشكوك تساور العديد من الأتراك. وسيؤدي التغيير في سياسات اللجنة إلى جعل الرقابة الانتخابية أكثر صعوبة بالنسبة للأحزاب المعارضة، مما قد يعطي أردوغان الحائل القانوني الذي يحتاجه لضمان تحقيق نصراً "نظيفاً" إذا كانت (نتائج) الانتخابات المقبلة قريبة مثل استفتاء عام ٢٠١٧.

قضية القدس: على الرغم من أن أردوغان بذل قصارى جهده لإقامة علاقة جيدة مع الإدارة الأمريكية الجديدة، إلا أنه سرعان ما انتقد قرار الرئيس ترامب في كانون الأول/ديسمبر المنصرم القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل. وبعد أن أعلن أن وضع المدينة "خط أحمر للمسلمين"، قاد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر الذي يدين الرئيس ترامب والولايات المتحدة.

ونظراً لصمت أردوغان النسبي على السياسات الإقليمية الأخرى للإدارة الأمريكية (على سبيل المثال، الحظر الذي فرض العام الماضي على المهاجرين والزوار من بعض البلدان ذات الأغلبية المسلمة)، فقد يكون رد فعله الشديد على قضية القدس مجرد حيلة لتحفيز القاعدة المحافظة لـ «حزب العدالة والتنمية» قبل الانتخابات المبكرة. وكان أردوغان قد تولى مقاليد الحكم أولاً من خلال الدفاع عن المظالم الإسلامية المحافظة والسياسية ضد النظام السياسي العلماني. وقد استولت هاتان الفئتان، اللتان وُصِمَتَا وتم التمييز ضدّهما سابقاً، على نفوذ السلطة في ظل حكم أردوغان وفككتا بعزم النظام العلماني. ونتيجةً لذلك، هناك عدد قليل من المظالم المتبقية، وهي كبيرة بما يكفي لحشد قاعدة «حزب العدالة والتنمية»، وترك أردوغان يلفق مظالم جديدة نوعاً ما.

وبالفعل، بذلت وسائل الإعلام المؤيدة لأردوغان جهوداً كبيرة لإظهار أن قرار ترامب حول القدس هو ظلم ضد جميع المسلمين، ولا سيما الأتراك. ففي الأول من كانون الثاني/يناير، نشرت صحيفة "ديلي صباح" مقالاً رئيسياً بعنوان "قرار القدس اختباراً للقادة المسلمين ونهاية آمال السلام". وباختصار، يبدو أن أردوغان على استعداد لتبادل الركود على المدى القصير في علاقاته مع ترامب مقابل التقدم بصورة متعثرة بين الناخبين المحافظين الذين قد يدفعونه إلى الفوز الحاسم إذا أُجريت الانتخابات في وقت مبكر.

المنافسون الجدد في جناح اليمين: من الناحية السياسية، تعتبر تركيا دولةً يمينيةً، حيث أنه منذ الانتخابات الأولى المتعددة الأحزاب في البلاد عام ١٩٥٠ لم يتولى اليسار الحكم سوى لمدة ضئيلة دامت سبعة عشر شهراً. وقد كان «حزب العدالة والتنمية» الحزب اليميني المهيمن على مدى سنوات، وقد أعلن الفصيل اليميني التقليدي الآخر، أي «حزب الحركة القومية»، عن نيته دعم أردوغان في الانتخابات المقبلة.

ومع ذلك، يواجه الرئيس التركي تحدياً جديداً من اليمين عن طريق حزب «إيبي» أي «الحزب الجيد». فقد تركت ميرال أكشنار مؤخراً، وهي التي كانت تشغل سابقاً منصب وزير الداخلية ونائب رئيس البرلمان، تركت «حزب الحركة القومية» من أجل تأسيس «الحزب الجيد» كحركة وسطية تميل إلى اليمين. ومن خلال استهدافها للجناح الأيمن لأردوغان، تشكل تهديداً كبيراً له، أكبر مما يمكن أن تشكله الأحزاب اليسارية. وبينما تُظهر استطلاعات الرأي أن «الحزب الجيد» يحظى بتأييد حوالى ١٠ في المائة من الناخبين، يدرك أردوغان جيداً أنه كلما حظيت أكشنار بوقت أكثر لبناء قاعدتها، كلما زاد احتمال أن تكون قادرة على إثبات نفسها كبديل يميني مذهب وأن تنتزع بعض ناخبي «حزب العدالة والتنمية». ويمكن للانتخابات العاجلة أن تساعد على كبح هذه المنافسة الجديدة في مهدها وعلى منع «الحزب الجيد» من الوصول إلى عتبة الـ ١٠ في المائة الانتخابية المطلوبة لدخول البرلمان.

آليات الدعوة لإجراء انتخابات العاجلة

هناك سوابق كثيرة للانتخابات المبكرة في تركيا. فقد أُجريت أكثر من مرة واحدة في التسعينيات، ودعا أردوغان نفسه أيضاً إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة عام ٢٠١١ من أجل استغلال الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد في ذلك الوقت.

وقد نصت التغييرات الدستورية التي تقرر في نيسان/أبريل ٢٠١٧ على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في الوقت نفسه، وبإمكان البرلمان أو الرئيس أن يدعو الآن إلى إجراء انتخابات مبكرة (على الرغم من أن إجراء انتخابات محلية مبكرة يتطلب تعديل المادة ١٢٧ من الدستور). فعلى سبيل المثال، يمكن للبرلمان أن يقدم تاريخ انتخابات وطنية بأغلبية مؤهلة من ٣٣٠ عضو من أصل ٥٥٠ عضو في المجلس التشريعي - الأمر الذي يشكل عقبة سهلة نظراً لامتلاك «حزب العدالة والتنمية» و«حزب الحركة القومية» ما مجموعه ٣٥٢ مقعداً. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع أردوغان بالسلطة للدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة بنفسه، لكنه قد يفضل اتخاذ الطريق البرلماني من أجل المظاهر.

وإذا دعا البرلمان إلى إجراء انتخابات مبكرة، فسيتعين على المشرعين أن يتفقوا على موعد جديد. أما إذا اتخذ أردوغان القرار، فستجرى الانتخابات تلقائياً في أول يوم أحد بعد ستين يوماً من إعلان الرئيس. وفي كلتا الحالتين، تعني الانتخابات العاجلة الانتقال المبكر إلى النظام الرئاسي التنفيذي الجديد في تركيا - وبذلك يشكل سبباً رئيسياً آخر وراء رغبة أردوغان في تقديم الانتخابات.

التداعيات على العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا

إذا دعت أنقرة إلى إجراء انتخابات مبكرة، فإن موقف تركيا من تعاون الولايات المتحدة مع «وحدات حماية الشعب» سيتصلب من دون شك، وذلك من أجل إرضاء القاعدة القومية التركية لـ «حزب الحركة القومية» ومنع أكشنار من اجتذاب الناخبين من «حزب العدالة والتنمية». وتبلغ نسبة أصوات «حزب الحركة القومية» حالياً حوالي ٩ في المائة، أي أقل بقليل من العتبة البرلمانية البالغة ١٠ في المائة، لذلك من المنطقي للطرفين أن تقوم شراكة مع «حزب العدالة والتنمية» في الانتخابات المبكرة. وكما ذكر سابقاً، سيستعيد أردوغان حريته في المناورة بشأن قضية «وحدات حماية الشعب» بعد الانتخابات. فقد استغل سابقاً العديد من الحلفاء وأهمهم أيضاً، بما في ذلك الليبراليين والكرد القوميين وحركة غولن. لذلك، لن يكون لديه أي مخاوف بشأن التخلي عن فصيل بهتسلي بعد فوزه بالسيطرة الكاملة على البلاد، وخاصةً إذا كان ذلك يعني بناء علاقات أفضل مع الولايات المتحدة.

* هو زميل "باير فاميلي" ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن، ومؤلف الكتاب الجديد: "السلطان الجديد:

أردوغان وأزمة تركيا الحديثة".

لا يمكن أن تكون لديهم ساعات عمل منتظمة

أردوغان: على المسؤولين أن يكونوا على استعداد لخدمة المواطنين

موقع الرئاسة التركية: ٢٠١٨/١/١٤

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال لقائه حكام المقاطعات في المجمع الرئاسي، إن المسؤولين الإداريين، مثل المحافظين والوزراء ورؤساء البلديات، لا يمكن أن تكون لديهم ساعات عمل منتظمة، وقال: "علينا أن نكون مستعدين للعمل على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع على مدار ٣٦٥ يوما في السنة".

والتقى أردوغان مع نواب وولاة وحكام المقاطعات في مركز المؤتمرات والثقافة في بيشتبه بالمجمع الرئاسي بمناسبة الـ١٠ من كانون الثاني الموافق ليوم المسؤولين.

وقال الرئيس أردوغان: "كل حاكم مقاطعة، يمثل أعلى مدير للدولة في منطقته، هو عيني وآذاني وصوتي ويدي هناك". وأضاف "إن الإصلاحات التي سنناها في مجالات التعليم والرعاية الصحية والنقل والتحضر والرعاية الاجتماعية تهدف إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين. وهدفنا هو بناء مدن صحية، منها ٤ مستشفيات تم إنجازها، و ١٧ قيد الإنشاء". "لقد قمنا ببناء ٢٧٠ ألف فصل دراسي، مما يقلل متوسط عدد الطلاب في الفصول الدراسية من ٧٠ إلى ٣٠. وقد قمنا ببناء صالات رياضية في المدارس. كما قمنا بزيادة عدد الجامعات من ٧٤ إلى ١٨٥" وتابع الرئيس أردوغان: "لقد ارتفع دخل الفرد من ٣٥٥٠ دولار إلى ١١٠٠٠ دولار".

"السادة المحافظون في المنطقة حازوا إعجاب الشعب بموقفهم المشرفة في ١٥ تموز"

قال الرئيس أردوغان إن المسؤولين، مثل المحافظين، والوزراء، ورؤساء البلديات، لا يمكنهم اعتماد وتحديد ساعات عمل منتظمة: "يجب أن يكونوا مستعدين للعمل على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لمدة ٣٦٥ يوما في السنة".

وشدد الرئيس أردوغان على أن أغلبية حكام المقاطعات حازوا على إعجاب الناس بموقفهم المشرف في ١٥ تموز، وأن إنجازاتهم في البلديات والشركات التي يعملون فيها كأمناء، قد أتاحت لهم مكانة خاصة في أعين الناس.

وجه الرئيس أردوغان كلامه للمسؤولين قائلا "تعرفوا على كل واحد من الفقراء، والأيتام، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، واللاجئين، وتابعوا جميع احتياجاتهم. إذا كان هناك شخص واحد في منطقتكم ينام في الشوارع لأنه ليس لديه مكان يذهب إليه أو شخص جائع لأنه ليس لديه أي طعام، إذا كان هناك من يرتعش من البرد لأنه لا يملك أي وقود، أو يشعر بالخجل من الخروج لأنه لا يملك ما يرتديه، إذا كان هناك من لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة لأنه ليس لديهم قلم رصاص، أو كان هناك من يعيش حياة بائسة لأنه لا يوجد لديه أي شخص يراعه، باختصار، إذا كان هناك شخص واحد متضرر لأنه مهمل وأنتم تستطيعون مد يد العون له ولم تفعلوا ذلك فاسمحو لي أن أقول لكم أنكم ستحملون عواقب فعلتكم لأن كل راع مسؤول عن رعيته ودولتنا قادرة على حل مشاكل الجميع وتأمين احتياجاتهم".

"تركيا تخوض صراعا مصيريا ضد المنظمات الإرهابية والدول التي تدعمها"

قال الرئيس أردوغان "إن تركيا تخوض صراعا حاسما ضد المنظمات الإرهابية سواء في الداخل أو الخارج، وضد القوى التي تدعمها. ويبدو أن هذه المعركة ستستمر لفترة طويلة قادمة. الحمد لله، لقد هزمنا جميع المؤامرات التي استهدفنا، وأحبطنا جميع المخططات التي حيكت ضدنا. ومن المحتمل جدا أن تزداد الهجمات ضد وحدة أمتنا وتضامنها في الفترة المقبلة بدءا من هذا العام. اسمحوا لي أن أبين لكم أكبر خطر. أود منكم أن تعرفوا أن هناك من يقومون بتأجيج الطائفية. أولئك الذين فشلوا في تأجيج النزعات العرقية، يسعون لتحقيق مطامحهم من خلال الطرق الطائفية. وسنقوم بشن هجمات ضد أي من هذه التصرفات. ولذلك، هناك واجب كبير يقع على أكتافكم. عليكم ألا تسمحوا حتى بأدنى استفزاز نفسي، أو أي نوع من التحريض. ومن الضروري أن تبقوا على حوار وتعاون وثيقين مع الوحدات المعنية وتتجنبوا مثل هذه المحاولات الخبيثة".

عمرو موسى: تركيا أخطر من إيران على المنطقة!

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/١/١٤

قال عمرو موسى، الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، إن تركيا أخطر من إيران على المنطقة. وقال موسى أن إيران وتركيا تسعيان للعب أدوار طامحة ومتربحة ومتربصة بمنطقة الشرق الأوسط، لافتاً إلى تسابق تركيا للوجود في البحر الأحمر بعد حصولها على جزيرة سواكن السودانية. وأضاف "موسى"، في مداخلة هاتفية لبرنامج "كلام تاني"، تقديم الإعلامية رشا نبيل، المذاع على فضائية "دريم"، اليوم الأربعاء، أن التحرك التركي في الوقت الحالي أخطر من إيران على المنطقة، فرجب طيب اردوغان، الرئيس التركي، يتحرك بخطط مدروسة لم يرها أحد من قبل بحسب ما نقل موقع المصراوي. وأوضح أن تركيا تختار نقاط تمركزها في المنطقة العربية بطريقة ذكية، والبحر الأحمر تحول لثكنة من القواعد العسكرية، سواء من الداخل أو الخارج.

أكدت استمرار التعاون مع موسكو وطهران

الحكومة التركية تحذر من موجة لجوء جديدة

صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٠١٨/١/١٤

أنقرة: سعيد عبد الرزاق: حذرت تركيا من موجة لجوء ضخمة جديدة بسبب «انتهاكات النظام السوري» في مناطق خفض التصعيد في إدلب (شمال غربي سوريا)، وأكدت في الوقت ذاته استمرار تعاونها مع كل من روسيا وإيران لإحياء مسار التفاوض في جنيف والتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سوريا. وقال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم في تصريحات الجمعة، إن التطورات في إدلب تهدد المسيرة السياسية واتفاق مناطق خفض التصعيد، وتندرج بموجة لجوء ضخمة.

ونقلت وكالة «رويترز» عن يلدريم قوله «يقترب نظام الأسد خطأ كبيراً بشن هجوم دون مراعاة للمدنيين من أجل انتزاع أراضٍ... بينما تحقق مبادرة تركيا وروسيا وإيران لتحقيق السلام الدائم في سوريا تقدماً». وأضاف: «نناقش هذا الأمر مع روسيا وإيران، ونصدر تحذيراتنا بشأن إمكانية اتساع نطاق هجمات الأسد المروعة». وحذّر من أن القتال يعرقل جهود التوصل إلى حل سياسي.

من جانبه، أكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن بلاده تخطط لمواصلة التعاون مع روسيا وإيران من أجل إحياء مسار جنيف حول سوريا، والوصول إلى حل سياسي دائم هناك.

وقال في مقابلة مع مجلة «إيست ويست» الإيطالية، نقلتها وسائل الإعلام التركية أمس، إن بلاده تمتلك حدوداً مع سوريا بطول ٩١١ كيلومتراً، وشدد على رغبة وهدف تركيا في رؤية سوريا مستقرة ومزدهرة وديمقراطية في المستقبل القريب.

وأوضح الوزير التركي أن بلاده وروسيا تعاونتا في ٢٠١٦ من أجل ضمان وقف إطلاق نار في حلب للوصول إلى الهدف المذكور، مضيفاً: «وعقب ذلك توسع وقف إطلاق النار، ثم تكاثفت الجهود، وتم الإعلان عن وقف إطلاق نار بكل سوريا في ٢٠١٦، ولتعزيز هذا الأمر تمت دعوة روسيا وإيران إلى مباحثات آستانة». ولفت إلى أن اختلاف الآراء بين تركيا وأمريكا في مسألة سوريا بدأ في فترة الرئيس السابق باراك أوباما، موضحاً أن قلق تركيا حالياً متعلق بمسألة الدعم الأمريكي لـ «وحدات حماية الشعب» الكردية الذراع العسكرية لـ «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي السوري. وقال: «يجب علينا التعاون بشكل أكبر من أجل الوصول إلى حل لتلك المسائل الحساسة».

وفي السياق، أكد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، في اتصال هاتفي مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين مساء أول من أمس، ضرورة وقف النظام السوري هجماته ضد المدنيين من أجل إنجاح مباحثات آستانة ومؤتمر سوتشي. وقالت مصادر رئاسية إن اردوغان شدد على ضرورة وقف النظام هجماته بمحافظة إدلب والغوطة الشرقية لإنجاح المسار السلمي والمفاوضات بين النظام والمعارضة.

وكانت الخارجية التركية استدعت، الثلاثاء، سفيري روسيا وإيران، للتعبير عن انزعاجها جراء هجمات النظام السوري على مناطق «خفض التوتر» التي تم الاتفاق حولها في مباحثات آستانة.

٦ مواقف تكشف حقيقة أردوغان

وكالة سياسة بوست التحليلية: ٢٠١٨/١/١٤

أبو بكر خلاف: مواقف الدولة التركية الداعمة لقضايا الأمة الإسلامية وفي مقدمتها القدس العربية تزعج قوى الاستعمار وعملائه، وهو ما نلمسه في تقارير إسرائيلية وغربية تحلل بدقة مواقف وسياسات وكلمات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتحاول تفسيرها.

ومن ذلك ما كتبه المحلل الإسرائيلي يوشنان فيسر (Yochanan Visser) تحت عنوان: ماذا يفعل أردوغان في القدس؟ ولماذا؟ في تحقيق له نشر بموقع (إسرائيل ناشيونال نيوز) جاء فيه (إن الجيش التركي الذي احتل القدس منذ أكثر من ٤٠٠ عام، لم يعد مرة أخرى، لكن الرئيس رجب أردوغان يطمح في أن يكون راعي المدينة الوحيد باستعادة نفوذ تركيا إقليمياً وفي قضية القدس على وجه الخصوص.

(١) خطابات أردوغان والتذكير بالجد العثماني

دلل الكاتب الإسرائيلي على رغبة أردوغان التي لا يخفيها في إعادة النفوذ العثماني - على حد قوله - بمواقف منها ما جاء على لسانه في مؤتمر حزب العدالة والتنمية عام ٢٠١٦. حيث طالب أردوغان الحضور بأن يتذكروا يوم معركة ملاذكرد عام ١٠٧١م، عندما هزم الأتراك الإمبراطورية البيزنطية وانطلقوا بعدها للسيطرة على جزء كبير من الشرق الأوسط، وظلوا هناك قرناً امتدت حتى خروجهم من القدس عام ١٩١٩.

وتعهد أردوغان أمام الشعب بأن تعود تركيا أمة عظيمة وقوة كبرى في العالم مرة أخرى.

(٢) تبني الدفاع عن فلسطين وفضح الاحتلال

حدث آخر استشهد به الكاتب الإسرائيلي، خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠٠٩، بعد فترة وجيزة من نهاية حرب غزة الأولى، عندما أخرج أردوغان، وكان حينها رئيساً للوزراء، الرئيس الإسرائيلي الراحل شيمون بيريز.

قائلاً: (سيد بيريز أنت أكبر مني سناً، وتحدثت بصوت عال جداً، واعلم جيداً أن ارتفاع صوتك بهذا الشكل هو تعبير عن نفسية متهم، لكنني لن أتحدث بصوت عالٍ مثلك، واعلم هذا جيداً. عندما نأتي للحديث عن القتل أنتم تعرفون القتل جيداً، أنا أعلم جيداً كيف قتلتم الأطفال على الشواطئ في غزة، في إسرائيل اثنتان من رؤساء حكوماتكم قالوا لي واحداً من أهم التصريحات وهو: عندما ندخل إلى الأراضي الفلسطينية على ظهر دباباتنا نشعر بسعادة غريبة).

وأضاف أردوغان: (لديكم رؤساء حكومات يقولون هذا الكلام، وأستطيع أن أعطيك أسماء هؤلاء، لا تقلقوا، وأنا أؤم الذين صفقوا لهذا الظلم" لأن التصفيق لقتلة الأطفال وقتلة البشر - باعتقادي - هو جريمة إنسانية أخرى. في هذا المكان لا نستطيع إغفال الحقيقة).

(٣) موقف أردوغان القوي من القدس

سعى أردوغان لعقد قمة طارئة لمنظمة التعاون الإسلامي بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس.. وهاجم أردوغان في القمة موقف ترامب، وقال إنه يشكل عبوراً للخط الأحمر

للمسلمين. كما تعهد أردوغان بأنه (لن يترك القدس تحت رحمة دولة تقتل الأطفال)، ووصف أردوغان إسرائيل بأنها (قوة احتلال ودولة إرهابية، دولة تقتل الأطفال) وهو اتهامه المفضل لدولة الكيان - على حد قول الكاتب الإسرائيلي.

(٤) زيادة النفوذ التركي في القدس

ويضيف المحلل الصهيوني: (إن تطلعات أردوغان في القدس أصبحت واضحة جدا للجميع، فهو يعمل بقوة لتحويل الأحياء العربية في القدس إلى مراكز إسلامية تدفع روادها بشكل متزايد إلى العنف). على حد زعم الكاتب.

وليس غريبا أن نجد الكاتب الصهيوني يعتبر المراكز والمناهج الإسلامية التي تتحدث عن المقاومة للاحتلال أنها تؤدي إلى الانفجار والعنف).

الجدير بالذكر أنه استند إلى تقرير كتبه كل من د. ديفيد كورين والباحث الصهيوني بن أفراهامي، وهما مستشاران في الشؤون العربية لبلدية القدس، نشر تقريرهم في مايو ٢٠١٧ حول تراجع تأثير حركة فتح والسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية لصالح التيارات الإسلامية التي تدعمها تركيا.

وجاء في هذا التقرير: (إن الحركة الإسلامية في الداخل الإسرائيلي، وكذلك جماعة الإخوان المسلمين يستفيدون جميعا من تدخل أردوغان في شؤون القدس الشرقية، وهدفهم جذب الشباب العربي عبر المناهج التعليمية التي يمولها النظام التركي لدعم التواجد العربي في القدس، وهو ما سخر له أردوغان بعثاته الدبلوماسية أيضا).

(٥) تمويل الأنشطة الدعوية داخل الأراضي المحتلة

وفقا للمحلل الصهيوني (يمول الأتراك جزءا كبيرا من أنشطة الدعوة في المدينة، ويمثلهم الشيخ عكرمة سعيد صبري، مفتي القدس السابق وأبرز قادة الإخوان هناك، المشاركة المتزايدة لنظام أردوغان في القدس، التي أصبحت الراعي الرئيس لجماعة الإخوان المسلمين في جميع أنحاء العالم).

ويتابع المحلل الصهيوني: (ينفق نظام أردوغان عشرات الملايين من الدولارات سنويا على الأنشطة الدعوية التي تقيمها الجمعيات والمنظمات الشعبية في القدس العربية. وهو ما يؤكد لنا أن أعمال أردوغان بالمدينة المقدسة هي جزء من عملية أوسع لإعادة الهيمنة التركية إقليميا).

(٦) أردوغان يعتبر اليونان جزءا من أرضه

موقف آخر أظهر أردوغان، خلال زيارته اليونان بداية شهر ديسمبر ٢٠١٧ عند تفقده لأحدى المدارس بمدينة كوموتيني شمال اليونان، تم تسجيل حديث له مع الطلاب وهو يقول لهم: (علم واحد، أمة واحدة، دولة واحدة. نحن جميعا تركيا، لا يوجد تمييز، لا توجد اختلافات، نحن أقوى، نحن إخوة)، وتناسي أردوغان - وفقا للكاتب - أنه على أرض يونانية وخارج بلاده، وتعامل وكأنه في أرضه ويتحدث مع شباب أتراك وليسوا يونانيين! لكن إذا عادت بنا الأيام سنجد أن هذه المناطق كانت خاضعة للخلافة العثمانية، وتم نقل سيادتها لليونان بموجب معاهدة لوزان التي أبرمت عام ١٩٢٣.

أردوغان: نصف ديموقراطي، نصف دكتاتور

*جهاد الخازن

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١/١٤

أتابع أخبار تركيا (وإيران) كل يوم وأجمع منها ما يستحق تعليقا، وأستطيع أن أزعم أنني أؤيد نصف عمل الرئيس رجب طيب أردوغان وأعارض النصف الآخر.

أؤيد أردوغان في موقفه من القدس والفلسطينيين، خصوصا قراره الأخير إقامة سفارة في القدس الشرقية. أؤيد أيضا زيارته تونس لتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة، وانتصر له وهو يحاول ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ويلقى معارضة عنصرية من بعض كبار الأعضاء. كذلك أنتصر له في أي خلاف مع الولايات المتحدة، كما حدث أخيرا في محاكمة رضا زاراب، وهو تاجر ذهب من أصل إيراني تركي يحاكم في الولايات المتحدة، فقد دان أردوغان بمحاولة الاحتيال على القوانين الأمريكية عندما كان رئيسا للوزراء.

في المقابل أدين الرئيس التركي لتدخله العسكري في سورية والعراق، ووقوفه مع إيران في مواقف لها ضد الولايات المتحدة وبعض الدول العربية.

ومثل بسيط على دكتاتورية أردوغان هو الشارع الذي تقوم فيه سفارة الإمارات العربية المتحدة. ماذا حدث؟ وزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد، وهو صديق أثق بما يعطيني من معلومات سياسية بين حين وآخر، قال في تغريدة مكررة إن حاكم المدينة المنورة بين ١٩١٦ و١٩١٩ التركي فخرالدين باشا، أساء معاملة العرب المحليين وسرق مخطوطات إسلامية لا تُقدَّر بثمن من مكتباتها وجوامعها. شارع السفارة كان اسمه رقماً هو ٦١٣، وأردوغان غيَّره إلى شارع فخرالدين. الرئيس أردوغان انتقد أهل الحكم في الإمارات وقال إن فخرالدين حمى آثار المدينة من البريطانيين.

ما سبق موضوع يهم كل عربي أو مسلم، فأكمل بموضوع تركي هو اضطهاد الصحفيين ومحاولة جعل الميديا تابعا للدولة وللرئيس. بعد محاولة الانقلاب الفاشل، وأقول المزعوم، سنة ٢٠١٦، طرد أردوغان ٢٧٠٠ أكاديمي وقائد عسكري اتهمهم بتأييد محاولة الانقلاب التي زعم الرئيس أن وراءها الداعية فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة والذي يطالب أردوغان بتسليمه إلى تركيا.

قرأت أن حوالي ٧٠ صحافياً مثلوا أمام المحاكم في أسبوع واحد بعد أن تحول الحكم في تركيا من ديموقراطية صاخبة إلى دكتاتورية. أختار مما قرأت مثلاً واحداً هو أوغز غوفن، رئيس تحرير الموقع الإلكتروني لجريدة «جمهوريت» المعارضة. الموقع في شباط (فبراير) ٢٠١٦ نشر مقالا خفيفا يشبه رؤساء الدول بكلاب، وكان من نصيب الرئيس فلاديمير بوتين وجه كلب إنكليزي مؤذ. المقال ضم وجه الرئيس أردوغان على شكل كلب صيد إنكليزي، والنتيجة أن الرئيس ثار ولم يهدأ بعد. غوفن يُحاكم الآن بتهمة الإساءة إلى الرئيس، فهذه التهمة موجودة في القوانين التركية.

أهم من كل ما سبق هو أن تركيا مقبلة على انتخابات رئاسية في ١٥ تموز (يوليو) المقبل، وفوز الرئيس مضمون، أو هو يريده مضمونا بعزل كل من قد يشكل منافسة جدية له. بين هؤلاء السيدة ميرال أكسندر، وزيرة الداخلية السابقة، فهي معارضة يمينية قادت الحملة في نيسان (أبريل) الماضي ضد توسيع سلطات الرئيس أردوغان، وكادت تنجح، لأن نتائج الاستفتاء كانت متقاربة. أكسندر كانت عضواً في حزب الحركة الوطنية وطردت منه في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٦ لأنها احتجت على التقارب بين رئيس الحزب وأردوغان. هي أسست حزبا اسمه «أيي» أو الحزب الطيب أو الجيد بعد ذلك بحوالي سنة، ولها مكتب في أنقرة. قرأت إنها قالت عن أنصارها أنهم يمثلون حركة الشجعان. لا أعتقد أنها ستفوز بالرئاسة، فتركيا تحت أحكام عرفية منذ حركة الانقلاب إياه، ومُدَّت أخيراً، والتجمعات الجماهيرية ممنوعة وحرية الصحافة محدودة جداً. مع ذلك هي تحاول.

قرأت مرة بعد مرة في الميديا الغربية أن أردوغان دكتاتور. لا أراه كذلك لأن له شعبية كبيرة بين مواطني بلاده بدت في كل انتخابات عامة أو رئاسية سابقة.

في نقد رئيس تركيا - شبه بين أتاتورك وإردوغان

*تاييفون غوتشتادت

نظرة انتقادية لما يحملة إردوغان من إرث الكمالية

موقع قنطرة الألماني: ٢٠١٨/١/١٤

من الواضح أن الوضع السياسي في تركيا مثير للدهشة، ولكنه كذلك معقد أيضاً. لقد تمكّن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان من كسب صلاحيات فريدة في تاريخ تركيا. ولكن هل هذا الوضع فريد حقاً في تاريخ تركيا؟ بالطبع لا - فكذلك مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك انفرد في حكم الجمهورية الفتية إبان بدايتها طيلة خمسة عشر عاماً، وقد كانت في ذلك العهد دولة حزب واحد. ولم تُجرده من السلطة إلا وفاته المبكرة في عام ١٩٣٨. وحتى ذلك الحين سيطر أتاتورك وحده على جميع أبعاد السياسة الداخلية والخارجية التي يمكن تخيلها. وحتى الملابس والموسيقى تم تكييفها بحسب أفكاره. وكان هدفه خلق مجتمع متجانس بشكل تام: "شعب واحد، ولغة واحدة، وعلم واحد، ودولة واحدة" - وعلى هذا الشعار كانت تستند سياسة أتاتورك أيضاً. واليوم بات هذا الشعار واحداً من اقتباسات إردوغان المفضلة. كما أن تطهير إردوغان لصفوفه الخاصة لا يُعد أيضاً من اختراعه - فحتى أقرب المقربين من أتاتورك كانوا مضطرين إلى أن يتوقعوا الفصل أو حتى العقاب، في حال معارضتهم زعيمهم.

إرث أتاتورك السياسي

لا يمكن فصل التطورات الراهنة في تركيا لا عن إرث أتاتورك السلطوي، بما فيه من تبجيل لشخص الزعيم سببه ليس تقديساً دينياً، ولا عن وصيئته السياسية أيضاً. يتجلى ذلك في الفصل التام بين الدين والدولة، بالتزامن مع إعلاء الإسلام السنّي إلى دين الدولة وجعله العماد الأساسي للطابع الوطني.

على سبيل المثال في عهد أتاتورك لم يتم حتى ذكر اسم العلويين أو الطائفة العلوية. أمّا الصور التي تحظى من جميع الأطراف بشعبية واسعة لنساء يرتدين تنانير قصيرة أنيقة من ثلاثينيات القرن الماضي، فلا يجب أن تثير الانطباع بأنه كانت تسود في تلك الأيام علمانية حقيقية - ناهيك عن الديمقراطية أو حرية التعبير عن الرأي بأي شكل من الأشكال.

وحتى العداء تجاه الكرد والمسيحيين يعتبر أيضاً أحد العناصر الأساسية للكمالية. وكلّ هذه الجوانب - من تبجيل لشخص الزعيم والدمج بين الإسلام السنّي والثقافة التركية وكراهية الأجانب وكذلك الانصياع للسلطة - هي عناصر تخدم إردوغان في توسيع سلطته.

وعلى الرغم من أن كلّ هذا يجب أن يكون معروفاً إلى حد ما في أوروبا، لكن يزداد في وسائل الإعلام الألمانية والغربية بشكل عام عدد التعليقات والمقالات والتقارير، التي يتم فيها تحسين صورة تركيا قبل إردوغان إلى دولة ديمقراطية - مثلما حدث ذلك مؤخراً في مقال نشرته صحيفة فرانكفورتر روندشاو الألمانية، تحدّث فيه جنرالان تركيان سابقان في حلف الناتو عن آرائهما بإسهاب.

كثيراً ما يدور الحديث حول التعذيب الذي يُهدد المشاركين المزعومين في الانقلاب الأخير في تركيا - ولكن من دون ذكر كلمة واحدة حول الجرائم التي ارتكبتها الجيش التركي، الذي يتجاوز عدد ضحاياه عدد الضحايا في عهد إردوغان بكثير. هذا غير معقول مطلقاً بالنظر إلى مئات الآلاف من ضحايا النظام العسكري التركي الأكثر وحشية، "المحافظ على القيم العلمانية للجمهورية" - وإلى ممارسات التعذيب.

صورة محسنة عن بداية الجمهورية

وحتى الفيلم الوثائقي "هايماتلوس"، الذي وجد قبولا إيجابياً من دون أية انتقادات هنا في ألمانيا، يرسم صورة مختزلة للغاية ومطبوعة بطابع رومانسي للجمهورية التركية الفتية. يتحدث هذا الفيلم بشكل خاص عن العلماء والفنانين اليهود الألمان، الذين هربوا من أوضاع الاضطهاد في ألمانيا ووجدوا ملجأ لهم في جمهورية أتاتورك وظروف عمل مجزية للغاية.

غير أن تركيا لم تستقبل هؤلاء الأشخاص لأنها كانت تريد مساعدتهم، بل لأنها أرادت أن تصبح "غربية" وبأي ثمن، وكانت تعتمد اعتماداً كبيراً على مساعدة الخبراء الأوروبيين. في الواقع لم تكن الجمهورية التركية الفتية "الصديق في وقت الضيق" مثلما يتم تصويرها في الفيلم وكذلك في التاريخ الرسمي.

الجمهورية التركية الفتية كانت في الواقع معادية للسامية ومعادية للمسيحية، ودولة قوموية للغاية. وبصرف النظر عن الخبراء المذكورين آنفاً وأسرههم (التي لا يزيد مجمل عدد أفرادها عن عدة مئات من الأشخاص)، فإن تركيا لم تستقبل أيّاً من اليهود الهاربين من النازيين في أوروبا، كما أن المواطنين اليهود في تركيا نفسها كان يتم تهميشهم بشكل ممنهج ودفعتهم إلى الفقر وقمع هويتهم ولغتهم.

ولكن في فيلم "هايماتلوس" يتم - ومن دون أية تعليقات - نقل آراء أبناء اليهود، الذين هربوا في تلك الحقبة من ألمانيا - وكانوا بطبيعة الحال ممتنين كثيراً لتركيا، وذلك لأن آراءهم هذه تشيد بسياسة أتاتورك في جميع العبارات. لقد سُمح في هذا الفيلم حتى لابنة عصمت إينونو، وهو خليفة أتاتورك السلطوي مثله أيضاً والملقب بـ"ملي شيف"، أي رئيس الأمة، بأن تُشيد بتركيا الكمالية فوق كل شيء وأن تشتم وتتذمّر من مدى سوء الأوضاع. تخيلوا: وكأنّ زوجة بشار الأسد تتم دعوتها كشريك في مقابلة حول الوضع في سوريا - ويتم نقل رأيها من دون نقد أو تعليق، ترافقه صوراً رومانسية.

وفي التركيز على إردوغان كثيراً ما يتم أيضاً التغاضي عن أن الطيف السياسي كله في تركيا يدعم وبشكل صريح السياسات القمعية للغاية ضدّ الكرد - والكثيرون خاصة من معسكر القوميين العلمانيين كانوا لفترة طويلة يتهمون حزب العدالة والتنمية بأنه متراخ جداً في تعامله مع الحركة الكردية. وبدوره استجاب حزب العدالة والتنمية لهذه المطالب بالعودة إلى الحرب.

على نفس المسار

وحتى المسار المناهض للغرب بحزم، والذي يُغازل التحالف مع روسيا وإيران (وهو اتّجاه يُطلق عليه في تركيا اسم "الأوراسي")، والذي بات يتّبعه إردوغان منذ بعض الوقت، يجري أيضاً بالتعاون مع قوى علمانية وقوموية متطرّفة وبمباركتها.

إذا نظرنا إلى السياسة التركية المتعلقة بملايين اللاجئين الوافدين من سوريا، فسلاحظ أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد الذي يُقدّم شيئاً معقولاً إلى حدّ كبير للاجئين، على الرغم من كل الاستغلال السياسي.

في حين أن جميع الأحزاب الأخرى، بما فيها التيارات اليسارية، تتخيل في هذا الصدد أن جميع السوريين جهاديون ويجب أن يتم ترحيلهم إلى سوريا في أسرع وقت ممكن، وذلك لأنهم - مثلما يُقال - يتسكعون في تركيا على حساب دافعي الضرائب الأتراك والأسد لا يمكن أبداً أن يكون شيئاً إلى هذا الحدّ.

وللأسباب المذكورة أعلاه فإن رواية تركيا "المستنيرة" والديمقراطية بشكل عام، والتي يتم تدميرها من قبل رجب طيب إردوغان (وهذا يشمل أيضاً "الخمسين في المائة الأخرى" المذكورة من قبل الصحفي ومخرج الأفلام الوثائقية التركي جان دوندار)، يجب ألا تبقى متروكة على حالها من دون اعتراضات.

يجب ألا يتعلق الأمر بالدفاع عن إردوغان وحزب العدالة والتنمية والإسلام السياسي أو مؤيديهم، أو إنكار مسؤوليتهم عن الأوضاع الكارثية في تركيا. بل يجب أن يتم رسم صورة متعددة الجوانب أكثر، تتّضح فيها الصلات الأكبر والمشكلات الأساسية. وهذا أمرٌ ضروري من أجل النظر من منظور ديمقراطي ومستنير إلى التطورات في تركيا.

*تايغون غوتشتادت درس الموسيقى والعلوم الإسلامية في هامبورغ، يعيش حالياً في برلين ويعمل كصحفي مستقل، ويحضر الماجستير حول الدين والثقافة. صدر له عن دار النشر أونراست كتابان: "Çapulcu" و "Gestrandet".

العلاقات التركية - الأوروبية نحو نفق جديد

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/١/١٥

بعد سنوات من المفاوضات المضطربة تدخل العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي مرحلة تغيير لتتركز حول تعاون معزز في عدد من المجالات عوضا عن انضمام أنقرة الكامل، على ما يرى محللون.

وتدهورت العلاقات التركية الأوروبية إلى مستويات ساحقة في ٢٠١٧ بعد تجميد عملية الانضمام وإثارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان صدمة باتهامه عددا من الدول الاعضاء كألمانيا بـ "ممارسات نازية".

لكن أردوغان بدا العام الجديد بروحية مختلفة، فقام في مطلع كانون الثاني/يناير زيارة إلى باريس جرت متابعتها من كُتب تلتها زيارة لوزير خارجيته إلى ألمانيا.

كما وجه القادة الأوروبيون نداء إلى الواقعية، وصرح الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون امام ضيفه التركي في ٥ كانون الثاني/يناير ان الوقت حان "لوقف النفاق" بشأن امكانية تقدم مفاوضات الانضمام بين انقرة وبروكسل.

واوضحت الخبيرة في المجلس الأوروبي للعلاقات الدولية أصلي آيدنطاشباش لوكالة فرانس برس ان "الطرفين يدركان ان عملية الانضمام نسفت، او لن تتقدم في اي وقت قريب". وتابعت "بات الوضع يتعلق بترتيب جديد وبعلاقة تعاقدية مع الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي" مضيفة ان ذلك سيؤدي الى تضاعف الزيارات الثنائية والأهمية الممنوحة للتجارة.

وشددت آيدنطاشباش على ان "أنقرة ترى الأمور هكذا وليست لديها أوهاام بشأن إعادة احياء عملية الانضمام" الى الاتحاد الأوروبي.

من حليف الى شريك؟

شكلت محاولة الانقلاب في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦ في تركيا انعطافة في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي مع اتهام أردوغان الأوروبيين بعدم التضامن مع بلده وسط اعراب بروكسل عن قلقها من اتساع حملة القمع التي تلت الانقلاب.

كما يكرر أردوغان دوريا ان تركيا "تعبت" من الانتظار "في ردهة" الاتحاد الأوروبي.

عبرت انقرة منذ الخمسينيات عن اهتمامها بالانضمام الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي ستصبح الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٣، وبدأت مفاوضات الانضمام الرسمية مع بروكسل في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٥.

لكن المفاوضات سرعان ما اصطدمت بعقبات، ما أدى الى اقتصار الفصول المفتوحة على ١٦ فحسب بين ٣٥ فصلا للتفاوض، فتح آخرها في حزيران/يونيو ٢٠١٦ ولم يتم الاعلان عن غلق احدها.

وفي مطلع كانون الثاني/يناير صرح ماكرون "علينا وقف النفاق بشأن امكانية التقدم الطبيعي نحو فتح فصول جديدة".

واشار مارك بيريني الباحث في معهد كارنيغي أوروبا والسفير السابق للاتحاد الأوروبي في تركيا الى ان انقرة لم تعد توفر المعايير اللازمة لتقدم المفاوضات "نتيجة خياراتها الخاصة" خصوصا في مسألة دولة القانون. ووضح "في المضمون، نشهد تخفيضا للعلاقة من حليفين سياسيين الى شريكين يتعاونان بشأن عدد من الملفات كمكافحة الارهاب والتجارة واللاجئين".

وتابع سداد ارغين الكاتب في صحيفة حرييت ان تصريحات الرئيس الفرنسي تشير الى "تبديل في مفهوم" العلاقة بين انقرة وبروكسل تلخص "بالتعاون لتحقيق أهداف مشتركة".

درجة ثانية

يتحدث المراقبون دوريا عن مرونة على مستوى التأشيرات وتحديث اتفاق الوحدة الجمركية كبديل لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

لكن الوزير التركي للشؤون الأوروبية عمر تشيليك أكد السبت ان تركيا لن تقبل بـ"شراكة مميزة" وصفها بانها "وضع من الدرجة الثانية".

يدور هذا الجدل فيما تعيش تركيا مرحلة دبلوماسية دقيقة، وسط توتر كبير في العلاقات مع حليفها المعهودة الولايات المتحدة، فيما لا يُنسى تعاونها البرغماتي مع روسيا الخصومة التاريخية بين البلدين.

من جهة أخرى، فإن تركيا معنية مباشرة بخلط الأوراق الجاري في الشرق الأوسط منذ صعود نجم ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وأجاز لقاء في مطلع كانون الثاني/يناير بين وزير الخارجية الألماني سيغمار غبريال والتركي مولود تشاوش أوغلو بدء العمل على تحسين العلاقات الثنائية، رغم العبء الذي ما زال يلقيه عليها إبقاء عدد من الألمان في السجن في تركيا.

وقالت آيدنطاشباش ان "تركيا تزداد مرونة ازاء أوروبا" لافتة الى "سعي قادة انقرة للابتعاد عن النبوة الحادة" التي سادت في العام الفائت.

كليجدار أوغلو: تركيا في عهد أردوغان أشبه بألمانيا النازية في أربعينيات القرن الماضي

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/١/١٥

ألقي رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض كمال كليجدار أوغلو كلمة خلال انطلاق منتدى "كفي طوارئ" في مدينة إسطنبول.

وكانت الحكومة التركية قد أعلنت أنها ستمدد حالة الطوارئ الشهر الحالي للمرة السادسة على التوالي.

وشبه كليجدار أوغلو تركيا في عهد أردوغان بألمانيا النازية في أربعينيات القرن الماضي، حيث ذكر كليجدار أوغلو أن السلطات التركية عطلت القانون وأحقت أضراراً شديدة باستقلال القضاء في ظل الطوارئ واستهدفت المعارضة بحجة التصدي لحركة الخدمة.

وأعلنت تركيا حالة الطوارئ لأول مرة في العشرين من يوليو/تموز عام ٢٠١٦ وذلك عقب محاولة الانقلاب التي شهدتها البلاد في هذا العام.

وأشار كليجدار أوغلو إلى وقوع آلاف الاعتقالات وحالات الفصل من العمل منذ إعلان الحكومة لحالة الطوارئ مفيداً أن الفرق الوحيد بين هذا الانقلاب المدني والانقلابات العسكرية أنه في الانقلابات العسكرية يرتدي منفذيها ملابس عسكرية، غير أن كلاهما ينفذ الإجراءات عينها على حد تعبيره.

وشدد زعيم المعارضة التركية على إلحاق السلطات التركية أضراراً شديدة باستقلال القضاء قائلاً: "سأنقل لكم كلمة مستشار العدل الخاص بـ"هتلر"، لأفراد القضاء لتشجيعهم على تنفيذ قرارات النازية. لقد قال لهم اسألوا أنفسكم قبل كل قرار تتخذوه، هل كان الزعيم هتلر ليتخذ لو كان بمكانكم".

وزعم كليجدار أوغلو أن السلطات التركية تجاوزت ما فعله نظام هتلر نظراً لكون السلطة السياسية في تركيا الآن هي من تحدد "المجرم" بصورة مباشرة دون أن ينظر إلى ما أصدرته المحاكم قرارها بحق هذا المتهم، مفيداً أن السلطات التركية عطلت الصحافة وباتت تحدد في عناوينها المتهمين لتتحرك النيابة العامة على الفور ويتم اعداد مذكرات الاتهام ومباشرة المحاكمات.

هذا وأوضح كليجدار أوغلو أن هذا هو ما تشهده تركيا حالياً مشيراً إلى محاولة السلطات اقناع الشعب بأن تركيا ديموقراطية.

جدير بالذكر أن تركيا شهدت العام الماضي محاولة انقلاب قتل خلالها حوالي ٢٥٠ شخصاً.

واتهم الرئيس رجب طيب أردوغان والحكومة التركية حركة الخدمة بالوقوف وراء الانقلاب وقتل المواطنين الأبرياء، إلا أن الأخيرة نفت هذه التهم جملة وتفصيلاً على لسان ملهم الحركة فتح الله غولن.

وطالب غولن بفتح تحقيق دولي حول الانقلاب، لكن السلطات التركية لم تستجب له حتى الآن.

دوافع سياسية واقتصادية للتقارب التركي – الأوروبي

*د. علي حسين باكير

عربي ٢١: ١٥/١/٢٠١٨

شهدت علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي تحسناً ملحوظاً في الآونة الأخيرة بعد ان كانت قد تدهورت بشكل غير مسبوق منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا منتصف عام ٢٠١٦ وحتى نهاية العام الماضي، حيث بدأ الترشق الإعلامي مسيطراً على خطاب الجانبين وتالياً على الإطار العام للعلاقات بينهما. في خلفية المشهد أسباب متعددة أهمها الموقف المتردد أو المتأخر لدول الاتحاد في إدانة المحاولة الانقلابية، وكذلك تشديد الضغط السياسي على أنقرة في محاولة للتأثير على الحسابات السياسية الداخلية، وأخيراً الاصطفاف العلني مع المعارضة التركية ضد الرئيس رجب طيب أردوغان في الاستفتاء الكبير الذي جرى في أبريل من عام ٢٠١٧. وقد زاد من حدة الخلافات بين الجانبين حينها، الاستحقاقات الانتخابية داخل الدول الأوروبية نفسها، حيث بدأ التهجّم على تركيا والسياسات التركية امراً شعبوياً رائجاً، دون أن ينفي ذلك وجود خلافات حقيقية حول جملة من القضايا الثنائية والإقليمية. ومع انتهاء الاستحقاقات المشار إليها وبروز عوامل جديدة على الصعيد الإقليمي والدولي، بدأ أن المناخ مهياً لتقارب بين الطرفين يجسر الهوة الموجودة بينهما.

السوق الأكبر

في خلفية الدوافع التركية، هناك حاجة الى إعادة رسم طبيعة العلاقة مع القوى الكبرى في ظل الحالة غير المتوازنة وغير المستقرة التي تطبع العلاقات مع الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، وهي حالة تضع المصالح التركية إقليمياً على المحك، نظراً للدور الذي تلعبه هذه القوى في منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى الدولي. العامل الاقتصادي ربما يكون الأكثر أهمية في الحسابات التركية، إذ تعتبر أوروبا السوق الأكبر لتركيا، حيث تصدر أنقرة الى الاتحاد الأوروبي سلعاً وخدمات بقيمة حوالي ٦٧ مليار يورو، وتستورد منه بقيمة حوالي ٧٨ مليار يورو، ناهيك عن الخدمات، حيث تصدر تركيا خدمات الى الاتحاد بقيمة ١٦,٤ مليار يورو، بينما تستورد منه ما قيمته حوالي ١٢,٢ مليار يورو. ويحظى العامل الاقتصادي بأهمية قصوى بالنسبة الى الحزب الحاكم في تركيا على اعتبار أن القسم الأكبر من المنجزات الداخلية تستند إليه، ولذلك هناك حاجة دائمة الى أن يكون الوضع الاقتصادي متيناً. لكن وبسبب الأوضاع الإقليمية، فقد تعرّض الاقتصاد التركي لضغوط كبيرة مؤخراً، سيما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر ثاني أكبر سوق بالنسبة الى تركيا. وبالرغم من تحقيق الاقتصاد التركي أكبر نسبة نمو في العالم في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ وذلك بواقع ١١,٦٪، إلا أن الحكومة ترى أن هناك حاجة لبذل المزيد، خاصة مع تدهور العلاقات التركية – الأمريكية من جهة، وعدم استقرار العلاقات التركية – الروسية من جهة أخرى.

معطيات سياسية

سمحت الرسائل الايجابية المتبادلة مؤخراً بين المسؤولين الاتراك ونظرائهم الأوروبيين، لا سيما في ألمانيا وفرنسا بتسريع زخم التقارب بين الطرفين، وحققت زيارة وزير خارجية تركيا الى ألمانيا التي تلتها زيارة الرئيس اردوغان، الى فرنسا نتائج إيجابية في هذا الصدد، ومن المتوقع ان يكون لها انعكاسات مهمة على العلاقات بين الجانبين. وبالرغم من أن العنصر الاقتصادي يعتبر الأكثر أهمية في الحسابات التركية كما ذكرنا، فإنه ليس الوحيد. المعطيات السياسية في العلاقة مع أمريكا وروسيا حالياً تفرض على أنقرة تحسين العلاقات مع أوروبا، وكذلك الأمر بالنسبة الى الجانب الأوروبي، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الشائكة في فلسطين وسوريا والعراق، وكذلك فيما يتعلق باحتواء سياسات الرئيس دونالد ترامب غير المتزنة حول العالم. الاتحاد الأوروبي لا يريد ان يخسر تركيا أيضاً لصالح روسيا، فهذه معادلة لا يمكن له ان يتحمّل تداعياتها الجيوبوليتيكية، في وقت بات فيه التهديد الذي تمثله موسكو على القارة الأوروبية أكبر من أي وقت مضى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ولذلك تحاول دول الاتحاد الا تترك أنقرة تنجرف بشكل كامل باتجاه روسيا. لا يعني ذلك أن المشاكل بينها وبين تركيا ستحل بشكل كامل أو قريب، لكننا سنشهد بالتأكيد عقلنة لطريقة التعامل مع الملفات الشائكة ومحاولة للتركيز على الملفات والمصالح المشتركة والبناء عليها رويداً رويداً. عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لا تزال امراً جديلاً، لكن هناك من يرى أنها لا تقف حائلاً أمام تطوير علاقات ثنائية مميزة مع عدد من دول الاتحاد الى أن يتم البت بها، ولا شك أن تحسّن العلاقات التركية – الأوروبية هو أمر جيد بالنسبة الى أنقرة لكنّه ليس كافياً لكي تضمن الأخيرة تحييد التداعيات السلبية للاختلاف الحاصل في العلاقة مع الإدارة الأمريكية او حالة عدم الثقة المبطنة في العلاقة مع روسيا. هناك حاجة لكسر هذه الحلقة المفرغة، لكن من الصعب توقع حصول ذلك على المدى القصير.

بالتفاصيل.. أهم مراكز ومعسكرات داعش في تركيا

ANHA ٢٠١٨/١/١٥

الآن روج - مركز الأخبار: وفق تحليل لموقع ويست بوينت الأمريكي فإن نسبة ٩٣٪ من مرتزقة داعش المدرجين في سوريا قد مروا من ست بلدات أساسية على الشريط الحدودي بين تركيا وسوريا، وهي (تل أبيض، اعزاز، أطمه، جرابلس، راعي، اسكندرون المحتلة).

وما قامت به وكالة هاوار من جمع معلومات حول طرق داعش وعلاقة الدولة التركية بهم، يوضح معالم ارتباط الاثنين ببعضهما جيداً، كما ان الجزء الأول من الملف الذي أعدته هاوار بعنوان "داعش يكشفون المستور: هذه تفاصيل العلاقة بين داعش وتركيا" يكشف عن الدعم التركي المعلن لداعش في اسطنبول، ليتحركوا منها إلى القاعدتين الرئيسيتين لها داخل تركيا على الحدود وهما مدينتي ديلوك "غازي عينتاب" ورها "شانلي أورفا" الحدوديتين، ومنهما إلى سوريا.

من خلال الملفات التي أعدتها وكالتنا حول اعترافات مرتزقة داعش الذين تم إلقاء القبض عليهم أو سلموا أنفسهم في أوقات مختلفة ليد قوات سوريا الديمقراطية، يتبين بوضوح أكبر العلاقة القوية بين داعش و الدولة التركية واستخباراتها التي تدار من قبل أردوغان وحزبه، وفي هذا الملف نذكر بعض من هذه الخطوط المكشوفة مع ذكر أسماء معسكرات داعش في تركيا ونقاط تحركهم التي تتم بإشراف ومراقبة مؤسسات حزب العدالة والتنمية واستخباراتها، مستندين لأبحاث وتقارير صحفية واستخباراتية سابقة بالإضافة إلى اعترافات مرتزقة داعش للوكالة.

تركيا أكبر سوق لداعش ويات معروفاً عالمياً..

في مقال بحث طويل كتبه الكاتب أرون ستاين بعنوان شبكات داعش في تركيا وعمليات التوظيف للخلافة، المبنية على معلومات استخباراتية غربية واعترافات لمرتزقة داعش المعتقلين لدى قوات سوريا الديمقراطية، وملفات مسربة بالإضافة إلى ما نشرته بعض الصحف التركية، يفتح الكثير من الملفات التي توثق ارتباط حكومة أردوغان وحزبه بداعش على كافة الأصعدة. ويفتح ستاين تاريخ علاقة داعش وتركيا منذ إنشاء القاعدة في أفغانستان والعراق ومن ثم نشاط جبهة النصرة وصولاً إلى داعش اليوم ودور العنصر التركي لاسيما في التجنيد والتدريب لتمويل داعش، ويدين بأن الطريق والشبكة التي استخدمها داعش في تركيا كانت "تستخدم سابقاً كطريق ثانوي للجهاديين المنضمين للحرب في العراق ضد الأمريكيين"، لتصبح خلال الأزمة السورية شريان الحياة لجبهة النصرة وأحرار الشام من ثم داعش.

ومن جهتها ركزت القناة الألمانية الأولى ARD بتقرير تلفزيوني لها، في وقت سابق، عن علاقة داعش بالدولة التركية مستندة إلى معلومات استخباراتية ألمانية وشهود ومحامين أترك مهتمين بموضوع انتشار داعش في تركيا. التلفزيون الرسمي في تقريره حينذاك كشف أن هناك معسكر أساسي لداعش في ديلوك "غازي عينتاب" التركية لتدريب الجهاديين وفرزهم في دول مثل سوريا والعراق وغيرها، مضيئة إلى أن تركيا أكبر سوق لداعش.

وتأتي معلوماتها بعد تنصت المخابرات الألمانية على تركيا منذ ٢٠٠٩، وخلال التقرير فإن محامياً تركيا باسم محمد اردوم أكد لهم "بأن المخابرات التركية تقوم بأعمال التنسيق والتخطيط لكل شيء لصالح داعش" مستنداً على ذلك بالوثائق والأسماء.

معسكرات داعش في تركيا ودور الاستخبارات في الدعم!

كاستخلاص للتقارير الصحفية والأبحاث المذكورة بالإضافة إلى المعلومات الاستخباراتية واعترافات عناصر داعش لوكالة أنباء هاوار ANHA سوف نذكر مقرات المرتزقة وتحركاتهم في تركيا مع بعض الأسماء والأماكن المهمة:

أديمان التي تملك الخلية الأكثر بروزاً في تركيا وهي علنية ومعروفة، والتي يديرها كان اسمه أحمد كوركمان، ومجموعتهم هي المسؤولة عن تفجيرات برسوس وآمد، وكانوا يتحركون من وإلى سوريا كموظفين لمؤسسة IHH، وهي منظمة مرتبطة بالاستخبارات التركية ولها باع طويل في تمويل المجموعات المسلحة المتشددة بالسلاح والمواد اللوجستية في سوريا.

إسطنبول: يوجد لداعش مركز للتجنيد في منطقة زيتين بور، منطقة غازي عثمان باشا، بيرام باشا، توبكابي، غونغورين، السلطان بيلى، و يتحرك عناصرها علناً في هذه النقاط، كما تعتبر اسطنبول المركز الأول للإرهابيين الأجانب، وتقوم هذه المقرات بتجنيد الجهاديين وإرسالهم إلى سوريا وليبيا بالإضافة إلى استقبال جرحى داعش من ليبيا وسوريا والعراق.

قونية: لداعش مقرات صغيرة عديدة في قونية لتجنيد الشباب وإرسالهم إلى سوريا ويديرها الإرهابي مصطفى غونين، له صلة بالسلفيين الألمان والأفغان والأتراك، ويوجد بعض عناصر داعش ألقى القبض عليهم من قبل قوات سوريا الديمقراطية، لقوا تدريباتهم في قونية.

كما يوجد مراكز ومعسكرات لداعش في مناطق اولوداغ و بولو و تكيرداغ ورؤساء بلديات هذه المناطق من أنصار حزب العدالة والتنمية ولهم علم بذلك، وهي في مناطق مكشوفة يعلمها الجميع، حيث يتم تقديم حصص تلك المعسكرات من الألبسة والمواد الغذائية والمستلزمات من قبل مؤسسات وجمعيات تابعة للحزب وبلدياتهم.

أزمير و أضنة وأنقرة ومنطقة باموك أفا في سكاريا: يملكون مراكز ومعسكرات لتوظيف الرجال في خدمة ما يسمى بالخلافة الإسلامية، بالإضافة إلى التجنيد لصالح داعش وإرسالهم إلى سوريا.

ديلوك ورها: تحتضن أكبر المعسكرات لتدريب داعش وتعتبر المنطقتين الحدوديتين ذات نفوذ داعشي كبير كأراضي مستثمرة لهم من قبل الدولة التركية، حيث سخرت الفنادق والمشافي والمتاجر المختلفة عملها لعناصر داعش وهي تربط المناطق السورية المحاذية لها لنفسها كجرابلس وإعزاز والباب والرعي وقبلها منبج وتل أبيض، كمنطقة واحدة يتحركون فيها بسهولة. وجميع هذه المعسكرات والمراكز التي يكون بعضها على هيئة مساجد وأخرى مزارع أو مباني ودوائر كبيرة، تكون تحت مراقبة ومتابعة استخباراتية تركية يقومون بتنسيق وتخطيط شؤونهم ضمن الدولة التركية إلى حين خروجهم نحو سوريا أو أوروبا.

منظمات وجمعيات ومؤسسات إعلامية وأمنية تدعم داعش في تركيا

– جمعية البدر للشباب في قيصري تجند الشباب لصالح التنظيمات الإرهابية وخاصة داعش وجبهة النصرة
– جمعية أحفاد العثمانيين يترأسها عيسى أوتشونجو يعمل لمصلحة جهاز المخابرات ومن أكثر المصادر تمويلاً لداعش
– جمعية التعاون الاجتماعي يديرها خليل ابراهيم يلماز المقرب لوزير الداخلية السابق أفكان آلا، تستقطب المرتزقة الجدد لصالح داعش.

– جمعية غرف العثمانيين التي تضم أنصار أردوغان من فئة الشباب ولها نشاط كبير في تقديم الدعم والدعاية لداعش والتجنيد لصالحها.

– جمعية الشباب ومكافحة المخدرات بمنطقة فاتح في اسطنبول التي تم تأسيسها بهدف إصلاح الشباب المدمنين على المخدرات ترسل روادها إلى صفوف داعش.

– جمعية IHH الإغاثية وهي مؤسسة استخباراتية تلبس قناع الإغاثة وتساهم في إرسال الأسلحة والمواد اللوجستية إلى الجماعات المسلحة المتشددة في سوريا خاصة جبهة النصرة وداعش وإلى الجيش الحر.

– شركتا نيتروماك و ميتكيم الأمنية المدرجتين على القائمة السوداء العالمية تعتبران من أهم الشركات الأمنية ومؤسسات الفكر الاستراتيجي التي ينفذ رئيس المخابرات التركي فيدان حاقان مخططاتهم في دعم وتمويل داعش والنصرة، حيث تزودان داعش بالسلح.

– شركة صادات SADAT الأمنية الصناعية المعروفة والتي شكلها ٦٤ ضابطاً ممن خدموا في القوات المسلحة التركية، ويترأسها عدنان تنريفيردي وهي شركة استشارة دفاعية على غرار الشركات الغربية بصيغة إسلامية لدعم القوى الإسلامية بحسب ما قاله رئيسها، وعملت في دعم وتمويل داعش في سوريا وليبيا بالأسلحة والسيارات والتقنيات الإلكترونية وتدريب المئات منهم في الصيانة والتصليح والتجهيز وتكتيكات عسكرية وفكرية.

– صفحات ترويجية هائلة على الفيس بوك والتويت من تركيا لنشر نشاط داعش وإرسال رسالات دعوية وتحريضية للجهاد في سوريا.

– دار الخلافة للنشر، مجلة القسطنطينية، مؤسسة الحياة الإعلامية، وهي وسائل تروج لداعش ولما ينشره داعش حيث كلها ناطقة بالتركية وذات دعم تركي.

المشافي التي تستقبل جرحى داعش من ليبيا وسوريا وتقوم بمعالجتهم وسط حماية أمنية

– المجمع السني الرباع في منطقة باشاك الشهير بإسطنبول

– مشفى ميديكال بارك التابع لزوجة أردوغان أمينة

– مشفى ميديكالا انترناسيونال

– مشافي حكومية وميدانية في غازي عينتاب وشانلي أورفا

– مراكز لبيع الأعضاء البشرية، حيث نشرت وكالة سبوتنيك تقريراً مفصلاً مرفق بأسعار الأعضاء التي تباع وأن معظم عمليات المتاجرة تتم عبر تركيا.

ومع اقتراب قوات سوريا الديمقراطية من تنظيف كامل المناطق في شمال سوريا من رجس داعش وإلحاق داعش شر هزيمة بإنهاء وجوده في المنطقة، يلوذ الكثير من عناصر الأخير بالهروب والاستسلام لقوات قسد، وسوف تنكشف أمور كثيرة تتعلق بمسألة علاقة حكومة أردوغان بداعش وأهدافهم في دمار المنطقة وتشريد شعوبها ونهب خيراتها واحتلال ما يظاً قدمهم لها من الأراضي.

هل تتجه العلاقات الأمريكية - التركية نحو حافة الهاوية في سورية؟

مطالعة دورية لخبراء

مركز كارنيغي للسلام الدولي: ٢٠١٨/١/٢٧

مايكل يونغ: فيما يأتي مطالعة دورية لخبراء حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومسائل الأمن:

سونر جاغابناي، مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن:

من التبسيط القول أن العملية العسكرية التركية في عفرين، التي تجري فصولها غرب نهر الفرات في سورية، موجّهة ضد الولايات المتحدة. فليس ثمة روابط بين واشنطن و وحدات حماية الشعب في عفرين، وليس لها وجود هناك. روسيا هي التي كانت تحمي وحدات الحماية في عفرين، والعملية التركية ولدت من رحم صفقة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. أما الولايات المتحدة فهي لاتفعل شيئاً الآن سوى المراقبة. في العام ٢٠١٦، تمّت صفقة مماثلة شملت وحدات حماية الشعب غرب الفرات، أعطى بوتين خلالها أردوغان جرابلس مقابل شرق حلب. والآن بوتين يسلم أردوغان بعض أجزاء من عفرين على طبق من فضة، مقابل امتثاله إلى تقدّم نظام الأسد لاحقاً في إدلب بدعم من روسيا. بيد أن القضية الأوسع المتعلقة بالتعاون بين الولايات المتحدة و وحدات حماية الشعب شرق الفرات ستبقى شوكة في جنب العلاقات التركية- الإيرانية.

نواه بوسني، محلل أول في مجموعة الأزمات الدولية:

التوترات بين تركيا والولايات المتحدة مرشحة للتصاعد، مع انحسار الحرب ضد الدولة الإسلامية. فأنقرة حانقة من المدى الذي مكن فيه الدعم الأمريكي و وحدات حماية الشعب، حتى فيما يواصل حزب العمال الكردستاني، الذي تقيم معه وحدات الحماية علاقات عميقة، تمرده داخل تركيا.

بالطبع، من المفهوم أن تطالب تركيا حليفها في حلف الأطلسي وقف دعمه لخصمها، خاصة بعد انتهاء الهجمات الأساسية ضد الدولة الإسلامية. لكن من المفهوم أيضاً أن تقرر واشنطن عدم وقف هذا الدعم، لأنها تدرك أن انسحاباً طائشاً قد يغرق شمال شرق سورية في لجج حرب جديدة، ويفسح في المجال أمام عودة الجهاديين. كما أنها تأمل بأن يحسن دورها على الأرض نفوذها كي تتمكن من الدفع باتجاه تحقيق عملية انتقال سياسي في سورية، واحتواء النفوذ الإيراني.

على أي حال، يُسلط رد الفعل الأمريكي المرتبك على الهجوم التركي على عفرين الضوء على عمق الأحيات التي تواجهها واشنطن. إذ هي تجد نفسها عالقة بين مطرقة وسندان حليفين لاتستطيع تحمّل خسارة أحدهما. ومن سخرية القدر أن أفضل سبيل لها للهروب من هذه الورطة هي إثارة مسألة العلاقة بين وحدات حماية الشعب وبين حزب العمال الكردستاني (الذي مالت واشنطن حتى الآن إلى التقليل من شأنه)، من خلال الضغط على هذا الحزب ليتخذ قراراً حول ما إذا كان مستعداً لوقف نشاطه العسكري في تركيا، في مقابل حماية شطر كبير مما بناه في سورية. لكن، إذا ما كان جواب الحزب هو الرفض، سيكون من الصعب على الولايات المتحدة الحفاظ على موقفها الراهن.

غالب دالاي، مدير البحوث في منتدى الشرق وباحث في مركز الجزيرة للدراسات:

أتوقّع تدهور العلاقات بين واشنطن وأنقرة على نحو أوسع، ما لم يحدث تغيير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية أو التركية في سورية. خلال المرحلة الأولى من الانتفاضات العربية، كانت شكوى تركيا الرئيسية في ما

يتعلق بالولايات المتحدة مرتبطة بتقاعسها عن تغيير النظام في سورية. لكن الاستياء التركي تمحور، خلال السنوات الأخيرة، حول السياسة الأمريكية تجاه حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو حزب كردي سوري مرتبط بحزب العمال الكردستاني الذي تصنّفه تركيا في خانة المنظمات الإرهابية، وتضعه في إطار الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. في هذا السياق، ثمة فجوة لاتنفك تتسع بين التصوّرات التركية والأمريكية حول مسألة التهديدات وطريقة التعامل معها في سورية.

منذ أوائل العام ٢٠١٥، أصبحت وحدات حماية الشعب، وهي الجناح المسلّح لحزب الاتحاد الديمقراطي، الشريك المحلي الرئيس لواشنطن في الحرب ضد الدولة الإسلامية. وقد تفاقم قلق تركيا إزاء ذلك بعد انهيار عملية السلام مع الكرد داخل تركيا في العام ٢٠١٥. مع ذلك، لاتزال أنقرة تأمل في أن يتضاءل الاهتمام الأمريكي بالكرد في سورية بعد هزيمة الدولة الإسلامية هناك. لكن قرار الولايات المتحدة الأخير بتشكيل قوّة أمنية حدودية في سورية قوامها ٣٠ ألف جندي، تتألف بأغليبتها من قوآت سورية الديمقراطية التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب، يبدّد أي توقّع بتغيير الموقف الأمريكي.

ترى تركيا أن علاقة الأمريكيين بالسوريين الكرد تتطوّر لتصبح شراكة أكثر استراتيجية واستدامة، بدلاً من أن تكون مجرد "زواج مصلحة". وقد فهمّ التزام واشنطن غير المحدود زمنياً بالإبقاء على قوة عسكرية في سورية من هذه الزاوية، ما دفع تركيا إلى استطلاع خيارات أخرى أكثر صلابة، خاصة مع روسيا. وعملية عفرين المستمرة في تركيا خير مثال على ذلك. باختصار، ستزداد المشاحنات بين تركيا والولايات المتحدة في سورية في العام ٢٠١٨.

ماهر زينالوف: مدير تحرير "ذي غلوب بوست":

باعتبارهما حليفين، ثمة خلافات قليلة، إن وجدت، لم تتمكن الولايات المتحدة وتركيا من حلّها. لكن لم يحدث في أي مكان أن برزت مثل هذه الاختلافات على نحو يتعدّر التغلّب عليها، كما هو الحال في سورية. فطوال السنوات السبع للحرب الأهلية هناك، تصادمت تركيا والولايات المتحدة بشكل دائم تقريباً حول الأولويات والاستراتيجيات. صبّت واشنطن تركيزها على استراتيجيتها الضيقة للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في سورية، حتى أنها تجاهلت تطلّعات حليفها تركيا. وأدى الدعم المتواصل للمسلحين الكرد السوريين، على الرغم من نداءات أنقرة المتكررة، إلى زعزعة الثقة بين الحليفين شيئاً فشيئاً. وبعد استشعار روسيا وجود فرصة ذهبية لدقّ إسفين بين حليفي حلف الأطلسي، عمدت إلى استغلال مصالحتها المتباينة للغاية في سورية للتفريق بين واشنطن وأنقرة. وكجزء من هذه الخطة، أعطت موسكو، ولو على مضض، الضوء الأخضر لشنّ الحملة العسكرية التركية في عفرين. غير أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يُدرك الآن أن روسيا، على عكس الولايات المتحدة، هي صانع الصفقات الحقيقي في سورية. وما لم تُصحح واشنطن على جناح السرعة الأمور مع تركيا، قد تكون حملة عفرين القشة الأخيرة التي تقصم ظهر البعير.

المسافة تتباعد بين أنقرة وواشنطن

*سامي كوهين

صحيفة ملبيت : ٢٧/١/٢٠١٨

ترجمة وتحرير ترك برس: كان هناك أمل بأن يزيل الاتصال الهاتفي بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الأمريكي دونالد ترامب، الخلاف في سياسات البلدين تجاه سوريا عقب عملية "غصن الزيتون" على وجه الخصوص، وأن يساهم في تقريب المواقف بينهما..

لكن لم يحدث ذلك، بل العكس، زادت حدة الخلاف في وجهات النظر، وتباعدت المسافة أكثر بين الطرفين، إلى درجة أن الانسجام غاب حتى عن البيانات الصادرة من أنقرة وواشنطن بشأن الاتصال.. بل إن المجمع الرئاسي التركي نفى بعض العبارات الواردة في بيان البيت الأبيض!

وهذا ما أظهر بوضوح أن المستجدات الأخيرة في سوريا زادت من عمق الهوة بين أنقرة وواشنطن. بحسب التصريحات والبيانات الصادرة حول الاتصال الهاتفي يمكن تلخيص مواقف الطرفين بشأن القضايا الرئيسية على النحو الآتي:

- تحدث أردوغان عن سريان ومشروعية عملية "غصن الزيتون"، وأوضح لترامب أن العملية ستستمر حتى القضاء التام على معاقل وحدات حماية الشعب، مطالباً بوقف الولايات المتحدة تسليحها هذا التنظيم فوراً.

- أما ترامب فأعرب عن قلقه من النتائج السلبية المحتملة لعملية عفرين، وطلب جعل العملية محدودة والحيلولة دون وقوع ما يؤدي إلى مواجهة بين قوات البلدين. ودعا إلى وقف الحملة المناهضة للولايات المتحدة في تركيا..

المواقف المتناقضة في القضايا الرئيسية تعني عملياً ما يأتي:

تركيا عازمة على تنفيذ عملية عفرين حتى النهاية، ثم توجيه العملية نحو منبج، والتوسع فيها حتى منطقة شرق الفرات حيث تتمركز وحدات حماية الشعب.

لكن في حال تنفيذ الجيش التركي عملية ضد منبج ماذا ستفعل الولايات المتحدة، حامية تلك المنطقة؟ هل تحدث مواجهة بين الجيشين التركي والأمريكي؟

دعا ترامب تركيا إلى اتخاذ الحيطة الشديدة في هذا الخصوص.. والشيء نفسه ينطبق على الولايات المتحدة.. باختصار، هناك خطر مواجهة جدية بين عضوين في حلف الناتو. وللأسف لم يقض الاتصال الهاتفي بين أردوغان وترامب على هذا الخطر.

موقف أنقرة من بيان البيت الأبيض يظهر عدم ثقتها المتزايد بواشنطن. وعدم وفاء ترامب بالعهود المقدمة سابقاً له دور في أزمة الثقة هذه.

ولا شك أن من أسباب نكث ترامب بوعوده الفوضى الناجمة عن وجود أكثر من مرجع في الإدارة الأمريكية. فالخلاف بين ما يجري الحديث عنه في الهاتف وما يصدر من تصريحات وبيانات ناتج عن هذه الفوضى.

وفي جو عدم الثقة هذا، يدور النقاش حول غاية ونجاعة فكرة "المنطقة الآمنة" بعمق ٣٠ كم، التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون.

من سيسيطر على هذه "المنطقة"؟ أي المناطق ستشمل؟ ماذا سيكون مصير قوات حزب الاتحاد الديمقراطي داخل وخارج المنطقة؟ كل تلك قضايا يجب بحثها بالتفصيل..

في الواقع، يمكن أن يكون مقترح تيلرسون مجالاً لتعاون جديد بين تركيا والولايات المتحدة. طبعاً في حال تأسيس الثقة المتبادلة بينهما..

العلاقات التركية الأمريكية وسوريا

*نهاد علي أوزجان

صحيفة ملليت : ٢٧/١/٢٠١٨

ترجمة وتحرير ترك برس: اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تداعيات ما يحدث في سوريا على تركيا مسألة "وجود". وهذا التوصيف هام من جهة فهم مستوى المسألة بالنسبة لتركيا ومدى الجدية التي توليها إليها. بطبيعة الحال، بدأت عملية غصن الزيتون تغير المعادلة في سوريا، وتتمخض عن نتائج سياسية جديدة. تبدي البلدان والمجموعات والأفراد ردود أفعال مختلفة على العملية.

رد الفعل الأكثر جذباً للانتباه هو الموقف الأمريكي. البيانات الصادرة بعد الاتصال الهاتفي بين أردوغان وترامب بلورت أفكار وتطلعات الطرفين. ولهذا تشكل مرجعاً جيداً من أجل فهم ما يدور/ سيدور من أحداث. بالنظر إلى بيانات وتصريحات الطرفين يمكننا القول إن الولايات المتحدة عندما تبدأ الحديث عن سوريا تضع في اعتبارها روسيا وإيران وتركيا و"الإرهاب الجهادي".

ومن الممكن رؤية أهداف واشنطن، عبر قراءة ما بين السطور والتوجه العام، وهي تقييد تحركات روسيا في سوريا، وإجبار إيران على الإنزواء، وتغيير النظام فيها إن أمكن، والقضاء على "الإرهاب الجهادي"، وخلق جو يطلق تغييرات سياسية في تركيا.

كما أن الولايات المتحدة تولي أهمية إلى "حليفها" الميداني حزب الاتحاد الديمقراطي، ذراع حزب العمال الكردستاني في سوريا. وتؤكد أنها تمنحه دوراً رئيسياً في استراتيجيتها العامة. وعلى الرغم من أن الأهداف تبدو طموحة جداً إلا أنها تستحق التجربة بالنسبة للإدارة الأمريكية. وبالنتيجة، حتى وإن فشلت فالأمر بالنسبة لها سيان. فهي تنسحب مخلفة وراءها الأنقاض، بينما تدفع شعوب المنطقة وحكوماتها الثمن.

وفي هذه المرحلة قد ترد مقترحات أمريكية غريبة وتكتيكية قد تبدو متناقضة مع الاستراتيجية العامة، إلا أن طابعها "الخبث". على سبيل المثال، تحدث وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو عن مقترح لنظيره الأمريكي ريكس تيلرسون حول إمكانية إقامة منطقة آمنة بعرض ٣٠ كم على طول الحدود التركية السورية، يمكن أن تزيل مخاوف تركيا الأمنية. وبذلك لن يستطيع حزب الاتحاد الديمقراطي إطلاق الصواريخ من سوريا على تركيا. هذا مثال جيد من أجل إظهار طريقة فهم الولايات المتحدة للمسألة، ومدى "خبث" سياساتها، وقدرتها على الفصل بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي.

في حال تطبيق المقترح ستكون تركيا بمأمن من الصواريخ، وسيقتصر أمنها على تحاشي الهجمات. في حين ستواصل الولايات المتحدة وحزب الاتحاد الديمقراطي طريقهما من أجل تحقيق أهدافهما الاستراتيجية. أما تركيا فستسعد بالتخلص من الصواريخ حالياً، وستتفرج على نمو وتوسع حزب الاتحاد الديمقراطي. فالولايات المتحدة خصصت، العام الحالي فقط، ٨٧٥ مليون دولار لهذه المنطقة دون حساب المساعدات العسكرية. أما ما يقدمه الاتحاد الأوروبي وغيره خلسة فلا نعرف مقداره.

عند النظر إلى ما يدور من أحداث، يمكننا القول إننا سوف نشهد ونتعرض للكثير من الحملات والاقترحات السياسية والعملية والتكتيكية في الملف السوري.

أمريكا عدوة تركيا وسيحين اليوم الذي يحاصر فيه الآلاف "إنجريك"

*ابراهيم قاراغول

رئيس تحرير صحيفة (يني شفق) المؤيدة لاردوغان: ٢٧/١/٢٠١٨

لم تعد الولايات المتحدة بعد الآن دولة آمنة أو شريكة أو حليفة لتركيا، ولا يمكنها ذلك أبداً. كما لم يعد هناك معنى لأي وعد أو عهد أو عرض لها في تركيا، ولن يحدث ذلك مطلقاً. بل صارت واشنطن أقرب وأكبر تهديد لأنقرة، فهي دولة عدوة من الآن فصاعداً.. كما تشكل خطراً جاداً على كيان بلدنا ووحدتها وحاضرها ومستقبلنا، إذ إنها تشن هجوماً صريحاً وحرماً غير معلنه ضد تركيا.

الولايات المتحدة تحاربنا من خلال تنظيمي PKK و داعش

إن الإدارة الأمريكية تنفذ مخططاً سورياً متستراً تحت عباءة أكاذيب حلف الناتو و"الشراكة الاستراتيجية". فهذا المخطط موجه لتقسيم أراضي تركيا بالضبط كما حدث لأراضي سوريا والعراق. إنه محاولة لفرض خريطة التقسيم هذه، فهم يسعون لتنفيذ مشروع يهدف لإغلاق جميع أبواب حدودنا الجنوبية من البحر المتوسط غرباً إلى حدود إيران شرقاً لحصارنا وتضييق الخناق علينا داخل الأناضول، ثم خنقنا وتقزيم دور بلدنا. إن الولايات المتحدة هي التي حرّضت PKK و داعش ضدنا، وهي التي جعلت داعش يقف حجر عسرة خلال عملية درع الفرات، كما كانت هي التي أمرت بشن تلك المعارك في حرب الخندق بمختلف مدننا لتكون تمهيداً للاحتلال". ولهذا السبب أشعلت فتيل الحرب في سوريا، فمزقت سوريا بواسطة التنظيمات المذكورة، والآن تستقر في المناطق التي جعلت فيها تلك التنظيمات مسيطرة.

الإعداد لفتح "جبهة تركيا"

لقد أشعلوا فتيل الحرب في سوريا خصيصاً لفتح "جبهة تركيا" التي يسعون لإنشائها من خلال خريطة التقسيم التي تحاصر حدودنا الجنوبية. فالآلاف الشاحنات المحملة بالأسلحة المقدمة إلى PKK و أكوام المعدات العسكرية، التي لا يعلم أحد عنها شيئاً، ليس لها أدنى علاقة بداعش، بل إنها إعدادات موجهة تماماً ضد تركيا. إن هذا المخطط يتطابق مع خرائط التقسيم التي يسعى الصليبيون لتنفيذها في المنطقة. فهم يخلون المنطقة الواقعة من البحر المتوسط إلى حدود إيران من سكانها ويظهرونها من العرب والتركمان وينفذون عمليات تهجير ديموغرافي تمهيداً لتحويل هذا الحزام إلى حامية أجنبية ونشر القواعد العسكرية الأمريكية والإسرائيلية به، على أن يشنون من تلك المنطقة الهجمات ضد تركيا وسائر دول الشرق الأوسط.

الكفاح الوطني الجديد: لم يعد هناك معنى لعلاقات التحالف

تقدم تركيا اليوم، ولزما عليها أن تقدم، نموذجاً من نماذج المقاومة يشبه ذلك الذي قدمته ضد احتلال الأناضول في أعقاب الحرب العالمية الأولى. فالكفاح الوطني وحرب الاستقلال الجديدة تدور لمواجهة الولايات المتحدة وحلفائها المقربين دفاعاً عن الوطن.

لقد جرى التعرف على التهديد، واتضح الخطر. فقد شكلوا جبهة كبرى من أجل إيقاف تركيا، التي نهضت بعد سبات دام مائة عام، وتركيبتها وتقزيمها. لقد بدأت الهجمات الصريحة والمعلنة ضد تركيا بعدما فشلوا في إخضاعها للوصاية وقمعها وتربيتها بالإرهاب، إذ أدركوا أنهم لن ينجحوا في إيقاف تقدمها من خلال الحروب بالوكالة بعدما فشلوا في توجيه إدارتها ومنع بزوغ نجمها من جديد.

ولهذا السبب لم يعد لعلاقات التحالف مع الناتو أو الصداقة مع الولايات المتحدة أي أهمية بالنسبة لنا بعدما تحولت واشنطن وحلفاؤها المقربون إلى تهديد من الدرجة الأولى بالنسبة لدولة استطاعوا التضحية بها من أجل تنظيم إرهابي.

إن جينات المقاومة في هذه الأرض قوية للغاية

عليهم ألا ينسوا أن هذه الدولة تتمتع بجينات سياسية عميقة تعود جذورها إلى الدولتين السلجوقية والعثمانية والجمهورية التركية. فكما حققت نهوضاً كبيراً عقب الحملات الصليبية واستيلاء المغول، فهي قادرة اليوم أيضاً أن تقود طلائع نهوض ثالث عقب الحرب العالمية الأولى. فهي تتعرض لهذه الهجمات فقط لأنها عاودت السير في هذا الطريق نحو المجد.

لقد شنوا هجمات ١٥ يوليو/تموز لهذا السبب، فكان مخططهم ينص على ضرب تركيا من الداخل من خلال منظمة غولن الإرهابية، ثم البدء بهجمات من الجنوب عبر تنظيمي PKK و داعش. لكن حساباتهم قلبت رأسا على عقب بين ليلة وضحاها. واليوم نشهد الموجة الثانية من الهجمات التي تشن كذلك من ناحية الجنوب، لكن هذه المرة ليس من خلال التنظيمات الإرهابية وحسب، بل عن طريق تمركز الجنود الأمريكيين كذلك على حدودنا.

يجب إغلاق قاعدة "إنجريك" والتفاوض بشأن القواعد الأخرى

وإذا كان الأمر كذلك، فيجب المبادرة فوراً لمناقشة وضع جميع القواعد العسكرية والجنود والوحدات الاستخباراتية الأمريكية الموجودة في تركيا. يجب إغلاق قاعدة إنجريك العسكرية على الفور. ذلك أن التنظيمات الإرهابية تدار من هذه القاعدة منذ اندلاع الحرب السورية، كما تشهد هذه القاعدة عقد اللقاءات والاجتماعات مع عناصر تنظيمات مثل PKK و داعش التي تدار من هناك أيضاً. ولقد أداروا من هناك كذلك هجمات ١٥ يوليو/تموز. وعليه، فإن جميع الكيانات العسكرية الأمريكية الموجودة على أراضيها صارت تمثل تهديداً بالنسبة لتركيا.

سيسير مئات الآلاف من الناس نحو قاعدة إنجريك

التهديد لا يحرق بتركيا فقط من الجانب السوري، بل هناك تهديد داخلي، ولهذا يجب التخلص من هذا الخطر في أسرع وقت ممكن. ولو لم نفعل ذلك، أو فشلنا في فعله، فسيأتي علينا يوم نرى فيه آلاف الأشخاص يحاصرون قاعدة إنجريك، ولن يستطيع أحد حينها منع أبناء هذا الوطن من التدخل ضد الوحدات العسكرية المرابطة داخل أراضيهم، لأن الغضب آنذاك لن يكون من السهل إيقافه أو السيطرة عليها. يجب تطهير كل حدودنا الجنوبية من المتوسط غرباً إلى إيران شرقاً من التهديدات، فهذه عملية دفاع عن الأناضول. فهذه الأرض شاهدة على نماذج فريدة من الدفاع والمقاومة لم تشهد مثلها بقية المناطق. ولهذا، فإن من يبني حساباته بشأن تركيا بعد تشبيهاها بسوريا والعراق سيخسر خسارنا مبيناً. فنحن نشهد تحولاً تاريخياً لن يستطيع أحد، حتى الولايات المتحدة، الحيلولة دون حدوثه.

لا يمكن لأي قوة محاولة اختبار شعبنا

إن الشعب التركي يقدم نموذجاً مميّزاً من نماذج التضامن الكبير، بالضبط كما فعل في تشاناق قلعة وحرب الاستقلال. ولقد ظهر هذا التضامن فور بدء عملية عفرين وإعلان الولايات المتحدة عن تهديداتها. وأنصح الجميع بالألا يحاولوا اختبار قدرات شعبنا على التضحية، لأنهم سيخيبون لا محالة. إن الولايات المتحدة ليست قادرة هذه الأيام على ردعنا في وقت تشهد فيه صراعات داخلية على السلطة. كما أنها عاجزة عن توجيه منطقة الشرق الأوسط من خلال كياناتها السياسية الممزقة. لقد ولى هذا العهد، إذ خسرت في سوريا والعراق، وانتهى منذ زمن بعيد عصر تمزيق البلاد ومحاولة إخافة تركيا من خلال حفنة من تنظيمات إرهابية.

هذا ليست حرب بل حملة دفاع عن وطننا

تمتلك تركيا عزيمة كبيرة، وهي ستتخذ جميع قراراتها وتقييماتها وحساباتها المستقبلية لا من خلال توصيات أمريكا، بل من خلال هويتها وموقفها التاريخي وخبرتها السياسية الممتدة لألف عام في هذه المنطقة. فالعملية التي بدأت في عفرين ستمتد إلى منبج، وبعد إغلاق الباب الغربي لممر الإرهاب، ستنتقل تركيا إلى الجانب الشرقي من نهر الفرات لإنجاز ما يجب إنجازه. ذلك أن هذه ليست حرباً، بل حملة دفاع، ليست تدخلاً خارجياً، بل صراع من أجل حماية حدودنا وأراضيها. لأننا لو لم نخض هذا الصراع اليوم، فإنهم سينقلون في المرحلة المقبلة الحرب إلى قلب الأناضول ليقتنصونا في عقر دارنا. وكما أننا كشعب عظيم صاحب تقليد سياسي فريد صمدنا على مر العصور بفضل هويتنا وفرادتنا، فاليوم أيضاً أظهرنا المثال ذاته من التضامن. فهذا قدرنا ومسؤوليتنا التاريخية وطريق النجاة بالنسبة للمنطقة بأكملها.

هذه "مقاومة شرسة" وعفرين فقط البداية

يجب على تركيا ألا تتردد أو تتوتر أبداً أو تتساعل حول قراراتها من خلال مقترحات الآخرين الكاذبة. كما ينبغي لها تأسيس مناطق مقاومة في كل مكان تستطيع الوصول إليه داخل الأراضي وليس على طول الحدود فحسب. ويجب عليها كذلك أن تتذكر ما شهدته في المنطقة قبل مائة عام، وأن ترى جيدها الجبهات التي يقف عليها كل طرف، وأن تنقل تلك الذاكرة إلى حاضرنا، وتحدد خط دفاعها وفقاً لهذا الأمر.

إن خط الدفاع ذلك ليس بأي حال عند النقطة صفر من حدودنا، بل إنه يشمل جميع أراضي المنطقة.

إنها "مقاومة شرسة" ستعصف بمسودات الخرائط التي يرسمونها. سترون أن ذلك ما سيحدث. وما عفرين إلا بداية" إذ لن تخطو أقدامنا أي أرض بخلاف أرض "محور تركيا".

شرح أمريكي - تركي يتسع في سورية

*جويس كرم

صحيفة (الحياة): ٢٩/١/٢٠١٨

كأن العلاقة التركية- الأمريكية المتأزمة أصلاً بين محاكمات في نيويورك تطاول مقربين في مجال الأعمال من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والتهديدات القنصلية، وسياسة المحاور بين إيران وروسيا والكرد، كان ينقصها التوغل التركي في شمال سورية لتزداد سوءاً.

التصريحات العلنية «المتفهمة لقلق تركيا الأمني» التي شدد عليها وزير الدفاع والخارجية الأمريكية جايمس ماتيس وريكس تيلرسون لم تعد كافية لإخفاء امتعاض واشنطن مما تقوم به أنقرة في سورية ولأسباب عدة أبرزها اثنان:

أولاً، اختيار تركيا توقيت العملية بعد أيام من إعلان تيلرسون استراتيجية أمريكية جديدة في سورية أعمدها وجود عسكري أمريكي طويل الأمد، إنهاء «داعش»، وإضعاف إيران مع التأكيد أن تحالف القوات الكردية والعربية الذي تدعمه واشنطن سيحتفظ بالأراضي التي حررها من «داعش». وفي حين يمكن تفهم انزعاج تركيا من هدفين في هذه الاستراتيجية على الأقل، فإن قيامها بالعملية ومن دون تنسيق مسبق مع واشنطن، أزم الوضع مع إدارة دونالد ترامب.

مصادر غربية قالت لـ«الحياة» إن واشنطن علمت للمرة الأولى بالعملية من طرف ثالث وليس من تركيا وتفاجأ المسؤولون الأمريكيون بالخبر. هذا الطرف كانت أبلغته أنقرة كما يتم التعاطي مع الحلفاء، ولم تبلغ الإدارة الأمريكية إلا قبل وقت قليل من إعلان العمل العسكري. وجاءت محاولة ماتيس بالتأكيد أن أنقرة أبلغت واشنطن، لاحتواء الخلاف وفتح قنوات الاتصال بدل مفاقمة الأزمة. ونقل هذه الرسالة وفد أمريكي زار تركيا في ٢٣ كانون الثاني (يناير) الجاري وشمل نائبي مساعدي الخارجية والدفاع لشؤون أوروبا وحلف شمال الأطلسي جوناثان كوهن وتوماس غافوس. والتقى الوفد بمسؤولين في الخارجية التركية وقيادات عسكرية للبحث في ما يجري في عفرين على رغم أن الزيارة كانت معدة قبلاً.

وجاء اتصال ترامب بأردوغان ليُخرج إلى العلن نقاط الخلاف الأمريكي- التركي ومع تأكيد البيت الأبيض ضرورة خفض التصعيد في عفرين والدعوة إلى تنسيق أفضل مع الجانب الأمريكي.

السبب الثاني في استياء واشنطن من التحرك التركي هو في عدم تحديد مداه ومخاوف من أن يهدر نجاحات الاستراتيجية الأمريكية ضد «داعش». ففي حال تقدم تركيا إلى وسط عفرين والدخول في معركة في قلب المدينة، فهذا سيعني عدد ضحايا أكبر، وثانياً إمكانية انتقال القوات الكردية التي تحارب «داعش» من تلك المناطق في شرق سورية إلى الشمال للتصدي لتركيا، بالتالي إمكانية عودة «داعش» وخلاياه المنسحبة للسيطرة على هذه المناطق.

هذا السيناريو هو خط أحمر لواشنطن، وهناك ضغوط أمريكية جارية على تركيا لعدم التوغل عميقاً في الشمال السوري أو حتى التفكير في دخول منبج، حيث هناك قوات أمريكية قد تدخل المعركة إلى جانب الكرد في حال الشعور بتهديد عسكري. وهنا يسعى الجانب الأمريكي إلى حل وسط يتعاطى مع مخاوف تركيا الأمنية وحيال حزب العمال الكردستاني الذي وصفه ترامب «بالإرهابي» وفي الوقت ذاته يراعي أولويات واشنطن في سورية على رأسها هزيمة «داعش». ومن المقترحات منطقة آمنة مصغرة أو شريط حدودي لتركيا في الشمال، يضمن أمنها ويتفادى توغلاً عميقاً في عفرين أو غيرها. شكل هذه المنطقة وجغرافيتها ما زال قيد الدرس إنما تحقيقها بات ضرورة أمنية لتركيا واستراتيجية لواشنطن لحماية مصالحها.

أسبوع على العملية التركية ولا حل عسكرياً في الأفق، مع وقوع أكثر من ٢٤ ضحية مدنية. الوقت ليس لمصلحة أي من أنقرة أو واشنطن، وكون حرب استنزاف تركية- كردية في سورية ستفيد خصوم الأمريكيين والأتراك أولاً. بالنسبة لسورية نفسها، فالحرب دخلت مرحلة المحاصصة الإقليمية والدولية وتوزيع نفوذ بغض النظر عن شكل العملية السياسية أو اسم رئيس البلاد أو حكومته في دمشق.

لم تعد تركيا لكل الأتراك بل لأنصار أدرغان فقط الأثرياء الأتراك يبحثون عن وطن بديل أكثر أمنا من تركيا أدرغان

جان ميري - أنقرة

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٩/١/٢٠١٨

يرى الرئيس التركي رجب طيب أدرغان أن بلاده تسير على النهج الصحيح، ولكن ليس كل تركي يشاركه هذا الرأي، ويشعر بعضهم بالقلق بما فيه الكفاية إزاء المستقبل السياسي والاقتصادي لتركيا، بشكل يدفعهم إلى اتخاذ إجراء لتأمين أنفسهم من تداعيات التطورات المستقبلية.

من بين هذه الإجراءات إجراء يقوم به عدد صغير، وإن كان آخذاً في التزايد، من الأثرياء الأتراك بالسعي للحصول على تصاريح بالإقامة في إحدى دول الاتحاد الأوروبي لأنفسهم ولأفراد أسرهم. وأصبح هذا الإجراء متاحاً من خلال برنامج للاستثمار في اليونان يطلق عليه اسم "تأشيرة الدخول الذهبية"، وهذا البرنامج أصبح بدوره نموذجاً للنشاط التجاري يمارسه بانوس روزاكيس.

وروزاكيس هو المدير العام لشركة تسمى "الإقامة في اليونان"، تقوم بتسهيل إصدار تأشيرات الدخول الذهبية، وهي برنامج ترعاه الدولة يهدف إلى اجتذاب المستثمرين لإقامة مشروعات في اليونان.

ويقضي البرنامج بمنح تصريح بالإقامة في اليونان "منذ اليوم الأول" لأي فرد يستثمر ٢٥٠ ألف يورو على الأقل، في شراء وحدة سكنية في أثينا، على أن يكون تصريح الإقامة للمشتري ولزوجته أو لزوجها، ولأطفاله الأقل من ٢١ عاماً ولأبويه وأيضا لوالد والدة زوج أو زوجة المشتري، ولا يتطلب من الشخص المشتري الإقامة الفعلية في اليونان، وفي الحقيقة لا يهتم بذلك معظم زبائن شركة روزاكيس.

تركيا، التي كانت في يوم من الأيام النموذج الأكبر للاستقرار السياسي والاقتصادي، تعاني من صراعات داخلية وخارجية تضع مستقبل البلاد في خطر، الأمر الذي يؤثر على اهتمام الأجانب بتركيا

وليست اليونان هي الدولة الوحيدة داخل الاتحاد الأوروبي التي تعرض "تأشيرة الدخول الذهبية"، ولكنها تعرض أقل استثمار للحصول على هذه التأشيرة. البرتغال على سبيل المثال لديها برنامج مماثل، غير أن الحد الأدنى للاستثمار المطلوب في إطاره يبلغ نصف مليون يورو، بينما تعرض قبرص منح حق المواطنة للمستثمرين منذ بداية ضخ الاستثمار المطلوب والذي يبلغ ٢ مليون يورو.

وتعتني شركة روزاكيس بإنهاء كل الوثائق المطلوبة من جانب جهة الإدارة اليونانية، وتتوسط لتمليك العقارات للراغبين في الاستثمار بل تقوم في حالة رغبة المستثمر بإدارة وحدته السكنية وتأجيرها وصيانتها.

وقام روزاكيس وزملاؤه مؤخرا بزيارة أسطنبول والقيام بجولة تعريفية بالبرنامج استغرقت أربعة أيام، والسبب في ذلك كان الطلب الشديد من جانب الأتراك على هذه التأشيرة، ويتزايد هذا الطلب بشكل مطرد منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦.

وعلق روزاكيس على اندفاع المواطنين الأتراك للحصول على المعلومات الخاصة بهذا البرنامج قائلا "قمنا بعقد لقاء تلو الآخر معهم، إلى درجة أننا لم نجد وقتا لتناول شيء من الطعام أو حتى الذهاب إلى دورة المياه". وتم تدشين برنامج "تأشيرة الدخول الذهبية" في اليونان عام ٢٠١٣، وأشار روزاكيس إلى أن اهتمام الأتراك بالبرنامج كان طفيفا قبل محاولة الانقلاب الفاشلة الأخيرة.

الهرب إلى أوروبا

يأتي معظم المستثمرين في إطار هذا البرنامج من الصين وروسيا ولا يزال هذا الاتجاه مستمرا، ولكن بقدم عام ٢٠١٧ احتل الأتراك المرتبة الثالثة في قائمة المستثمرين بالبرنامج بدلا من المصريين، وقال روزاكيس "يبدو أن الأتراك يتقدمون صوب المرتبة الأولى بالقائمة". وأوضح أنه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧ حصل ١٧٠ تركيا وأسره على تصاريح بالإقامة في اليونان في عام ٢٠١٧ من خلال شركة روزاكيس. وفي عام ٢٠١٦ كان هذا الرقم ٣٠ تركيا فقط، وعلى الرغم من أن السلطات اليونانية لا تنشر إحصائيات عن برنامج "التأشيرة الذهبية"، فإن الأرقام التي يعلنها روزاكيس تتوافق مع تلك المنشورة في وسائل الإعلام اليونانية.

ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة التي أعقبتها حملة "تطهير" قام بها أردوغان، يقوم المزيد من الأتراك بمغادرة بلدهم متجهين إلى دول بالاتحاد الأوروبي، أو على الأقل يفكرون في ذلك، وليست هناك أرقام بهذا الخصوص ولكن ثمة مؤشرات على هذا الاتجاه.

على سبيل المثال قالت الحكومة الألمانية إنه منذ صيف عام ٢٠١٦ تقدم أكثر من ٧٦٠ تركيا يحملون جوازات سفر دبلوماسية وعادية بطلبات للجوء إلى ألمانيا. كما طلب ٣٣ تركيا وصلوا بزورق إلى اليونان في ديسمبر الماضي اللجوء إليها، وقالت الشرطة اليونانية إن من بين هؤلاء الأتراك أطباء ومعلمون وطلاب.

ويكشف مسؤولون بريطانيون أن طلبات الانتقال إلى بريطانيا من تركيا ازدادت إلى ثلاثة أضعاف منذ العام ٢٠١٦. وتنقل صحيفة المونيتور الأمريكية عن وكالة نيو وورلد ويلث العالمية المعنية بالعقارات والمال والاستثمارات أن عدد الأثرياء الأتراك الذين يغادرون البلاد يشهد ارتفاعا ملحوظا.

تجنيس مقابل

بينما نادرا ما تشعر أنقرة بالأسف تجاه مغادرة منتقدي الحكومة للبلاد، تشكل خسارة العملة الصعبة شوكة في خاصرتها. ودعا أردوغان الحكومة مؤخرا إلى اتخاذ خطوات لمواجهة رجال الأعمال الذين يحولون أرباحهم إلى خارج البلاد وبالتالي يرتكبون عملا من أعمال "الخيانة"، ومع ذلك أكد الرئيس التركي في وقت لاحق أنه لا يعتزم فرض أية قيود على التدفقات المالية للخارج.

كما سبق أن اقترح الرئيس التركي برنامجا شبيها حين عرض الجنسية التركية للبيع لمن يستثمر مليوني دولار أمريكي في تركيا، ضمن خطوة تأتي كدليل على أن المشروع السياسي للرئيس التركي وصل إلى مأزق حقيقي يتم فيه بيع الجنسية التركية للأجانب في حين يضطر الأتراك إلى البحث عن جنسيات أخرى يشترونها ويستثمرون خارج بلادهم من أجل الفيزا الذهبية.

وتعاني تركيا، التي كانت في يوم من الأيام النموذج الأكبر للاستقرار السياسي والاقتصادي، من صراعات داخلية وخارجية تضع مستقبل البلاد في خطر، الأمر الذي يؤثر على اهتمام الأجانب بتركيا وعلى مشروع أردوغان الخاص بالجنسية مقابل الاستثمار.

ويقول المحلل في صحيفة المونيتور ذو الفقار دوغان "إنه فيما يسعى الأتراك بشكل متزايد للسفر إلى الخارج، يتراجع اهتمام الأجانب بتركيا بشكل سريع". ورغم أن الحكومة قرّرت تقديم الجنسية إلى الأجانب الذين يشترون عقارات تبلغ قيمتها مليون دولار على الأقل، فإن عدد عمليات الشراء السكنية من قبل الأجانب تراجع بشكل ملحوظ مسجلا انخفاضا بنسبة ٢٠,٣ بالمئة في العام ٢٠١٦. ولا تزال هذه الموجة مستمرة اليوم.

من يعارض خيارات اردوغان العسكرية يوصم بالخيانة معركة عفرين تحولت إلى نضال قومي تركي يعزز سلطة اردوغان

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٩/١/٢٠١٨

كشفت عملية عفرين في سوريا عن رضوخ الداخل التركي التام لسلطة رجب طيب اردوغان“ فرغم ما يلاقيه من معارضة لسياسة القمع التي انتهجها منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو عام ٢٠١٦ إلا أنه لاقى دعماً في هجومه الجديد على سوريا حيث تحولت عفرين إلى هدف قومي يجمع كل الأتراك.

وأبدت الأحزاب التركية المعارضة دعمها المطلق لعملية “غصن الزيتون” التي تشنها القوات المسلحة التركية ضد الوجود الكردي في عفرين. وأكد كمال كليجدار أوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري، في تصريح له لصحيفة حرييت على دعم حزبه التام للعملية إذ قال “ندعم العملية دعماً تاماً، إذ ما من دولة تقبل بتواجد الإرهابيين على حدودها”.

وشدد كليجدار أوغلو على ضرورة وأهمية استخدام المجال الجوي في العملية، وكذلك استمرارية المباحثات الثنائية في هذا الصدد.

ومن جانبه جدد زعيم حزب الحركة القومية دولت باهتشي دعمه لعملية غصن الزيتون قائلاً “إن الحكومة التركية ليست وحيدة في عمليتها، فحزب الحركة القومية يعلن وقوفه إلى جانب الحكومة في عمليتها ضد التنظيمات الإرهابية”. وأضاف باهتشي في السياق ذاته “إن جعل مدينة عفرين تابوتا، ومدينة منبج مقبرة للعناصر الإرهابية الكردية، هو هدف قومي ندعمه دعماً مطلقاً”.

وتناولت صحيفة الأحوال التركية ازدواجية المعارضة التركية حيث باتت موالية لاردوغان وأصبحت تركيا في قبضة تيار واحد إذ بدت المعارضة صورية لا غير.

وانتقد الكاتب التركي سينجيز أكتار في مقاله في صحيفة حريات المعارضة قائلاً “كيف نفذوا أوامر قادتهم بهذه السرعة؟ فقد كانوا بالأمس القريب يشكون من سلطة اردوغان”. وتابع “كيف بدأوا يطلقون الهتافات مثل ‘محمد الصغير’، ‘الجندي الأصيل’، ‘الفتح’، ‘غزوة’ من جميع بقاع تركيا... كيف بدأت المساجد تبتهل بالدعاء بالنصر في صلاة العشاء... حتى ‘الجرائد المعارضة’ بل و‘الجرائد الاقتصادية’ تُسارع إلى تزيين صفحاتها الأولى بعناوين تتسابق في تأييد السلطة؟ كيف للأمة العزيزة أن تهتز فجأة فتعود إلى أصلها... بشيوخها وشبابها، يمينها ويسارها، غنيها وفقيرها، متدينها وملحدنا، وحتى بعض الكرد؟”. وقال ساخرا “اليوم هو يوم الوحدة والتضامن” بعد الآن لا مجال للمعارضة في مثل هذا الوقت، فمن يعترض يُوصم بالخائن”. وأشار إلى أن “المعارضة كونت جبهات من ردود الأفعال القومية مثل حزب الشعب الجمهوري، وحزب السعادة، وحزب الوطن، وحزب الاتحاد الكبير، وحزب العمال. وفي القريب العاجل سيدخل هذا الحيز رأس مال الدولة ومؤسسات المجتمع الدولي التابعة لها... لا يريد أحد أن يُحرم من هذا التلاؤ الوطني”. وأردف قائلاً “هذه المرة صادفنا ‘الجبهة ل’ التي نفتقدها بعفرين ومن المحتمل أن تكون اختفت كالبخار إلى الأبد. ذلك أن الجبهة التي تكونت عدا حزب الشعوب الديمقراطي جاءت في إطار ‘الجبهة نعم’”.

ويضيف “أعدت الاتفاقيات القومية التي أبرمت بالحروب والدماء تنظيم الجبهات من جديد” الجبهة العسكرية القوية مع الجبهة السلمية الضعيفة”. ورأى أن “الحروب ستقع بعد ذلك بغض النظر عن عواقبها ومهما كان عدد ضحاياها، فلقد رسخ اردوغان قواعد للسلطة المطلقة، سواء بالانتخابات أو بغيرها”. وتابع “لقد أخطأ الذين قارنوا بين عفرين والمغامرات المماثلة للمجلس العسكري اليوناني عام ١٩٧٤، والمجلس العسكري الأرجنتيني عام ١٩٧٨. ليس هناك إمكانية للمعارضة والاعتراض لا باليونان ولا بالأرجنتين ولا بأي دولة مدنية أخرى، عندما يكون الموضوع متعلقاً بالوطن”.

وقال أكتار “قد أخطأ الذين اعتبروا عفرين فيتنام تركيا. ليس استمرار الدم والعنف هنا اعتراضاً بل إنكار كما هو الحال منذ مئة عام. تكاد تشم رائحة الموت في كل مكان”. وأكد أن “الشعب التركي يكسب رزقه من خلال هذه الأغنية الشعبية الدموية، لا يكون عندكم شك”. وتابع “ليس الدين أفيون الشعوب فالجميع يقوم بنفس الوظيفة. لوّح بالعلم، وسمع لحسن موتلوجان، ليُذكرك بكرامتك التي تساوت بالأرض”.

وأردف بقوله “أحياناً، بل في الكثير من الأحيان، تكون الحرب علاج المظلومين الذين يعانون من وطأة النظام الحاكم. دعونا لا نستمتع إلى مهندس عفرين، وخبراء الاستراتيجية العليا، وتحليل الجنود القدامى ذوي الرسم البياني، والتكتيكات الروسية والأمريكية التي رووها، وحسابات المعارضين بسوريا. اقرأوا الآن هذا التحليل النزيه، إنه كاف. واخجلوا من أنفسكم”. وأنهى سينجيز أكتار مقاله متسائلاً “كيف ستعيشون مع حروب تقشعر لها الأبدان فوق كل هذا القدر من الخبث...”.

القضية الكردية و «الإخوان» قبل أردوغان وبعده

*فيصل العساف

صحيفة (الحياة): ٢٩/١/٢٠١٨

القول إن جماعة الإخوان المسلمين إنما هي حزب سياسي غارق في البراغماتية النفعية، وإن الإسلام ليس أكثر من شعار يتم رفعه في الطريق نحو تحقيق الأهداف المرسومة سلفاً، قد لا يلاقي صدها لدى غالبية الأوساط الشعبية المسلمة حول العالم، حتى وهم يشهدون المسلمات تنتهك بصورة أو أخرى من الجماعة، بذرائع مختلفة، ليست من الدين في شيء.

إن غسل الأدمغة الذي مارسه «الإخوان» وهم يمتطون الإسلام منذ نشأتهم قبل أكثر من ٨٠ عاماً، صعب على البعض قبول فكرة أنه قد تم «الضحك» عليه بهذه السهولة، لهذا فإن تبرير ممارسات «الجماعة» المشينة بحق الإسلام والمسلمين، ينحرف عن سياقه في الغالب، ليتخذ شكلاً من أشكال الدفاع عن النفس، لدى أولئك المخدوعين. هذه التوطئة ضرورية قبل الولوج إلى الحديث عن طريقة التنظيم «المتأسلم» في تناول القضية الكردية، نظراً إلى ما تمثل مواقفها الأخيرة تجاهها من انتكاسة حادت عن مبادئه، لتغلب المصلحة السياسية، كما جرت العادة في العرف الإخواني، على ما سواها، وتعلن لـ «ذوي النهي» أن الورع الديني «الشكلي»، ما هو إلا انغماس تام في دهاليز السياسة، يتم تفصيله على مقياس الغاية. لقد شكّل تولي الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان مقاليد السلطة في بلاده نهاية لتاريخ ممتد من الدفع الإخواني في اتجاه تحصيل الحقوق التاريخية للكرد.

في زمن سابق، كانت الجماعة تركّز على الموقف التركي المناهض للشعب الكردي، باعتباره متمهماً مع «الصلبيين»، ذلك أن ورثة «العلماني» أتاتورك كانوا - وفق ادعاءاتها - ينفذون أجندة غربية وليست وطنية، ترمي إلى الانتقام من الكرد، ثاراً من صلاح الدين. يقول مصطفى مشهور، المرشد العام للخامس للإخوان المسلمين: «تعرض الشعب الكردي إلى كثير من الظلم والقهر في تركيا، منعوا التكلم والتعلم بلغتهم الأم»، فيما قال يوسف القرضاوي «كبيرهم الذي علمهم سحر التلون»: «إنهم يتعرضون للتشريد والتجوع وهدم قراهم ومساجدهم».

أما اليوم، فإن ملهم دروبي، عضو مجلس قيادة جماعة الإخوان المسلمين في شقها السوري، عبر عن موقفها المتخاذل ناحية الكرد، في معرض استنكاره على مدير مركز الشرق العربي، زهير سالم، الذي دعا الله، في تدوينة كتبها بحسابه في «فايسبوك»، أن يحفظ الشعب الكردي. يقول دروبي: «هذا البوست من الأستاذ زهير سالم في هذه الأيام غير مناسب، ولا يمثلني»، مضيفاً: «إن البوست خذلان لتركيا!» غاب عن الجماعة، أو لعلها تجاهلتها عن قصد بما أنه لا يخدم أجندتها، أن الموقف الأردوغاني ما هو إلا امتداد لنهج أتاتورك، الذي تنصّل من وعد «عثماني» يمنح الكرد حكماً ذاتياً لمناطقهم، وفق معاهدة «سيفر» ١٩٢٠.

القضية الكردية مثال حي للعب الإخوان المسلمين على حبال العواطف في سبيل السياسة، كما فعلوا في مسألة التطبيع التركي - الإسرائيلي، إذ جيّره - لا أعلم كيف - في حساب أهل غزة، ولمصلحتهم! وكما يحتج فرعهم العراقي بعدم جدوى إخلاء الساحة السياسية من المكون السنّي، لتبرير مشاركتهم حكومات بغداد المتعاقبة منذ سقوط بغداد ٢٠٠٣، في حملات التطهير الطائفي بحق السنة! ومثلما يجري في لعبة التخادم السياسي بينهم وبين الإيرانيين، في سبيل الانقراض على مقدرات الدول العربية، معلقين أحلام شعوبها على مشانق الثورات المسلحة، بلا هوادة!

وكما هي الحال في حملة دعمهم «المؤزر» للجيش التركي الذي يخوض معركته الخاصة هذه الأيام في عفرين السورية، منتهاكاً قواعد الإنسانية في حق «الكردي»، الذي اقترب خطيئة رفع رأسه، محاولاً استنشاق نسائم الحرية. «لست أدري، هؤلاء الظالمون للشعب الكردي كيف يعيشون؟ وكيف يأكلون ويشربون؟ كيف ينظرون إلى أبنائهم في الوقت الذي هناك من يئن من جورهم وظلمهم؟» قالتها «أختهم» زينب الغزالي، قبل سنة مما تعدون.

*كاتب سعودي

حماقات أردوغان في عفرين !

*مكرم محمد أحمد

الإهرام: ٢٩/١/٢٠١٨

الحرب مثل النار يمكن أن تستعر وتنتشر من مستصغر الشرر، إن غابت الحكمة واستحكمت حماقة، وهذا ما يحدث بالفعل شمال سوريا، لأن الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان أخذه بالله الغرور وعبر بقواته الحدود السورية إلى منطقة عفرين، حيث قوات سوريا الديمقراطية التي تتشكل أساساً من المقاتلين الكرد اللذين تحالفوا مع بعض عشائر السنة العرب، وتعتبرهم الولايات المتحدة أهم قوة عسكرية حاربت داعش في سوريا، وأمدتها واشنطن بالسلح والصواريخ المضادة للدروع والمصفحات كما مكنتها من مظلة حماية جوية أمريكية ساعدت القوات الكردية على استعادة الأراضي السورية من أيدي داعش، ابتداء من مدينة كوباني في أقصى شمال سوريا إلى مدينة الرقة التي اختارها أبوبكر البغدادي زعيم داعش عاصمة للدولة الإسلامية، إلى منطقة عفرين، حيث أقامت قوات سوريا الديمقراطية منطقة حكم ذاتي ساندتها الولايات المتحدة مكافأة للكرد على حربهم الضروس ضد داعش.

ومنذ عبر الكرد حدود تركيا رغماً عن أنف الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان ليسهموا في تحرير مدينة كوباني ذات الأغلبية الكردية وطرد داعش منها، والرئيس التركي يناهب كرد سوريا العداء، ويعتبر قوات سوريا الديمقراطية المتحالفة مع الولايات المتحدة واحدة من ألد أعدائه الذين ينبغي دحرهم، لأن إقامة حكم ذاتي لكرد سوريا يشكل عامل جذب لكرد تركيا الذين يحكمون قبل مائة عام بدولة كردية تضم كرد سوريا والعراق وتركيا، على حين تنكر عليهم تركيا حقهم في تقرير المصير أو إقامة أي نوع من الحكم الذاتي، كما تنكر عليهم حقهم في أن يكونوا كرداً، وتسميهم أترك الجبال، وتحارب تركيا الهوية الكردية بضراوة وصلت إلى حد الحرب الأهلية التي سقط فيها عشرات الآلاف من الكرد والترك، لأن قيام دولة كردية يتوحد فيها أترك سوريا والعراق وتركيا في هذه المنطقة الاستراتيجية التي تشكل صرة آسيا وأحد معابرها الأساسية إلى أوروبا هو هاجس تركيا المزعج الذي تود لو تمكنت من قتله أمس بدلاً من اليوم.

ورغم أن عملية غزو منطقة عفرين التي تشكل عدواناً مباشراً على أرض سوريا، تحمل كذباً اسم (غصن الزيتون)، فإنها يمكن أن تشعل حرباً واسعة في المنطقة يصعب حساب آثارها على الأمن والسلم الدوليين، لأنها تتعلق بمصالح أطراف عديدة في دول المنطقة وخارجها، تشمل إيران وتركيا والعراق وسوريا والروس والأمريكيين، فضلاً عن أن الرئيس التركي بغزوه منطقة عفرين وضع قواته في حالة تماس مباشر مع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة منبج على مسافة ١٠٠ كيلو متر من عفرين حيث توجد قوات الغزو التركي، الأمر الذي زاد العلاقات الأمريكية التركية سوءاً على سوء، إلى حد أن مستقبل العلاقات بين الدولتين يكاد يكون متوقفاً على نتائج الحرب التي يشنها رجب الطيب أردوغان على كرد سوريا.

ويدعي الأترك أن داعش عادت أدراجها إلى عفرين، وأن واحداً من أهم أهداف حملتهم العسكرية هو محاربة الإرهاب الذي عاد إلى سوريا، على حين تؤكد قوات سوريا الديمقراطية الموجودة على أرض عفرين أن الادعاء التركي غير صحيح بالمرّة، وأن الأترك يختلقون أسباباً غير صحيحة لتبرير غزوهم الأراضي السورية، وأن القضاء على الكرد هو هدف تركيا الواضح والصريح.

ويرفض الأوروبيون عملية الغزو التركي لسوريا وتوسيع نطاق سيطرة أردوغان في هذه المنطقة الحيوية التي تشكل صرة آسيا وتصل الشرق الأوسط بأوروبا ولأسباب أخرى أهمها الخوف من أن تؤدي العمليات العسكرية التركية إلى موجة هجرة سورية جديدة، ويدعم الأوروبيون القوات الكردية التي تسيطر على المكان بما في ذلك المانيا التي تعتزم منع تصدير السلح إلى تركيا، لأن أردوغان استخدم الدبابة الألمانية ليوبارد في غزوه لعفرين، وبينما يعتبر الأمريكيون الكرد حليفهم الأول في سوريا، يحاول الرئيس بشار الأسد جهده الحفاظ على علاقات طيبة مع الكرد السوريين، وخلاصة القول إن أردوغان وضع نفسه وقواته في مأزق صعب، وأن ما بدأه كمقامرة سياسية يكاد يصبح حرباً واسعة النطاق يصعب حساب نتائجها الوخيمة.

أمريكا وتركيا في سوريا

(واشنطن بوست) و (بلومبيرغ نيوز سيرفز) : ٢٩/١/٢٠١٨

تشتهر منطقة عفرين ببساتين الزيتون الجميلة والوفيرة بها، لكنها الآن مركز سياسات القوى العظمى في الشرق الأوسط، حيث يتعرض سكانها من الكرد - والذين قاتلوا إلى جانب المتمردين المدعومين من الولايات المتحدة ضد الحكومة السورية - لهجوم من القوات العسكرية التركية. ويعكس هذا الهجوم من جانب الأتراك، والذي سموه «غصن الزيتون»، مخاوفهم الأمنية الحدودية. ويرى هؤلاء أن الميليشيات الكردية، أو «وحدات حماية الشعب»، تنحاز إلى جانب «حزب العمال الكردستاني» (PKK) المصنف إرهابياً في تركيا.

وستفضل الولايات المتحدة أن لا يهاجم حلفاؤنا الأتراك حلفاءنا الكرد، الذين أثبتوا أنهم قوة قتالية قوية وبارعة ضد تنظيم «داعش». بيد أن الحساسيات في أنقرة مرتفعة، بسبب عقود من هجمات «العمال الكردستاني» هناك، ومن المفهوم أن الأتراك يسعون إلى إنشاء «منطقة آمنة» على الجانب السوري من الحدود لضمان منع الجماعات الإرهابية الكردية من النفاذ إلى الداخل التركي.

وقد اعترضت الحكومة السورية بشدة على هذا الهجوم التركي. أما الروس، الذين يخططون بشكل أو بآخر لما يحدث في سوريا، فهم ببساطة يقفون جانبا ويرقبون بفرح حلفاء «النااتو»، تركيا والولايات المتحدة، وهما يتحركان وفقا لأغراض متضاربة. وتحاول واشنطن، حالياً، التحرك في مساحة ضيقة ما بين دعم شركائها المقاتلين الكرد وعدم العصف بعلاقتها مع تركيا. بيد أن مجال المناورة يضيق ويوجد خيار يلوح في الأفق. فما الذي يتعين على الولايات المتحدة فعله؟

أولاً: من منظور تكتيكي، نحن بحاجة إلى أن نضع نصب أعيننا الهدف الأول، وهو هزيمة «داعش»، وفي نفس الوقت نفعل ما بوسعنا للحد من سيطرة الأسد على سوريا. لقد أخذنا معظم الأراضي التي كان يسيطر عليها «داعش» في شرق سوريا وغرب العراق، لكن القتال لم ينته بعد. سنظل بحاجة إلى القوات البرية الكردية في شرق نهر الفرات، وسنحتاج أيضاً إلى تحقيق الاستقرار في منطقة شمال العراق، كجيب فيدرالي كردستاني. وهذا يعني إقناع حلفائنا الأتراك بهدوء أن يكونوا دقيقين، واختصار العملية في عفرين وتجنب وقوع إصابات بين المدنيين. فإذا تصاعدت الأمور، سيساعد هذا الأسد ويقلل من حماس الكرد للقتال معنا ضد «داعش». وعلينا أيضاً أن نطمئن الشركاء الكرد الآخرين في الشرق من عفرين في سوريا والعراق فيما يتعلق بدعم الولايات المتحدة على المدى الطويل.

وبشكل أكثر تحديداً، يتعين على البيت الأبيض الاعتراف علناً بالشواغل الأمنية لتركيا، وأن يكون لدينا مبعوث مؤهل وذو خبرة قوية في أنقرة. ومن ناحية أخرى، على كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، مثل وزير الدفاع جيم ماتيس، التوجه إلى أنقرة لإجراء مشاورات. ويجب أن تعمل قنوات البنتاجون مع الجيش التركي بشكل يومي لإزالة التعارض بين العمليات والنوايا.

ثانياً: إن أهم هدف استراتيجي للولايات المتحدة (إلى جانب دعم إسرائيل) هو الحفاظ على علاقتنا مع تركيا. والفائز الأكبر في المواجهة الأمريكية التركية، بطبيعة الحال، هو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي ينتظر بشغف احتدام الغضب بين الدولتين، وما يترتب عليه من آثار للنااتو. وهناك بالفعل توترات كبيرة في العلاقات الأمريكية التركية، بما في ذلك الإقامة المثيرة للجدل في الولايات المتحدة لفتح الله جولون، رجل الدين الذي يشك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أنه مدبر المحاولة الانقلابية ضده في ٢٠١٦. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة وأعضاء النااتو الآخرين يشعرون بقلق بالغ بشأن الادعاءات الخطيرة بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في تركيا، وبشأن الضغوط التي تمارسها الحكومة على القضاء ووسائل الإعلام والشخصيات العسكرية.

وبعبارة أخرى، لا يمكننا أن «نخسر» تركيا.

طوال فترة عملي كقائد أعلى لحلف «النااتو»، كنت معجباً بمهنية ومساهمة الجيش التركي في الحلف في أفغانستان وليبيا والبلقان، وكذلك جهوده في مكافحة القرصنة. ومن ناحية أخرى، يتمتع الأتراك باقتصاد قوي ومتنوع، إلى جانب شعب متنام يغلب عليه الشباب. وطالما وقف الأتراك إلى جانب الولايات المتحدة. وستستمر أهمية تركيا الإقليمية والعالمية في التزايد في القرن الـ٢١. نعم، ينبغي على المسؤولين الأمريكيين انتقاد الانتهاكات التركية للقانون الدولي الإنساني، لكن يجب أن يحدث هذا سرا، على الأقل في المرحلة الحالية.

تركييا في عفرين... تعقيد المعقد

*سلمان الدوسري

صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٩٠/١/٢٠١٨

وكان سوريا لا تكفيها الكوارث التي حلت بها، وكان منشار التدخلات الأجنبية يحتاج إلى عقدة جديدة، وكأنه لا يكفي الوجود العسكري الأجنبي الروسي والإيراني والأمريكي، حتى تتعمق الأزمة بتدخل أجنبي آخر. هذه المرة اختارت تركيا التدخل عسكرياً ومجدداً، ليس ضد نظام بشار الأسد كما أعلن وتعهد رئيسها مراراً وتكراراً منذ بداية الأزمة قبل سبع سنوات، وإنما ضد كرد سوريا و«لحمية أمنها القومي»، كما تبرر أنقرة حربها على عفرين بمدينة نهرها وقراها الـ٣٦٥. الحملة العسكرية التركية أثارت القلق والانتقادات الشكلية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، باعتبارها تمثل فتح جبهة جديدة في النزاع السوري، بالطبع أعلنت قطر تأييدها للهجوم التركي على الفصائل الكردية، في حين أعلن كرد سوريا «النفير العام»، ودعوا إلى «حمل السلاح» دفاعاً عن عفرين، كل ذلك يحدث في منطقة كانت حتى قبل يوم السبت الماضي مستقرة نسبياً من سوريا، لكن أريد أن تتعقد الأزمة والضحية مأساة جديدة يئن تحت وطأتها مئات الآلاف من السوريين القابعين في عفرين.

المراقب للأوضاع على الحدود التركية - السورية الممتدة على نحو ٥١٠ أميال، يرصد أن المشهد كان أكثر توتراً حتى ٢٠١٦، كانت «داعش» تسيطر على مناطق واسعة من الحدود التركية مع شمال غربي سوريا، حيث كان التنظيم، حينها، يسيطر على أراضٍ تمتد على نطاق ٦٠ ميلاً تقريباً، وبعمق ٢٠ إلى ٣٠ ميلاً معروفة باسم حزام أعزاز- جرابلس، قبل أن تنتزع «وحدات حماية الشعب» حالياً السيطرة على الجانب السوري بأكمله من قبضة التنظيم، ومع ذلك لم تقم أنقرة بحملة عسكرية ضد «داعش»، وتزامن الهدوء النسبي في المنطقة الحدودية مع اتجاه تركيا نحو الاستقرار مع تراجع عمليات «داعش» وعودة السياحة تدريجياً مما يشير إلى أن الأتراك، في حربهم في عفرين، يعملون على توسيع نفوذ بلادهم في المنطقة، وكذلك استغلال الفرصة مرة جديدة لضرب الكرد، ويأتي هذا كله ضمن استراتيجية ما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، حيث سارع الرئيس التركي رجب طيب إردوغان لإعادة هيكلة الجيش بما يخدم نهجه السياسي، وقام بتطهير الدولة من أنصار فتح الله غولن، مع خنق المعارضة السياسية، وخصوصاً الكردية، ثم كانت المساعي إلى تشتيتهم، قبل أن تأتي هذه الخطوة العسكرية في السياق نفسه للاستفادة من الفوضى التي تحيط بتركيا، مع التذكير بأنه منذ هزيمة إردوغان في حلب، وهو يركز كل اهتمامه على فرض أولوياته بعدم السماح بأي سيطرة للكرد على حدوده مع سوريا، حتى لو كان ذلك الهدف شبه مستحيل.

بالطبع، لا أحد يلوم أي دولة تحافظ على أمنها القومي، فما بالك إذا كانت لديها حدود مشتركة مع بلد تتصارع فيها قوى دولية وجماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية، وفي الوقت نفسه الذي من حق تركيا الدفاع عن حدودها واستقرارها، فإن حملتها العسكرية في هذه المرحلة تحديداً تجعلها تخاطر بجزء كبير من رصيدها السياسي والعسكري، فلو تمت إبان سيطرة «داعش» على أجزاء واسعة من المنطقة الحدودية، فإن انعكاس ذلك بكل تأكيد سيكون لصالح استقرارها، وأيضاً لصالح الشعب السوري وللمنطقة، أما والمنطقة الحدودية تشهد استقراراً نسبياً لم تشهده من سنوات، مع عدم وجود تهديد حقيقي من قبل كرد سوريا عليها، فإن التدخل العسكري سيساهم في تعقيد المعقد، والأهم أن الكرد سيقبضون واقعاً لا يمكن إلغاؤه مهما تعددت الحملات العسكرية ضدهم.

أمريكا وتركيا... شرح يصعب ترميمه

مجلة "ذا أميركان كونسيرفاتيف" ٢٠١٨/١/٣٠

يرى تيد غالين كاربنتر، زميل بارز في قسم الدراسات الدفاعية والسياسة الخارجية لدى معهد "كاتو"، ومؤلف ١٠ كتب حول شؤون دولية، أن علاقات تركيا مع حلف الناتو تدهورت بشدة، وأن مستقبل تلك العلاقات لا يبشر بخير.

اشتد غضب أنقرة من التقارب والتعاون السياسي والعسكري بين واشنطن والكرديين، إلى أن انفجر ذلك الغضب عبر غارات جوية وهجمات بالمدفعية التركية ولفت كاربنتر، في مجلة "ذا أميركان كونسيرفاتيف"، لوجود توترات قديمة بين واشنطن وأنقرة بشأن كرد يقيمون في العراق وسوريا. وينظر مسؤولون أمريكيون إلى الكرد باعتبارهم مقاتلين أكفيا وحلفاء ديمقراطيين ليبراليين في القتال ضد متشددين إسلاميين.

وفي المقابل يعتبر قادة أترك هؤلاء الكرد، وأجندتهم القائمة على إنشاء كيان كردي مستقل، بمثابة خطر على سيادة ووحدة الأراضي التركية، وخاصة أن غالبية الكرد يقيمون في جنوب شرق تركيا.

مغناطيس

ويشير الكاتب لرؤية الحكومة التركية بقيادة رئيسها رجب طيب أردوغان، والتي ترى في قيام كيانات كردية مستقلة عبر الحدود في العراق وسوريا كنماذج خطيرة، وبمثلة مغناطيس لإخوانهم الانفصاليين داخل تركيا. وقد اشتدت، خلال الأشهر الأخيرة، الخلافات بين أمريكا وتركيا بشأن الكرد، وقد تدفع نحو خرق في العلاقات بين البلدين لا يمكن إصلاحه.

غضب تركي

وبحسب كاربنتر، كثيراً ما عبرت أنقرة عن غضبها لاستخدام انفصاليين من حزب العمال الكردستاني المحظور PKK أراضي كردستان العراق ذاتي الحكم، ملاذاً آمناً لشن هجمات داخل تركيا. وفي عدد من المناسبات، ردت وحدات عسكرية تركية بغارات جوية، وحتى تدخلات برية داخل الأراضي العراقية لتحديد خطر PKK.

كما اتخذت تركيا موقفاً عدائياً متشدداً، في خريف العام الماضي، عندما أجرت حكومة كردستان العراق استفتاء على استقلال الاقليم.

تهديدات

ويشير الكاتب لتهديدات عدة وجهها أردوغان ومسؤولون أترك أن تركيا لن تسمح لكرد سوريا بتحقيق نموذج الحكم الذاتي الذي يتمتع به كرد العراق منذ الإطاحة بصدام حسين في ٢٠٠٣.

ولكن يبدو أن كرد سوريا لم تخفهم تحذيرات أنقره. ويعمل في سوريا فصيلان كرديان. الفصيل الأول هو حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، الراديكالي اليساري، ويسيطر على مقاتلي ميليشيا كردية، وحدات حماية الشعب YPG.

ويتنافس PYD على النفوذ مع فصيل كردي أكثر اعتدالاً، الحزب الكردي الديمقراطي KDP المرتبط بحزب مشابه في كردستان العراق.

إنجازات

ويشير كاربنتر لدعم أمريكي عسكري حظيت به ميليشيات كردية ما مكنها من تحقيق انتصارات في الحرب على داعش في شمال وشرق سوريا، ومكن الكرد من السيطرة على منطقة تعادل ٢٥٪ من مساحة سوريا.

وفي مارس (آذار) ٢٠١٦، نظم الكرد مؤتمراً في مدينة رميلان، شرق سوريا، بمشاركة زعماء طوائف مسيحية وأقليات عرقية، لإعلان إنشاء إقليم روجافا الفيدرالي، منطقة حكم ذاتي.

وفي سبتمبر (أيلول) ٢٠١٧، نظمت السلطات هناك انتخابات محلية، وكانت تلك بمثابة الخطوة الأولى من ثلاث مراحل لإنشاء حكومة حكم ذاتي في روجافا.

تعاون أمريكي-كرد

وبرأي الكاتب، اشتد غضب أنقرة من التقارب والتعاون السياسي والعسكري بين واشنطن والكرد السوريين، إلى أن انفجر الغضب عبر غارات جوية وهجمات بالمدفعية التركية ضد مناطق يسيطر عليها الكرد في شمال سوريا، تبعه تدخل بري في المنطقة.

ويشير الكاتب إلى تصميم أردوغان على طرد جميع القوات الكردية من المناطق الحدودية بين تركيا وسوريا. ولتنفيذ هدفه، يبدو أن أردوغان سعى لأخذ موافقة كل من روسيا وإيران، ولكنه لم يطلب إذن واشنطن.

أسس سليمة

ويلفت كاربنتر إلى وصول العلاقة بين تركيا وأمريكا إلى مرحلة خطيرة بعد انطلاق الحملة التركية العسكرية ضد مناطق كردية في شمال سوريا، خاصة أنها جاءت بعد توترات عدة سابقة جرت نتيجة استياء صناع قرار أمريكيين من سلوك الحكومة التركية حيال معارضين وصحافيين أترك.

أردوغان وديمقراطية الغزوات

*رشا العقيدى

مركز المسبار: ٢٠١٨/١/٣٠

أعلنت قطر يوم الاثنين عبر لولو راشد الخاطر، المتحدث باسم وزارة الخارجية أن الدوحة تؤيد العملية العسكرية التركية الجارية حالياً في شمال سوريا. وأضافت أن تركيا كانت "دائماً عامل استقرار في المنطقة". وقالت أيضاً بأن قطر واثقة تماماً من قيام الجمهورية التركية بالحفاظ على أمن وسلامة المواطنين السوريين ووحدة الأراضي السورية.

وتشن أنقرة أخيراً هجمة على قوات وحدات الـ YPG التي أعانت قوات حماية الشعب السورية في منطقة عفرين، وهي جماعات مسلحة متكونة من إثنيات متعددة، عربياً وكرداً وأشوريين قاتلوا في السنوات الماضية "داعش" وقوات الرئيس السوري بشار الأسد أيضاً، وتلقوا الدعم المالي والمعنوي من الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية، بل وحتى تطوع في صفوفهم مقاتلون أجانب من أجل محاربة "داعش". ولا يمكن نكران علاقة هذه القوات بصفوف حزب العمال الكردستاني، والذي تعتبره تركيا ومعظم دول العالم تنظيمياً إرهابياً. وقد يرى المراقب بأن من حق تركيا الدفاع عن حدودها في وجه جماعات مسلحة مرتبطة بمن تعتبره أنقرة العدو اللدود الأول، ولكن الموقف التركي الأخير شائك ومعقد ومتناقض بكل تفاصيله، ويعكس تماماً السياسات الثنائية للإسلاميين الذين يجدون طرقاً للالتفاف لتبرير مواقفهم.

لم تفكر تركيا في إنشاء مناطق عازلة في شمال سوريا عندما كانت أراضيها الممر الرئيس للجهاديين من كل حذب وصوب، والذين يدخلونها بجوازات أجنبية ثم يتفقون على مرأى ومسمع من السلطات مع المهريين وسماسرة الحرب للنفاذ خلسة إلى سوريا والعراق، لغرض الانضمام إلى "داعش" أو الجماعات المتطرفة الأخرى. وهناك ارتكبوا من المجازر والجرائم ما لا توصف بحق المدنيين العزل في الموصل والفلوجة والرمادي والرققة ودير الزور ومدن أخرى. ولم يجد أردوغان سبباً لفتح تحقيق عن كيفية وصول السلع والبضائع التركية المنشأ بشكل شبه يومي إلى الأراضي التي كان "داعش" يسيطر عليها، ولم ير ضرورة في وضع حد لعمليات شراء النفط الذي كان "داعش" والجماعات الجهادية المتطرفة الأخرى يبيعونه من حقول نفط العراق وسوريا التي كانت تحت سيطرتهم، ولكن أردوغان اليوم يصور حزب العمال الكردستاني، وهو بالتأكيد تنظيم إرهابي، على أنه مكافئ لـ "داعش" ويشكل الخطورة نفسها على تركيا، ناسياً أو متناسياً أنه نجح في اكتساب أصوات الكرد في بداياته السياسية عن طريق عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، وفتح باب الحوار معه. فكيف -إذن- هو مكافئ لـ "داعش"؟ بل سبق لحزب العدالة والتنمية، وعلى لسان رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، أن قلل من أهمية وخطورة "داعش"، واصفاً إياهم بالمجموعة الغاضبة من الشباب على الرغم مما ارتكبه التنظيم من فظائع.

أما في الحملة العسكرية الأخيرة في عفرين، فلم يتردد أردوغان عن استخدام الخطاب الديني الرنان، فوصف قوات حماية الشعب بأنهم "صليبيون"، وفي مناسبة أخرى قال عنهم "ممكنين للصليبيين"، وهنا يجب السؤال: من هم الصليبيون الذين يقصدهم أردوغان؟ فالولايات المتحدة حليفة لتركيا، وروسيا كذلك، بل إن المفارقة المضحكة هي قاعدة إنجريك التي تتخذها القوات الأمريكية مقراً لها، ومنها تنطلق في عمليات دعم لقوات حماية الشعب، تنطلق منها أيضاً الحملة التركية التي تستهدف قوات الـ YPG. وقالت إحدى الصحف التركية بأن المقاتلين الأجانب، الأوروبيين تحديداً، الذين تطوعوا في صفوف الـ YPG هم الصليبيون، وهنا سؤال آخر: ماذا عن الآلاف من الأوروبيين الذين عبروا الأراضي التركية للانضمام إلى "داعش"؟ يعتمد أردوغان ومؤيدوه في الإعلام على تسويق الحملة الأخيرة كحرب دينية مقدسة، أو غزو، كما تصدح به مساجد تركيا أخيراً. والحقيقة أن أردوغان يتفنن في هذا الخطاب الشعبي الديني، كما يحلو للإسلاميين تهيبه في جميع المناسبات، لأن هناك جمهوراً واسعاً يتلقفه بشغف. ولا يعبأ المحرضون على الخطاب الديني الطائفي بالعواقب والتبعات، كما لا يهتم الجمهور به كذلك، طالما أنه يشبع جزئياً حنينهم لأمجاد الغزوات الإسلامية، ويبقى الصراع الديني مشتتلاً في المنطقة ليستغله الإسلاميون للتحريض على "الصليبيين" و"أعدائهم" لاختلاق المزيد من الأزمات في المنطقة.

منذ ما لا يقل عن عقد من الزمن وحزب العدالة والتنمية بزعامة شخص أردوغان ونموذجه يصور تركيا على أنها البلد الزعيم للأمة الإسلامية بامتدادها العابر للغات والحدود، دون أدنى اعتبار لمدى أهمية ذلك أو الحاجة إليه، أو رغبة المسلمين حول العالم بهذه الزعامة المفترضة. لقد آمنت تركيا الإسلامية بالوهم الذي فرضته عليها الولايات المتحدة، وهو أنهم الإسلاميون الديمقراطيون الذي طال انتظارهم واحتاج إليهم المسلمون في العالم، وأن التجربة التركية الناجحة يمكن تقليدها في جميع الدول ذات الغالبية المسلمة، بغض النظر عن السياقات الاجتماعية والسياسية. يرى الغرب اليوم مدى الورطة الكبيرة في مفهوم "الديمقراطية الإسلامية"، وهو الآن واقع بين حليف حارب داعش نيابة عنه، وبين حليف يساوي بين الديمقراطية الحديثة، والغزوات التاريخية.

تركياً التي لا تطمئن

*حازم صاغية

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١/٢٠

هناك شيء في تركيا يكافح الأوهام بصددها. شيء عابر لنظام سياسي بعينه ومتصل ببعض الأساسيات التي قام عليها البلد. هذه الأساسيات إن لم تتغير بقي التعويل على تركيا كاصطياد الهواء. في الحرب العالمية الثانية ماطلت تركيا في اتخاذ موقف. قالت إنها محايدة وأوحت بأنها قد تنضم لـ «المحور». ونستون تشرشل وفرانكلين روزفلت حاولا، في مؤتمر القاهرة أواخر ١٩٤٣، إغراء الرئيس يومذاك عصمت إينونو بالانضمام إلى «الحلفاء». أنقرة انضمت بعد انتهاء الحرب. لاحقاً انضمت إلى الحلف الأطلسي، لكن توترت علاقتها باليونان كان العنصر الأشد إضعافاً للحلف في جبهته الجنوبية. مع أزمة قبرص في ١٩٧٤، حُفرت الخنادق داخل التحالف. مع رجب طيب أردوغان، تحول دخول الاتحاد الأوروبي إلى جدال يومي، ثم إلى مهاترة يومية. لكن أردوغان قضى تماماً على إمكانيات التكهن: أوحى بأنه سيُتبع سياسة غير أتاتورية مع الكرد وأتبعها بـ «الحوار»، ثم تراجع. شن حرباً إعلامية على إسرائيل لم تؤثر كثيراً في العلاقات الفعلية معها. صادق بشّار الأسد بشدة ثم عاداه حافة الحرب مع روسيا ثم التحق بفلاديمير بوتين. دعم الثورة السورية فساهم في تخريبها قبل أن يعتمد سياسة سورية عجائبية.

هذه بعض عوارض الخلل العميق في الأساسيات التركية. أما المصدر البعيد لهذا السلوك فإن تركيا غير متصالحة مع نفسها. هي كذلك منذ نشأتها كدولة – أمة بُعيد انهيار السلطنة العثمانية. كمال أتاتورك جمع بين نزوعين أقصيين قد يمكن تبريرهما في الكتب لكن يصعب زواجهما في الواقع: من جهة، تقليد قروي للغرب أريد فرضه بالقوة على الأتراك، ومن جهة أخرى، اشتقاق الشرعية السياسية من حرب الاستقلال ضد القوى الأوروبية.

من جهة، اندفاع مدهش إلى التحديث، ومن جهة أخرى، عداء قومي حاد للأقليات غير التركية وغير المسلمة التي تملك أدوات التحديث. هكذا اشتهرت الديمقراطية التركية الضعيفة، قبل فوز الإسلاميين الانتخابي، باستدعاء التدخل العسكري كل عشر سنوات.

أردوغان والإسلاميون فاقموا تلك التناقضات جميعاً. أشهروا الدين، فضلاً عن القومية، في وجه أوروبا التي أرادوا الانضمام إليها، عاجزين عن رؤيتها بوصفها تجاوزت الحروب الصليبية. تمسكوا بالتناقض الأبرز الكامن في الأتاتورية، ومن قبلها السلطنة، والممثل بالموضوع الأرمني. ذاك أن من لا يعترف بتلك المجزرة الإبادية لا يستطيع أن يكون جزءاً من أوروبا الديمقراطية، المراجعة لذاتها والناقدة لتاريخها. تمسكوا بالسلوك العسكري الذي عانوا منه ثم انتصروا عليه، إذ استعادوا طريقتهم في التعاطي مع الصحافة والجامعة والمجتمع المدني. هذا النهج يستطيع أن يقود تركيا إلى أوروبا فاشية ما أو أوروبا شعبية ما. لكن لحسن الحظ لا تزال أوروبا الديمقراطية هي أوروبا. معها، لا تملك تركيا، سلطانية كانت أم أتاتورية أم أردوانية، ما تقوله.

ويلوح عموماً أن المشكلة في عمقها مشكلة تعريف للنفس وتعريف للعالم، ومن ثم تحديد لموقع هذه النفس من العالم ولموقع هذا العالم من النفس. أردوغان ليس في هذا الوارد طبعاً. أما الضباب الكوني الذي راح يلف المعاني منذ وصول دونالد ترامب إلى رئاسة أمريكا، فهو أكثر ما يخدم الضباب التركي ويجعله، في نظر الكثيرين، يشبه الانفراج.

الربع الاول فبراير 2018

حزب العدالة والتنمية لم يتعامل بجدية مع مشروع حل القضية الكردية

*جميل بايك

ANF : ٢٠١٨/٢/٥

تحدث الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK جميل بايك وفي حوار مطول أجرته معه صحيفة بوبليكو (Público) الإسبانية، عن عملية وضع اسم حزب العمال الكردستاني PKK على قائمة التنظيمات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي، فشل عملية السلام وحل القضية الكردية، مخططات الدولة التركية ونموذج و نضال حركة التحرر الكردستانية.

PKK ومن خلال برنامجه، أساليبه ونضاله أثبت انه حركة ديمقراطية

بايك أوضح ان حزب PKK تأسس على أساس المطالبة بحرية شعب مضطهد مظلوم ووطن مقسم وقال: انطلاقاً من هذا فاطلاق كلمة الإرهاب على تنظيم مبني على أساس المطالبة بحرية شعبة وأرضه هو مطلب تلك الدول التي نفذت المجازر بحق الكرد واستعمرت أرضهم.

وأشار بايك إلى أساليب و طرق حل القضية الكردية منذ البداية حزب PKK مضيئاً أن PKK ومنذ البداية يتبع برنامج، أهداف، و مخطط و يستخدم جميع السبل في سبيل حل القضية الكردية و كل ما ذكرناه يثبت ان PKK حركة ديمقراطية. وتابع حديثه بالقول: عقلية القوى المقابلة، المتحجرة، القومية، العنصرية و التي تنكر الطرف الآخر هي التي لم تمنح الفرصة لحل القضية الكردي بالطرق الديمقراطية مضيئاً ان هذا هو السبب الذي دفع حزب الـ PKK إلى اتباع سبيل الكفاح المسلح لدفاع عن نفسه.

PKK ومنذ البداية يعمل وفق قوانين الحرب الدولية

وأوضح بايك ان PKK اعلن كفاحه المسلح ضد ممارسات الإنكار و الإبادة ومنذ هذا الإعلان وهم كفاحهم المسلح لا يتجاوز اتفاقيات الحرب الدولية المعلنة. مضيئاً أن PKK موافق و مستعد للتوقيع على اتفاقية جنيف الخاصة بالحرب. وقال: منذ عام ١٩٩٤ وقع حزبنا على هذه الاتفاقية وهو يعمل وفق هذه الاتفاقية، و بالنظر إلى الحالة العملية للحزب نكتشف هذه الحقيقة بشكل واضح. نحن نخوض هذه المعركة منذ ٤٠/٣٠ سنة ولا شك ان تحدث بعض الحالات التي لا نرغب بحدوثها، لكن تقييم الحزب و بشكل عام سنجد ان عمليات الـ PKK العسكرية تستهدف وحدها قوات الاحتلال التركية. PKK لم يستخدم العنف ضد المدنيين كما انه وخلال ٤٠ عاماً لم ينفذ عملية مخططة و مدروسة ضد اي هدف مدني.

PKK لم يستهدف مصالح اي دولة و قفت ضده

وأوضح بايك ان حزب العمال الكردستاني له شعبية كبيرة وهو منظم في كل العالم و قال: PKK قوي ومنظم جداً في جميع الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط. بالنظر إلى وضع حزبنا من ناحية العلاقات الدولية فعلى الرغم من ان جميع هذه الدول التي لحزبنا تنظيم قوي فيها تقف إلى جانب تركيا وتدعمها في حربها ضدنا إلا ان حزبنا لم يستهدف مصالح اي دولة من تلك الدول. وأضاف: بالنظر إلى هذا الجانب من الحزب فقط فنجد ان اطلاق صفة الإرهاب على حزب PKK خاطئة بالتأكيد.

في إطار الحفاظ على المصالح السياسية للدول الـ PKK وضعت ضمن قائمة الإرهاب

وأكد بايك ان قرار وضع اسم حزب الـ PKK ضمن قائمة الإرهاب العالمية هو قرار سياسي وهذا تماشياً مع مصالح الدول و علاقاتها مع تركيا، وتابع حديثه بهذا السؤال: لماذا وضع اسم الحزب على قائمة التنظيمات الإرهابية عام ٢٠٠٢ بعد نضال ٣٥/٣٠ عام؟.

وأضاف بايك: عام ٢٠٠٢ لم يكن هناك سبب يدعو إلى وضع اسم حزب الـ PKK على قائمة الإرهاب، لكن وبعد ٢-٣ أعوام من المؤامرة الدولية التي استهدف قائدنا أوجلان وضع اسم الحزب على قائمة الإرهاب. لكن بعد ما وضع اسم الحزب على القائمة ظهرت بعض النتائج المهمة منها ان الحركة ومن خلال تحديث الإيديولوجية و النظرية دخل إطار تغيير النموذج. أيضاً الحزب وبحسب ما دعا قائدنا إليه اعلن الهدنة وإيقاف اطلاق النار الذي كان من طرفنا فقط ولم يلتزم الجانب التركي بالهدنة، المعارك لم تكن موجودة و الكريلا كانت قد غادرت إلى خارج الحدود التركية. في مرحلة اجري الـ PKK تغييرات على نموذجها وكان يعمل على حل القضية الكردية وإنجاح مشروع السلام بالطرق الديمقراطية وأوقف الكفاح المسلح. وضع اسم الحزب على قائمة الإرهاب، السؤال لماذا في هذا الوقت تحديداً في حين ان تلك الفترة وبالذات لم يكن هناك سبب واحد يدفع بالقوى الدولية باتخاذ هذا القرار و وضع اسم الـ PKK على قائمة الإرهاب؟ مما لا شك فيه هناك حاله سياسية و قرار سياسي متفق عليه. وهذا القرار اتخذ وفق الحالة السياسية تلك ومن اجل مصالح بعض الدول.

حزب العدالة والتنمية الـ AKP تعامل مع المرحلة بشكل تكتيك مرحلي

بايك وبالحديث عن مرحلة المفاوضات من اجل تحقيق مشروع السلام وحل القضية الكردية قال: تم اعلان وقف اطلاق النار أكثر من مرة هو دليل ان الـ PKK ومنذ البداية يدعو إلى حل القضية الكردية من خلال الحوار و وأضاف: علينا ان نسأل هذا السؤال: "هل تركيا حقيقياً اقتنعت بأحقية مطالب الشعب الكردي و عملت بصدق في سبيل حل القضية الكردي، ام إنها كانت تتعامل مع القضية بشكل تكتيك مرحلي؟".

بالنظر إلى مرحلة إعلان وقف اطلاق النار و النتائج التي تمخضت عنها، نجد انها ومن الجانب التركي سياسية و تكتيك تحضيري من اجل القضاء على الـ PKK و تترك الشعب الكردي في تركيا. بحسب هذه المعطيات هذا ما ظهر على ارض الواقع. حكومة حزب العدالة و التنمية الـ AKP وفي تلك المرحلة كانت تتعامل مع القضية بشكل تكتيك مؤقت ولم تبدي اي جدية في سبيل حل القضية الكردية. لا في مرحلة اعلان وقف اطلاق النار ولا خلال فترة المفاوضات من اجل ديمقراطية تركيا.

بايك اكد ان تركيا لم تكن تملك مشروع حقيقي من اجل حل القضية الكردية و تحقيق مشروع السلام، بدأت تحرك القوه العسكرية. بايك وأضاف: القرار الذي اتخذ في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٤ نفذ بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠١٥ على شكل حرب إبادة شاملة استخدمت فيها الطائرات و القصف بجميع الأسلحة خلال أعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ أحرقت و دمرت مدن كردستانية بالكامل و قتل المئات من المدنيين وهذا بسبب تلك السياسة التركية وعدم جديتها في التعامل مع قضية الشعب الكردي و الاعتراف بحقوقه.

تركيا تقود القوى المعادية للکرد في المنطقة

بايك أوضح انه ومع نهاية قرار إعلان وقف اطلاق النار و نتائج مفاوضات ايمرالي تكشف حقيقة السياسة القذرة التركية تجاه الكرد، و قال: اذا ما كانت هناك عقلية تقبل الاعتراف بالشعب الكردي وتملك مشروع حل القضية الكردية بالشكل الديمقراطي من قبل الطرف التركي، و تواصلت مع القائد أوجلان و حركتنا و مشروعنا المعقول جداً من اجل حل القضية الكردية لتمكنا من حلها بشكل سلمي و بسيط جداً.

وأكد انهم تحملوا كامل مسؤولياتهم خلال المفاوضات لكن العقلية التركية التي لا تقبل بوجود الكرد هي التي تسببت بفشل المفاوضات. وأضاف: هذه العقلية التركية المعادية للشعب الكردي لا ترغب في حل القضية الكردية ليس فقط في تركيا انما ترفض حلها في ايران، العراق و سوريا. تركيا تقود كتله القوى المعادية لحقوق الشعب

الكردي في الشرق الأوسط، و سياستها تجاه روج آفا اليوم باتت معروفة للعالم بأسره و نتائجها نشهدا كل يوم على الأرض. تركيا وحتى منذ مدة قصيرة كانت صديقة لحزب PDK و تحارب حزبنا. لكن هذه الصداقة تحولت إلى عداء عندما أعلن الـ PDK إجراء الاستفتاء، سياسة الدولة التركية لها هدف واحد وهو القضاء على حركة التحرر الكردستاني و هي تعادي جميع الكرد في كل مكان و تعادي مصالحهم أينما وجدوا.

معركة متعددة الجبهات ضد القائد APO

وأوضح بايك أنهم والى اليوم لم يحصلوا على اي معلومات تتعلق بسلامة و صحة القائد APO، مشيراً إلى ان أمريكا، أوروبا و المؤسسات الدولية المعنية مسؤولة عن ما يفرض من عزلة على القائد أوجلان في سجن إيمرالي. وأوضح ان سبب فرض هذه العزلة المشددة على أوجلان من قبل تركيا، هو حصولها على موافقة من أوروبا، أمريكا و المؤسسات الدولية التي تلتزم و إلى اليوم الصمت تجاه هذه القضية. وأضاف: هذه محاولة للانتقام من القائد APO و حزب الـ PKK. هناك حرب متعددة الجبهات ضد قائدنا أوجلان مع انه معتقل بمفرده في سجن شديد الحراسة في جزيرة معزولة. السبب هو ان القائد APO هو الذي أسس الـ PKK و اظهر مقاومة الحرية، وخلق بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط ذهنية الديمقراطية و الحرية التي تعتمد على مبدأ أخوة الشعوب، وهذا كله يتعارض مع مصالح الدول التي تاملت على القائد أوجلان ولهذا يفرضون العزلة المشددة عليه اليوم بهدف الانتقام و إبعاد القائد الذي يمثل عقل هذه الحركة الفكرية عن الشعوب التي آمنت بهذا الفكر. وأشار إلى أن سياسة الظلم، القمع والعزل التي تمارس بحق القائد أوجلان هي نفسها السياسة التي تدار ضد مصالح الشعب الكردي.

أهداف سياسة العزل بحق القائد أوجلان

جميل بايك أشار إلى الأهداف الأساسية من فرض العزلة المشددة على القائد APO وهي أولاً: قطع العلاقة ما بين القائد أوجلان و الشعب و الحركة. و ثانياً: منع القائد أوجلان من لعب دورة في حل قضايا الشوب و الإنسانية في الشرق الأوسط في خضم الحرب العالمية الثالثة. و حزب العدالة و التنمية AKP و خلال هذه الفترة تدير معركة قوية ضد العب الكردي و القوى الديمقراطية، كما انها تفرض حالة العزلة هذه على أوجلان كجزء مهم من هذه المعركة ضد الشعب الكردي.

وأوضح بايك ان تركيا اليوم وبشكل مكشوف ترتكب الجرائم وقال: منذ ٥-٦ سنوات و تركيا تمنع عائلة و مامو أوجلان من زيارته دون اي سبب مقنع. هذه الممارسات التركية جريمة و انتهاك للقوانين، المؤسسات الدولية المعنية بمثل هذه الجرائم تغض النظر عن هذه الجرائم لهذا في تكون شريكة في جرائم تركيا.

صمود القائد APO وحده، مقاومة

وعبر بايك عن قلقهم الشديد تجاه صحة و سلامة القائد أوجلان وقال: لا انباء عن صحة القائد أوجلان، مضيفاً ان حلفاء حزب العدالة و التنمية AKP هم داعش، القاعدة و حزب الحركة القومية MHP وهذا ما يوضح لنا تعامل نظام حزب العدالة و التنمية AKP مع القائد أوجلان.

وأضاف ان الشعب الكردي مهتم جداً لهذه القضية و يخوض نضال كبير في هذا السبيل. تابع قائلاً: قضية سلامة القائد أوجلان بالنسبة لنا قضية حساسة جداً، وما يحصل في إيمرالي اليوم يوضح معالم النضال ضد اتفاق AKP، MHP الفاشي. صمود القائد APO وحده مقاومة ضد هذا الاتفاق الفاشي الذي يمارس جميع السياسات ضده.

PYD تأثر بفكر القائد APO ونظم نفسه وفق هذا الفكر، لكن لا علاقة مباشرة له مع PKK

وفي رده على سؤال حول الادعاءات التركية على ان حزب الاتحاد الديمقراطي PYD و حزب PKK هما حزب واحد، قال جميل بايك: روج آفا هو اصغر جزء من كردستان، روج آفا أعلن الإدارة الذاتية ويتمتع اليوم بهذا النظام، ولان روج آفا هو اصغر جزء من كردستان شعبه دائماً ما يكون حذراً في تقاربه من حركة النضال التحرري في بقية جزاء كردستان.

وأشار بايك إلى تأثير حركة الـ PKK و كفاح قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان على الشعب في روج آفا وقال: من الواضح جداً ان حزب PYD متأثر بفكر و فلسفة القائد أوجلان كذلك هو متأثر بكفاح القائد أوجلان و خطة الإيديولوجي وعلى هذا حزب الـ PYD استثمر هذه التأثير في سياسته، لكن هذا الحزب لا علاقة مباشرة له مع حزبنا الـ PKK. الـ PKK تضع وزنها في شمال كردستان لهذا الحزبين يختلفان من حيث التنظيم و البرنامج. وأوضح أن نموذج القائد APO لا يخاطب البرنامج السياسي لحزب PKK فقط، مشيراً إلى ان النموذج الذي طرحه القائد APO هو لأجل جميع شعوب الشرق الأوسط وعموم الإنسانية.

وأضاف: من الطبيعي ان يتقبل الجميع هذا النموذج و يناضل من أجله. الثوار المناضلين في تركيا و المواطنين الإسبان أيضاً بإمكانهم تبني هذا النموذج من اجل تحقيق نظام ديمقراطي يحمي المجتمع الإسباني. ونحن نقترح تبني هذا النموذج ليس بالنسبة فقط لشعوب الشرق الأوسط، إنما شعوب إسبانيا، أوروبا و جميع شعوب العالم بإمكانهم العمل وفق هذا النموذج الذي طرحه القائد أوجلان.

وأضاف: اذا ما ظهر تنظيم في إسبانيا تبني نموذج وفكر القائد أوجلان هل نستطيع ان نقول عنه انه يدار من قبل PKK ؟ تنظيم كهذا ومن الناحية الإيديولوجية و السياسية، بالكاد أن يكون بمقدوره بناء العلاقات مع PKK. العلاقة ما بين الـ PKK و PYD هي علاقة بهذا الشكل و يجب النظر إليها من هذا المنظور. بايك اكد ان تركيا ومن خلال هذه الادعاءات تريد إفشال و القضاء على ثورة روج آفا و بحجة أننا حزب واحد تريد خلق عذر لمحاربة الكرد في روج آفا وبهذا تخفي عدائها للشعب الكردي.

لا يوجد مقاتلون من PKK في فدرالية شمال سوريا

ونفى جميل بايك وجود مقاتلين ومقاتلات من PKK في فدرالية شمال سوريا وقال: لا شك ان بعض المقاتلين كانوا ضمن صفوف كريلا PKK في السابق، لكن بعد اندلاع الأزمة السورية عادوا إلى روج آفا. هؤلاء هم بالأصل من روج آفا، وعند بدء الأزمة السياسية، طالبوا بالعودة إلى روج آفا. نحن لا نستطيع إجبار احد على البقاء بين صفوف الكريلا هنا، وعلى هذا غادر البعض من كوادر ومقاتلي الحزب و عادوا الى حيث أتوا. هؤلاء فقط هم من عادوا إلى روج آفا ولم ترسل حركتنا اي مقاتلين إلى فدرالية شمال سوريا مطلقاً. أيضاً وخلال هجوم داعش على مدينة كوباني انضم الشباب من شمال كردستان وجميع دول العالم إلى مقاومة كوباني، كذلك حزبنا تضامن مع كوباني. في تلك الفترة خرج الآلاف من أبناء الشعب الكردي في شمال كردستان إلى الحدود وحينها توجه المئات من المتعاطفين مع PKK إلى روج آفا عندما أتاحت الفرصة. قاتلوا في كوباني و البعض منهم استشهد هناك. كذلك عدد قليل من مقاتلي الكريلا كانوا منتشرين في المناطق الحدودية ما بين سوريا و تركيا توجهوا إلى كوباني وشاركوا في المعارك هناك. لا صحة لأي ادعاءات حول توجه الكريلا إلى شمال سوريا سوى ما قلته لكم.

مسؤوليتنا و واجبنا تجاه الشعب في شنكال يدفعنا إلى البقاء هناك

وعن بقاء كريلا HPG في شنكال قال جميل بايك: ما لا يحتاج للتوضيح هو ان كريلا HPG منعوا وقوع المجازر بحق اليزيديين في شنكال، كريلا HPG وبهذه المقاومة والفدائية انقذوا حكومة العراق، جنوب كردستان والعالم والإنسانية جمعاء من وصمة عار كانت لترسم على جباههم. لهذا على الحكومة العراقية وحكومة جنوب كردستان والعالم كله ان يحترم هذه التضحية ويكون ممتناً للكريلا الذين انقذوا اليزيديين من المجازر وشكرهم على بطولتهم. بالنسبة لنا كحزب وحركة التحرر الكردستانية نحن مسؤولون عن حماية المجتمع اليزيدي هذا و واجبنا الإنساني والأخلاقي. وهذا واجبنا حتى يكون المجتمع اليزيدي قادراً إلى إدارة شؤونه والدفاع عن نفسه في وجه اي محاولات للإبادة. كذلك يتوجب عليهم العمل على تشكيل قوات حماية ذاتية ودعمها للقدررة على مواجهة اي تهديد.

واكد بايك بقاء كريلا HPG في شنكال حتى يتمكن المجتمع اليزيدي من بناء نظام إدارة مشترك وتأسيس قوات حماية ذاتية. وقال: نيابة عن الإنسانية جمعاء نحن اليوم نقوم بواجب الدفاع عن شنكال. فبعد تدخل الكريلا في أحداث شنكال ومن اجل ان يتمكن المجتمع اليزيدي من بناء نظام إداري ذاتي و تشكيل قوات حماية ذاتية قدمنا المساعدة المطلوبة. واليوم الشعب اليزيدي تمكن من تشكيل قوات YBS تعداها بالآلاف، وتعد هذه القوة هي الأساسية في شنكال. واليوم يوجد مئات من كريلا HPG في شنكال يقومون بتدريب هذه القوات و يتمركزون في نقاط استراتيجية في المنطقة.

هل سيصبح «أردوغان» أول رئيس تنفيذي لتركيا؟

مركز < ستراتفور > للدراسات الاستخباراتية: ٢٠١٨/٢/٥

ستعقد تركيا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ واحدة من أكثر انتخاباتها أهمية، حيث ستصوت لاختيار أول رئيس تنفيذي لها.

وحتى عام ٢٠١٤، كان البرلمان التركي يعين رؤساء البلاد، الذين كان وجودهم بمثابة وجود فخري، وقد تغير النظام بسلسلة من التعديلات الدستورية التي قادها «رجب طيب أردوغان» عندما كان رئيسا للوزراء والتي سمحت بإجراء انتخابات مباشرة بعد ذلك، ثم نجح «أردوغان» في أن يخلف الرئيس «عبدالله غل» ليصبح أول رئيس منتخب شعبيا في أغسطس/آب ٢٠١٤.

وأثناء العملية الانتخابية أشار متخصصون في الدستور إلى مخاوف من أن وجود رئيس وزراء منتخب شعبيا ورئيس منتخب شعبيا يمكن أن يؤدي إلى ازدواجية تنفيذية، ومن هو الذي سيدير تركيا؟ هل هو رئيس السلطة التنفيذية المحددة دستوريا رئيس الوزراء أم رئيس الدولة المنتخب شعبيا؟

كان لدى «أردوغان» إجابة واضحة، وفي أبريل/نيسان ٢٠١٧، أجرت تركيا استفتاء اقترحه الرئيس وروج له مع عدد كبير من التغييرات الدستورية، ومن بين التعديلات التي تمت الموافقة عليها نقل حكومة البلاد من ديمقراطية برلمانية، كانت موجودة منذ تأسيس الجمهورية في عام ١٩٢٣، إلى ما أسماه البعض «الرئاسة التنفيذية».

حيث سيتم إلغاء مكتب رئيس الوزراء في ظل النظام الجديد، ونقل جميع السلطات التنفيذية إلى الرئاسة، كما سيحصل الرئيس على سلطة سن القوانين مباشرة من خلال المراسيم (على الرغم من أن البرلمان سيواصل عملية التشريع)، وسيكون له حصانة من جميع أشكال الرقابة القضائية تقريبا، وصلاحيات واسعة لتعيين قضاة في كثير من الوظائف القضائية، بما في ذلك المحكمة الدستورية ومحاكم الاستئناف.

وبالرغم من إثارة الجدل حول الاستفتاء الذي تمت إجازته بـ ٥١٪ من الناخبين فقد تم إقرار تغيير النظام السياسي في تركيا، وسيبدأ تنفيذ نموذج الرئاسة التنفيذية الجديد في معظمه بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩.

ويشير منتقدو هذا التعديل على الصعيدين المحلي والدولي، إلى أن الانتقال سيؤدي إلى نهاية الحكم الديمقراطي في تركيا وتحويل البلاد إلى دولة استبدادية، وفق رؤيتهم، ولكن يبقى السؤال الحاسم عند هذه النقطة: من سيكون أول رئيس تنفيذي في تركيا؟

السباق الصعب

توجد قناعة في أذهان الغالبية العظمى من المتخصصين في تركيا، بأنه لا شك في أن الناخبين سيعيدون انتخاب «أردوغان» للقيام رسميا وبشكل قانوني بسلطات الرئاسة التنفيذية، وقد مارس الرئيس بالفعل معظم الامتيازات الجديدة التي يتيحها الانتقال، لأنه بعد الانقلاب الفاشل الذي وقع في يوليو/تموز ٢٠١٦، فرض حالة الطوارئ التي لم يرفعها بعد.

وتصب الاحتمالات في صالح «أردوغان»، خاصة بعد فصل أو سجن عدد كبير من المعارضين المحسوبين على حركة «كولن» التي تتهمها السلطات التركية بتنفيذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/تموز.

يحتاج المرشح إلى أغلبية بسيطة هي ٥١٪ من الأصوات للفوز، وإذا لم يحصل أحد على هذه الحصة في الجولة الأولى من التصويت، فإن التنافس يجري بين أعلى مرشحين، وعلى عكس الانتخابات السابقة، لن يراقب المراقبون المستقلون صناديق الاقتراع خلال التصويت المقبل، وبدلا من ذلك، سيقوم موظفو الخدمة المدنية برصد عملية التصويت، وفقا للتشريع الذي وضعه «أردوغان» مؤخرا.

وبالنظر إلى هذه العوامل المعاكسة يمكن أن نسأل: من الذي سيترشح مقابل «أردوغان»؟

يمكن أن نتنبأ بيقين نسبي بأن «كيليتشدار أوغلو» رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي، سيكون مرشحا، وأنه يمكن أيضا ترشح «ميرال أكشينار»، رئيسة حزب الخير الذي تم إنشاؤه حديثا، والمؤلف بشكل كبير من المنشقين وأعضاء سابقين من حزب الحركة القومية.

ومن ناحية أخرى، من غير المحتمل أن يقوم حزب الشعوب الديمقراطي الشعبي المؤيد للكرد بترشيح أحد، وكذلك الحال مع حزب الحركة القومية الذي أعلن أنه سوف يدعم «أردوغان».

ولا يشكل «كيليتشدار أوغلو» ولا «أكشينار» تهديدا كبيرا لـ«أردوغان» وحزب العدالة والتنمية، وعلى الرغم من أن رئيس حزب الشعب الجمهوري لديه قاعدة دعم قوية، فإنه لا يتردد صداه بين معظم الناخبين الأتراك الذين يتطلعون إلى انتخاب شخص آخر غير «أردوغان» للرئاسة.

وبالمثل، تفتقر «أكشينار» إلى الشعبية على الصعيد الوطني، على الرغم من أنها أنشأت حزبا قوميا جديدا بعد الانشقاق عن حزب الحركة القومية، وتكافح حاليا لجذب الناخبين الذين لا يركزون فقط على القضايا القومية، وعلاوة على ذلك، فإن كلا المرشحين يفتقران إلى جاذبية «أردوغان».

المنافس الحقيقي

إن المرشح الوحيد المتبقي الذي يمكن أن يلقي ظللا من الشك على إعادة انتخاب «أردوغان»، إذا اختار أن يدخل السباق، هو «غل».

وقد كان «غل»، الرئيس السابق عضوا مؤسسا لحزب العدالة والتنمية، وخدم بلاده سابقا رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية، يحظى باحترام كبير على الساحة الدولية، على عكس «أردوغان»، وقد أشار الرئيس السابق بوضوح إلى استيائه من الاتجاه الذي يسير به «أردوغان» بتركيا، وتضاعفت التكهانات هذا العام بأنه يختبر المياه السياسية لتقييم فرصه في الفوز بالانتخابات.

لكن، على الأرجح، لن يتحرك «غل» ضد «أردوغان»، وعلى الرغم من أن مؤيديه يصرون على أنه يجب عليه أن يعود مرة أخرى للقصر، فإنه يفتقر إلى الدعم المؤسسي والمالي للقيام بذلك.

إن هزيمة «أردوغان»، في نهاية المطاف، تتطلب قدرا كبيرا من النقد واهتمام وسائل الإعلام، ولم يكفل «غل» أي منهما.

وعلى النقيض من ذلك، يتمتع «أردوغان» بالدعم المالي الهائل من القطاع الخاص في تركيا ومن وسائل الإعلام، كما قام بتعبئة جميع موارد الدولة لضمان سير الأمور لصالحه، ومراجعة إجراءات مراقبة الانتخابات، والحصول على مساعدة المجلس الانتخابي الأعلى.

وعلاوة على ذلك، فإن تحدي «أردوغان» قد يضع «غل» وأسرته في خطر، فمن دون الإعلان عن ترشحه، تعرض «غل» لهجوم من وسائل الإعلام الموالية للرئيس، ومن «أردوغان» نفسه، وقد استخدم منتقدو «غل» التقدير الذي يحظى به بين القادة في أوروبا والولايات المتحدة لإخراجه كتابع لهذه الجهات أو منفذًا لأجندة مصالح القوى الأجنبية التي تحاول، وفقا لـ«أردوغان» وحزب العدالة والتنمية، تقويض تركيا وحكومتها.

إن الأمر متروك للرئيس الحالي لاتخاذ قراره بشأن كيفية إجراء الانتخابات المقبلة، وسيحدد وحده موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بحيث لا ينتهي به المطاف في جولة ضد مرشح مثل «غل»، وسوف يجري الانتخابات عندما يكون على يقين أنه من المرجح أن يفوز بأغلبية بسيطة من الجولة الأولى. وهكذا، وبعيدا عن العوامل الخارجية، سيكون «أردوغان» أول رئيس تنفيذي لتركيا.

تركيا والمغامرة المحفوفة بالمخاطر في عفرين

*بينار تانك

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: ٢٠١٨/٢/٥

لطالما كان الهجوم التركي على عفرين الذي بدأ في ٢٠ كانون الثاني/يناير متوقَّعاً. لكن في حين أن حزب العدالة والتنمية الحاكم يأمل ربما بأن تساهم هذه الحملة العسكرية في حشد القومية المناهضة للکرد على مشارف انتخابات ٢٠١٩، يمكن أن تولد أيضاً تداعيات دبلوماسية حادة وتتسبب بتعاظم المشاغل الأمنية التركية. على المستوى الدبلوماسي، يُلقى التوغّل التركي في شمال سورية بوزره على العلاقات المتقلقلة أصلاً مع الولايات المتحدة، ويمارس ضغوطاً إضافية على العلاقات بين تركيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو). إحدى الشرارات التي أشعلت فتيل العملية التركية في عفرين إعلان الولايات المتحدة في ١٤ كانون الثاني/يناير أنها ستعمل على إنشاء قوة كردية من ثلاثين ألف عنصر من أجل بسط الأمن عند الحدود السورية مع تركيا والعراق في المناطق الخاضعة لسيطرة الكرد. هذه الخطوة كانت بمثابة "القطرة التي طفح معها الكيل"، على حد قول رئيس حزب الحركة القومية التركية، دولت بهجلي، كما أنها تعارضت مع التوقعات التركية بانحلال التحالف الكردي-الأمريكي في سورية بعد هزيمة الدولة الإسلامية. تشدّد الولايات المتحدة على أنها ستستمر في دعم قوات الدفاع الوطني - التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي مع جناحيه العسكريين، وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة - فيما تصرّ تركيا على أنها ماضية قدماً في العملية العسكرية حتى بسط الأمن عند حدودها.

علاوة على ذلك، خطر اندلاع صدامات مباشرة بين الولايات المتحدة وتركيا حاضر دائماً. فعلى الرغم من أن أردوغان تحدّث في البداية عن عملية سريعة في عفرين، إلا أنه أعلن لاحقاً أن تركيا ستواصل تقدّمها شرقاً باتجاه بلدة منبج الخاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب. البلدة هي شوكة في خاصرة أردوغان منذ أخفقت تركيا في السيطرة عليها خلال عملية "درع الفرات"، عندما أرسلت الولايات المتحدة قواتها الخاصة إلى منبج في آذار/مارس ٢٠١٧ لحماية حلفائها الكرد. فمع أن الولايات المتحدة أبدت موافقتها في البداية على عملية "درع الفرات"، ظهر سوء تفاهم حول أهداف التوغّل التركي ونطاقه، ما يشي باحتمال اندلاع مواجهة حالية في سورية بين الدولتين الحليفين في إطار الناتو. في حين أن عفرين ليست جزءاً من منطقة عمليات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، ليس واضحاً إذا كان الطلب الأمريكي بـ"ممارسة ضبط النفس" يعني أن الولايات المتحدة سوف تتدخل في حال تقدّمت تركيا باتجاه منبج. في مختلف الأحوال، لا تنوي الولايات المتحدة الانسحاب من منبج، حيث تتبادل الدوريات الأمريكية، بصورة منتظمة، إطلاق النيران مع الثوّار المدعومين من تركيا - ما يعزّز المخاوف من اندلاع مواجهة مباشرة مع تركيا. وفي حين أن الناتو وافق على حق تركيا المشروع في حماية حدودها، إلا أنه من شأن تركيا أن يتعرّض لمزيد من الشجب والإدانة في حال اشتدّت الأزمة الإنسانية كثيراً بسبب التوغّل التركي.

كذلك تفرض هذه الخطوة تعقيدات في العلاقات التركية مع روسيا التي تسعى راهناً إلى التوصل إلى اتفاق، عن طريق المفاوضات، بين الكرد والنظام السوري وفق ما ورد في الاقتراح الروسي لعقد مؤتمر للحوار الوطني السوري في سوتشي. لقد عمدت روسيا، وهي حليفة تركيا الأساسية في سورية، إلى فتح المجال الجوي السوري أمام الطائرات التركية لشن هجومها على عفرين، مدّعية أنها تتبنّى سياسة عدم التدخل، كما أنها اختارت تصويب سهام اللوم نحو الولايات المتحدة بسبب قيامها بتسليح القوات الكردية. قد يساهم ذلك في تهدئة التشنّجات التي ظهرت في كانون الأول/ديسمبر الماضي بين تركيا وروسيا على خلفية الأحداث في محافظة إدلب، حيث شنّ الجيش السوري عمليات ضد المجموعات الجهادية بدعم من سلاح الجو الروسي، مستهدفاً أيضاً، وفق ما أُشيع، مجموعات أكثر اعتدالاً مدعومة من تركيا. لكن روسيا كانت قد عقدت اتفاقها الخاص مع الكرد، والذي أنشأت موسكو بموجبه قاعدة

عسكرية في عفرين في آذار/مارس ٢٠١٧ مقابل تأمينها الحماية للكرد في مواجهة تركيا. يأتي التحول في الموقف الروسي في أعقاب الجهود التي بذلتها موسكو على امتداد فترة طويلة لإقناع الكرد بالتخلي عن السيطرة على أمنهم وحدودهم إلى النظام السوري مع الإبقاء على شكل من أشكال الحكم الذاتي. لم توافق وحدات حماية الشعب/وحدات حماية المرأة على هذا الاقتراح الذي كان ليساهم في تعزيز السيادة السورية. وفقاً لقادة كرد، الهدف الأبعد وراء القرار الروسي السماح لتركيا بدخول عفرين، هو دفع الكرد نحو "أحضان نظام الأسد"، وبالتالي وضع حد، في الظاهر، لتبعيتهم للولايات المتحدة.

لم يستطع حزب العدالة والتنمية الحاكم أن يتقبل موافقة المجتمع الدولي بحكم الأمر الواقع على الحكم الذاتي في شمال سوريا، الذي يعرفه الكرد باسم روج آفا. منذ العام ٢٠١٢، تتمتع روج آفا فعلياً بحكم ذاتي، وتخضع لشكل من أشكال الديمقراطية المتحدية بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة. يتولى هؤلاء حكم ثلاث مقاطعات - الجزيرة وعفرين وكوباني - حيث يعيش نحو خمسة ملايين كردي وعربي وسرياني وتركماني. في آذار/مارس ٢٠١٦، عمد حزب الاتحاد الديمقراطي إلى تغيير اسم المنطقة ليصبح النظام الاتحادي الديمقراطي لشمال سورية، والهدف منه هو إرساء حكم ذاتي قانوني في الشمال داخل سورية اتحادية لامركزية. كان من المقرر تنظيم انتخابات نيابية في روج آفا في كانون الثاني/يناير، إنما جرى تأجيلها (إلى أجل غير مسمى)، بسبب العملية في عفرين.

تستشف الدولة التركية في الاعتراف الدولي بالقانوني بالحكم الذاتي لحزب الاتحاد الديمقراطي داخل سورية اتحادية، تهديداً وجوياً يتسبب بإضعاف جهودها الآيلة إلى هزم حزب العمال الكردستاني المرتبط بحزب الاتحاد الديمقراطي والذي يتخذ من تركيا مقراً له، وتصنّفه تركيا والولايات المتحدة في خانة التنظيمات الإرهابية. بيد أن التهديد يشكّل أيضاً أداة مؤاتية يستخدمها الرئيس الشعبوي رجب طيب أردوغان الذي سيسعى للفوز بولاية جديدة في العام ٢٠١٩. يعتبر أردوغان أن موقع الكرد المعزّز هو بمثابة إذلال علني له، لا سيما وأن المعارضة الفعلية الوحيدة لحكمه كانت خلال انتخابات ٢٠١٥ عندما خسر حزب العدالة والتنمية الأكرتية في الحكومة لأول مرة منذ العام ٢٠٠٢ بسبب المكاسب التي حقّقتها حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد.

أبدت معظم القوى السياسية تأييدها لحزب العدالة والتنمية في عملية عفرين، وشاركته غضبه من استعداد المجتمع الدولي لدعم الحكم الذاتي الكردي. وقد أثنى دولت بهجلي، زعيم حزب الحركة القومية المنتمية إلى اليمين، على الجهود التي تُبذل في إطار العملية العسكرية من أجل إلحاق الهزيمة بوحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني، وصوب سهام انتقاداته الأكثر حدة نحو الولايات المتحدة، متسائلاً كيف يمكن أن تكون دولة زميلة في الناتو "صديقة وعدوة" في الوقت نفسه. وشدد رئيس الوزراء التركي بينالي يلدريم، مراراً وتكراراً، خلال مؤتمر صحفي متلفز في ٢٠ كانون الثاني/يناير، على أن الهدف من التوغل التركي، الذي يحمل، في تعبير ملطف، اسم "غصن الزيتون"، هو إنقاذ السكان المحليين الذين يعيشون تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب

وحدات حماية المرأة، وعلى أنه لا يجب أن يُنظر إليه بأنه عملية ضد الشعب الكردي. كما أنه زعم أن مقاتلي الدولة الإسلامية – الذين طردوا كما أشيع من الرقة على أيدي القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة – باتوا يتمركزون الآن في عفرين الخاضعة لسيطرة الكرد. حتى حزب الشعب الجمهوري المعارض، الذي رفع سابقاً لواء الدبلوماسية، أشار إلى أنه ليست لديه "أي اعتراضات" على عملية عفرين، إذ وجد أنه من الصعب أن يعارض في العلن خطاب الأحزاب الأخرى عن محاربة الإرهاب.

لكن حملة عفرين، وإلى جانب الضغوط التي تلقي بها على العلاقات الدبلوماسية التركية، تحمل في طياتها أيضاً خطر تفاقم المشاغل الأمنية التي استخدمها حزب العدالة والتنمية لتبرير العملية العسكرية. فعلى المستوى الداخلي، يحمل التوغل التركي خطر تجدد اشتعال نيران الإرهاب الكردي الخامد تحت الرماد. على الرغم من التركيز الرسمي للحكومة التركية على أن الهدف من التوغل هو إحلال السلام، تمرّ العلاقات التركية-الكردية بأسوأ مراحلها بعدما باءت عملية السلام التي انطلقت مع حزب العمال الكردستاني في العام ٢٠١٢، بالفشل، وبعدها أسفرت العمليات العسكرية في جنوب شرق تركيا عن مقتل نحو مئتي مدني كردي في العام ٢٠١٥. تستمر تركيا في سجن قادة حزب الشعوب الديمقراطي الشرعي الموالي للكرد. وقد حذر مراد كاراييلان، عضو اللجنة التنفيذية في حزب العمال الكردستاني، في مقابلة عبر قناة "ستريك تي في" في ٢٠ كانون الثاني/يناير، من أنه سيُنظر إلى الهجوم على عفرين بأنه هجوم على جميع الكرد، متوعداً بأن حزبه لن يبقى مكتوف اليدين.

نتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن مقاتلي وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة في عفرين، الذين تُقدَّر أعدادهم بـ ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ عنصر، يخوضون مواجهة مع ثاني أكبر جيش في الناتو والجيش السوري الحر المدعوم من تركيا، إلا أن أنقرة قد تجد أن دخول عفرين أسهل بكثير من فرض سيطرتها وبسط السلام والازدهار. يعاني الجيش التركي، على الرغم من قوته النارية، من الإضعاف بسبب زجّ عدد كبير من كبار ضباطه في السجون إبان المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد أردوغان في العام ٢٠١٦.

إذاً قد تُحقّق المغامرة المحفوفة بالمخاطر النتائج التي يتوخّاها أردوغان: إضعاف العلاقات بين الكرد والولايات المتحدة، وسحق تجربة روج آفا. وفي تركيا، قد تمنح المخاوف على الأمن الداخلي أردوغان تبريراً إضافياً لإطالة أمد حال الطوارئ المعمول به منذ الانقلاب الفاشل في العام ٢٠١٦، ولترسيخ صورته في موقع الرجل القوي إقليمياً على مشارف الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠١٩. يستطيع أردوغان، عن طريق عملية عفرين، استغلال الخوف العميق والعابر للأحزاب من النزعة التحريرية الوحدوية لدى الكرد. لكن، وفي حين أن الهدف المعلن هو حماية تركيا من الأعمال الإرهابية الكردية، قد يكون التأثير معاكساً تماماً.

*بينار تانك باحثة في معهد بحوث السلام-أوسلو (PRIO). لمتابعتها عبر تويتر: @PinarTank1

انتهاء التحضيرات لمؤتمر حزب HDP

Anf: ٢٠١٨/٢/١٠

صرحت منظمة حزب الشعوب الديمقراطي HDP في اسطنبول بأن كل التحضيرات للمؤتمر الذي سيعقد في ١١ شباط في أنقرة انتهت. ومنتظر أن يشارك حوالي ١٠ آلاف شخص في المؤتمر.

حسب خبر لوكالة ميزوبوتاميا للأنباء فقد ختمت منظمة اسطنبول لحزب الشعوب الديمقراطي HDP تحضيراته من أجل المؤتمر.

وأوضح نائب الرئيس المشترك لحزب HDP في اسطنبول جنكيز أوزونير، أنهم سيعقدون مؤتمرهم في ظروف حالة الطوارئ وقال: "لن نجري في مؤتمرنا انتخابات الرئاسة المشتركة ومجلس الحزب واللجنة التنفيذية فقط بل سنقول كذلك كفى للحرب واللون الواحد والهجمات والظلم والفقر والفاشية."

وأشار أوزونير الى أن الكرد، الترك، اللاز والشركس من آمد حتى آرتفين ومن كل مكان سيشاركون في المؤتمر وختم حديثه قائلاً: "هدفنا هو أن يشارك ١٠ آلاف شخص في المؤتمر. لكن حتى الآن فإنه من النواحي وحدها طلب ١٠ آلاف شخص المشاركة. لن تبعدنا أية هجمات عن طريقنا. ولن نستسلم للفاشية." من جهته أشار الرئيس المشترك لحزب HDP في اسطنبول إلى قيامهم بالتحضيرات منذ شهر وقال: "سنبدأ عن طريق المؤتمر بمرحلة جديدة. يجب لهذا الوضع أن يتغير بعد الآن. لقد رأينا في اجتماعاتنا أن غضب الشعب يزداد. ويحافظ الشعب على تنظيمه على الرغم من كل الهجمات وهو مصمم على هدفه. لن تتثنى الاعتقالات وحالات الاحتجاز وغيرها من الهجمات عشرات الآلاف من أبناء الشعب عن متابعة طريقه. شعبنا مستعد للمشاركة في المؤتمر."

وبدأت قوافل اعضاء و كوادر حزب الشعوب الديمقراطي HDP (ثالث اقوى حزب في تركيا والاول في شمالي كردستان)، بالتوجه صوب انقرة، انضماماً الى فعاليات المؤتمر الثالث لحزبهم المقرر عقده يوم الاحد. والاعضاء توجهوا من مختلف مدن شمال كردستان وتركيا.

ويعتبر الاعضاء في الحزب انعقاد مؤتمرهم بمثابة تحدٍ بوجه السياسة الفاشية التي تنتهجها السلطات بحق البرلمانين عن كتلة الحزب والذين تم زجهم في السجون على مدار العامين الفائتين.

ويؤكد المؤتمر على مواصلة نضالهم من اجل الديمقراطية والسلام.

وبحسب المعلومات فان كل من سزاي تملي وبروين بولدان هما المرشحان الوحيدان للرئاسة المشتركة للحزب.

الشرطة التركية تعتقل قادة أحزاب كردية ويسارية

وكالة رويترز : ٢٠١٨/٢/١٠

قالت الزعيمة المشاركة لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد سربيل كمال بيه، إن الشرطة التركية اعتقلت أعضاء بارزين في عدة أحزاب كردية ويسارية يوم الجمعة ووصفت الحملة بأنها محاولة لتقويض استعدادات الحزب للمؤتمر السنوي المقرر عقده الأحد.

وذكرت وكالة أنباء الأناضول التركية الرسمية يوم الجمعة أن السلطات أمرت باعتقال ١٧ شخصا بينهم سربيل كمال بيه لانتقادهم العملية العسكرية التركية في سوريا.

ومنذ بدأت تركيا حملتها العسكرية في عفرين شمال غرب سوريا قبل نحو ثلاثة أسابيع توعدت السلطات التركية بمقاومة من ينتقدون التوغل أو يعارضونه. وحتى الآن اعتقلت السلطات ٦٠٠ شخص للاحتجاج أو لنشرهم مشاركات على مواقع التواصل الاجتماعي تعارض العملية العسكرية.

وأضافت وكالة الأناضول أن ممثلي الادعاء في أنقرة أمروا بالاعتقالات بناء على اتهامات للمشتبه بهم بالسعي للتحريض على احتجاجات واشتباكات تحت ستار معارضة عملية عفرين.

وحزب الشعوب الديمقراطي، ثاني أكبر حزب معارض تمثيلا في البرلمان التركي، هو الحزب السياسي الكبير الوحيد الذي عارض عملية "غصن الزيتون" التي شنتها تركيا ضد وحدات حماية الشعب الكردية السورية في منطقة عفرين.

وقالت سربيل كمال بيه "الهدف من تلك العمليات التعسفية وغير القانونية هو منع عقد مؤتمرنا بشكل جيد" وتعهدت بعقد المؤتمر في موعده المقرر.

وقالت في بيان إن الشرطة اعتقلت في مدامات يوم الجمعة قادة وممثلين عن جماعات يسارية وجماعات موالية للكرد وأحزاب سياسية. لكنها لم تحدد العدد الإجمالي للمعتقلين.

ولم تعتقل سربيل كمال بيه بعد وما زالت في مقر حزبيها في أنقرة.

والزعيم الآخر للحزب هو صلاح الدين دمرداش المسجون حاليا لاتهامات بأن له صلة بمسلحين كرد وهو معتقل مع قادة آخرين من الحزب باتهامات مشابهة نفوا ارتكابها.

وتصنف أنقرة وحدات حماية الشعب جماعة إرهابية وتعتبرها امتدادا لحزب العمال الكردستاني المحظور الذي حمل السلاح في تركيا على مدى ثلاثة عقود في صراع شهد مقتل ٤٠ ألف شخص.

وقال الرئيس التركي طيب إردوغان يوم الخميس إن بلاده ستجرد اتحاد الأطباء من صفة "تركي" بعد أن عارض علنا الحملة العسكرية التركية في عفرين.

المؤبد لـ٦٤ «انقلابياً» في تركيا

وكالات : ٢٠١٨/٢/١٠

أصدرت محكمة تركية أحكاماً بالسجن المؤبد على ٦٤ عسكرياً، دينوا بالمشاركة في محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز (يوليو) ٢٠١٦. وبرأت المحكمة مئة متهم آخرين، فيما ورد في عريضة الاتهام أن قادة الانقلاب نقلوا طلاباً من الأكاديمية العسكرية إلى قاعدة جوية، لمواجهة مدنيين رفضوا المحاولة الفاشلة، علماً أن الطلاب لم يكونوا يدركون ما يحصل.

على صعيد آخر أعلن إبراهيم كالين، الناطق باسم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن أنقرة استكملت ٧٢ معياراً وضعها الاتحاد الأوروبي، للسماح لمواطني بلاده بالسفر من دون تأشيرة دخول إلى دول التكتل، وسلّمت الوثائق الخاصة بذلك.

تركيا.. حروب على عدة جبهات

(واشنطن بوست) و (بلومبيرغ نيوز سيرفز) : ٢٠١٨/٢/١٠

إيشيان ثارور*: بعيداً عن كل مظاهر الخجل، لم تتورّع تركيا عن أن تطلق على الهجوم العسكري الذي نفذته في المنطقة القريبة من حدودها الجنوبية شعار «عملية غصن الزيتون». وهي تسمية غير موفقة على الإطلاق بسبب الطبيعة الدموية والخراب الذي سببته تلك العملية في مناطق شاسعة. ومنذ تاريخ ٢٠ يناير، كانت القوات التركية والميليشيات المؤيدة لها تخوض معارك عنيفة ضد الكرد السوريين المتحصنين في جيب ضيق يضم بلدة عفرين التي تقع شمال غرب مدينة حلب. وتقول السلطات التركية إنها تقاتل وحدات يمكن اعتبارها امتداداً لحزب العمال الكردستاني PKK، وتتألف من مليشيا انفصالية كردية تعمل أصلاً داخل تركيا وتم إدراجها في كل من أنقرة وواشنطن باعتبارها منظمة إرهابية.

وتتحدث تقارير عن أن ضربات الطيران والمدفعية التركية أدت إلى تدمير قرى بأكملها وقتلت المدنيين، بالإضافة لعشرات المقاتلين من الكرد السوريين. وتم توزيع صور الخراب والقتل على مواقع التواصل الاجتماعي بما في ذلك صور الدمار الذي نتج عن غارة جوية تركية على موقع أثري تاريخي يعود للألفية الأولى قبل الميلاد. وقال الرئيس التركي خلال خطاب ألقاه في عطلة نهاية الأسبوع: «بخطوة تلو الأخرى سوف نُطهر حدودنا الجنوبية كلها». إلا أن هذه العملية أثارت غضباً عالمياً واسعاً. وجاءت عقب إعلان وزير الخارجية الأمريكي «ريكس تيلرسون» عن أن الولايات المتحدة ستلتزم بتشكيل وحدات عسكرية دائمة في سوريا والسماح بتشكيل قوة كردية دائمة على الحدود الشمالية الشرقية لسوريا، وهي الوحدات التي أطلق عليها المسؤولون الأتراك صفة «الكيان الإرهابي». وسبق لإدارتي أوباما وترامب أن عملتا على دعم وتأييد الفصائل الكردية السورية عندما أعلنت الحرب البرية على تنظيم «داعش» على الرغم من معارضة الأتراك لهذه الخطوة.

وفي الوقت الذي تقول فيه واشنطن إنها لن تدعم الفصائل الكردية في «عفرين»، فإنها مهتمة بشكل كبير بالأحداث التي تشهدها المنطقة الشرقية وحيث ساعدت على تسليح وتدريب الوحدات الكردية السورية، وهي جزء من تحالف يعرف باسم «قوات سوريا الديمقراطية»، وكانت تحارب إلى جانبهم في بعض الأحيان. وتقوم القوات الخاصة الأمريكية بتسيير دوريات في أكثر المناطق المتنازع عليها سخونة في محاولة منها لمنع حدوث اشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية والقوات المدعومة من تركيا. إلا أن هذه المهمة سوف تصبح أكثر صعوبة بمرور الوقت.

وقال زملاء باحثون في مقال مشترك نشر مؤخراً: «مع توجه أردوغان نحو تصعيد لهجة التهديد والوعيد بتوسيع رقعة الهجوم التركي إلى المناطق الأبعد نحو الشرق حيث تتواجد قوات الولايات المتحدة، فإن صراعاً خطيراً يلوح في الأفق». وأضافوا: «إن الهجوم التركي على بلدة منبج الاستراتيجية القريبة من الحدود سوف يضع الولايات المتحدة أمام معضلة صعبة الحل». وحيث ستجد نفسها ملزمة إما بالانحياز لطفائها على الأرض أو لشريكها التاريخية في حلف «الناطو».

والآن، دخلت العلاقات الأمريكية التركية مرحلة السقوط الحر بسبب الحرب الدائرة في سوريا. وسبق لأردوغان أن عبر للرئيس الأمريكي السابق عن غضبه الشديد بسبب ترده عن اتخاذ موقف المواجهة مع بشار الأسد في الوقت الذي كان يمالئ فيه الفصائل الكردية على الحدود التركية. وحمل وصول ترامب إلى البيت الأبيض الأمل بإعادة الأمور إلى نصابها إلا أن هذه الآمال سرعان ما تلاشت أيضاً.

ولم يحمل الاتصال الهاتفي الذي جرى بين أردوغان وترامب قبل بضعة أيام أي جديد بشأن حل المشاكل المعقدة العالقة بين الولايات المتحدة وتركيا. وتحدى مسؤولون أترك البيوت الأبيض أن يقرؤوا ما دار خلال تلك المكالمات من نقاش، وكذبوا ما قيل من أن ترامب عبّر عن «قلقه البالغ» من الحملة الدعائية المضادة للولايات المتحدة التي تتردد في أنقرة واحتججه على التصعيد الذي تشهده عفرين. وأطلقت الصحافة المؤيدة لأردوغان حملة من الانتقادات اللاذعة ضد الانفصاليين الكرد وأسيادهم الغربيين. وفي الوقت ذاته، يتخوف المسؤولون الأتراك من ردة فعل المعارضة والمنشقين عن النظام بسبب الهجوم التركي. وقالت إحدى الصحف اليومية التركية: «لقد تم اعتقال ٣٠٠ مواطن تركي على الأقل بسبب منشورات أطلقوها على مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن معارضتهم لعملية غصن الزيتون». وقال مسؤولون أترك إن هذا الادعاء ليس إلا ضرباً من ضروب «الدعاية الإرهابية». ويوم الثلاثاء الماضي، أمر قاضٍ في المحكمة العليا التركية باعتقال ١١ من الأعضاء البارزين في «الرابطة الطبية التركية» بمن فيهم رئيسها بعد أن أعلنت عن شجبتها للغزو الذي وقع فيما وراء الحدود ودعت إلى إعادة السلام للمنطقة على الفور.

*كاتب أمريكي متخصص في العلاقات الخارجية

الأترك يقاتلون في سوريا لتأمين حصتهم بعد الحرب!

*هدى الحسيني

صحيفة (الشرق الأوسط): ٢٠١٨/٢/١٠

الشغل الشاغل الرئيسي للقادة العسكريين الأمريكيين هو الهجوم التركي على عفرين الكردية في سوريا، ويراقب العسكريون الأمريكيون والأوروبيون ما إذا كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سينفذ تهديده بإرسال قوات شرق عفرين إلى منبج. يوم الاثنين الماضي قالت وكالة «بلومبيرغ» إن المحادثات بين السياسيين والجنرالات الأتراك والأمريكيين لم تصل إلى اتفاق يجنب احتمال نشوء صراع مباشر بين الجيشين الأمريكي والتركي في شمال سوريا. وقال أردوغان: «سوف نضغط ضد الإرهابيين دون أن نأخذ في الاعتبار من يقف إلى جانبهم». لهذا، لا يمكن التفاوض عن نشوب مواجهة أمريكية - تركية ما لم يتراجع أحد الجانبين.

في طريقه إلى باريس الأسبوع الماضي، قال ريكس تيلرسون، وزير الخارجية الأمريكي «لقد طلبنا من تركيا الحد من عملياتها (...) لنرى ما إذا كان باستطاعتنا العمل معها لخلق نوع من منطقة أمنية قد تحتاج إليها».

الهجوم على عفرين فتح جبهة جديدة في الحرب في سوريا، وهي نقطة تحول قد تؤثر على العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. العلاقات بينهما تغلي منذ فترة طويلة بسبب تسليح واشنطن ودعمها للمليشيات الكردية في الحرب ضد «داعش» في سوريا. ثم جاء إعلان الولايات المتحدة عن خططها لإنشاء «قوة حدودية» بقيادة كردية سيكون قوامها ٣٠ ألف مقاتل كردي وعربي يتحركون داخل سوريا. وصفت تركيا الخطة بـ«التهديد الخطر»، ووصفت «وحدات حماية الشعب» بالإرهاب. وبعد أيام قال تيلرسون إن الوجود العسكري الأمريكي سيبقى «لأجل غير مسمى» في سوريا، كجزء من استراتيجية طويلة الأمد للإطاحة بالرئيس السوري وهزيمة «داعش».

إثر ذلك أطلقت تركيا عملية «غصن الزيتون»، بهجمات جوية وبرية على مدينة عفرين. يثير القتال إشكالات حول مستقبل القتال ضد «داعش» في سوريا، وكذلك ما إذا كان بإمكان واشنطن وأنقرة الوثوق ببعضهما ببعض كحلفاء.

منذ عام ٢٠١٤ وتركيا تعارض تسليح أمريكا وتدريبها لـ«وحدات حماية الشعب»، وكان هم أمريكا مقاتلة «داعش» بجيوش غير أمريكية، ثم جاء الإعلان عن قوة حدودية قوامها ٣٠ ألف مقاتل.

اعتبر الأتراك هذا استفزازاً إضافياً، ورأى أردوغان أن الولايات المتحدة تبني «جيشاً» إرهابياً على طول حدود تركيا، وهدد بالرد لحماية أمنه الوطني. وفي خلال أيام بدأ الهجوم على عفرين بقوات تركية وقوات «الجيش السوري الحر» المدعوم من أمريكا، فنجحت تركيا في جعل مليشيات مدربة أمريكياً يقاتل بعضها بعضاً.

البنتاغون أوضح أنه ببساطة يواصل تدريباته لقوات محلية لمحاربة «داعش»، ويركز على الأمن الداخلي فقط. يضاف إلى ذلك الخلاف بين أنقرة وواشنطن، حول ما قيل عن مكالمات هاتفية بين أردوغان والرئيس دونالد ترمب. المتحدث باسم البيت الأبيض قال إن ترمب حث تركيا على وقف التصعيد العسكري، وتجنب وقوع ضحايا مدنيين، بينما قالت تركيا إن ترمب وافق على وقف تسليح الكرد، مما يعني تحولاً كبيراً في سياسة أمريكا وعلى صعيد معاركها في سوريا. ثم هدد أردوغان بإرسال قوات تركية إلى منبج التي تقع غرب نهر الفرات. منبج تخضع لسيطرة القوات العربية المحلية، وقوات الدفاع الذاتي، وتتمركز القوات الأمريكية الخاصة خارج المدينة وتقوم بدوريات في المنطقة، وإذا أراد أردوغان التوجه إلى منبج فسوف يضع تركيا في مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة، العضو في «النااتو».

الجنرال جوزيف فوتيل، قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، قال الأحد الماضي لمحطة «سي إن إن» إن أمريكا لا تفكر في سحب قواتها من منبج. وكان أردوغان قد طالب بأن يتم ذلك «فوراً». لكن، مع ذلك يؤكد المسؤولون الأمريكيون أنه حتى الآن لا أزمة بين البلدين. ويقول مراقبون أمريكيون إن الدبلوماسية لا تزال خياراً

قابلاً للتطبيق، إذ بطريقة أو بأخرى يجب جعل تركيا تشارك بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار في الأجزاء غير الكردية من شرق سوريا، مما يعني بكلمات أخرى، أن تركيا تريد أن يكون لها دور وحصّة في سوريا بعد انتهاء الحرب. وقد يكون لتركيا دوافع أخرى.

يقول لي مصدر تركي، إن كل هذا التطور يأتي في الوقت الذي يستعد فيه إردوغان للانتخابات الرئاسية التركية عام ٢٠١٩. إذا أعيد انتخابه سيبقى في السلطة لتنفيذ رؤيته الطويلة عام ٢٠٢٣، في الذكرى المئوية للجمهورية التركية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك. نجاح إردوغان سيجعل منه الوالد الجديد لتركيا الحديثة لكن في الوقت نفسه يحاول إردوغان إدارة المخاطر الأمنية التي طال أمدها في الهجمات التي يشنها متمرّدو «حزب العمال الكردستاني» في تركيا، والمستمرة رغم كل وعده باستئصالها.

يقول بولند علي رضا، مدير «مشروع تركيا» في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في واشنطن، إن إردوغان يلعب على مشاعر السكان الأتراك وقاعدته القومية، من خلال استغلال مخاوف الأتراك من الإرهاب في الداخل. إنه قادر على استخدام هذا القرار في الهجوم على عفرين، في حين أن الدفاع ضد الكرد في أنقرة يكون مدروساً بعناية. لكن أين دور روسيا في هذه التطورات، وهي التي تسيطر على الأجواء السورية؟ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مشارك فعلي، وقد لعبت بلاده دوراً أساسياً في عملية «غصن الزيتون»، وليس من قبيل الصدفة أن تُخلي روسيا مجالها الجوي للتركي حتى يشن هجماته لأنه كان باستطاعتها الرفض، وكأن بوتين يريد أن تفلت الأمور من تحت السيطرة، وأن ينتهي حليفان في حلف شمال الأطلسي إلى مواجهة بعضهما لبعض، وتبادل إطلاق النار وتكبد خسائر وسقوط ضحايا.

منذ أن تفكك حلف وارسو، وروسيا الاتحادية تتطلع إلى تفكك الحلف الأطلسي. أهمية إردوغان أنه يتكلم كثيراً، وكلماته تثير ضجة وردود فعل وارتباكاً لكنها ليست مواقف نهائية. قد تكون الهدف لكنه إذا شعر بأن العمل لتحقيقه ستكون أثمانه مرتفعة، فسيعود إلى التصريح بأمور - لكثرة تحديدها - صارت معروفة. فهو مثلاً يوم الاثنين الماضي، قال فجأة إن تركيا لن تقبل أقل من أن تكون عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي. تصريحه لن يؤثر على مواقف الدول الأوروبية، إنما سيقلقها. ثم توجه إلى الفاتيكان لمقابلة البابا فرنسيس، وهو كان قد اتهم فتح الله غولن بأن حركته «مشروع فاتيكان». أما بالنسبة إلى بوتين، فإذا نجح في دق إسفين بين بلدين عضوين في «الناطوق» فسيكون ذلك جيداً بالنسبة إليه.

خلال المنتدى الاقتصادي في دافوس الشهر الماضي، قال مستشار الأمن الداخلي للبيت الأبيض، توم بوسرت، للصحافيين، إنه «متشكك للغاية» من أن يتوجه الأتراك إلى منبج حيث يواجهون خطراً مباشراً مع القوات الأمريكية. بعض المراقبين وصفوا التهديد التركي بـ«التبجح التركي»، وقالوا إن إردوغان منذ فترة يهدد بالاندفاع نحو الشرق. باختصار، إردوغان يريد أن يثبت نقطة سياسية، فهو يحتاج إلى وجوده في جزء من سوريا لكنه لن يعرض للخطر القوات الأمريكية.

يقول محدثي التركي: الخطر الحقيقي هنا، هو أن الأمور قد تخرج عن نطاق السيطرة، وحتى لو تعرض الكرد للهزيمة في عفرين، فمن الممكن أن يتمكنوا من الرد في أماكن أخرى من سوريا، مما يدفع إلى مزيد من العمليات التركية.

من غير المرجح أن يتخلى إردوغان عن العمليات العسكرية ضد عفرين في وقت قريب. وطالما أنه لم يتقدم نحو منبج، فإنها عمليات محدودة تترك ضرراً محدوداً على العلاقات الأمريكية - التركية.

قبل أيام نشر الزعيم اللبناني وليد جنبلاط تغريدة قال فيها: «الجميع يعلم أن العقدة المركزية لتركيا هي القضية الكردية (...). لكن لماذا العرب وبالتحديد المعارضة السورية تقع في لعبة المحاور، فتقاتل الكرد بدل النظام. إنها العقدة التاريخية العربية تجاه الكرد. نسينا صلاح الدين».

بالطبع إردوغان لن يكون صلاح الدين الجديد، هو محصور بذاته. الطموحات تتدمر، والكرد ليسوا شعباً مستعداً للانقراض. تبقى لعبة الأمم، وفيها كثير من الخاسرين، وقد يكون الجميع، من غير وجود منتصر واحد!

تركي اردوغان تقاتل الجميع: الروس والأمريكان والسوريين والعراقيين !

*طلال سلمان

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٢/١٠

لم تغادر تركيا "السلطنة" تماماً، بل أن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان يتحرك ويتصرف ويتحدث كسلطان عثماني تشغله هموم مدّ المدى الحيوي للسلطنة، وتوكيد تفوقها وسيادتها على المحيط بمعزل عن "الحدود".

كذلك فان تركيا لم تُسقط من ذاكرتها ومتن سياساتها كراهية العرب، بل احتقارهم ... وهي لا يمكن أن تنسى "انقلابهم" على السلطنة، وثورتهم ضدها، وانحياز الشريف حسين إلى بريطانيا والغرب عموماً وإعلانه الثورة العربية ضدها بتحريض منها ولحسابها.

ولا يخفي الاتراك الطورانيون اصرارهم على انكار الصلة التاريخية بالعرب وتساميمهم بأصولهم التي لا علاقة لها بالعرب من بعيد او قريب.. وما خروجهم من "استعمار" اللغة العربية وتفضيلهم الحرف الافرنجي لكتابة "لغتهم" التي تختلط فيها لغات كثيرة الا التعبير البدائي عن قومية إمبراطورية تتبدل قواعداً ونطقاً باختلاف الجغرافيا، وان ظلت الاصول طورانية.

ويعتز الاتراك بأنهم قد "استعادوا" كيليكيا واسكندرون فاقتطعوها من مساحة سوريا و"تركوا" أهلها ومنعواهم من التحدث بلغتهم العربية، كما حرموا عليهم ارتداء الكوفية والعقال او حتى الطربوش وفرضوا القبة الاجنبية في محاولة للقطع مع تاريخهم المشرقى وتنسيب أنفسهم إلى الغرب الذي ما زال يتعاطى معهم كوافدين اغراب يحملون في أعماقهم "روح الاسلام" والنزعة التوسعية.

وأذكر انني ذهبت يوماً إلى الاسكندرون، في صيف العام ١٩٦٤، للحصول على وثائق معينة من السيد صلاح الشيشكلي، شقيق الانقلابي السوري المعروف اديب الشيشكلي.. فلم أجده.. ولكنني تعرفت على عائلته، وأصر نجله على مرافقتي كدليل خلال زيارتي القصيرة. وكنا نقصد أحد المقاهي لاحتساء القهوة. ذات يوم، غادرنا المقهى ومشينا في طريق جانبي، فسمعنا من ينادي خلفنا بالعربية: "يا اخوان.. يا استاذ، يا أخ.. والتفتنا فاذا هو النادل في المقهى وقد لحق بنا" لأتحدث لغتي التي كاد المنع ينسينا اياها".

المهم أن تركيا الآن تمارس سياسة توسعية، وبالدم احياناً، على حساب العرب، بدءاً بسوريا، مروراً بالعراق، وصولاً إلى قطر الخ..

ويستحيل تبرئة تركيا من جريمة تسهيل عبور جحافل "داعش" الصحارى والبوادي التي تفصل وتوصل بين تركيا والعراق وتركيا وسوريا من دون أن يراها حرس الحدود التركي المتأهب او الطيران الحربي التركي.. خصوصاً وان قوافل السلاح والعتاد التركي إلى كرد البرازاني في العراق كانت تمخر تلك الصحراء دورياً.. كما أن الرقابة التركية وتمرير قوافل السلاح إلى عصابات "النصرة" و"الزنكي" و"احرار الشام" كانت تتواصل بوتيرة متسارعة.

الطريف أن تركيا التي "حالفت" مسعود البرازاني ضد الحكم في بغداد، وشجعت كرد سوريا على انتهاج سياسة انفصالية، تضطهد كردها الاتراك والذين تناهز اعدادهم العشرين مليون نسمة، ويواصل جيشها التعامل معهم كعصاة، فيقتل منهم على مدار اساعة ويدمر مدنهم وقراهم.

ولم ينس المصريون بعد أن حكومة اردوغان المتحدرة من اصول اخوانية قد دعمت حكم الاخوان المسلمين في مصر، فلما تم اسقاطه بثورة الميدان التي صادرها الجيش المصري، وفرت تركيا الملجأ والملاذ "للإخوان" المصريين إلى جانب "الإخوان" السوريين الذي احتشدوا فيها واتخذوها منطلقاً لحربهم على النظامين المصري والسوري.

كذلك فان النزعة التوسعية التركية لا تترك خلفاً عربياً-عربياً الا وتغذيه، وقد دفع الطموح الاتاتوركي اردوغان إلى انشاء قاعدة عسكرية بحرية في قطر، مستفزاً بذلك كل دول الجزيرة والخليج. بالمقابل فان العلاقات التركية مع العدو الاسرائيلي تتطور باستمرار، كماً ونوعاً، مدنياً وعسكرياً.. ولا تنفع التصريحات والخطب العنترية عن حقوق الشعب الفلسطيني في التغطية على الانحياز التركي إلى العدو الاسرائيلي.

في لقاء، قبل سنوات، مع الرئيس التركي اردوغان، في القصر الرئاسي بأنقره، وجدت نفسي اغرق في تأمل تصرفات وكلمات اردوغان وهو يتحرك كإمبراطور، وحين لمحت إلى عصر السلطنة العثمانية، ابتسم اردوغان وهو يقول: اظنكم، انتم العرب، تحملونها المسؤولية عن كل ما اصابكم ويصيبكم الآن.. أما نحن فقد تخلصنا من سلبياتها وما نحن نبني على الايجابيات فيها.

ها هي تركيا، الآن، تصطدم بروسيا، عبر اسقاط الطائرة الحربية الروسية فوق الارض السورية، التي يهاجمها الجيش التركي في منطقة عفرين وجوارها بذريعة مقاتلة الكرد و"تطهير" المنطقة (السورية) منهم (وهم سوريون) في ارضهم.

كذلك فهناك احتمال أن يتصادم الاتراك والأمريكيون على الارض السورية، فضلاً عن التصادم الحتمي بين القوات السورية والأمريكيين الذين شجعوا الكرد السوريين على احتلال أجزاء مهمة بعنوان مدينة الرقة السورية التي ليس فيها الا أقل من ٣٪ من الكرد.. لكن الأمريكيين جعلوها اشبه بمسماز جحا، ليحجزوا لهم دوراً في أي مشروع "للتسوية" وانهاء الحرب في سوريا وعليها.

أن "السلطان" يهرب من مشكلاته الداخلية العديدة إلى احلام الامبراطورية التي باتت من الماضي الملعون منه ومن كل رعايا تلك "السلطنة" التي فرضت التخلف والقهر والجوع على العرب.. ومعهم الاتراك. أن غرور السلطان يقابله تهافت العرب وتفكك دولهم التي يصطنع بعضها بئر نفط او حقل غاز.. وما لم ينتبه العرب إلى ما يُدبر لهم من "سلاطينهم" قبل سلاطين الآخرين، فسيظل المستقبل العربي رهينة الواقع المهين!

* كاتب ورئيس تحرير وناشر صحيفة السفير

حزب الشعوب الديمقراطي HDP يعقد مؤتمره الثالث

ظاهرة فريدة.. مشاركة أكثر من ٣٠ ألفاً في المؤتمر

اعداد: الانصات المركزي: ٢٠١٨/٢/١١

بدأ حزب الشعوب الديمقراطي HDP، يوم الأحد (١١ شباط) فعاليات مؤتمره الثالث، في مقرّ الحزب بالعاصمة التركية أنقرة، وبحضور ٣٢ ألفاً من أعضائه، وانتخب قيادات جديدة له، في ظروف استثنائية تمرّ بها تركيا والمنطقة بالعموم، خاصة فيما يتعلّق بالعدوان التركي على عفرين.

ويُعقد وفي الوقت الذي يُعتبر فيه حزب الشعوب الديمقراطي الحزب الوحيد في البرلمان التركي، الذي يبدي معارضة للعدوان التركي السافر على عفرين. وفي دعوة منه للمجتمع الدولي إلى التدخل، حيث وصف حزب الشعوب الديموقراطي العملية العسكرية التركية في عفرين بأنها "غزو" وبأنها تستهدف "الشعب الكردي".

وكان حزب الشعوب الديمقراطي قد تأثر بشكل كبير من جرّاء عمليات التطهير التي تلت الانقلاب الفاشل في صيف العام ٢٠١٦. وقال الحزب إنّ أكثر من ٣٥٠ من أعضائه قد اعتُقلوا بسبب معارضتهم للعملية العسكرية في عفرين، والتي أطلقت عليها تركيا مسمى "غصن الزيتون"، وبدأتها في العشرين من كانون الثاني المنصرم. بالتالي فإنّ الانتخابات التي ستتمّ الأحد ستجري في جو من التوتر، والهدف منها اختيار خلف لدميرتاش البالغ الرابعة والأربعين من العمر.

واعْتُقل دميرتاش مع عشرات من نواب حزبه في نوفمبر ٢٠١٦ مع توسّع عمليات التطهير ووصولها إلى الأوساط الكردية. وكان قد مثّل أمام المحكمة في إطار قضية "إهانة" الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهي واحدة من بين ٩٦ دعوى قضائية بحقه.

ويذكر أنّ تسعة من نواب الحزب الـ ٥٩ الذين انتخبوا في نوفمبر ٢٠١٥ في المعتقلات التركية حالياً. وقد حُرم ستة من بينهم من ولاياتهم النيابية وبينهم النائبة ليلي زانا، التي سُحبت منها عضويتها في البرلمان.

تجدد الإشارة إلى أنّ دميرتاش كان قد بعث برسالة إلى المؤتمر الثالث لـ HDP كان قد أكد فيها على مواصلته لنضاله داخل صفوف الحزب، مشيراً إلى أنّ كلّ المحاولات التي بذلتها الدولة التركية للحدّ من نشاط الحزب قد باءت بالفشل، وشكر كلّ رفاقه الذين دعموه ووقفوا إلى جانبه في معتقله.

ويعين الحزب الذي يؤكد أنه طبيعي في مسألة المساواة بين الرجل والمرأة، رجلاً وامرأة معاً في مناصب المسؤولية. وبالتالي، فإنّ دميرتاش يتشارك حالياً رئاسة الحزب مع سربيل كمال باي التي عينت محل فيغين يوكسداغ المعتقلة والتي أسقطت عضويتها في البرلمان التركي.

انتخاب رئيسين جديدين للحزب

هذا وانتخب حزب الشعوب الديمقراطي، كلا من سيزاي تيملي وبروين بولدان، كرئيسين مشتركين خلفاً لصالح الدين دميرتاش وفيغين يوكسداغ.

اختتم المؤتمر الاعتيادي الثالث لحزب الشعوب الديمقراطي HDP أعماله بعد الانتهاء من انتخاب الرئاسة المشتركة الجديدة التي فاز بها كل من بروين بولدان وسزاي تيملي بالحصول على ٨٢٣ صوتاً.

ومن أصل ١١٠٩ أعضاء أدلى ٨٣٧ عضواً بأصواتهم، وقبل منها ٨٢٣ صوتاً. ونتيجة التصويت تمّ انتخاب كل من بولدان وتيملي للرئاسة المشتركة العامة لـ HDP.

بعد الكشف عن نتيجة الانتخابات ألقى كلمات من قبل الرئيسين المشتركين الجديدين. حيث قال سزاي تيملي: قطعنا على أنفسنا وعوداً كبيرة ونحن ملتزمون بها. بينما قال بروين بولدان: ليكن الطريق مفتوحاً أمام الجميع لكي نناضل معاً.

دميرتاش لمؤتمر HDP: سأواصل نضالي ضمن صفوف الحزب بفعالية أكثر

وبعث الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي HDP، المعتقل لدى السلطات التركية، برسالة إلى المؤتمر الثالث للحزب، المزمع انعقاده في ١١ شباط المقبل، أكد فيها أنه سيواصل نضاله ونشاطه السياسي بشكل أكثر فعالية.

وذكر الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي HDP، صلاح الدين دميرتاش، الجمعة (٩ شباط) أن كل المحاولات التي أرادت النيل من عمل الحزب النضالي قد باءت بالفشل، مؤكداً أنه مستمر في نشاطه السياسي ضمن صفوف HDP، على الرغم من وجوده في المعتقل.

جاء ذلك في رسالة أرسلها دميرتاش عبر محاميه، إلى المؤتمر الثالث لـ HDP، حيث قال فيها: "أريد أن أعبر عن سعادتني بالدعم الكبير الذي قدمه لي رفاقي، ذلك الدعم الذي أثبت للأصدقاء والأعداء أن نشاط الحزب كما هو، ومحافظ على قاعدته الجماهيرية".

ونوه دميرتاش إلى المحاولات الفاشلة التي أرادت النيل من نضال الحزب ووضع حد لعمله السياسي، مضيفاً بالقول: "سأتابع نضالي السياسي ضمن صفوف حزب HDP وبشكل فعال، وأشكر كل شخص قاوم بواجبه تجاه الحزب". كما أكد الرئيس المشترك لـ HDP، والذي شغل منصبه لدورتين متتاليتين، على عدم ترشحه لرئاسة الحزب، متمنياً لرفاقه النجاح في مؤتمرهم القادم.

ظاهرة فريدة

وشارك نحو ٣٢ من كوادر و انصار حزب الشعب الديمقراطي في مؤتمره الثالث المنعقد في هذه الاثناء بمدينة انقرة.

ويأتي التجمع الكبير في مؤتمر HDP الثالث كظاهرة نادرة في تركيا التي شهدت عمليات ابادة سياسة بحق انصار الحزب و ممثليه في البرلمان، حيث زجت السلطات التركية البرلمانيين عن الحزب بما فيه قاداته. فضلاً عن الهجوم العسكري الكبير الذي شنّه الجيش على مدن كردستان منذ اكثر من عامين. ويعتبر انعقاد المؤتمر الثالث للحزب تحدٍ واضح لسلطة اردوغان.

وردد الجماهير المشاركة في قاعة المؤتمر شعارات "عاش القائد اوجلان، عاشت مقاومة عفرين" وتخلل المؤتمر اغان ثورية كردستانية.

وفي دعوة منه للمجتمع الدولي الى التدخل، وصف حزب الشعوب الديمقراطي العملية العسكرية التركية في عفرين بأنها "غزو" وبأنها تستهدف "الشعب الكردي".

وانتقد دميرتاش أثناء الادلاء بشهادته أمام المحكمة، القضايا المساقة ضده، مؤكداً أن حصانته النيابية يجب أن تحميه من الملاحقات القضائية. وقال "أنا مثل أي نائب في البرلمان، لدي حصانة. لدي الحصانة نفسها التي يتمتع بها (رئيس الوزراء) بن علي يلدريم".

واتهم اردوغان مرات عدة حزب الشعوب الديمقراطي بانه واجهة سياسية لحزب العمال الكردستاني الذي يعتبره الاتحاد الاوروبي وتركيا والولايات المتحدة "ارهابيا".

وطلب دميرتاش خلال جلسة الاستماع اطلاق سراح مشروط.

وتجري محاكمة دميرتاش الرئيسية في أنقرة بتهمة "قيادة منظمة ارهابية"، ما يعرضه لعقوبة سجن تصل مدتها الى ١٤٢ عاماً.

وحزب الشعوب الديمقراطي الذي يشكل ثالث قوة في البرلمان، يرفض هذه الاتهامات ويندد بالمحاكمات "السياسية" التي تهدف الى اسكات حزب معارض لاردوغان.

ويقول الحزب ان تسعة من نوابه الـ ٥٩ الذين انتخبوا في نوفمبر ٢٠١٥ مسجونون حالياً. وقد حُرّم ستة من بينهم من ولاياتهم النيابية وبينهم النائبة ليلي زانا التي سُحبت منها عضويتها في البرلمان.

البرلمان البريطاني يطع على الصورة القائمة للأوضاع في تركيا

بيدر: الحياة السياسية في تركيا تموت

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٠١٨/٢/١١

إلى حد سنوات قليلة ماضية، كان ينظر لتركيا باعتبارها دولة "هادئة" في سياستها الخارجية ونموذجاً أثار الإعجاب بـ"معجزته الاقتصادية". فجأة، بدأت ملامح صورة تركيا أخرى تظهر على السطح، دولة قمعية تتدخل في شؤون الدول الأخرى متهمه بتمويل الإرهاب وتتصدر مؤشرات الفساد العالمية وترتيبها يتراجع على مؤشر حرية الرأي والتعبير واحترام حقوق المواطنين.

وأكد صحة هذه الحقائق ياوز بيدر رئيس تحرير موقع أحوال تركية الذي يصدر بثلاث لغات هي العربية والتركية والإنكليزية، خلال ندوة استضافها البرلمان البريطاني ونظمها مركز الدراسات التركية للوقوف على واقع تركيا وما تعانيه من أزمات في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية.

تأتي أهمية شهادة بيدر، خلال الجلسة التي ترأسها سفير بريطانيا السابق لدى أنقرة سير ديفيد لوغان، انطلاقاً من تجربته كإعلامي تركي واجه كمنظرائه من الإعلاميين الكثير من التضيق والترهيب ضمن سياسة نظام يعتبر الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الهيمنة المطلقة. وذكر الصحافي التركي الحاضرين تحت قبة البرلمان، من مسؤولين ووسائل إعلام غربية وعربية، بمقولة أردوغان "الديمقراطية مثل القطار الذي نركبه حتى نصل إلى وجهتنا ثم نغادره في أقرب محطة".

وحذر من أن هذه المقولة تحمل إشارات كبيرة لما ستؤول إليه البلاد في حال حقق أردوغان الانتصارات التي يرغبها لفرض سلطته في البلاد، مشيراً إلى أن تحول النظام في تركيا إلى مزيج من الإسلام السياسي والقوميين المتشددین يجعل البلاد تعاني من كابوس حقيقي.

انكشاف الصورة

يحاول النظام التركي برئاسة رجب طيب أردوغان أن يبيض هذه الصورة ويخفف من حدة الصدمة التي تثيرها الحقائق المكتشفة، لكنه في كل مرة يفضح نفسه بنفسه بممارسته وسياساته.

ورغم أن هذه السياسة ليست وليدة التطورات في المنطقة منذ الربيع العربي في ٢٠١١، إلا أن هذه الأحداث صعدت على السطح ما كان مكتوماً وكانت تخفيه تلك الصورة الهادئة لبلاد الأناضول.

ووصف بيدر هذه المراحل التي تمكن من خلالها أردوغان من فرص نفوذه المطلق بـ"الانقلاب المدني" فهيمنة أردوغان على كل مواقع السلطة هي شكل من أشكال الانقلاب على مؤسسات الدولة، وبحكم كونه انقلاباً دون دور للجيش، فيمكن وصفه بالانقلاب المدني، حسب وصف بيدر.

واستعرض أبرز المراحل الزمنية لهذا الانقلاب الذي بدأ في ٢٠١١ ويتواصل حتى اليوم لاستكمال الهيمنة المطلقة. ففي ٢٠١١، قرر حزب العدالة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وجعلها وفق نظام مركزي موحد يسهل تطويعه لصالح الحزب الحاكم. وفي ٢٠١٢، قامت الحكومة بإعادة هيكلة القطاع الإعلامي عبر إعطاء أوامر إلى إدارات المؤسسات الإعلامية لطرد بعض الإعلاميين غير المرغوبين من السلطة.

كما تحدث بيدر عن ظاهرة الزج بالصحافيين المعارضين وأصحاب وجهات النظر المخالفة للدعاية السياسية السائدة في السجون وهي ظاهرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا الحديث.

ووصف بيدر المراحل التالية بأنها حالة موت للحياة السياسية في تركيا، فقد أصبحت الأحزاب المعارضة غير قادرة على مواجهة الحكومة التي تهيمن على السلطات الرئيسية وأصبحت المعارضة التركية منقسمة على ذاتها.

وأشار إلى أسلوب الحكومة التركية في اضطهاد من تريد عبر إصاق تهم الإرهاب به، حيث يتم نعته بأنه عضو في حركة فتح الله غولن أو التنظيمات الكردية التي تصفها السلطات بأنها انفصالية و"إرهابية". وبعد عدة مراحل من العمل المنظم لإبعاد أي منافس حقيقي أصبح أردوغان صاحب الكلمة الأولى والأخيرة.

وأكد ياوز أن حالة الطوارئ المفروضة حولت الوضع من سيء إلى أسوأ في الداخل التركي.

العضوية الأوروبية

كانت تركيا دائما تجد في "إسلامها" حجة تقنع بها نفسها والعالم بخصوص رفض عضويتها في الاتحاد الأوروبي. ونجحت أنقرة إلى حد ما في أن تقنع بهذه الحجة، لكن ليس لوقت طويل، فسرعان ما تبين أن سياسات نظام حزب العدالة والتنمية هي التي تبعده عن عضوية الاتحاد الأوروبي الذي يقوم نظامه الأساسي على احترام الحريات وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وضمان حقوق الأقليات، وغير ذلك من الشروط التي يتبين يوما بعد يوم أن النظام التركي يخالفها.

تركيا اليوم لديها مشاكل وتعقيدات في علاقاتها مع العديد من الدول الأوروبية المهمة. وتبعد تصرفات حكومة العدالة، أنقرة عن الاتحاد الأوروبي، بل وتهدد بطرد تركيا من منظمات ومؤسسات دولية هامة، منذ حلف شمال الأطلسي، خاصة مع تطبيق قانون الطوارئ الذي ضرب حقوق الإنسان الأساسية واستمرار اعتقال السياسيين والصحافيين والموظفين الحكوميين بالإضافة إلى طرد أعداد كبيرة من وظائفهم ضمن عملية تطهير واستيلاء على مختلف مؤسسات الدولة وزرع الموالين فيها، وهي عملية جارية منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في صيف ٢٠١٦.

سياسات أردوغان تقمع الجميع

بالإضافة إلى تلك السياسات القمعية، اتخذ النظام التركي مواقف استفزازية تضرب الأعراف الدبلوماسية بعرض الحائط، في رده على الرفض الأوروبي لسياساته القمعية.

وجرت هذه المواقف البلاد إلى مقاطعات وتصعيد بينها وبين دول أوروبية عديدة، حيث أبدت ألمانيا رغبتها بالابتعاد عن تركيا وخصوصا عدم السماح لتركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إعلان هولندا سحب سفيرها من أنقرة وتوتر في العلاقات مع النمسا وغيرها. ورغم أن واقع الحال يؤكد أن فرص تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي تتضاءل يوما بعد يوم، إلا أن بيدر يرى أن تحركات الدول الأوروبية لا تساهم في تحسين الوضع في تركيا بل تصب في مصلحة الحكومة والرئيس، لأن أردوغان سيوظف تلك الإجراءات الأوروبية عبر خطابه الشعبية، مؤكدا أن كل التطورات التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة تشير إلى أن تركيا دخلت مرحلة تفكك "مفاهيم الجمهورية التركية الديمقراطية" والانتقال إلى دولة الرجل الواحد.

معركة طويلة

عن توقعاته عن مستقبل الأوضاع في تركيا خاصة مع وجود انتخابات قادمة في العام ٢٠١٩، قال بيدر إن حزب العدالة والتنمية ماض في توسيع قاعدة النفوذ رافق ذلك الصلاحيات الواسعة التي تم منحها للرئيس من خلال الاستفتاء الدستوري، وكل ذلك يمنح فرصة كبيرة للحزب الحاكم في التغلب على الخصوم السياسيين.

واعتبر بيدر أن نجاح حزب الشعوب الديمقراطي ذي التوجه الكردي في الانتخابات السابقة ودخول البرلمان شكل ضربة كبيرة لأردوغان وحزبه.

ولكن بعد فترة تم امتصاص هذه الصدمة وبدأ أردوغان بقمع أعضاء هذا الحزب. وما معركة غصن الزيتون التي تخوضها القوات التركية في مدينة عفرين السورية إلا جزء من معركة داخلية ضد الكرد.

ويعتقد بيدر أن عملية عفرين ستساعد أردوغان للبقاء في السلطة أكثر عبر إعلان حالة حرب ستعطي المزيد من القوة مقابل إضعاف السلطات التشريعية وجعل كل ذلك في خدمة رفع شعبيته عبر الحديث للإعلام عن انتصارات وهمية في معركة عفرين.

وحذر من أن الصراع مع الكرد الذي انتقل إلى الخارج من خلال التوغل في شمال سوريا عسكريا مرشح لأن يتحول إلى أزمة من المستبعد أن تكون قصيرة الأجل كما تصرح بذلك الحكومة التركية، بل إنه صراع عسكري مرشح أن يمتد لزمان أطول ستنتهي معه تركيا تلك الدولة التي سعدت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية واختطت لنفسها سياسة مبدؤها "صفر مشاكل" مع الجيران.

أردوغان: الجمهورية التركية امتداد للدولة العثمانية!

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٢/١١

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال الاحتفال بالذكرى المئوية لوفاة السلطان عبد الحميد الثاني المقام بقصر يلديز في إسطنبول، إن الجمهورية التركية الحالية هي امتداد للدولة العثمانية. وأكد أردوغان أنهم يفتخرون بتاريخهم دون أي تمييز بين فتراته المختلفة، نظراً لكونه تاريخاً ليس بإمكان أي دولة كتابته، على حد قوله، شاكراً المولى على امتلاك بلاده لتاريخ كهذا. وأشار أردوغان إلى أن "فئة هامشية تتمتع بنظرة متعصبة تجاه السلطان عبد الحميد الثاني"، مشيراً إلى أن البعض يعملون على تحديد عام ١٩٢٣ كبداية لتاريخ هذا البلد، وأن البعض يحاولون تجريد تركيا من جذورها وقيمها العتيقة. وقال أردوغان: "بالتأكيد تغيرت الحدود ونمط الإدارة والمحددات الأساسية للحكم، غير أن الأصل والروح وغالبية المؤسسات لا تزال على حالها. وفي هذا الإطار نعتبر السلطان عبد الحميد الثاني أحد أهم الشخصيات السياسية وأكثرهم طموحاً وتمتعاً بعقلية استراتيجية أكسبت تركيا شهرة خلال الـ ١٥٠ سنة الأخيرة".

النيابة التركية تثبت تحويل عائلة أردوغان ١٥ مليون دولار خارج البلاد.. ولكن!

الرئيس التركي تعهد في حال ثبات الاتهامات فإنه سيتقدم باستقالته

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٢/١١

انتهت نيابة أنقرة من التحقيقات التي بدأتها في قضية تورط أفراد من أسرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في عمليات تهرب الضريبي، بتحويل مبالغ طائلة إلى جزيرة "مان" التابعة للتاج البريطاني، وهي المعلومات التي كشف عنها رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كليجدار أوغلو. وأثبتت النيابة صحة الوثائق التي نشرها كليجدار أوغلو العام الماضي وتظهر نقلهم أموال ضخمة إلى خارج تركيا بهدف التهرب الضريبي، غير أنها أصدرت قراراً بعدم ملاحقة المشتبه بهم الخمسة، ومن بينهم نجل أردوغان وصهره وأحد أقاربه، بحجة أن الأمر لم يتضمن غسيل أموال. وأضافت النيابة في قرارها أن المشتبه بهم أرسلوا النقود إلى شركة تحمل اسم (Bellway) في جزيرة مان لتقوم هذه الشركة بإعادة إرسال ١٥ مليون دولار من فرع غلطة التجاري التابع لبنك الشعب. واللافت في الأمر أن التحقيقات أقرت أن الأمر ليس غسيل أموال دون التحقيق في مصدر ١٥ مليون دولار، والوقوف على مصدر هذا المبلغ، كما شدد قرار النيابة الذي أثبت صحة الوثائق البنكية التي كشفها كليجدار أوغلو على أن تقرير ما إن كانت المبالغ المرسله إلى الحسابات البنكية تمثل تهرباً ضريبياً أم لا ليس من اختصاصات النيابة بل من اختصاصات الهيئة الضريبية المعنية.

خلفية الأمر

خلال اجتماع سابق للكتلة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري المعارض بالبرلمان كشف زعيم المعارضة كمال كليجدار أوغلو عن إرسال مبلغ ١٥ مليون دولار من قبل نجل أردوغان وصهره ومدير قلمه الخاص السابق وأحد أقاربه إلى شركة Bellway بجزيرة مان الملقبة بجنة التهرب الضريبي في عام ٢٠١١ ومن ثم نشر حوالات مصرفية وإيصالات دفع بالمبلغ. ومن جانبه وصفه الرئيس أردوغان تلك المعلومات بالافتراءات، مؤكداً في رده على كليجدار أوغلو الذي رفع بحقه دعوى قضائية مطالباً خلالها بتعويض بقيمة ١,٥ مليون ليرة أن المبلغ المشار إليه في الوثائق نابع من بيع شركاتهم الحالية وعدم وجود أية شوائب في هذه التعاملات.

وزعم مسئولون في الحكومة أن الوثائق المشار إليها زائفة وكاذبة. وبأصوات نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم رفض البرلمان المقترحات التي تقدم بها حزب الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي للتحقيق في الأمر مما دفع حزب الشعب الجمهوري إلى توزيع الوثائق على وسائل الإعلام.

ولاحقاً قام المتحدث باسم حزب الشعب الجمهوري بولنت تزجان بتسليم النيابة العامة الوثائق وطالب التحقيق في تهريب أسرة أردوغان وأقاربه لملايين الدولارات خارج تركيا.

يذكر أن الرئيس التركي تعهد في حال ثبات ادعاءات زعيم المعارضة كمال كليجدار أوغلو فإنه سيتقدم باستقالته.

انبعاث الروح التي دمرت الدولة العثمانية في جسد أردوغان!

*ألبير أندرفرات

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٢/١١

أخشى أنه بعد قرن كامل من الزمان لا زلنا نرى الحماقة نفسها وغياب البصيرة عينها، وتقسيماً جديداً لتركيا عن طريق اللعبة ذاتها.

الدولة العثمانية التي رُج بها في الحرب من قبل ثلاثة حلفاء منعدمي البصيرة، غير حذرين، لا يرون شيئاً سوى الأوهام خرجت من الحرب العالمية الأولى فاقدة تسعة أعشار أراضيها، والعشر المتبقي كان مصيره مجهولاً.

وكان للسيد أنور باشا من هؤلاء الحلفاء الثلاثة تطلعات، فقد كان يترقب استرداد الأراضي التي فقدتها الدولة العثمانية خلال قرون، وعودة الدولة العثمانية لأيام مجدها. ومع أن الألمان هم من كانوا يمتلكون التكنولوجيا والسلاح والمال وكل شيء، لكن الباشوات العثمانيين كانوا يحلمون أن تصبح الدولة العثمانية أحد أعظم دول العالم في نهاية الفيلم.

دفعت الدولة العثمانية ثمنًا باهظاً لهذا الحلم الأحمق، وخسرت أغنى آبار النفط في القرن العشرين وأراضي تقدر مساحتها بملايين الكيلومترات، وأكثر كوادر مؤهلة شهدتها العالم حتى ذلك اليوم، وكل هذا لأجل مغامرة مطلقة لا حدود لها.

فقدنا أراضينا وثرواتنا، والأهم من ذلك الكوادر البشرية المؤهلة، وانهارت دولتنا وتركت رواسب الدولة للجمهورية الجديدة التي تأسست. لماذا؟ بسبب أحلام حمقاء لا وجود لها في العالم الواقعي لعدد من الحمقى الذين يتحكمون بالبلاد.

وبعد نحو قرن كامل نعيش الأمر نفسه مرة أخرى، وأصبحنا عالقين في مستنقع بالشرق الأوسط دخلنا بمنظور سياسي أحمق عجز عن استيعاب العصر ويعتقد أنه سيكتسب الأرض ويعيد إحياء الدولة العثمانية بالحروب.

أخشى أننا سنضطر إلى ترك ما نملك والمغادرة من سوريا، وسنستيقظ بصراخات مريرة من حلم أحمقاً فيه حمقى أحكموا سيطرتهم على شعوب العالم العربي بتمثيلية "دقيقة واحدة" الزائفة ويعتقدون أنهم سيعيدون إحياء الدولة العثمانية والخلافة، وسيكتفي العالم بمشاهدة هذا.

هذه السياسات التي تفتقر للبصيرة سلبت الأتراك ميراث قرون من أمن وكرامة وعزة وأهانتهم، وبينما نتجه اليوم إلى سوريا لإضافة أراض جديدة إلى أراضيها، نخاف أن نلقى المصير ذاته، بل لن يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل من الممكن أن نواجه خطر الحرمان من بعض أراضيها أيضاً.

وستصبح أكبر خسائرها المؤلمة أشقائنا الكرد الذين يجمعنا بهم تاريخ يمتد إلى ألف سنة، فثلاثي رجب طيب أردوغان ودولت بهشالي ودوغو برنتشاك يواصلون توجيه ضربات قاضية إلى تعايش الكرد والأتراك الذين لم ينفصلوا على الرغم من كل المحاولات على مدار عشرات السنين.

وعلى خطى الثلاثي الأحمق الذي أعد نهاية الدولة العثمانية يسعى اليوم ثلاثي آخر بما يمتلك من القوى نحو انهيار جديد، ومثلما فعل الحمقى الحلفاء الذين قضوا على أكثر الكوادر كفاءة على الجبهات فإن هذا الثلاثي قام أولاً بتصفية أفضل الكوادر داخل الدولة وتجويف الجيش وأجهزة الدولة من خلال انقلاب مدير ومن ثم الزج بالجيش والبلاد في مستنقع سوريا.

يواصل رجب طيب أردوغان قطع شتى صلات الكرد المعنوية بتركيا والمضي في تنفيذ سياستهم واحدة تلو الأخرى دون تردد، بعد أن قصف مدن الكرد مع "شركائه في الدم" عقب انتخابات السابع من يونيو/ حزيران ٢٠١٥ لاستعادة الحكومة المنفردة لحزبه.

إنه يعمل على زيادة العنف قدر المستطاع، ويحقر من شأن الكرد ويهمشهم ويهينهم بقدر ما يمكن، ويقوم بإشراك وإقحام الشعب في حربه الشخصية هذه، ويزرع الفتنة والشقاق والعداوة بين الإخوة والأشقاء، ويزرع في عقولهم فكرة الانفصال ويغذيها بخطابته القومية الحماسية، ومن بعد ذلك كله يطلق هذا "حب الوطن!"

الثلاثي الأحمق الذي دمر الدولة العثمانية كانت لهم أحلام صادقة على الأقلّ أما هؤلاء فليس لهم سوى نوايا خبيثة وأهداف مشؤومة!

الحالة النفسية للسياسة التركية في وضع يُرثى له

*ذوالفقار دوغان

المونيتور: ٢٠١٨/٢/١١

الحالة النفسية للمجتمع، تتأثر باللغة المستخدمة في السياسة وبالرسائل التي تنبأها بعض وسائل الإعلام بهدف تهديد كل من يعارض عملية عفرين من صحافيين ونواب برلمان، وتوعدهم بالقتل وشتيمهم.

بعد مضي أسبوعين على انطلاق عملية غصن الزيتون التي تشنها القوات المسلحة التركية ضد وحدات حماية الشعب الكردية، وحزبي العمال الكردستاني والاتحاد الديمقراطي في عفرين شمال سوريا، نجد أن الجدل الدائر في الداخل التركي على خلفية العملية يزيد من المخاوف المتعلقة بلغة السياسة التي يستخدمها السياسيون في البلاد. المشادات الكلامية بين المعارضة والرئيس رجب طيب أردوغان بشأن الجيش السوري الحر، كان من شأنها رفع حدة التوتر في السياسة وتصعيد لهجة الخطابات بين الجانبين.

رئيس الجمهورية اعتبر في وقت سابق أن الجيش السوري الحر المشكّل بدعم من القوات المسلحة التركية، يماثل "القوة الوطنية" التي خاضت حرب الاستقلال الوطني لتركيا. أما حزب الشعب الجمهوري الذي يتزعم المعارضة في البلاد، في الوقت الذي دعم فيه عملية غصن الزيتون على أنها "حق ومشروعة"، جاء من جهة أخرى وأعرب عن مخاوفه وقلقه بدعوى أن الجيش السوري الحر له صلات بالقاعدة والتنظيمات الجهادية المختلفة.

الحزب المعارض يزعم أن تركيا من الممكن أن تبقى في وضع صعب بسبب الجيش السوري الحر، وفي المقابل جاء رد فعل أردوغان حيال تلك الانتقادات عنيفا، وكال لمن يقولون ذلك اتهامات عدة من بينها خيانة الوطن ودعم الإرهاب.

وردا على ذلك خرج أنغين أطلاي نائب رئيس الكتلة النيابية للشعب الجمهوري، ليقول إن أردوغان "مصاب بعادة البذاءة والتحقير"، وبعدها جاء ماهر أونال متحدث حزب العدالة والتنمية الحاكم، ورد على أطلاي مؤكدا أن المنتمين للحزب المعارض المذكور "مصابون بالمرض النفسي وباضطراب الشخصية المتعدد".

الأطباء النفسيون يقولون إن قيام السياسيين بـ"التشخيص المتبادل للأمراض النفسية" له انعكاساته على المجتمع، مشيرين إلى أن اللغة السياسية ذات الجرعة العالية من الغضب والشتائم، يمكن أن تتسبب في حدوث صدمات اجتماعية وعداوات.

وفي تعليق على ذلك قال شاهوت دوران عضو اللجنة التنفيذية المركزية لجمعية الطب النفسي التركية، المتحدث باسم الجمعية، إن "العواطف معدية"، وأضاف قائلا "العواطف المختلفة مثل الغم والقلق والحزن والبهجة والسعادة والغضب، تؤدي إلى نوع من التفاعل المتبادل. ولا غرو أن استمرار السياسة في استخدام لغة إعلامية غاضبة مليئة بالعنف، أمر من شأنه أن يعزز من وجود وانتشار ثقافة الفتك بالآخر خارج إطار القانون. وبالتالي فإن تأثير الحالة النفسية للمجتمع جراء ذلك، أمر مؤكد لا محالة".

في الحقيقة عندما نرجع للوراء، نجد أن هذه اللغة السياسية التي نتحدث عنها، تظهر على السطح وتنتشر قبيل كل فترة انتخابية.

وفي السياق ذاته يرى آيتون تشيراي أمين عام الحزب الصالح ونائبه عن ولاية إزمير، أن المجتمع التركي لا يستحق هذا التشاؤم واليأس اللذين تسببت فيهما اللغة السياسية. ولفت إلى أن استطلاعات الرأي التي أجريت أظهرت تدني مستوى الثقة في السياسة والسياسيين، مشيرا إلى أن اللغة السياسية المتداوله يتم استخدامها بوعي شديد. وتابع تشيراي "اختيار النظام الحاكم لهذه اللغة ليس من قبيل الصدفة، فهو يفعل ذلك عن معرفة ودراية. إذ نرى أحدهم يصيح ويرفع نبرة صوته بكلام ملؤه العنف والغضب والشتيم، وعندئذ لا يسمع المرء مقابله".

فالغضب عاطفة قوية، وبه لا يمكن نقاش الأفكار والانتقادات. وهذا الأمر يحدث حتى عند الحديث في موضوعات تقتضي وحدة وطنية مثل عملية عفرين. إذ يُشَنُّ الهجوم على من يدعم ومن يرغب في توضيح شيء أو تقديم توصية ما بخصوص العملية.

وهذه السياسة تسمى بسياسة العجز التي يتم استخدامها عن دراسة لإسكات المجتمع وقمعه. لكن آن الأوان لإنهاء الاستقطاب ولغة الغضب هذه لأن الاستماع يوميا إلى العنف والسب أمر بات يصيب الناس بالملل".

وإذا انطلقنا من مقولة "العواطف معدية"، يمكننا الوصول لنتيجة مفادها أن انعكاسات لغة السياسة المليئة بالبهجة والحب والاحترام، حتما ستكون انعكاسات إيجابية. وإحدى أكثر الطرق المؤثرة لتحقيق ذلك، هي مشادات السياسيين الهزلية والفكاهة النقدية.

فلا شك أن الأسلوب الهزلي يعتبر إحدى الوسائل الأساسية لدى المجتمع لجعل خطابات الأقوياء مواد مزاح فكاهية. تجدر الإشارة إلى أنه قبيل انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠، كانت هناك العديد من المجالات الهزلية التي كانت تتخطى مبيعاتها الأسبوعية المليون نسخة، مثل مجلات ميكروب وفرات وغيره، كانت موجودة حتى في الفترات التي وصلت فيها الفوضى والصراعات ذروتها.

وبعد الانقلاب استمرت هذه المجالات في نشر موادها التي كان يعارض بها المجتمع الأنظمة القمعية من خلال رسوم الكاريكاتير الهزلية والنكات وال نوادر وغيرها. حتى أنه كانت هناك نوادر تسخر من الانقلابي كنعان أفدين، ومنها على سبيل المثال نكتة "الديمقراطية" والتي تقول "كان حلاق أفدين الخاص إذا أراد أن يخلق ذقن سيده بشكل أفضل، كان في كل مرة يعتمد سؤاله قائلاً سيدي متى تنتقل البلاد للديمقراطية؟"، وسبب ذلك السؤال، هو أن أفدين عند سماع كلمة الديمقراطية، يقف شعر بدنه فيتمكن الحلاق من أداء عمله بصورة أفضل لخروج الشعر بشكل واضح".

ومن السياسيين الذين قيلت بحقهم نكات ورسمت لهم صور هزلية، بل وكتبت بشأنهم كتب نوادر، الرئيسان سليمان ديميرال وتورغوت أوزال، ورئيس الوزراء الأسبق يلدرم آق بولوط.

ولنائب رئيس الوزراء التركي السابق عبداللطيف شنر، أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية، عدد من القناعات المثيرة في هذا الصدد. فهو يرى أن أسلوب السياسيين يشكل الثقافة الاجتماعية، والمواقف المتبادلة في ظل أجواء يهيمن فيها النظام الحاكم على وسائل الاتصال والتواصل.

ويقول شنر إن الفترة الأخيرة "شهدت اتباع أسلوب سياسي حاد وعدواني وانفصالي، في التقرب للآخرين وكأنهم ليسوا من أبناء هذا البلد، أمر من شأنه إلحاق أضرار جسيمة بالوطن والمجتمع".

شاهووط دوران المتحدث باسم جمعية الطب النفسي التركية، شدد على أن التشخيصات النفسية التي يطلقها السياسيون على بعضهم البعض بين الحين والآخر، أمر لا يمكن قبوله أخلاقياً.

من الجدير بالذكر أن رئيس الوزراء الراحل بولنت أجاويد كان حريصاً على استخدام كلمة "السيد" أثناء الحديث مع منافسيه السياسيين، وذلك رغم الأزمات الاقتصادية وصراعات اليمين واليسار في فترتي السبعينات والستينات. فالرجل لم يتخل عن كياسته السياسية حتى في أكثر النقاشات ضراوة.

عبداللطيف شنر يقول أيضاً إن فترات حكم أربكان وديميرال وأجاويد وأوزال، "كانت النكت والفن الهزلي يشكلان فيها عنصراً هاماً من عناصر المنافسة السياسية، إذ كانا سبباً في التخفيف والترويح عن الجماهير التي تتبنى آراء سياسية مختلفة، لكن اليوم باتت النكات السياسية أمراً غير مقبول ولا يتحملها أحد".

في ذات السياق أوضح شنر أن صلاح الدين ديميرطاش الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي، كان أكثر القادة السياسيين تمتعاً بروح الفكاهة والدعابة وأضاف "لقد كان ديميرطاش أحد مرشحي الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠١٤، وكان حينها يتمتع بروح الدعابة وخفة الظل، وهو أسلوب استطاع من خلاله خلق معارضة شديدة، فلم يستطيعوا تحمله، ومن ثم أبعده عن السياسة. لا شك أن النظام الحاكم قبل المعارضة، تقع على عاتقه مسؤولية استبعاد العنف والغضب من لغة السياسة. فالمعارضة ستنتقد وترفض، والنظام الحاكم يستمع بكل أريحية ويصغي لما يقال. فهذا شرط عودة السياسة إلى طبيعتها".

في المقابل نجد أن حزب السعادة التركي يعترض على مساعي النضال السياسي التي تهدف للإقصاء في ظل الأجواء العامة التي تسببت فيها عملية عفرين، تلك المساعي التي تعتمد على "تصنيف هذا أو ذاك كونه وطنياً أو غير وطني، محبا للوطن وخائناً وداعماً للإرهاب".

ولقد أعرب الرئيس العام للحزب تمل كرم أولاً وأغلو عن انتقاده الشديد "للمساعي الراجية في استخدام عملية عفرين كأداة في السياسة الداخلية".

قيام الصراع بين النظام والمعارضة في السياسة الداخلية على محور "لغة العنف والغضب"، يغذي ثقافة الفتك بالآخرين والنيل منهم، كما أوضح الأطباء النفسيون آنفاً.

إن الحالة النفسية للمجتمع وأفراده تتأثر سلباً باللغة المستخدمة في السياسة وبالرسائل التي تنبأها بعض وسائل الإعلام بهدف تهديد كل من يعارض عملية عفرين من صحافيين ونواب برلمان، وتوعدهم بالقتل وشتيمهم.

*أكاديمي تركي

حزب الشعوب الديمقراطي: التكتاف من أجل تحقيق السلام والديمقراطية

ANF: ٢٠١٨/٢/١٢

في ظل أسوأ مرحلة تعيشها تركيا هذه الأيام على الصعيدين الداخلي والخارجي حيث بات القمع والديكتاتورية التي تمارسها الدولة التركية على كل مختلف معها حالة تسود المجتمع التركي، كما أصبحت في خلاف و اختلاف مع معظم بلدان العالم بما فيها أصدقاءها التاريخيون نتيجة سياساتها غير العقلانية والتي يصفها العديد من الدول والمؤسسات بالسياسات العدائية لكل مختلف، في ظل ذلك كله انعقد الاحد ٢٠١٨/٢/١١ المؤتمر الثالث لحزب الشعوب الديمقراطي في العاصمة أنقرة بحضور الآلاف من مندوبي الحزب المنتشرين في أنحاء تركيا.

ويعتبر حزب الشعوب الديمقراطي الذي عانى رفاقه ومؤيدوه وخاصة قياداته القمع والسجن والملاحقة والمحاكمة ليكون ٩ من قياديه في زنانات الدولة التركية وفي مقدمتهم الرئاسة المشتركة للحزب صلاح الدين دميرتاش وفيغين يوكسداغ، من أكبر الأحزاب على الساحة التركية. ومؤخراً اعتقلت الدولة التركية أكثر من ٣٥٠ من أعضائه بسبب معارضتهم لعملية "غصن الزيتون" التي بدأتها تركيا في عفرين في ٢٠ كانون الثاني/يناير المنصرم.

بدأ المؤتمر أعماله بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء لينتخب المؤتمر الهيئة الإدارية للمؤتمر والتي تشكلت من كل من سري ثريا أوندر ومرال بشتاش كرئيسين مشتركين للديوان، وفلك ناز يوجه، وكار بايلان ومسلم دوغان أعضاء.

والقي في المؤتمر العديد من الكلمات التي تحدثت عن الحرب الأمنية والإعلامية المعلنة على الحزب وقالت مرال بشتاش: لقد قالوا أن حزب الشعوب الديمقراطي لن يتمكن من عقد مؤتمره، لكن الجواب الوافي جاء من هذه الصالة، اليوم نجتمع ضد الظلم والفاشية والاضطهاد، في إشارة إلى العدد الكبير الذي حضر المؤتمر.

وتحدث سري ثريا أوندر وشربيل كمال باي التي تحدثت عن الظروف الصعبة التي مر بها الحزب قائلة: إن القوى المستبدة أعاقت ذلك التقدم. حيث تم تنفيذ حملة اعتقالات ضد رئاستنا المشتركة وضد نوابنا وناخبينا. إلا أن رفاقنا المعتقلين حولوا السجون إلى ساحات حرب. وهذه المقاومة تمنحنا العزة والفخر والعزم."

وأضافت كمال باي: إن مؤتمر اليوم هو مؤتمر تاريخي يمنحنا المزيد من الثقة بالنفس والعزيمة والتكتاف والمقاومة والنضال المشترك. التي يمكن بها هزيمة الفاشية. وتابعت: يجب أن تناضل جميع الشعوب المضطهدة وكل من سلبت حقوقهم، جنباً إلى جنب، من أجل تحقيق السلام والديمقراطية يجب أن نمد أيدينا إلى بعضنا البعض. ومن أجل تحقيق حياة جديدة ديمقراطية يجب أن نناضل معا. تركيا اليوم تدار بقوانين حالة الطوارئ. السلطة اليوم تطيل عمرها عبر قوانين الطوارئ نحن نريد وقف إراقة الدماء في هذا الوطن. السيد أوجلان يطالب بوقف إراقة الدماء في هذا الوطن، وناضل من أجل تعزيز السلام في هذا الوطن، جميع مساعيه كانت من أجل السلام.

كما اختار المؤتمر، قيادة جديدة خلفا لصلاح الدين دميرتاش زعيمه المعتقل في ٢٠١٦، في حملة تلت الانقلاب على أردوغان حينها. حيث انتخب كل من النائب السابق سيزاي تيميلي(٥٤ عاما) خلفا لدميرتاش، وبيروين بولدان (٥٠ عاما) رئيسة مشاركة للحزب.

ولم تغب العزلة التي تفرضها الدولة التركية على القائد عبدالله أوجلان المؤتمر، حيث ندد المؤتمر بالعزلة وطالب بفكها، كما لم تغب مقاومة عفرين عن أعمال المؤتمر حيث نادى المؤتمر وهتفوا لمقاومة العصر التي تقودها وحدات حماية الشعب ضد الحرب التركية عليها، ويعتبر حزب الشعوب الديمقراطي الوحيد في البرلمان التركي الذي عارض الهجوم العسكري الذي تشنه تركيا في منطقة عفرين بشمال سوريا ضد التجربة الديمقراطية هناك. ودعا المؤتمر المجتمع الدولي للتدخل، واصفاً الحرب التركية على عفرين بأنها "غزو" وتستهدف "الکرد كشعب".

عفرين ودعم القوات الكردية محورا مباحثات تركية - أمريكية

صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٠١٨/٢/١٢

أنقرة: سعيد عبدالرازق: عشية زيارة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون لأنقرة والتي من المتوقع أن يسيطر عليها الملف السوري والخلافات التركية الأمريكية بشأن دعم واشنطن العسكري لوحدة حماية الشعب الكردية التي تقاطعها تركيا في شمال سوريا، أجرى المتحدث باسم الرئاسة مستشار الرئيس التركي إبراهيم كالين مباحثات مع مستشار الأمن القومي الأمريكي هيرت ماكاستر في إسطنبول، الأحد، تركزت على التعاون بين البلدين في مكافحة الإرهاب والملفات الخلافية وفي مقدمتها دعم الولايات المتحدة للقوات الكردية في شمال سوريا بالسلاح ومطالبات أنقرة بوقفه وقطع علاقتها مع وحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبرها أنقرة «تنظيماً إرهابياً».

ووصل وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون إلى أنقرة الاثنين في زيارة تأتي في إطار جولة في منطقة الشرق الأوسط بدأت الأحد، من الأردن وتشمل أيضاً مصر ولبنان والكويت.

وتوقعت واشنطن مباحثات صعبة بين تيلرسون والمسؤولين الأتراك في ظل غضب أنقرة من دعم واشنطن لوحدة حماية الشعب الكردية التي تعتبرها الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني (المحظور) والمصنف من جانب تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كتنظيم إرهابي.

وقال متحدث باسم الخارجية الأمريكية إن وزير الخارجية (تيلرسون) يعتزم طرح عدد من أكثر المسائل صعوبة في العلاقات الثنائية، ومناقشة النقاط التي تتفق عليها بشكل أسرع، وعلى رأسها الحرب ضد داعش والمواجهة مع حزب العمال الكردستاني، لافتاً إلى أن من بين المواضيع الصعبة الوضع في مدينة عفرين السورية، حيث تحت الولايات المتحدة تركيا على الحد من عملياتها هناك وعلى طول الحدود مع سوريا.

وتعترف واشنطن بوجود «مخاوف مشروعة» لأنقرة، لكنها تطالبها في الوقت ذاته بضرورة تقليل عدد الضحايا إلى أقصى حد ممكن، وتسعى لحمل تركيا على «تحديد نواياها طويلة الأجل» في سوريا.

وقال مسؤول في الخارجية الأمريكية: «هناك (في أنقرة) ستكون مناقشة صعبة للغاية، لأن تركيا لديها موقف معقد بشأن هذه المسألة، ومن أجل تحديد مجالات الاتصال من الضروري عقد اجتماعات شخصية».

وقال مصادر دبلوماسية لـ«الشرق الأوسط»، أمس، إن المقترح الأمريكي بشأن إقامة منطقة آمنة بعمق ٣٠ كيلومتراً في الأراضي السورية على حدود تركيا سيطرح للمناقشة، لافتة إلى أن تركيا تريد أولاً أن تضمن موقفاً محددًا وواضحاً من مسألة وقف دعم الأسلحة لوحدة حماية الشعب الكردية، ولا تعارض في مناقشة هذا المقترح ولكن من خلال لجان متخصصة، كما أشار وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الأسبوع الماضي.

وأضافت المصادر أن الولايات المتحدة ليست لديها قوات في عفرين وبالتالي فليست هناك مشكلة بين الجانبين من احتمالات مواجهة، كما أنه ليس هناك تنسيق أو صفقات بينهما في شمال سوريا مؤكدة أن كلا من أنقرة وواشنطن لا ترغبان في حدوث مواجهة في منبج التي تعتزم تركيا شن عملية عسكرية فيها إذا لم تنسحب وحدات حماية الشعب الكردية منها. واعتبرت المصادر أن على واشنطن إذا كانت ترغب في منع وقوع هذه المواجهة المحتملة أن تنفذ تعهداتها السابقة بانسحاب الوحدات الكردية إلى شرق الفرات وأن توقف دعمها بالسلاح.

في السياق، أجرى المتحدث باسم الرئاسة مستشار الرئيس التركي إبراهيم كالين مباحثات مع مستشار الأمن القومي الأمريكي هيرت ماكاستر في إسطنبول.

وقال بيان للرئاسة التركية حول مباحثات كالين وماكاستر، إنهما بحثا سبل تعزيز مكافحة الإرهاب، والتأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين أمريكا وتركيا، وتبادل الآراء حول العلاقات بين البلدين والتحديات الاستراتيجية المشتركة وتطورات الوضع في المنطقة، إضافة إلى بحث الملفات التي تؤثر سلباً على العلاقات بين البلدين.

وجاءت زيارة ماكاستر لتركيا، التي وصل إليها أول من أمس، بعد سلسلة من الاتصالات مع كالين أكد المسؤول الأمريكي خلالها أن بلاده ستوقف دعم الوحدات الكردية بالأسلحة. وصرح كالين عقب المباحثات مع ماكاستر بأنه تم التأكيد على آلية تعزيز والحفاظ على العلاقات الاستراتيجية «التاريخية» بين أنقرة وواشنطن، لافتاً إلى أنه جرى التطرق إلى حساسيات الطرفين وأولوياتهم فيما يتعلق بجميع الملفات. وأشار إلى أنه جرى بحث العلاقات التركية الأمريكية والتعاون الاستراتيجي بينهما وتبادل وجهات النظر حول التطورات الإقليمية.

البيت الأبيض: مستشار الأمن القومي بحث في تركيا القضايا الخلافية

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٢/١٢

عقد مستشار الأمن القومي الأمريكي إتش آر كمماستر محادثات في إسطنبول يوم الأحد، مع الناطق باسم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بحسب ما أعلن البيت الأبيض. وتأتي الزيارة في ظل توتر بين البلدين، على خلفية استهداف تركيا وحدات حماية الشعب الكردية في إطار عملية "غصن الزيتون" العسكرية في منطقة تل عفرين بشمال سوريا والتي بدأتها تركيا في العشرين من الشهر الماضي، وتوترات بسبب قضايا أخرى. وتعتبر تركيا وحدات حماية الشعب الذراع المسلم لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كياناً إرهابياً بينما هي في الوقت ذاته مكوناً أساسياً لقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة وتقاتل تنظيم "داعش". وقال بيان للبيت الأبيض إن المسؤولين ناقشا الشراكة الاستراتيجية طويلة الأجل بين الولايات المتحدة وتركيا. وأضاف أنهما "تبادلا أيضاً وجهات النظر بشأن العلاقات الأمريكية التركية كحليفين منذ فترة طويلة والتحديات الاستراتيجية المشتركة والتطورات الإقليمية". وذكر "إلى جانب مناقشتها هذه القضايا فقد بحثا بشكل مفصل القضايا التي تؤثر على العلاقات الثنائية كما بحثا سبل تعزيز الجهود المشتركة لمكافحة كل أشكال الإرهاب". وصرح مصدر رئاسي تركي بأن المسؤولين أجريا تقييما للتطورات الإقليمية والأسباب التي أضرت بالعلاقات بين البلدين الحليفين في "النااتو" وتطوير سبل مكافحة الإرهاب. لكنه لم يدل بمزيد من التفاصيل.

وزير تركي يصف العلاقات التركية الأمريكية بالحرجة للغاية

وكالة الاناضول: ٢٠١٨/٢/١٢

وصف وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، علاقات بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها وصلت إلى نقطة حرجة للغاية. وقال جاويش أوغلو في كلمة له بمؤتمر المراجعة الثاني للعلاقات التركية الإفريقية بمدينة إسطنبول: علاقتنا مع الولايات المتحدة في نقطة حرجة للغاية، فإما أن يتم إصلاحها أو أنها ستسوء تماما". وبحسب تصريحات للصحفيين على هامش جولته في أوروبا، حول مكافحة تنظيم "داعش" الإرهابي، أكد على مواصلة محاربة التنظيم في سوريا. وبيّن ماتيس، أنّ العملية التي تجري في عفرين (غصن الزيتون) "شئت تركيز" الكرد داخل ما يسمى "قوات سوريا الديمقراطية". وقال الوضع في عفرين "شئت تركيز نحو ٥٠ بالمائة أو أكثر أو أقل من قوات سوريا الديمقراطية. يرون أصدقاؤهم يتعرضون لهجوم في عفرين، وهذا ما يشئت تركيزهم، وثمة بعض الوحدات توجهت إلى هناك". وأشار إلى أنّ تركيا الدولة الوحيدة (في حلف شمال الأطلسي "ناتو") التي تشهد "تمردا مسلحا" داخل حدودها في إشارة إلى إرهابيي "PKK". وأضاف "لا ننكر إطلاقا القلق المشروع لتركيا حيال أمن حدودها مع سوريا". وأعرب أيضا عن تفهمه للقلق الأمني الذي يساور كلا من إسرائيل والأردن ولبنان وتركيا. ومن المنتظر أن يلتقي وزير الدفاع التركي نور الدين جانكلي، ماتيس، هذا الأسبوع في العاصمة البلجيكية بروكسل. وتواصل القوات المسلحة التركية والجيش السوري الحر منذ ٢٠ يناير/كانون الثاني الماضي، عملية "غصن الزيتون" التي تستهدف المواقع العسكرية لتنظيمي "PKK/PYD" و"داعش" الإرهابيين شمالي سوريا، مع اتخاذ التدابير اللازمة لتجنيد المدنيين أية أضرار إرهابيو "PYD" في عفرين تحفوا بين الأطفال لاستهداف الجنود الأتراك الأتراك القرغيز في أنقرة يعربون عن دعمهم لـ "غصن الزيتون" في تعليقه على الدعم الذي تقدمه القوات الأمريكية لمسلحي "PKK/PYD" الإرهابية في سوريا: قال الوزير التركي: "يتذرعون بمحاربة تنظيم داعش من أجل مواصلة دعم "YPG"، إلا أنهم لا يقتربون من الجيوب المتبقية للتنظيم".

تركيا تصعد في شرق «المتوسط» وتمنع قبرص من التنقيب عن الغاز

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٢/١٢

في خطوة تصعيدية من جانب تركيا للخلافات حول التنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، اعترضت قطع بحرية تركية سفينة حفر تابعة لشركة «إيني» الإيطالية كانت في طريقها للتنقيب عن الغاز المكتشف أخيراً في المياه القبرصية، كما جدّدت التأكيد على عزمها القيام بكل الخطوات اللازمة من أجل الحفاظ على حقوق تركيا والقبارصة الأتراك ومنع اتخاذ خطوات أحادية في شرق البحر المتوسط.

وكشفت وسائل إعلام قبرصية أن السفن الحربية التركية كانت تجري مناورات في المنطقة، وأن حادثاً وقع الجمعة الماضي منع سفينة التنقيب «سايبم ١٢٠٠٠» عن العمل، حيث أبلغ العسكريون الأتراك طاقم السفينة بعدم مواصلة الرحلة، لأن المنطقة ستشهد مناورات عسكرية، وفق ما ذكر متحدث باسم الشركة لوكالة «أسوشيتد برس». وقال وزير خارجية قبرص يونانيس كاسوليدس إن «السفينة أجبرت على قطع رحلتها إلى جنوب جزيرة قبرص حيث الحقل الغازي»، مشيراً إلى أن طاقمها ينتظر تعليمات من إدارة الشركة في روما. وأضاف أن بلاده «تجري اتصالات مكثفة مع الشركة والحكومة الإيطاليتين بخصوص أمر السفينة». وقال متحدث باسم الشركة الإيطالية إن «السفينة ستبقى في مكانها ريثما يطرأ تطور على الوضع».

وكانت السفينة «سايبم ١٢٠٠٠» أبحرت في طريقها إلى منطقة الاستكشاف رقم «٣» التي يقع بها حقل «سويبا» للغاز جنوب شرقي الجزيرة القبرصية، حيث مُنحت الشركة الإيطالية ترخيصاً من الحكومة القبرصية للبحث والتنقيب عن الغاز هناك. وتبقي حكومة جمهورية قبرص على اتصال مستمر مع الحكومة الإيطالية وشركة النفط الإيطالية «إيني» فيما يتعلق بالتحركات التركية الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، التي وصفتها بـ«الاستفزازية»، وتعتقد أن روما سوف تقوم بحل هذه المسألة. وقامت الحكومة القبرصية أيضاً بإطلاع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على هذا التطور.

وأعلنت شركة «إيني» الخميس الماضي، عن اكتشاف الغاز النظيف في منطقة الاستكشاف رقم «٦» في المياه القبرصية في «بئر كاليبسو ١» الذي تم حفره على عمق ٢٠٧٤ متراً من سطح البحر. وأعلنت تركيا عزمها على القيام بكل الخطوات اللازمة من أجل الحفاظ على حقوقها وحقوق الشطر الشمالي من الجزيرة القبرصية أو ما تسمى «جمهورية شمال قبرص التركية». وأكدت الخارجية التركية في بيان أمس وقوف تركيا الكامل مع ما تسمى «جمهورية شمال قبرص التركية»، وتأييدها البيان الصادر عن وزارة الخارجية فيها، الذي قالت فيه إنها لن تترد في اتخاذ خطوات مماثلة تجاه المساعي الأحادية لقبرص الرومية في التنقيب عن النفط والغاز شرق المتوسط.

واتهم بيان الخارجية التركية جمهورية قبرص بمواصلة العمل من جانب واحد على استغلال موارد الجزيرة وتجاهل حقوق القبارصة الأتراك، والتعامل مع هذه الموارد على أنها حق حصري لهم «وهو ما لن تقبل به». وقال بيان الخارجية التركية: «سوف نواصل الوقوف إلى جانب جمهورية شمال قبرص لحماية حقوقنا وحقوقهم في شرق البحر المتوسط، وسوف نقوم بالعمل معاً من أجل وضع كل الخطوات اللازمة في هذا الإطار».

وكانت وزارة الخارجية في شمال قبرص قالت في بيان أول من أمس إنه «لوحظ مؤخراً تحويل شركة (إيني) الإيطالية أعمال التنقيب عن النفط والغاز إلى المنطقة الاقتصادية التي أعلنت سلطات الشطر الجنوبي لجزيرة قبرص (جمهورية قبرص) عن إنشائها من جانب واحد». وأضافت: «هذا الإجراء غير مقبول من جانبنا مطلقاً، كما أنه يؤكد إصرار قبرص على رفع درجة التوتر رغم جميع التحذيرات التي نوجهها». وتابعت: «لن نتردد بالتنسيق مع

(الجمهورية التركية الشقيقة)، في اتخاذ خطوات مماثلة لخطوات الشطر الجنوبي (جمهورية قبرص) بهدف حماية حقوق أترك قبرص، وذلك في ظل رفض الجانب القبرصي اليوناني التعاون مع أترك الجزيرة ومواصلته اتخاذ خطوات أحادية تتجاهل حقوقهم في الثروات الطبيعية شرق المتوسط».

والعام الماضي، أعلنت الحكومة القبرصية عن طرح مناقصة جديدة لمنح ترخيص دولي للتنقيب عن الهيدروكربون (النفط والغاز) في منطقتها الاقتصادية الخالصة وهو ما أثار غضب تركيا التي تؤكد أن للقبارصة الأترك حقا في موارد الجزيرة وتدعو جمهورية قبرص إلى التخلي عن وصف نفسها بأنها المالك الوحيد للموارد الطبيعية للجزيرة، وتشدد على أن عدم وقف قبرص أعمال التنقيب في شرق المتوسط من شأنه إفشال مساعي إيجاد حل شامل لأزمة الجزيرة المنقسمة إلى شطرين «تركي في الشمال، ورومي في الجنوب».

وجزيرة قبرص المتوسطية مقسمة إلى شطرين منذ عام ١٩٧٤ «الأول هو «جمهورية قبرص الشمالية» التي لا تعترف بها سوى أنقرة، والثاني «جمهورية قبرص» المعترف بها عالميا والعضو في الاتحاد الأوروبي.

وأعلن الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس أنه سيلتقي الأسبوع المقبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص إليزابيث سبيهار لتقييم احتمالات استئناف محادثات إعادة توحيد قبرص، وقال إنه سيبحث خلال الاجتماع ما إذا كانت هناك احتمالات يمكن أن تعطي الأمل في إجراء حوار، على أساس صحيح فيما تم الاتفاق عليه، لإعادة توحيد قبرص.

واستفرت أنقرة مصر الأسبوع الماضي بإعلانها أنها تخطط للبدء في التنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط قريبا وأنها لا تعترف باتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص عام ٢٠١٣. وحذرت القاهرة تركيا، الأسبوع الماضي، من «محاولة المساس بسيادة مصر على المنطقة الاقتصادية الخاصة بها في شرق المتوسط».

ورد أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية، على تصريحات أدلى بها وزير خارجية تركيا، مولود جاويش أوغلو، الاثنين الماضي، بشأن عدم اعتراف تركيا بالاتفاق المبرم بين مصر وقبرص عام ٢٠١٣ بترسيم الحدود البحرية بين البلدين للاستفادة من المصادر الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدين في شرق البحر المتوسط. وقال أبو زيد إن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص «لا يمكن لأي طرف أن ينازع في قانونيتها، حيث إنها تتسق وقواعد القانون الدولي وتم إيداعها كاتفاقية دولية في الأمم المتحدة». وحذر من أي محاولة لـ«المساس أو الانتقاص من حقوق مصر السيادية في تلك المنطقة»، مؤكدا أن القاهرة تعد ذلك «أمرا مرفوضا وسيتم التصدي له».

جاء ذلك بعد أن قال جاويش أوغلو في حوار مع صحيفة «كاثيميريني» اليونانية، إن بلاده تخطط للبدء في أعمال تنقيب عن النفط والغاز شرق المتوسط في المستقبل القريب، وإن التنقيب عن هذه المصادر وإجراء دراسات عليها يعد حقا سياديا لتركيا، كما رأى أن الاتفاقية المبرمة بين مصر والشطر اليوناني من قبرص «لا تحمل أي صفة قانونية». وأضاف جاويش أوغلو أن تركيا تقدمت بطلب لرفض الاتفاقية بين مصر وقبرص باعتبار أنها «تنتهك الجرف القاري التركي»، وأكد أن تركيا والقبارصة الأترك شددوا مرارا على عدم شرعية أنشطة القبارصة اليونانيين بالتنقيب عن النفط والغاز في الجزيرة، ما لم يتم إيجاد حل دائم لأزمة الجزيرة، وأنه لا يمكن لأي دولة أجنبية أو شركة أو حتى سفينة إجراء أي أبحاث أو التنقيب عن النفط والغاز في الجرف القاري لتركيا والمناطق المتداخلة فيه. وتشهد قضية ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط توترا على أكثر من محور وسط الحديث عن احتمالات بوجود احتياطات كبيرة من النفط والغاز في المنطقة، وتبادلت لبنان وإسرائيل البيانات شديدة اللهجة مؤخرا حول ملكية منطقة عرضتها لبنان للاستثمار.

تركيا والرهانات الصعبة

*محمد السعيد إدريس

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/٢/١٢

على الرغم من أن عملية «غصن الزيتون» التركية في سوريا التي بدأت يوم ٢٠ من يناير/ كانون الثاني الفائت، توشك أن تكمل أسبوعها الثاني، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها على ما يبدو.

قد يتصور البعض أن الأهداف محصورة بين إخراج ما تسميهم أنقرة بـ «الإرهابيين الكرد»، وتقصد «وحدات حماية الشعب» التابعة لحزب «الاتحاد الديمقراطي الكردي» السوري من مدينة «عفرين» وجوارها، أو قد تمتد إلى مدينة «منبج» حيث الوجود العسكري الأمريكي، وربما تصل إلى الحدود السورية مع العراق وبالتالي تفرض تركيا سيطرتها الكاملة على شمال سوريا، وهذا بدوره يطرح سؤالاً مهماً: هل تركيا تهدف فقط إلى الحيلولة دون تمكين كرد سوريا من تأسيس فيدرالية كردية في منطقة غرب سوريا؟

السؤال مهم، لأن له علاقة برهانات القوى التي أعطت ضوءاً أخضر لهذه العملية التركية، وخاصة روسيا وإيران والنظام السوري، إضافة إلى فصائل المعارضة السورية الموالية لأنقرة التي تقاوم جنباً إلى جنب مع القوات التركية ضد «وحدات حماية الشعب» الكردية في عفرين وجوارها.

هذه الرهانات الحالية في شمال سوريا، تستهدف بالأساس النفوذ الأمريكي والقوى المحلية التي يرتكز عليها هذا النفوذ، أي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي و«قوات سوريا الديمقراطية» و«وحدات حماية الشعب»، وأن تصعيد المجابهة بين تركيا والولايات المتحدة سيؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى تعميق الأزمة بين تركيا والولايات المتحدة، ومن ثم حلف شمال الأطلسي، وربما خروج تركيا من هذا الحلف، وبالتالي سقوط الجدار أو البوابة الشرقية لهذا الحلف مع روسيا، ومن ثم فرض السيطرة الكاملة لروسيا على البحر الأسود، وكسر الاحتكار الأمريكي للنفوذ في حوض البحر المتوسط، إلى جانب حرق ما تبقى من الأوراق الأمريكية في سوريا، أي الورقة الكردية.

إنهاء الورقة الكردية في سوريا، هو قوة مضافة لإيران أيضاً، لأن إيران تخشى، كما هي حال تركيا، من الخطر الكردي، وتصفية الحلم الكردي في سوريا سيؤثر سلبياً حتماً على طموحات كرد إيران، لكن الأمر يمتد إلى طموح بدعم نفوذ الحليف السوري بسقوط الطموحات الكردية، لأن تصفية طموح الكرد في تأسيس «فيدرالية كردية» في شمال سوريا لن يكون أمامهم من سبيل غير العودة إلى حضن الوطن السوري، ومن ثم إفشال مخطط إعادة تقسيم سوريا، والحفاظ على وحدة التراب الوطني السوري.

هذه الرهانات مبعثها قناعة مفادها، أن الدخول العسكري التركي الحالي إلى سوريا جاء كرد فعل لإعلان التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في ١٤ يناير الجاري، عزمه تأسيس «قوة أمن حدودية» يجري تشكيلها من «قوات سوريا الديمقراطية» (الكردية) المعروفة باسم «قسد»، للانتشار على الحدود الشمالية والجنوبية وشرق نهر الفرات.

هذه الخطوة الأمريكية كان لها أكثر من دلالة، فهي تعني من ناحية أن واشنطن تسعى من خلال هذه القوات إلى ترسيم مناطق النفوذ التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية»، وعزلها عن باقي مناطق نفوذ النظام السوري التي تحظى بالدعم الروسي والإيراني، وتعني من ناحية ثانية العودة الأمريكية مجدداً لفرض واشنطن لآعباً أساسياً من خلال امتلاك مناطق نفوذ عسكري وسياسي على الأرض من خلال القواعد العسكرية الموجودة في هذه المنطقة، ومن خلال النفوذ السياسي الأمريكي على قوات سوريا الديمقراطية، وتعني من ناحية ثالثة أن الولايات المتحدة قررت عملياً حرمان إيران من تنفيذ مشروع الطريق البري الذي تعتزم إقامته ليربط الأراضي الإيرانية بشاطئ البحر المتوسط عبر الأراضي العراقية والسورية، فممنطقة النفوذ الكردية التي ستسيطر عليها هذه القوات تقطع التواصل الإيراني البري المأمول بين الأراضي العراقية والأراضي السورية، كما يعني من ناحية رابعة أن الولايات المتحدة قررت تنفيذ مشروع تقسيم سوريا، وفرض كيان انفصالي كردي في شمال سوريا.

روسيا تابعت هذه التطورات كما تابعتها إيران، لكن تركيا كان إدراكها مختلفاً، لأنها فهمت منذ اللحظة الأولى إنها المستهدفة.

لكن يبقى السؤال الأهم وهو: هل تركيا تهدف فقط إلى إحباط هذا المسعى الأمريكي؟ أم أنها تخطط لما هو أهم، أي فرض وجود عسكري في شمال سوريا يمتد إلى محافظتي حلب وإدلب بعد تحقيق تواصل بين المناطق المسيطر عليها من جانب المنظمات السورية الموالية، والعمل على توظيف هذا الوجود العسكري التركي كورقة تمهد لإحياء دعوة تركية تاريخية تطالب بضرورة إنهاء العمل باتفاقية لوزان التي سوف تنتهي عملياً عام ٢٠٢٢، نظراً لأن عمر هذه الاتفاقية مئة عام.

هل تخطط تركيا للعودة إلى ما قبل اتفاقية لوزان؟

السؤال مهم، لأن الشواهد تؤكد أن تركيا أعلنت منذ سنوات رفضها لهذه الاتفاقية، باعتبارها اتفاقية مجحفة، وتطالب على لسان منظمات سياسية ومراكز بحوث استراتيجية وعسكرية تركية بعودة كل الأراضي والمناطق التي اقتطعت من تركيا بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية، وكما فرضتها بنود معاهدة لوزان. الشواهد التي تؤكد جدية هذا الطموح كثيرة. فتركيا لم تعد تعتمد كما كان أيام دعوة «العثمانية الجديدة» على أنواع القوة الناعمة، بل هي تعتمد الآن على القوة الصلبة وتبني القواعد العسكرية من الخليج (قطر) إلى القرن الأفريقي في الصومال والسودان، إضافة إلى نفوذ متسع في القارة الأفريقية وآسيا الوسطى، لذلك فإن رهانات دعم التدخل التركي في سوريا ستبقى رهانات محفوفة بالمخاطر، ناهيك عن أنها رهانات صعبة في ظل الطموحات التركية المتصاعدة.

أردوغان بين غرب قلق وشرق أوسط ملتهب

*مصطفى كركوتي

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٢/١٢

الشروع في علاقات أنقرة مع حلف الناتو، ولاسيما الولايات المتحدة، جراء سياسة الرئيس التركي في الإقليم، تتعمق. أخطر هذه الشروع بالنسبة للغرب ما يهدد بأفول دور تركيا الاستراتيجي تدريجياً كمنطقة عازلة بالغة الحيوية بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط الملتهب. هذه العلاقات مرشحة للمضي في مسار يضعها عند مفترق طرق غير مسبوق منذ انخراط أنقرة في عضوية الناتو في شباط (فبراير) ١٩٥٢.

هذه الشروع مرشحة للازدياد مع تزايد عزلة الرئيس رجب طيب أردوغان عن الغرب جراء رفض الاتحاد الأوروبي طلب عضوية ما فتئت بلاده تتقدم به منذ ١٣ عاماً. وقد بان ذلك بوضوح أثناء زيارته الأخيرة إلى باريس حيث سمع كلاماً قاطعاً من نظيره الفرنسي في هذا الخصوص: «لا توجد هناك فرصة على الإطلاق في الوقت الراهن كي تتقدم تركيا نحو الانضمام على الاتحاد الأوروبي»، قال إيمانويل ماكرون. وأضاف: «يجب الكف عن التظاهر المضلل بهذه الإمكانيّة».

علاقات تركيا مع الناتو تمر منذ عدة سنوات بمرحلة حرجة إذ بات أردوغان يواجه لأول مرة في تاريخ هذه العلاقات اختباراً يعتبره البعض تاريخياً وقد ينتهي بخروج أنقرة من حلف الأطلسي. من الناحية العملية، العلاقات بين الطرفين راهناً غير مسبوقة في سونها.

هناك مسألتان في صلب المشكلة: تعامل أردوغان مع المسألة السورية من ناحية، وموقفه من ميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية المسيطرة على أجزاء كبيرة في شمال سورية والمدعومة من الولايات المتحدة. يبحث الرئيس التركي عن بدائل لطفاء بلاده التاريخيين ويقدم للأتراك والعالم، في هذه الظروف الاستثنائية، روسيا وإيران نموذجاً عن هذا البديل.

العلاقات بين أنقرة والناتو شابها التوتر في السابق واستمر لعقود عدة، لكن أهمية تركيا الاستراتيجية للغرب في زمن «الحرب الباردة» باعتبارها صاحبة ثاني أكبر جيش في الناتو، كانت تحتم ترحيل المشاكل العالقة بين الطرفين أو تحول دون تفجرها. فالعلاقات استمرت على سبيل المثال قوية على رغم التوتر بين تركيا واليونان على مدى ثلاثة عقود تقريباً، وعلى رغم الخلافات الحادة بين أنقرة وواشنطن إثر الغزو التركي لجزيرة قبرص الذي أدى إلى تقسيمها في منتصف السبعينات.

لقد قدمت تركيا في فترة ما حالة نموذجية للغرب عموماً والناتو على وجه الخصوص عززت من مكانتها الدولية، وسميت بالمرحلة الذهبية المعاصرة جراء قيام تحالف سياسي بين حزب العدالة والتنمية (الإخوان المسلمون) وحركة محمد فتح الله غولن المعروفة بالتركية باسم «حركة خدمة» في مطلع الألفية. وقدم التحالف صورة معاصرة عن تركيا بأنها دولة حديثة رأسمالية إسلامية، يمكن أن تكون نموذجاً إيجابياً في شرق أوسط أحبط جلّ مساعي الغرب في تقديم تجربة ناجحة في الإقليم. ولكن سرعان ما تبخرت هذه التجربة

بدءاً من ٢٠١٣، وانتهت بانفراط التحالف التام إثر محاولة انقلابية اتهم أردوغان حركة غولن بتدبيرها في صيف ٢٠١٦، حيث بلغ عدد المعتقلين المتهمين بالمحاولة حتى الآن نحو ٥٥ ألفاً من كبار موظفي الدول وضباط الجيش ورجال الدين.

أما تدهور العلاقات راهناً بين الطرفين فيسير باتجاهات مختلفة ويبدو أنه أسوأ من أي مرحلة سابقة. فالخلافات السابقة أكانت حول اليونان، أو لاحقاً حول قبرص، كانت عابرة وتمكن الحلف الأطلسي من تجاوزها مع مرور الوقت. ولكن الآن الوضع مختلف ولاسيما في ضوء تصاعد الشكوك من طرف أردوغان بنوايا الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، لجهة التخلص منه. وهو يتهم الغرب، حليف تركيا التاريخي، بتدبير انتشار المظاهرات الشعبية ضده في إسطنبول ومدن أخرى فضلاً عن مشاركة الغرب في محاولة الانقلاب في ٢٠١٦.

في الواقع، وجه أردوغان اتهاماً مباشراً إلى حكومات دول الناتو، وخص بالذكر ألمانيا، بتقديم الدعم الفوري لعدد من ضباط الجيش بمنحهم فرص اللجوء إلى تلك الدول. كما أن رفض الإدارة الأمريكية تسليم فتح الله غولن المتهم بتدبير الانقلاب ضده، أغضب أردوغان الذي اعتبر رفض واشنطن تسليمه جزءاً رئيسياً من «المؤامرة» ضد حكومته.

في كل الأحوال، وجد الرئيس التركي في الانقلاب الفاشل فرصة ذهبية كي يسارع في إعادة تشكيل قيادة القوات المسلحة لبلاده في شكل يتناسب مع فكر وسياسات حزب العدالة والتنمية التي يرغب بها أردوغان. فقد فصل جلّ كبار الضباط واستبدلهم بضباط من حملة الرتب الأدنى، مغيراً بهذا الإجراء وجه الطبقة الحاكمة في البلاد لأول مرة منذ منتصف القرن العشرين. ألا أن الاختبار الأهم لعلاقة أردوغان مع الناتو ولتماسك الحلف الأطلسي في آن هو كيف ستنتهي الأمور في المسرح السوري. فستراتيجية تركيا أردوغان تركز في الأساس على الشأن الكردي المتمثل راهناً بالواجهة مع تنظيم وحدات الشعب الكردية في شمال سورية. وتضع هذه الاستراتيجية أردوغان على الفور في مواجهة مع الناتو عموماً ومع الولايات المتحدة على وجه الخصوص.

عندما اندلعت انتفاضة سورية عام ٢٠١١، سارع أردوغان إلى التخلي فوراً عن صديقه السابق الرئيس السوري معرباً هو وزوجته أمينة عن «خيبة أملهما» ببشار الأسد وزوجته أسماء. وقدم تحالف الأطلسي منذ ٢٠١٢ إلى تركيا وحدات من صواريخ «باتريوت» لمواجهة أي هجوم صاروخي محتمل من الأراضي السورية. كما قام الناتو بنصب قواعد لطائرات «أوكس» على طول الحدود المشتركة مع سورية لمراقبة الأجواء الحدودية في ٢٠١٥. وقد كان لهذه الطائرات دور فعال في الأراضي الخاضعة لـ «داعش» منذ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٦.

والآن باتت علاقة كهذه تخضع للمراجعة، سيما في ضوء دعم واشنطن المفتوح لميليشيا وحدات الشعب الكردية، إذ يرسل أردوغان جيشه إلى عمق الأراضي السورية لمحاربة هذه الميليشيا متهماً إياها بالإرهاب. فهو يعتبر تنظيم الوحدات منظمة إرهابية وامتداداً لحزب العمال الكردستاني، العدو اللدود لأردوغان. وهكذا فتركيا، ثاني أكبر مساهم في الناتو، تضع الآن حلف الأطلسي عند مفترق طرق جراء حملة أردوغان في سورية.

الشكوك بين أمريكا وتركيا... من سيئ إلى أسوأ

صحيفة "حرييت" التركية: ٢٠١٨/٢/١٣

دخلت العلاقات بين الحليفين الرئيسيين في الناتو، الولايات المتحدة وتركيا، في دوامة من التهديدات المتبادلة، بما بات ينذر، برأي مراد يتكين، كاتب سياسي في صحيفة "حرييت" التركية، بالانزلاق إلى حالة خطيرة في الشرق الأوسط وأبعد.

صعد مسؤولون عسكريون أمريكيون تحذيراتهم لتركيا والتي تحولت إلى تهديدات مبطنة وحسب يتكين، ولتجنب حدوث أزمة كبيرة، تتكشف اللقاءات في الأيام القليلة المقبلة، بين أنقرة وواشنطن. فمن المتوقع أن يزور مستشار الأمن القومي الأمريكي ماكماستر، اسطنبول لإجراء محادثات مع إبراهيم كالين، مستشار الرئيس التركي لشؤون الأمن والسياسة الخارجية، فيما سيزور وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، أنقرة للاجتماع بنظيره مولود جاويش أوغلو. كما أعلن أن لقاءً سيتم في بروكسل، بعد أيام بين وزير الدفاع التركي نور الدين جانيكلي ونظيره الأمريكي، الجنرال جايمس ماتيس.

تصعيد

وفي الوقت نفسه، صعد مسؤولون عسكريون أمريكيون تحذيراتهم لتركيا والتي تحولت إلى تهديدات مبطنة، بما فيها عدم استبعاد ضابطين أمريكيين رفيعي المستوى مهاجمة جنود أتراك، إذا اقتضت الضرورة لحماية شركائهم في سوريا الذين يحاربون فلول داعش هناك. فقد وصف الجنرال بوك فانك أفراد القوة الشريكة، قوات سوريا الديمقراطية أي قسد، التي استعادت مدينة الرقة من سيطرة داعش، بأنهم "أبطال".

منبج

وقال ضابط آخر، الجنرال جامي جارارد، من القيادة المركزية الأمريكية "سينتكوم"، والمسؤول عن التحالف ضد داعش، إن هؤلاء "كانوا فخورين بمواقعهم هناك. ونريد أن يعرف الجميع هذه الحقيقة". ويلفت يتكين إلى أن تلك المواقع تقع في بلدة منبج السورية، التي خضعت لسيطرة داعش قبل أن تستردها ميليشيات YPG، الكردية السورية المدعومة أمريكياً، في ٢٠١٧. ووعدت الولايات المتحدة تركيا بانسحاب مقاتلي YPG نحو شرق نهر الفرات خارج المدينة، والموجودة عند الضفة الغربية للفرات. وتخشى تركيا فتح "ممر" تحت سيطرة ميليشيات PKK الكردية المحظورة، على طول حدودها مع سوريا.

صورة معقدة

وحسب كاتب المقال، باتت الصورة في شمال سوريا أشد تعقيداً يوماً بعد آخر. ولكن يمكن استنتاج فرضيتين: فإما أن سنتكوم، وبصفة عامة البنتاغون، يعمل كوحدة فيدرالية ضمن الحكومة الأمريكية، ويفرض شروطه وسياساته الخاصة على الرئيس ترامب، أو أن ترامب يحاول التلاعب بالوقت ولا يطلع الرئيس التركي أردوغان على الحقيقة بأكملها.

شكوك

ويشير يتكين إلى شكوك لدى أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم في وقوف الولايات المتحدة وراء المحاولة الانقلابية في تركيا في يوليو (تموز) ٢٠١٦.

وتفاقت الشكوك بسبب استمرار تمتع فتح الله غولن، رجل الدين المتهم بتدبير الانقلاب، بحرية الحركة في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وانعدام أي إجراءات قضائية ضده، رغم مطالبات تركية عدة. وفوق ذلك، يعلن اليوم جنود أمريكيون وقوفهم إلى جانب منظمة تعتبرها الحكومة الأمريكية جماعة إرهابية، وتحارب بلداً تعتبره حليفاً رئيسياً لها ضمن الناتو. ومن وجهة النظر التركية، تحول الاقتناع بأن الولايات المتحدة صديق وحليف موثوق ضد تهديدات أمنية تطال تركيا، إلى شعور بأن أمريكا باتت تمثل خطراً أمنياً بحد ذاته. ويختم يتكهن رأيه بالإشارة إلى توفر فرصة حالية، لتُمنع الولايات المتحدة التفكير في خطط تركية لشراء منظومة صواريخ روسية دفاعية من طراز S-400.

أردوغان يهدد أمريكا بصفحة 'عثمانية'

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٢/١٣

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الثلاثاء، إن قرار الولايات المتحدة مواصلة تقديم الدعم المالي لوحدة حماية الشعب الكردية السورية سيؤثر على قرارات تركيا. جاء ذلك قبيل زيارة يقوم بها هذا الأسبوع وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون لتركيا. وقال مسؤولون أمريكيون إن تيلرسون يتوقع إجراء محادثات صعبة عندما يزور تركيا يومي الخميس والجمعة في ظل تضارب المصالح الشديد بين البلدين الشريكين في حلف شمال الأطلسي. وثار غضب تركيا بسبب الدعم الأمريكي لوحدة حماية الشعب الكردية التي تعتبرها أنقرة منظمة إرهابية وامتدادا لحزب العمال الكردستاني المحظور. وقدمت واشنطن الدعم لوحدة حماية الشعب في معركتها ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وقال أردوغان في تصريح لأعضاء من حزبه الحاكم العدالة والتنمية في البرلمان "قرار حليفنا تقديم الدعم المالي لوحدة حماية الشعب... سيؤثر قطعاً على القرارات التي نتخذها". وقال أردوغان: "لا يحق لأحد بعد الآن التذرع بـ"داعش"، فقد أسدل الستار على مسرحية داعش في سوريا والعراق". وحول زيارة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون المرتقبة إلى أنقرة قال أردوغان: "سنستعرض أمامهم (الأمريكيين) جميع الحقائق". وأكد أردوغان أن الناتو لا يعني الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، فكافة أعضاء الحلف متساوون مع الولايات المتحدة. وتأتي تصريحاته في أعقاب نشر خطة ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لعام ٢٠١٩ والتي تتضمن تمويلاً لتدريب وتزويد قوات محلية بالعتاد في المعركة ضد الدولة الإسلامية في سوريا. وحذر الرئيس التركي من أن تتجاوز أي دولة حدودها قائلاً إن على قبرص "ألا تتجاوز الحد" في شرق البحر المتوسط وذلك بعدما اتهم القبارصة اليونانيون الجيش التركي بعرقلة عمل سفينة كانت تنقب عن الغاز الطبيعي مطلع الأسبوع. وأضاف في تصريحات لأعضاء حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا أن وحدات الأمن والسفن الحربية التركية تراقب التطورات في المنطقة. وأردف أردوغان: "إن حقوقنا (في الدفاع عن الأمن القومي) في عفرين هي نفسها في بحر إيجه وقبرص".

تركيا تشعل الصراع في شرق المتوسط

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/٢/١٢

رسالة أنقرة سيد عبد المجيد: يبدو أن « حقل ظهر» المصري العملاق لن يكتفي بقلب الموازين في مجال الطاقة بالمتوسط بل هو في طريقه إلى أن يحدث زلزالا في علاقات البلدان الساكنة بشرقه، والتي أغراها الاكتشاف الهائل، فعقدت العزم على البحث في كل ما تزعم أنه مياها الإقليمية. ولكن لتداخل الخطوط طولية وعرضية وتشابكها، فالأمر قد ينبئ بمنازعات تشعل المنطقة جدلا لعقود طويلة تالية.

ولأن تركيا هي الأفقر غازا ونفطا، ولعلاقاتها الخاصة بامتداداتها الإثنية في قبرص، والتي تمتلك شواطئها إجمالا مخزونا وفيرا من الغاز، هنا قررت أن تدافع عن الشطر الشمالي من الجزيرة المقسمة، وهي الموجودة فيه عسكريا منذ أربعة وأربعين عاما عقب غزوها له، وكأنها المتحدثة باسمه بل الوصية عليه، وليبدأ فصل جديد عنوانه الصراع على شرق المتوسط.

فرغم أنه كان في طائفة عمليات عسكرية، يتابع جوا وعن كثب تحركات جيشه في عفرين بالشمال السوري، إلا أن الأمر لم يكن مصادفة في أن يدلي رئيس الأركان التركي خلوصي أكار، بدلوه في أزمة يراد لها أن تشتعل بشأن ما تحتويه مياه شرق المتوسط من ثروات، قائلا إن بلاده عازمة على حماية حقوقها ومصالحها المنبثقة من القانون والمعاهدات الدولية في جميع البحار التركية، في رد مباشر يستهدف المنطقة الاقتصادية المصرية - القبرصية.

وهو بذلك استكمل ما صرح به قرينه الدبلوماسي وزير الخارجية مولود تشاويش أوغلو عندما أعلن أن تركيا تخطط لبدء أعمال البحث قريبا في تلك المنطقة الحيوية المتخمة بالطاقة وبطبيعة الحال لم ينسأ أولا تجديد تأكيده عدم قانونية اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي أبرمتها القاهرة مع نيقوسيا قبل ٥ سنوات وهو ما يحصنها قانونيا، وثانيا أن يتهم من وصفهم بـ « القبارصة اليونانيين»، كونه لا يعترف بالجمهورية القبرصية، بالقيام «بشكل أحادي بأنشطة للتنقيب عن النفط والغاز في تلك المنطقة المتنازع عليها» وثالثا «لا يمكن لأي دولة أجنبية أو شركة أو حتى سفينة إجراء أي أبحاث علمية غير قانونية أو التنقيب عن النفط والغاز في الجرف القاري لتركيا والمناطق البحرية المتداخلة فيه».

وبالفعل وفي ترجمة سريعة لتصريحي هذين المسؤولين البارزين، لم تكد تمر سوى ساعات قليلة، إلا وتمنع بحريته سفينة استأجرتها شركة «إيني» الإيطالية من الوصول إلى منطقة بحث وتنقيب عن الغاز الطبيعي جنوب شرق مدينة لارنكا الساحلية، وذلك بحجة إجراء مناورات، في استفزاز دفع وزير الخارجية القبرصي ايوانيس كاسوليدس إلى إبلاغ الاتحاد الأوروبي بهذه الخطوة التي وصفها بـ «غير المسؤولة».

بالمقابل وفي إطار توزيع الأدوار، رد شمال الجزيرة الذي يعرف نفسه بـ «جمهورية قبرص الشمالية» والتي لا تعترف بها سوى أنقرة، بغضب وعلى لسان أحد مسؤوليه قائلا إنه لن يتردد في اتخاذ خطوات مماثلة بالتنسيق مع «الجمهورية التركية الشقيقة» تجاه المساعي المنفردة لـ «قبرص الرومية» في التنقيب عن النفط والغاز شرقي المتوسط. كونه شريكا في «ملكية الجزيرة المقسمة، ومن ثم فإن له حقوقا غير قابلة للتصرف في الموارد الطبيعية المحيطة بها».

وتأسيسا على ذلك قد يتصور البعض أن تلك المشاهدات ربما هي مقدمة لحرب يعد لها نظام الرئيس التركي رجب طيب اردوغان وهذا غير صحيح وليس واردا حيث إن الحاصل الآن يعيد للذهان أحداثا مماثلة جرت وقائعها في نهايات عام ٢٠١٤، حينذاك خرج الاميرال بوليننت بستان أوغلو قائد القوات البحرية التركية، بتصريح أثناء مناورة الحوت الارزق في بحر ايجيه، افاد فيه بأن قواته حصلت علي تفويض سياسي بالتطبيق الكامل لقواعد الاشتباك التي تم إقرارها في وقت سابق من العام الماضي، وهو ما يعني التأهب عسكريا للتعامل مع أي سفينة تراها تركيا قد اقتربت ما تصفه مياها الإقليمية، وذلك على خلفية مشروعات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي.

ولكن سرعان ما هدا الصخب التركي دون أن يحدث شيء يذكر ثم يعود مجددا مع بدء المباحثات اليونانية - القبرصية - الإسرائيلية نهاية يونيو العام قبل الماضي، والتي اتخذت طابعا جديا بعدما تأكد المخزون الواعد من

الثروات الطبيعية في أعماق مياههم. ورغم التصريحات النارية وتحرك بوارج انطلقت من مامرئيس جنوب الأناضول، إلا أنها عادت ادراجها لمراقبتها. ليس ذلك فحسب بل عكف القائم على صناعة القرار على ايجاد بدائل فوجد من الأفضل له وبعيدا عن أقواله المتشنجة أن يسارع وهذا أولا ويعيد علاقاته مع الدولة العبرية بعد جفاء استمر ست سنوات وهذا ما حدث.

وثانيا زيادة الدعم السياسي لما يصفه «رئيس جمهورية قبرص الشمالية» مصطفى أكنجي، حتى يحتفظ لبلاده بدورها كضامن في الترتيبات النهائية حال نجحت مفاوضات توحيد الجزيرة، ومن ثم العمل على تجنب خسارة القبارصة الاتراك خاصة أن لديهم استعدادا لذلك، لاعتقادهم أن أنقرة تقف حائلا دون لم شملهم مع أقرانهم اليونانيين في قبرص العضو بالاتحاد الأوروبي.

ويكفي تراجعها وخفاقه في الشمال السوري، ولأنه لا يستطيع العودة على أمل تحقيق بعض نصر، فالاستنزاف مستمر وحتى إشعار آخر والداخل غير مكترث بأموال المتوسط، فعينه على جنوده الذين يتساقطون بالقرب من عفرين.

وهكذا، فشرق المتوسط رغم قربيه الشديد صار يبتعد عن الدولة التركية، وما يقال بشأن قواعد الاشتباك العسكري، ما هو إلا تهديدات لن تجد طريقا للتنفيذ خصوصا في ظل الفجوة مع الحلفاء والتي تتسع يوما بعد آخر.

الاتحاد الأوروبي يجدد مطالبته تركيا بالحفاظ على علاقات حسن الجوار

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٢/١٣

جدد الاتحاد الأوروبي مطالبته تركيا بضرورة الالتزام بالحفاظ على علاقات حسن الجوار مع الدول الأعضاء، خاصة في ظل الاستعدادات الجارية لعقد قمة مشتركة بين الطرفين في بلغاريا نهاية الشهر القادم.

وعبر الاتحاد الأوروبي عن شعوره بالقلق نتيجة تزايد حالات الاحتكاك بين عناصر خفر السواحل اليوناني والتركي خلال الأيام القليلة المقبلة في بحر ايجه، وما رافقها من تصريحات "عدائية" من الجانب التركي.

وفي هذا الإطار، أكد الناطق باسم المفوضية الأوروبية ماغارييتس شيناس أن ما يحدث بين اليونان وتركيا ينظر إليه باهتمام بالغ، حيث "تم عقد لقاء بين الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية فيديريكا موغريني، ووزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، على هامش مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق"، وفق تصريحه.

وبالرغم من أن الناطق لم يعط أي تفاصيل عما جرى في اللقاء، إلا أنه حرص على التلميح بأن التوتر بين اليونانيين والأتراك أخذ حيزاً هاماً من محادثات الطرفين.

وقال "شيناس" بحسب وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء إنه "يتعين على الأتراك الإلتزام بالمحافظة على علاقات حسن الجوار مع دولنا، فالأمر يتعلق بالحفاظ على سيادة الدول على مجالاتها الجوية والبحرية"، وفق كلامه.

كما دعا تركيا إلى الانضباط والامتناع عن أي تصريحات مسيئة بحق الأطراف الأوروبية، خاصة في ظل توجه الطرفين لعقد لقاء قمة في فارنا البلغارية.

وذكر الناطق باسم المفوضية الأوروبية أن السفن اليونانية التي تحرس الحدود البحرية لأوروبا والتي تعرضت للمضايقات من قبل مثيلاتها التركية، يمولها الاتحاد الأوروبي، "ومن هنا فإن دافعي الضرائب في دولنا الأعضاء يساهمون في حراسة الحدود"، حسب تعبيره.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد علق على التوترات القائمة مع جزيرة قبرص اليونانية بشأن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط، مشددا على "انتباه تركيا للمحاولات الانتهازية للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية لقبرص والسواحل الصخرية ببحر إيجه"، كما حذر من تجاوز الحدود في قبرص وبحر إيجه وإجراء حسابات خاطئة. هذا وأكد أردوغان خلال اجتماع مع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم أن "تركيا تتمتع في بحر إيجه وقبرص بالحقوق نفسها التي تتمتع بها في عفرين".

بيان مشترك حول الشراكة الاستراتيجية لتركيا والولايات المتحدة

الانصات المركزي: ٢٠١٨/٢/١٧

بيان مشترك حول الشراكة الاستراتيجية لتركيا والولايات المتحدة

إن جمهورية تركيا والولايات المتحدة، بوصفهما حلفاء وشركاء استراتيجيين، يؤكدان من جديد التزامهما المتبادل والوثيق بالأمن والدفاع عن بعضهما البعض.

كما إن الدولتين، باعتبارهما حلفاء داخل حلف الناتو وشريكين استراتيجيين لأكثر من ٦٥ عاما، تعتبران علاقاتهما حيوية لتعزيز أهدافهما ومصالحهما المشتركة، فضلا عن تعزيز الديمقراطية وكذلك سيادة القانون والحريات الفردية في جميع أنحاء العالم.

وتدين الولايات المتحدة محاولة الانقلاب الشنيعة التي وقعت في تركيا في ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦، وتتضامن تماما مع حكومة تركيا المنتخبة ديمقراطيا والشعب التركي.

و تؤكد من جديد وانطلاقا من روح تحالفنا الذي طال أمده على التزامنا بحل المسائل العالقة في العلاقات الثنائية. حيث اتفق الجانبان على إنشاء آلية موجهة نحو تحقيق النتائج لهذا الغرض. وسيتم تفعيل هذه الآلية في موعد أقصاه منتصف آذار/ مارس.

ونؤكد من جديد أن جدول أعمالنا المشترك هو جدول أعمال عالمي يشمل العديد من القضايا الحاسمة التي تتراوح بين مكافحة الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط بما في ذلك في سوريا والعراق، وكذلك مكافحة التطرف والتطرف العنيف ومعاودة الإسلام (الإسلاموفوبيا).

كما تؤكد جمهورية تركيا والولايات المتحدة، بوصفهما حليفين دائمين، عزمهما على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأن تركيا والولايات المتحدة تؤكدان على عزمهما على محاربة داعش وحزب العمال الكردستاني وتنظيم القاعدة وكذلك جميع المنظمات الإرهابية الأخرى وامتداداتها. ونقر بحق بلداننا في الدفاع عن النفس ضد التهديدات الإرهابية التي تستهدف دولتنا على نحو مباشر.

وتؤكد تركيا والولايات المتحدة مجددا التزامهما بالحفاظ على وحدة أراضي وكذلك الوحدة الوطنية لسوريا. وسوف ننفق حتما تحقيقا لهذه الغاية ضد جميع المحاولات الرامية إلى خلق تغييرات ميدانية وتغييرات ديمغرافية داخل سوريا، وكذلك نكرس جهودنا للتنسيق بشأن عملية التحول السياسي والاستقرار في سوريا.

كما نقر بأنه لا يمكن أن يكون هناك سوى حل سياسي للأزمة السورية، وأنه يتطلب انتقال سياسي قابل للتطبيق، فإن تركيا والولايات المتحدة تتفقان على تكثيف تعاونهما لتحقيق هذه النتيجة في إطار المرجعيات الدولية وتحديد القرار رقم ٢٢٥٤ لمجلس الأمن الدولي، ومن خلال مؤتمر جنيف.

وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب المتحدث الرسمي

١٦ شباط/فبراير، ٢٠١٨

مؤتمر صحفي لوزير الخارجية الأمريكي ووزير الخارجية التركي

الوزير تيلرسون: أود أن أشكر وزير الخارجية جاويش أوغلو على ضيافته في خلال هذه الزيارة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للرئيس أردوغان على الوقت الطول الذي خصه لي مساء أمس حتى نتمكن من إجراء مناقشة كاملة جداً لشواغل الجانبين، ولكن أيضاً للكثير من النقاش حول المستقبل وكيفية المضي قدماً من المرحلة التي نحن فيها اليوم. وأود أن أعيد التأكيد على العلاقة العميقة والهامة بين الولايات المتحدة وتركيا. ليس تحالفنا تحالف وقتي مريح وفيه مصلحة. صمد تحالفنا أمام امتحان الزمن وهو مبني على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. كانت تركيا من أوائل الدول التي انضمت إلى حلف شمال الأطلسي. وخدمت القوات التركية جنباً إلى جنب مع الأمريكيين في كوريا وأفغانستان والبوسنة وكوسوفو. لقد قدمنا الكثير من التضحيات المشتركة معاً. ونحن نقف جنباً إلى جنب مع تركيا ضد التهديدات الإرهابية. تركيا شريك حاسم في التحالف الدولي لهزيمة داعش. نحن ممتنون لأن تركيا سمحت للولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي الأخرى بوضع قوات في قاعدة إنجريك، وتركيا هي محور الاستقرار الاستراتيجي عند مفترق طرق القارات الثلاث.

يتشاطر بلدانا الأهداف في سوريا، ألا وهي هزيمة داعش، وتحقيق مناطق آمنة ومستقرة، وسوريا المستقلة والموحدة، والمساعدة في رسم مستقبل ديمقراطي جديد لسوريا بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤. ويحدونا الأمل في أن تؤدي عملية جنيف إلى وضع دستور جديد للشعب السوري وإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة. المستقبل الديمقراطي في سوريا أمر ضروري لمنع داعش من الظهور مجدداً ولوقف المعاناة التي ألحقها نظام الأسد بالشعب السوري. وتستحق الحكومة التركية والشعب التركي الامتنان والاعتراف بالضيافة غير المسبوقة التي أظهروها باستضافة أكثر من ٣ ملايين لاجئ سوري.

نحن نعترف بحق تركيا المشروع في تأمين حدودها. ونحن نأخذ الأمر بجديّة عندما يقول حليفنا في حلف شمال الأطلسي إن لديه مخاوف أمنية. وفي ما يتعلق بعفرين، نناشد تركيا أن تبدي ضبط النفس في عملها لتقليل الخسائر البشرية بين صفوف المدنيين وتجنب الأعمال التي من شأنها أن تصعد التوترات في تلك المنطقة.

كنا شغافين مع تركيا منذ البداية في ما يتعلق بأهدافنا في سوريا. علاقتنا مع حليفنا في حلف شمال الأطلسي تركيا مستمرة وسترراتيجية. وقد نقلت هذه الرسالة مرة أخرى إلى الرئيس أردوغان وإلى وزير الخارجية اليوم، تماماً كما العديد من المسؤولين الأمريكيين الآخرين. لقد كنا واضحين دائماً مع تركيا بشأن أن الأسلحة المقدمة لقوات سوريا الديمقراطية ستكون محدودة، وخاصة بالمهمة، وتقدم على أساس تدريجي لتحقيق الأهداف العسكرية فحسب.

لقد أيدنا منذ فترة طويلة وسنواصل دعم الديمقراطية التركية. إن احترام سيادة القانون، واستقلال القضاء، والصحافة المفتوحة هي مصدر قوة واستقرار. وتوسع تركيا نطاق شراكتنا المحتملة عندما تحافظ على التزامها بهذه المبادئ. نحن نؤيد حق حكومة تركيا في تقديم مرتكبي الانقلاب في العام ٢٠١٦ إلى العدالة. ومن المهم معالجة هذه الحالات بطريقة شفافة وعادلة تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء احتجاج موظفين محليين في بعثتنا في تركيا وبعض الحالات ضد مواطنين أمريكيين أقي القبض عليهم في ظل حالة الطوارئ. وسنواصل العمل مع نظرائنا الأتراك من أجل التوصل إلى حل مرض لهذه الحالات، وندعو تركيا إلى الإفراج عن القس أندرو برونسون والمواطنين الأمريكيين الآخرين الذين نعتقد أنهم محتجزون ظلماً. وفي ما يتعلق بسرطان غولغي، سيكون الإفراج عنه من خلال عملية الطعون أمراً عادلاً ومناسباً برأينا.

وأود أن أكرر الشكر للرئيس أردوغان ووزير الخارجية جاويش أوغلو على إتاحة الفرصة لمناقشة هذه المسائل وغيرها من القضايا البالغة الأهمية وعلى التعاون الذي تمكنا من إظهاره والاحترام في خضم تحديد مسار المضي قدماً في هذه العلاقة. تقدر الولايات المتحدة حقاً صداقتنا الطويلة مع تركيا. نحن نقدر ذلك، ونتطلع إلى تعزيزها فيما نمضي قدماً. شكراً لكم.

السؤال: سؤالي لك هو إنك قلت من قبل إن هذه العلاقات ستسوء أو تتحسن. وقلت اليوم إنكم قد اتخذتم قراراً بتطبيع العلاقات. هل حصلت على الضمانات أو التأكيدات التي كنتم تتوقعونها؟

والجانب الآخر، في ما يتعلق بالخبر الذي ورد في وسائل الإعلام، أشير إلى أنه سيتم سحب القوات من منبج إلى الجزء الشرقي من الفرات، وهذا الاقتراح الذي تقدمتم به. هل قدمت فعلاً اقتراحاً مماثلاً بالفعل حتى تم سحب القوات الأمريكية من تلك المنطقة، وماذا يحل الجانب الأمريكي؟

تيلرسون: في مناقشاتنا الليلة الماضية مع الرئيس أردوغان، قدمنا مقترحات بشأن كيفية معالجة جميع المسائل الحاسمة التي تعيق هذه العلاقة اليوم. وستتم معالجة هذه المسائل.. وسيتم تناول بعضها في البيان المشترك الذي سنصدره بعد هذه المناقشة الصحفية. ولكن تطرق وزير الخارجية إلى عدد قليل من هذه المسائل، ونحن نريد أن نعمل على وجه التحديد على القضايا التي تقف بيننا.

ما اتفقنا عليه هو أن أهدافنا لسوريا متماثلة. لا فرق بين الأهداف التركية والأمريكية: هزيمة داعش، واستقرار البلاد، وخلق مناطق الاستقرار حتى يتمكن اللاجئون والمشردون داخلياً من العودة إلى ديارهم في نهاية المطاف، ودعم الحل السياسي لسوريا الذي سيؤدي إلى سوريا الديمقراطية المستقلة والكاملة، بدون أي ترسيم خاص يقسم سوريا، والشعب السوري يختار قيادته من خلال انتخابات حرة ونزيهة. نتشاطر جميعاً الهدف عينه.

ومن هذه النقطة فصاعداً، سنقوم بتنسيق جهودنا بشكل وثيق لتحقيق الهزيمة النهائية لداعش. لم نهزم ذلك التنظيم بشكل كامل بعد، ولكننا سنقوم بتنسيق جهودنا لتحقيق هزيمته النهائية وكذلك هزيمة الجماعات الإرهابية الأخرى التي تقع داخل سوريا. ونحن نريد تنسيق كيفية تحقيق الاستقرار في المناطق ومن سيشغل تلك المناطق. ويتمثل الهدف والقصد في إعادة هذه القرى والمدن إلى التركيبة الديمغرافية هناك قبل سيطرة داعش. إذن سنقوم بالتعامل مع منبج أولاً. إنها أحد أول المجالات التي سنعمل عليها. لقد تعهدت الولايات المتحدة بتركيا من قبل. لم نستكمل هذه الالتزامات. سنعالج المسألة من خلال مجموعة العمل وسيكون لمنبج الأولوية.

ولكن المسألة لا تقتصر على منبج. علينا أن نفكر في كل شمال سوريا، واتفقنا على مجالات معينة سنواصل العمل عليها معاً، ثم سنقوم بالتنسيق عن كثب لدعم عملية جنيف، ففي نهاية المطاف، هذا هو المسار نحو سوريا مستقرة وآمنة. وعندما نتمكن من تحقيق ذلك السلام النهائي، سيتحسن أمن تركيا وأمن حدودها.

السؤال: يبدو أنه ما من تفاصيل كافية في هذا الإطار. هل توافقون على أنكم تتحدثون عما ستقومون به في المستقبل وليس على خطوات محددة تبدأ من اليوم؟ وهل تستطيع أن تفسر لماذا استغرق حليفان كل هذا الوقت للتوصل إلى اتفاق على ما يبدو أنه مبدأ أساسي جداً، ألا وهو ألا يتبادل حليفان النار في سوريا وألا يوجه حليف إلى الآخر "صفحة عثمانية"؟ هل أنتم واثقون من أنه سيتم تخفيف حدة هذه الخطابة في المستقبل وكيف انتهت المناقشة؟

الوزير تيلرسون: حسناً، في ما يتعلق بكيفية سنمضي قدماً وقد كان ذلك محور كل المناقشات هنا، مع الاعتراف بموقفنا الحالي. وكما قال وزير الخارجية، نحن في أزمة في هذه العلاقة. يمكننا أن نعود ونعيد النظر في كيفية وصولنا إلى هنا، ولكننا لا نعتبر ذلك مفيداً. قررنا وقرر الرئيس أردوغان الليلة الماضية أننا بحاجة إلى الحديث عن كيفية المضي قدماً. العلاقة مهمة جداً وقيمة جداً بالنسبة إلى حلف شمال الأطلسي وحلفائنا فيه، وهي قيمة جداً بالنسبة إلى الشعب الأمريكي، وقيمة جداً للشعب التركي، لذا ينبغي ألا نفعل أي شيء سوى التركيز على كيفية المضي قدماً.

ومن الاجتماعات التي عقدت الليلة الماضية.. خلد الكثير من موظفينا إلى النوم في ساعة متأخرة جداً ليذكروا كيف سنقوم بذلك، وسنشارك القليل من هذه المعلومات في البيان المشترك. سنحتفظ بالكثير من التفاصيل لأنه ما زال علينا القيام بالكثير من العمل وفرق العمل لدينا بحاجة إلى القيام بذلك العمل بطريقة مفتوحة وصريحة وصادقة جداً لنتمكن من تحديد مسار المضي قدماً معاً. وأعتقد أن هذه هي النقطة الهامة التي أريدك أن تأخذها من هذا، سنكف عن التحرك بمفردنا. لن تقوم الولايات المتحدة بشيء وتركيا بشيء آخر. سنعمل معاً بدءاً من هذه النقطة.

سنتعاون ونحل القضايا التي تتسبب بصعوبات لنا وسنقوم بحلها وسنمضي قدماً في هزيمة داعش المستقبلية بتنسيق جهودنا لاستكمال هذه المعركة التي لم تكتمل بعد، وذلك للتخلص من الوجود الإرهابي الآخر داخل سوريا ولتحقيق الاستقرار في المناطق وضمان أن تكون بنية الاستقرار، سواء من قوات الأمن أو مجالس الحكم، ممثلة للوضع الذي كان قائماً في تلك المدن قبل أن يسيطر عليها داعش.

لدينا آليات جيدة بشأن كيفية تحقيق ذلك، ولكن ينبغي القيام بالكثير من العمل. ينبغي أن يستعد الناس للعمل. سنبدأ بسرعة كبيرة. وكما قال وزير الخارجية، سنجري الجولة الأولى من هذه المشاركات قبل منتصف آذار/مارس. نعلم أننا بحاجة إلى التحرك بإلحاح وسرعة لمعالجة هذا الأمر، لأن لدينا حالة خطيرة لا تزال داخل سوريا، ونحن بحاجة إلى معالجة ذلك معاً.

إذن سيتم نشر تلك التفاصيل فيما نسمح لهذه المجموعات بالاجتماع، ولكن من حيث الهدف، أظن أننا أوضحناه. وسيعمل فريق على وضع هذه الأهداف حيز التنفيذ ولقد عرضنا لكم القليل عن بعض الأولويات المبكرة التي سنحدها لمجموعات العمل هذه.

السؤال: من حيث كسب ثقة الجمهور التركي، أعتقد أننا ذكرنا التوقعات على الجانب التركي، ولكنني أريد أن أطرح سؤالاً على السيد تيلرسون، وأذكره بشكل خاص بتخفيض الميزانية الذي اقترحه البنتاغون. هل سى تم وقف مساعدة الأسلحة التي تقدمها الولايات المتحدة إلى وحدات حماية الشعب؟ ونشرت بعض الأخبار هذا الصباح عن عمل جنود أترك مع جنود أمريكيين في منبج. وثالثاً، هل ستتخذون أي إجراءات بشأن قضية جماعة غولن؟

الوزير تيلرسون: في ما يتعلق بميزانية وزارة الدفاع للعام المقبل، لم يتم تضمين سوى أموال كافية في ميزانيتها لمواصلة هزيمة حملة داعش، ويتمثل ذلك في الاستمرار بتزويد قوات سوريا الديمقراطية في المقام الأول بالذخيرة، لأن هذه المعركة مستمرة. لا يتم توفير أي أسلحة أكثر مما نعتبره ضرورياً لاستكمال المعركة لهزيمة داعش.

كما قلت، سيتم إعطاء مسألة منبج الأولوية في جهدنا الجماعي المشترك، وهي إحدى المسائل التي يتعين علينا العمل معاً لحلها، كما أشار وزير الخارجية. منبج مدينة ذات أهمية استراتيجية كبيرة لناحية هزيمة داعش ولكن أيضاً احتواء التنظيم وضمان عدم ظهوره مجدداً. المدينة مهمة جغرافياً. ولهذا تركت الولايات المتحدة قوات في منبج لضمان أن تبقى هذه المدينة تحت سيطرة قواتنا المتحالفة ولا تقع في أيدي الآخرين. لذلك ينبغي أن نناقش كيفية المضي قدماً لضمان بقاء منبج تحت سيطرتنا نظراً لأهميتها الاستراتيجية.

واتفقتنا.. عقدنا الكثير من المحادثات الليلة الماضية مع الرئيس أردوغان بشأن المخاوف من عودة فتح الله غولن إلى الولايات المتحدة وكذلك منظمته، واتفقتنا على أننا سوف نستمر في النظر في كل الأدلة التي يمكن توفيرها لنا. وسنواصل جهودنا الذاتية في تحقيقاتنا المستقلة للتأكد من أننا نعرف متى تجري أنشطة غير مشروعة في الولايات المتحدة، وما زلنا منفتحين وحريصين على تلقي أي معلومات وأدلة جديدة يمكن للحكومة التركية أن توفرها لنا أيضاً. لذلك يبقى التحقيق هذا مفتوحاً مع الولايات المتحدة.

السؤال: هل حذرتم تركيا من أنها يمكن أن تخضع لعقوبات بموجب تشريع كاتسا إذا قامت بشراء نظام إس-٤٠٠؟

الوزير تيلرسون: لقد بحثنا تأثير قانون كاتسا الذي أقره الكونغرس في الصيف الماضي والذي يتناول شراء المعدات العسكرية الروسية. ناقشت ذلك الليلة الماضية مع الرئيس أردوغان وأجرينا مناقشات أخرى هذا الصباح. كانت هذه المسألة فعلاً في المجموعة الأولى من القضايا التي يشير إليها وزير الخارجية. علينا تأليف مجموعة من الخبراء والنظر في الظروف المحيطة بذلك، كما فعلنا مع الحكومات في مختلف أنحاء العالم وليس تركيا فحسب، فليس القصد من ذلك التشريع الإضرار بأصدقائنا وحلفائنا، بل هو موجه لروسيا بسبب تدخلها في انتخاباتنا. لذلك قمنا بتقديم المشورة للبلدان في مختلف أنحاء العالم حول تأثير التشريع على علاقاتهم والمشتريات التي قد تفكر بها من روسيا، وأعادنا دول كثيرة النظر في الموضوع وقررت عدم المضي قدماً في تلك المناقشات.

كل حالة مختلفة. نريد التشاور مع تركيا وعلى الأقل ضمان فهمهم لخطر هذه الصفقة معينة. ليس لدينا كل التفاصيل حتى الآن، لذلك لا أستطيع أن أعطيكم أي استنتاج، ولكن سيتم تمحيص الأمر طبعاً وسنممثل للقانون بشكل كامل. نقوم الآن بتنفيذ كاتسا وتطبيقه بالكامل في مختلف أنحاء العالم.

ملف «الوحدات» الكردية يهيمن على لقاء تيلرسون وإردوغان

صحيفة (الشرق الأوسط): ٢٠١٨/٢/١٧

أنقرة: سعيد عبدالرازق: استهل وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، زيارته «الحرجة» لأنقرة أمس، بلقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بينما سبقت الزيارة أجواء متوترة وتصريحات متبادلة تعكس عمق الخلاف بشأن الملف السوري، لا سيما قضية الدعم الأمريكي لتحالف قوات سوريا الديمقراطية الذي تشكل وحدات حماية الشعب الكردية قوامه الرئيسي وتحاربها تركيا من خلال عملية «غصن الزيتون» العسكرية منذ ما يقرب من شهر في عفرين. وتعد زيارة أنقرة هي المحطة الأخيرة في جولة ريكس تيلرسون الشرق أوسطية التي انطلقت من القاهرة الأحد الماضي، وهي المحطة الأكثر صعوبة، كما وصفها الخارجية الأمريكية، بسبب التوتر مع أنقرة حول دعم الميليشيات الكردية. وقالت مصادر تركية لـ «الشرق الأوسط»، إن أنقرة أعدت ملفا من ٧٦ صفحة حول العلاقات التركية الأمريكية ونقاط الخلاف فيها، وإن فصلا كاملا من فصول الملف الثلاثة خصصت لعلاقة واشنطن مع وحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبرها أنقرة امتدادا لحزب العمال الكردستاني المصنف لديها ولدى واشنطن والاتحاد الأوروبي «تنظيما إرهابيا». وأضافت المصادر أن الملف سيبحث بالتفصيل خلال لقاء تيلرسون ونظيره التركي مولود جاويش أوغلو اليوم الجمعة، وأن اللقاء مع أردوغان تناول إطار العلاقات التركية الأمريكية ونقاط الخلافات فيها، سواء فيما يتعلق بدعم القوات الكردية التي تعتبرها تركيا خطرا عليها أو بملف حركة الخدمة التابعة للداعية فتح الله غولن المتهمه بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا منتصف يوليو (تموز) ٢٠١٧.

وفي بيان حول الزيارة، قالت الخارجية التركية إنه سيجري بحث القضايا التي تتصدر جدول الأعمال المشتركة للعلاقات الثنائية، فضلا عن تبادل وجهات النظر حول القضايا الدولية، ومن المتوقع أن يتصدر الملف السوري، والدعم الأمريكي للوحدات الكردية، أجندة المباحثات التي قال مسؤولون أمريكيون إنها ستكون «صعبة»، وقالت تركيا إنها ستكون «حاسمة» في تحديد مسار العلاقات بين البلدين.

وقبل يومين من الزيارة، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إن زيارة تيلرسون سوف تتناول قضايا حساسة في سجل العلاقات التركية الأمريكية، وإن العلاقات وصلت إلى نقطة حرجة وإن الفترة المقبلة إما أن تشهد تحسن العلاقات بين البلدين وإما أن تشهد مزيدا من التراجع والتصعيد.

وقبل ساعات من وصول تيلرسون طالب نائب رئيس الوزراء المتحدث باسم الحكومة التركية بكر بوزداغ، أمس، في مقابلة تلفزيونية، المسؤولين الأمريكيين بالتخلي عن الاعتقاد بأن «العالم أعمى»، مشددا على أن بلاده ترفض تشكيل ممر إرهابي في الشمال السوري، وتأسيس «دولة» لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري وذراعه العسكرية وحدات حماية الشعب الكردية. وحث الولايات المتحدة على وقف تزويد الوحدات الكردية بالسلاح، وسحب الأسلحة الموجودة في يد عناصره، معتبرا أن هذا الدعم يعتبر من أكبر الأخطاء التي ترتكبها واشنطن بحق أنقرة.

وعن احتمال شن القوات التركية حملة على منطقة منبج بريف محافظة حلب السورية، قال بوزداغ إن «على الجنود الأمريكيين عدم الانخراط داخل صفوف الوحدات الكردية في منبج، فعندما نكافح التنظيم لن نسأل عن هويات أحد، فالكفاح سيكون ضد (تنظيم إرهابي)».

من جانبه، قال وزير الدفاع التركي نور الدين جانيكلي إنه أبلغ نظيره الأمريكي جيمس ماتيس خلال لقائهما في بروكسل، أمس، بضرورة استبعاد وحدات حماية الشعب الكردية من تحالف قوات سوريا الديمقراطية (قسد) الذي تدعمه واشنطن في المعركة ضد تنظيم داعش.

وأضاف أنه فند تصنيف ماتيس لقوات سوريا الديمقراطية بأنها تحالف يهيمن عليه العرب، قائلا إن هذه القوات تخضع بالكامل لسيطرة وحدات حماية الشعب الكردية. ولفت إلى أنه طلب من ماتيس وقف جميع أشكال الدعم للوحدات الكردية وتطهير قوات سوريا الديمقراطية منها، مشددا على أن تقديم واشنطن السلاح لها يساهم في تقوية حزب العمال الكردستاني، وأن هذا الأمر يشكل تهديدا للأمن القومي التركي.

ونقل جانيكلي عن ماتيس قوله إن واشنطن لم تقدم أسلحة أو ذخائر إلى الوحدات الكردية التي تقاتل ضد تركيا في عفرين حاليا، وإن الأسلحة المستخدمة هناك ليست عائدة للولايات المتحدة، مشير إلى أن أنقرة تواصل إجراءاتها للكشف عن الأطراف والدول التي زودت «الإرهابيين» في عفرين بالأسلحة، وستجري الاتصالات اللازمة عند التوصل إلى نتيجة ما في هذا الصدد، متوقعا انتهاء تلك الإجراءات قريبا.

وأكد أنه لم يتلقَ خلال مباحثاته في بروكسل أي مطالب تتعلق بوقف عملية «غصن الزيتون»، مشدداً على أن تركيا استطاعت أن توضح للعالم بأنها محقة في تنفيذ العملية.

في السياق ذاته، أدلى ماتيس بتصريحات عقب لقائه مع نظيره التركي تتسم بالتضارب فيما يتعلق بالوحدات الكردية، حيث أكد خلال اللقاء مع جانيكلي في بروكسل، أن «واشنطن ستواصل الوقوف بجانب تركيا في حربها ضد (العمال الكردستاني) والمنظمات الإرهابية الأخرى»، رغم استمرار الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للوحدات الكردية. وأضاف ماتيس أن حلف شمال الأطلسي (ناتو)، والولايات المتحدة يعملان على إزالة المخاوف الأمنية المشروعة لتركيا، مشيراً إلى أن بلاده ستشارك وتدعم بشكل أكثر فعالية مكافحة العمال الكردستاني بالعراق، وأن هذا الدعم سيكون على وجه الخصوص في المجال الاستخباراتي.

وذكرت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في بيان، أمس، أن ماتيس ونظيره التركي نور الدين جانيكلي، التقيا على هامش اجتماع وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي (ناتو) ببروكسل، لإعادة تأكيد العلاقات الدفاعية طويلة الأمد بين الولايات المتحدة وتركيا، وخلال اللقاء، أعرب ماتيس عن شكره لتركيا بسبب مساهمتها في محاربة تنظيم داعش الإرهابي والأمن العالمي.

وأشار البيان إلى أن ماتيس أكد أن أمريكا تدرك التهديدات الموجهة ضد تركيا، وستواصل الوقوف إلى جانبها في حربها على التنظيمات الإرهابية. وأضاف أن ماتيس دعا في تصريحات عقب اللقاء تركيا إلى التركيز على قتال تنظيم داعش الإرهابي في سوريا، لمنعه من إعادة بناء نفسه.

ميدانيا، واصلت القوات التركية وفصائل الجيش السوري الحر، أمس، عملية «غصن الزيتون» في عفرين التي دخلت يومها السابع والعشرين، واستهدفت المدفعية التركية من مناطق تركزها في ولاية هطاي جنوب تركيا مواقع الوحدات الكردية في الريف الغربي لعفرين، وسط إرسال مزيد من التعزيزات العسكرية إلى القوات التركية على الحدود السورية. وسيطرت القوات التركية والجيش السوري الحر على ٤ قرى في عفرين شمالاً هي «كري»، و«شربانلي»، و«شديا» التابعة لناحية «راجو» مع الجيب الأمن التابع لبلدة «الشيخ حديد» وقرية «دوراكلي» التابعة لناحية «بلبل». وبالسيطرة على هذه القرى يرتفع عدد النقاط التي تمت السيطرة عليها منذ انطلاق عملية «غصن الزيتون» إلى ٥٨. تشمل مركز ناحية، و ٤٠ قرية، و ٣ مزارع، و ١٤ تلا وجبالاً استراتيجية.

العمل معاً بسوريا

واتفقت الولايات المتحدة وتركيا يوم (الجمعة)، على العمل معاً في سوريا بعد أسابيع من التوتر في العلاقات الناجم عن الهجوم التركي في شمال سوريا، ما أثار مخاوف من مواجهة عسكرية بين الحليفين في حلف شمال الأطلسي. وأعلن وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون والتركي مولود تشاوش أوغلو في أنقرة أن الطرفين سيشكلان مجموعات عمل لحل القضايا الأساسية التي كانت موضع خلاف بين البلدين. وأشارا إلى أن حل الخلاف المتعلق بمدينة منبج السورية يشكل "أولوية"، في إشارة إلى المدينة التي ينتشر فيها جنود أمريكيون، فيما تهدد أنقرة بتوسيع نطاق عملياتها ضد وحدات حماية الشعب الكردية المتحالفة مع واشنطن، وصولاً إلى هذه المدينة. وقال تيلرسون بعد المحادثات "لن نتحرك كل بمفرده بعد الآن"، مضيفاً "سنعمل معاً، ولدينا آليات جيدة حول كيفية تحقيق هذه الأمور، وهناك الكثير من العمل للقيام به". من جهته، أوضح وزير الخارجية التركي أن البلدين اتفقا على "ضرورة" تطبيع العلاقات التي تمر "في مرحلة حساسة"، متعهداً بإنشاء "آليات" لبحث القضايا الخلافية.

الاتحاد الأوروبي يدعو تركيا إلى < ضبط النفس >

من جانبها، دعت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني الجمعة تركيا إلى "ضبط النفس" في عملياتها العسكرية في شمال غرب سوريا.

جاء ذلك خلال اجتماع في صوفيا لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ودول غرب البلقان، شارك فيه الوزير التركي للشؤون الأوروبية عمر سيليك.

وتواصل تركيا منذ ٢٠ يناير (كانون الثاني) هجومها على وحدات حماية الشعب الكردية في إطار عملية "غصن الزيتون" في منطقة عفرين السورية.

منعطف جديد في العلاقات التركية الأمريكية: غضب أنقرة أم التخلي عن الكرد

واشنطن لن تبالي بخسارتها المحتملة لقاعدة إنجريك التركية

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٠١٨/٢/١٧

تسعى الإدارة الأمريكية إلى إدارة الخلاف مع تركيا بما يضمن بقاء حدود مقبولة من علاقة لطالما وُصفت في السابق بأنها تاريخية و استراتيجية بين واشنطن وأنقرة. ووصلت العلاقات بين البلدين إلى مستوى منخفض لم تشهده منذ عقود، وهو ما يضع وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، الذي يزور تركيا الخميس والجمعة، في مواقف صعبة خلال لقائه بالمسؤولين الأتراك.

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، وصف قبل أيام رحلة تيلرسون بأنها ستشهد إمّا تحسنا في العلاقات بين البلدين وإمّا انهيارها تماما. وتوعد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في وقت سابق، الولايات المتحدة بقوله إنه "من الواضح جدا أن من يقولون سنرد بقوة إذا ما ضربونا لم يجربوا في حياتهم صفقة عثمانية".

تراجع موقع تركيا داخل الأولويات الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة ولم تعد الولايات المتحدة تعتمد على الحليف التركي في سياساتها في الشرق الأوسط. وبالتالي لن تبالي واشنطن بخسارتها المحتملة لقاعدة إنجريك التركية، خاصة وأن للبنتاغون بدائل جاهزة، لا سيما أنه بات للولايات المتحدة قواعد في العراق وسوريا تضاف إلى قواعدها العسكرية الأخرى في المنطقة.

وتقارب الإدارة الأمريكية العلاقات مع أنقرة آخذة بعين الاعتبار الخيارات الشرقية التي بدأت أنقرة تلوح بها ضد الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، كما الهواجس التركية المتعلقة بتصاعد الخطر الكردي على الحدود مع سوريا. وتؤكد مراجع دبلوماسية أمريكية أن واشنطن ليست في وارد تبديل تحالفها مع تركيا كدولة أطلسية حليفة لصالح علاقات البنتاغون مع الميليشيات الكردية في شمال وشرق سوريا.

واشنطن وأنقرة تسعيان للوصول إلى نقطة توازن لإدارة الخلاف وأن التواصل التركي الأمريكي هو أكثر إيجابية مما تشي به التصريحات المتبادلة

وما زالت واشنطن تعتبر قوات سوريا الديمقراطية السند الأساسي الميداني للولايات المتحدة في محاربة داعش في سوريا، وأثبتت هذه القوات فعاليتها في هذا المضمار، لذلك لا تخطط الإدارة الأمريكية للتخلي عن الحليف الكردي في الوقت الراهن.

وتشير مراجع دبلوماسية أمريكية إلى أن واشنطن رفضت الاستفتاء في إقليم كردستان شمال العراق لما له من تأثير سلبي على العراق ودول المنطقة، وأن الإدارة الأمريكية لن تنتهج سياسات تؤثر على وحدة سوريا وتشكل خطرا على دول المنطقة لا سيما تركيا.

وفيما قال وزير الدفاع التركي نورالدين جانكيلي، إنه طلب من نظيره الأمريكي جيمس ماتيس، "وقف كافة أنواع الدعم لتنظيم قوات حماية الشعب الكردية، وتطهير قوات سوريا الديمقراطية من عناصر هذا التنظيم"، قال وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، الخميس، إن الولايات المتحدة وتركيا ستواصلان التعاون بشأن سوريا رغم أوجه الخلاف.

وقال ماتيس، على هامش اجتماع لحلف شمال الأطلسي، وبعد أن التقى نظيره التركي نورالدين جانكيلي الأربعاء، "أعتقد أننا نتوصل لأرضية مشتركة وهناك أرضية غير مشتركة تضع الحرب فيها أمامك أحيانا بدائل سيئة لتختار منها". وتابع قائلا "لكن خلال ذلك كانت السمة المميزة لتواصلنا هي الصراحة والشفافية المطلقة مع بعضنا بعضا (..) نواصل التعاون لإيجاد سبل لضمان التعامل مع مخاوفهم المشروعة".

وتعترف دوائر دبلوماسية أمريكية أن النزاع المتعلق بوجود الداعية التركية فتح الله غولن في بنسلفانيا في الولايات المتحدة هو لغم يسم العلاقات الأمريكية التركية. ورغم عود أمريكية رسمية بـ"دراسة ملف" غولن ودراسة مسألة تسليمه لأنقرة، إلا أن هذه الدوائر تؤكد أن ما قدمه الأتراك لا يمثل مسوغا قانونيا يدفع واشنطن للاستجابة إلى مطالب أنقرة في هذا المضمار، وعليه فإنه لا نية لواشنطن بالتقدم كثيرا في هذا الملف.

ويخلص المحللون إلى أن البلدين يسعيان للوصول إلى نقطة توازن لإدارة الخلاف وأن التواصل التركي الأمريكي هو أكثر إيجابية مما تشي به التصريحات المتبادلة. ويؤكد هؤلاء أن المباحثات التي جرت بين وزير الدفاع في البلدين تطلبت تغطية دبلوماسية يسعى وزير الخارجية الأمريكي إلى اجتراح عناوينها في أنقرة. وينتظر المراقبون ما ستفضي إليه اجتماعات تيلرسون مع الرئيس رجب طيب أردوغان ليتبينوا نتائج ما استشرفه نظيره التركي من أن الزيارة ستحدّد صمود علاقات البلدين أو انهيارها.

عفرين والعلاقات التركية - الأمريكية

*د. محمد نورالدين

صحيفة (الخليج) الإماراتية : ٢٠١٨/٢/١٧

بعد ثلاثة أيام يكون مر شهر بالكامل على عملية عفرين التركية التي بدأت في العشرين من يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨. وبعد كل هذا الوقت يلاحظ المراقبون أن تقدم الجيش التركي والمجموعات المسلحة التي تتقدمه، وتشارك معه الحرب على وحدات حماية الشعب الكردي، لم يكن كبيراً، ولا يعكس ما أمل فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من أن تنتهي العملية بسرعة.

أسباب متعددة تتحكم في العملية وترسم المشهد التي هي عليه:

- ١- الطبيعة الجغرافية الوعرة إجمالاً في بعض مناطق عفرين تعقد مهمة الجيش التركي.
- ٢- يخشى الجيش التركي الوصول إلى مرحلة حرب المدن في مدينة عفرين، وهو ليس متعوداً عليها، ولم يخضها من قبل. لذا فهو يتحرك بحذر شديد لاستكشاف ما يمكن أن يفعله في حال وصوله إلى تلك اللحظة.
- ٣- تصميم المقاتلين الكرد على المقاومة وإحراق أكبر الأذى الممكن بالقوات التركية، ومسلحي الفصائل المتعاونة معها. وهذا ليس نابعا من طبيعة التحصينات وأساليب المقاومة الممكنة فقط، بل كذلك من روح التحدي التي يخرتها الكردي (في سوريا والعراق وأينما كانوا) ضد الدولة التركية التي عاملته بقسوة لا محدودة على امتداد العهد الجمهوري منذ العام ١٩٢٣، وحتى اليوم.

لكن الميدان فقط ليس وحده المعيار في تقدم أو تباطؤ الجيش التركي في عفرين. فالظروف السياسية تلعب دوراً في هذا المجال. ورغم أن ردود الفعل الدولية في البداية كانت خجولة في الاعتراض على العملية لكنها بدأت ترتفع بعد ذلك، ومنها ردود فعل فرنسا التي حذر رئيسها مانويل ماكرون من أن تتحول العملية من حماية لأمن الحدود التركية إلى عملية احتلال للأراضي.

كذلك فإن إيران دعت لاحقاً تركيا إلى وقف العملية وإعادة النظر فيها، ما دفع بوزير خارجية تركيا مولود تشاوش أوغلو إلى زيارة طهران ومناقشة الوضع.

كما أن صورة تركيا لدى الرأي العام العالمي ليست جيدة بسبب الصور والأخبار عن مقتل عدد كبير من المدنيين، وضرب المستشفيات، ومحطات المياه، كما التمثيل بأجساد بعض المقاتلات الكرديات بطريقة بشعة. كذلك بدأت تتحرك في الداخل أصوات مؤيدة في المبدأ للعملية لأسباب وطنية لكنها تعترض على تعاون الجيش التركي مع تنظيمات وميليشيات مسلحة غير تركية، وهذا لا يليق بجيش وطني وقوي مثل الجيش التركي. كذلك فإن عدد الجنود الأتراك الذين سقطوا حتى الآن ليس قليلاً، بل بلغ أكثر من ثلاثين جندياً، كما سقطت مروحيتين متطورتين، واحدة من طراز «أتاك» التي يصفها الأتراك بأنها فخر الصناعة العسكرية التركية، وأخرى من طراز «سكورسكي».

هذه العوامل التي تبطن العملية التركية لا تعني أنها لن تنجح، أو لن تفشل. طبعاً الوقت هو الذي سيظهر ما إذا كانت المعركة ستشهد مفاجآت، وما هي الظروف التي قد تستجد على طبيعة المعركة.

وحدها روسيا تقدم الدعم السياسي والميداني للعملية. فقد سمحت للطائرات التركية بالتحليق الآمن لقصف عفرين فوق المنطقة، وضغطت على دمشق كذلك لمنع استهداف الطائرات التركية بالصواريخ. ووزير خارجيتها سيرجي لافروف دعا إلى تفهم المطالب التركية في الحفاظ على أمنها.

باستثناء ذلك، فإن تركيا تفتقد للدعم الخارجي للعملية، ولا سيما الغرب والولايات المتحدة. وهنا بيت قصيد التطلع التركي. فأنقرة وهي تقوم بعملية عفرين تطلق منذ الآن تهديدات بأنها ستهاجم منبج لتنظيفها من الكرد. وهو ما يعني الاصطدام مع الولايات المتحدة التي لها هناك قواعد عسكرية وجنود. ومن كثرة تكرار المسؤولين الأتراك الإشارة إلى منبج وشرق سوريا يذهب الانطباع إلى أن حرب تركيا الفعلية لم تبدأ بعد، وأن عفرين مجرد محطة أولى قبل الموقعة الرئيسية في منبج التي ستكون مع الأمريكيين قبل أن تكون مع الكرد. وهذا في تقديرنا يحمل على القول إن مشكلة تركيا الأساسية في سوريا والمنطقة هي مع الولايات المتحدة قبل أي طرف آخر، واستمرار هذه المشكلة هو الذي يفسر هذا التخبط والارتباك في السياسات التركية الشرق أوسطية. وفي حال تصحيح العلاقات التركية - الأمريكية فإن الكثير من المشكلات الإقليمية سيأخذ اتجاهات مختلفة.

جهود ترميم العلاقات التركية- الأمريكية تراوح مكانها

مؤسسة بروكينغز: ٢٠١٨/٢/١٧

استدعى التدخل العسكري التركي في شمال تركيا، وتوتر العلاقات بين أنقرة وواشنطن، مطالبة عدد من المتابعين والخبراء البلدين للمساعدة في تنقية الأجواء، واستعادة تفاهات قديمة، قبل فوات الأوان.

سعى مسؤولون أمريكيون لإقناع تركيا بتضييق مساحة عملياتها العسكرية، وتجنب قتل مدنيين، والامتناع عن التحرك نحو منبج حيث تتواجد قوات أمريكية بمرافقة عناصر من YPG، مع الاستمرار في تركيز القتال ضد داعش ولفقت أماندا سلوات، زميلة بارزة لدى مؤسسة بروكينغز، عملت كنايئة مساعدة لوزير الخارجية لشؤون أوروبا وشرق المتوسط، فضلاً عن مستشارة لمنسق البيت الأبيض حول الشرق الأوسط، إلى محادثات شاقة أجراها، قبل أيام في أنقرة، مسؤولون أمريكيون، في مقدمهم أنتش آر ماكماستر، مستشار الأمن القومي، وجيمس ماتيس، وزير الدفاع، وريكس تيلرسون، وزير الخارجية.

وتقول الكاتبة إنه، واستناداً لتصريحات قادة أترك، فقد علقت آمال عريضة على تلك اللقاءات. وقال مولود جاويش أوغلو، وزير الخارجية التركي: "إما أن يتم إصلاح علاقات ثنائية متوترة، وإلا تنهار تماماً". وردد رئيس الوزراء، بن علي يلدريم، صدى تلك الكلمات، بقوله: "يفترض بحليفنا في الناتو، وشريكنا الاستراتيجي القديم، أن يستجمع قواه ويتخذ قراراً حكيماً". وجاءت تلك التصريحات بعد زيارة ماكماستر، لذا يمكن الافتراض أن الجانب التركي لم يتلق الإجابات المرغوبة.

وبرأي سلوات، تركزت أولى المحادثات على آراء متشعبة بالنسبة للوضع في سوريا، وخاصة استياء الأتراك حيال تعاون أمريكي مع فصائل كردية سوري، وحدات حماية الشعب (YPG)، في القتال ضد داعش. وقد اعترضت تركيا على تلك الشراكة، بالنظر لارتباطات YPG بحزب العمال الكردستاني PKK، الموضوع على القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، وحارب، لمدة ثلاثين عاماً، الدولة التركية.

وانصب هدف أنقرة الرئيسي في تركيا على منع YPG من إنشاء منطقة حكم ذاتي كردية بمحاذاة الحدود، وحيث يخشى أردوغان من أن تتحول لمطلب للاستقلال، أو تستخدم كمنصة انطلاق لهجمات ضد تركيا.

أزمة

وتشير كاتبة المقال لبدء اشتعال الأزمة بين الجانبين بسبب إعلان قادة عسكريين أمريكيين، في يناير (كانون الثاني) الأخير عن خطة لتدريب "قوة أمنية حدودية قوامها ٣٠ ألف مقاتل"، معظمهم من عناصر YPG، ونشرهم على طول الحدود التركية.

وقد فسرت أنقرة تلك الخطط بوصفها ضمانات أمنية لإنشاء منطقة يسيطر عليها YPG، فأطلقت عملية غصن الزيتون بموافقة روسية ضد قوات YPG المدعومة روسياً في منطقة عفرين، شمال غرب سوريا.

لكن أمريكا ردت بأن استمرار تواجدتها العسكري في سوريا يأتي لمنع عودة داعش، ولمحاربة إيران، و"للمساهمة في تمهيد الطريق أمام هيئات حكم مدني مشروعة لتحكم مناطقها المحررة". وقد أقر ماتيس بأن بعض عناصر YPG انتقلوا إلى منطقة عفرين.

وبحسب سلوات، سعى مسؤولون أمريكيون لإقناع تركيا بتضييق مساحة عملياتها العسكرية، وتجنب قتل مدنيين، والامتناع عن التحرك نحو منبج حيث تتواجد قوات أمريكية بمرافقة عناصر من YPG، مع الاستمرار في تركيز القتال ضد داعش.

وترى كاتبة المقال، أنه نظراً إلى بطء إيقاع القتال التركي ضمن مناطق جبلية وعرة، فقد تراجعت أخطار وقوع مواجهة بين جنود أترك وقوات أمريكية، ولكن هناك حاجة ماسة لإيجاد حل سريع ولتسوية الخلافات ما بين واشنطن وأنقرة، والعمل على حل المشكلة الكردية.

تركيا تمنح تيلرسون الفرصة الأخيرة

روسيا اليوم : ٢٠١٨/٢/١٧

تحت العنوان أعلاه، كتب إيغور سوبوتين، في "نيزافيسيمايا غازيتا"، عن أن أنقرة لا تنوي الاحتفاء بالسياسة الأمريكية في سوريا، ولا التراجع قيد أنملة عن سياساتها ضد الكرد.

وجاء في المقال: كان الغرض من زيارة وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، إلى أنقرة تخفيف التناقضات التي ظهرت بشكل حاد بين شريكي الناتو، على خلفية العملية العسكرية التركية "غصن الزيتون" في سوريا. وبعد زيارته الأردن والمفاوضات مع معارضي دمشق الأكثر تأثيراً، أوضح رئيس الدبلوماسية الأمريكية أن الولايات المتحدة تريد تفعيل صيغة جنيف للمفاوضات حول الأزمة السورية.

وأضاف المقال: لا يبدو أن الحديث بين الولايات المتحدة وتركيا حول سوريا أمر بسيط. فزيارة تيلرسون إلى أنقرة تأتي في وقت سيئ للغاية بالنسبة لعلاقات الشريكين في حلف شمال الأطلسي.

وقد نشرت صحيفة "دايلي صباح" التركية الموالية للسلطة مقالاً افتتاحياً قبيل وصول تيلرسون، جاء فيه أن هذه الزيارة تكاد تكون الفرصة الأخيرة لرأب الصدع في العلاقات بين الشريكين في حلف شمال الأطلسي، ف"لا يزال من الممكن إنقاذ العلاقات الثنائية. ولكن، تركيا لن تحرك حتى إصبعها لإرضائكم (الخطاب موجه لأمريكا). لقد حان الوقت للتفكير والقيام بشيء من شأنه أن يرضي أنقرة".

وفي المقابل، تحاول القيادة الأمريكية أن تتصرف بمزيد من التحفظ. فخلال اجتماعه مع وزير الدفاع الوطني التركي، نور الدين جانيكلي، على هامش اجتماع وزراء دفاع الناتو في بروكسل، أكد جيمس ماتيس (وزير الدفاع الأمريكي) أن واشنطن تدرك التهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا ومستعدة لدعم أنقرة في حربها ضده.

وفي الصدد، أعلن مدير قسم دراسة نزاعات الشرق الأوسط بمعهد التنمية الابتكارية، الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية، أنطون مارداسوف، لـ"نيزافيسيمايا غازيتا" أن من غير المرجح للأمريكيين التدخل في العمليات التركية الجارية في منطقة عفرين، وأن "موضوع عفرين لا يهم الولايات المتحدة على الإطلاق، فهم يتباحثون، كما أفهم (الكلام لمارداسوف)، على اتجاهات أخرى، وهي منبج وكوباني والحسكة. المنطقة العازلة التي تريد السلطات التركية إقامتها، تمتد على طول الحدود مع سوريا، أي ليست مجرد بناء جدار، إنما دفع موقع الكرد لعدة كيلومترات عنها".

ويصل المقال إلى أن القيادة الأمريكية، بدورها، تريد الحد من طموحات أنقرة، من دون أن تضعف أهم شريك لها في الحرب ضد تنظيم الدولة.

وفي الصدد، يقول مارداسوف: "الأمريكيون، بحاجة إلى مزيد من إثبات عزمهم على دعم قوات سوريا الديمقراطية، ولذلك فهم لا يستطيعون تسليم منبج ببساطة. لأن في ذلك فقداناً لماء الوجه".

تركيا أردوغان: التخطيط الاستراتيجي بين الغرب والشرق

*د. خطار أبودياب

العربي الجديد: ٢٠١٨/٢/١٧

تكتيك أردوغان المتمثل في التآرجح بين الحرص على عدم القطيعة مع الغرب والانفتاح على روسيا والشرق، لا يضمن تبلور استراتيجية تحمي المصالح التركية.

أنت زيارة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون إلى تركيا، هذا الأسبوع، والتي ستعقبها زيارة لمستشار الأمن القومي هيربرت ماكماستر، خلال أيام، لإجراء محادثات دقيقة وصعبة مع وصول العلاقات الثنائية إلى حافة الهاوية ومخاطر القطيعة بين الحليفين الأطلسيين بسبب العملية العسكرية التركية في منطقة عفرين ودعم واشنطن لوحدات الحماية الكردية في سوريا. يترافق ذلك مع تعزيز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من استدارته نحو روسيا، في الوقت الذي استمر فيه تراجع العلاقات التركية مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي.

هكذا يتواصل التباعد بين أنقرة والغرب على أكثر من صعيد وخاصة لجهة تأجيج غضب الرأي العام التركي إزاء الولايات المتحدة والتركيز على خطاب يعادي الغرب ويجمع بين التيار الديني المحافظ والتيار القومي العلماني. بيد أن تكتيك أردوغان المتمثل في التآرجح بين الحرص على عدم القطيعة مع الغرب والانفتاح على روسيا والشرق، لا يضمن تبلور استراتيجية تحمي المصالح التركية وترتبط بخيارات أردوغان في الإصرار على ربط النفوذ الإقليمي لبلاده وعوده الشخصي على سلالم الشرق، من خلال تضخيم الهاجس الكردي وتأليب الشعور القومي التركي والتباس شبكة تحالفات أنقرة الإقليمية.

بعد إفشال المحاولة الانقلابية في صيف ٢٠١٦، نشهد إعادة تموضع للسياسات التركية وأصبحت نظرية "صفر مشاكل" لصاحبها رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو ورائعنا وحل مكانها انخراط تركيا في كل مشاكل الإقليم ليس على الساحة السورية وفي مواجهة المسألة الكردية فحسب، بل كذلك مع قبرص واليونان ومصر في نزاع حول ترسيم الحدود البحرية وثروات الطاقة، بالإضافة إلى إرسال قوات إلى قطر ونسج شبكة وجود عسكري ودبلوماسي من الصومال إلى سواكن السودانية.

من خلال هذا النهج الهجومى لا تقتصر مقاربة أردوغان على أولوية أمن تركيا القومي ووحدة البلاد السياسية والجغرافية حسب الخطاب الرسمي، لكنها ترتبط بحرص الرئيس التركي على أن يقود التحول الكبير لبلاده وفق نهج يجمع بين استحضار التاريخ العثماني ومقتضيات اللعبة المعاصرة وتعقيداتها.

لكن "السلطان الجديد" الذي نفى مرارا رغبته في إرساء نهج عثماني جديد، لم يتردد أخيرا في استخدام عبارة "الصفحة العثمانية" في إطار حملته على الجانب الأمريكي بخصوص منبج. والأهم أن أردوغان يطبق ذلك عمليا في مسعاه لإبعاد ما يعتبره "النفوذ الغربي" داخل المؤسسة العسكرية التركية.

بعد محاولة انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦، جرى فصل ١٤٩ جنرالاً من أصل ٣٥٨، وتم إنهاء خدمة ١٠٨٤٠ ضابطاً وجندياً. وطالت حملة التطهير الواسعة ٤٠٠ ملحق عسكري تركي كانوا يخدمون في حلف شمال الأطلسي. ويشرف على مختبر تغيير وجه الجيش التركي المستشار الرئيسي لأردوغان، الجنرال المتقاعد عدنان تانريفردى المعروف بتوجهاته المحافظة والإسلامية، ويندرج ذلك في ترتيب تحالف قوي بين أردوغان والجيش الجديد والأوساط الإسلامية والقومية، مما يتيح التجديد لأردوغان في الانتخابات الرئاسية القادمة في مواجهة المعارضة.

ومن أجل خدمة هذا النهج كانت عملية "درع الفرات" في صيف ٢٠١٦ التي أتاحت تركيزاً لنواة نفوذ تركي في الشمال السوري. وفي يناير ٢٠١٨ استفاد أردوغان من التناقض الأمريكي - الروسي حيال الكرد ومن حاجة روسيا لمشاركته في مساري أستانة وسوتشي كي تطلق أنقرة ما أسمته "عملية غصن الزيتون" بهدف ضرب الشريط الكردي الملاصق لحدود تركيا.

وبعد حوالي الشهر على هذه العملية، لم تتمكن القوات التركية وحلفاؤها من المعارضة السورية من تحقيق إنجاز خاطف، وشكل الفيتو الأمريكي على دخول منبج مأزقاً دفع بالقيادة التركية للتفاوض مع واشنطن حول فكرة المنطقة الآمنة أو انسحاب قوات الحماية الكردية نحو شرق الفرات. وفي هذا الوقت استمر نشر قوات تركية ومراقبين أترك في منطقة خفض التوتر في إدلب وجنوب حاب وذلك بالتنسيق مع روسيا التي تبذل حريصة على نفخ النار في رماد الحذر السائد بين أنقرة وواشنطن وحلف شمال الأطلسي. وفي مسعى للترويج لنقاط القوة إن كان من خلال موقع بلاده (الجسر بين الغرب والشرق) وإن لنواح جيوسراتيجية أخرى، لوح أكثر من مسؤول تركي بإغلاق قاعدة إنجيليك التي تستخدمها طائرات التحالف الدولي في حربيها ضد الإرهاب، وطال الأمر قاعدة كوريسيك في جنوب شرق تركيا وهي قاعدة رادار مهمة للأمن الإقليمي للنااتو ويمكن لإغلاقها أن يمس إسرائيل.

حيال رفض واشنطن تسليم الداعية فتح الله غولن واستمرار سياسة البنتاغون في العلاقة مع الكرد حسبما رسمتها إدارة أوباما وأعطتها زحماً ستراتيجية وواشنطن الجديدة إزاء سوريا، لا تكتفي تركيا بإطلاق اسم عملية غصن الزيتون على الجادة المحاذية للسفارة الأمريكية في أنقرة، بل تزيد من تنسيقها مع موسكو وتعميق صلاتها مع طهران إلى حد أن أردوغان اتهم واشنطن باستهداف مصالح روسيا وتركيا وإيران في سوريا.

من خلال هذه الرقصة بين موسكو وواشنطن، يتصور رجب طيب أردوغان أن نفوذ بلاده الإقليمي سيعزز وأنه سيكون أتاتورك القرن الحادي والعشرين. وهو لا يتردد في الزج بسوريين من أجل تصفية الحساب مع الكرد السوريين وفي هذه اللعبة الإقليمية - العالمية الدموية يشهد المسرح السوري على كل أنواع الاحتدام من أجل خدمة مصالح الجميع باستثناء مصلحة سوريا والسوريين.

* أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك - باريس

أردوغان: لا يمكن اتخاذ قرار بأي قضية تتعلق بمنطقتنا دون تركيا

وكالة الاناضول : ٢٠١٨/٢/١٨

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنه "لا يمكن اتخاذ قرار على طاولة المباحثات في أي قضية تتعلق بمنطقتنا دون وجود تركيا".

جاء ذلك في كلمة له ألقاها، الأحد، خلال المؤتمر العام السادس لفرع حزب "العدالة والتنمية" الحاكم في ولاية أنقرة.

وأضاف أردوغان: "لا يمكننا التحلي بالصبر إزاء إطلاق إرهابيي (PKK/PYD) قذائف صاروخية على أراضينا وسقوط شهداء جرائها". وأضاف: "قلوبنا وأذرعنا مفتوحة لمن يظهر الصداقة لنا، أما إذا ما أظهر أحد العداء لنا وبدأ يهدد سيادتنا ومستقبلنا" فحينها لن ننظر إلى هويته أو حجمه، فبعون من الله، وشجاعة شعبنا، ودعاء أصدقائنا، سنسحقهم، هذا الأمر لا يحتمل المزاح". وتابع: "الآن فقط بدأت إجراءات دفن منظمتي (PKK/PYD) (داعش)"، مستذكرا تعهده في وقت سابق بدفن أعضاء التنظيمات الإرهابية في الخنادق التي يحفرونها. وأردف: "إما أن يتركوا هذه المناطق ويذهبوا إلى أحضان الذين يدعمونهم، أو أن يدفنوا أسلحتهم ويصبوا عليها الخرسانة". وانتقد أردوغان الموقف الأمريكي والوعود التي قطعتها الإدارة الأمريكية لتركيا دون تنفيذ، مبينا أنه تباحث مرارا مع الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، إلا أن واشنطن خدعت تركيا دائما وقامت بإلهاؤها.

يلدرم: وجهنا "الصفعة العثمانية"

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٢/١٨

أكد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم الذي يتواجد حالياً في ألمانيا أن بلاده وجهت "صفعة عثمانية" للتنظيمات الإرهابية في سوريا.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سبق وأن هدد أمريكا في شخص قائد القوات الأمريكية في منبج بـ "صفعة عثمانية" رداً على تصريحاته بالرد بقوة على أي اعتداء تركي على القوات الأمريكية في منبج. وعلى هامش مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن بألمانيا، أفاد يلدرم خلال إجابته عن أسئلة الصحفيين أن تركيا لا تحارب أي دولة وأن ما يحدث في سوريا ليس حرباً بل هو تصد للإرهاب مشيراً إلى أن تركيا لا تنفذ هذا بوحدها، بل تنفذه كذلك قوى التحالف الدولي التي يبلغ عددها إلى ٦٢ دولة، وتنفذه روسيا وإيران وتركيا.

وأضاف يلدرم أن تركيا جزء من حلف الناتو وتقدم الدعم الجوي وتدعم العمليات العسكرية القائمة هناك من خلال قاعداتها بحلف الناتو. وأوضح أن المرجعية الحقوقية لعملية "غصن الزيتون" في عفرين السورية تتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التابع لها، مفيداً أنهم في عفرين يطهرون منطقة المهجرين من التنظيمات الإرهابية.

وذكر يلدرم أنه بعد تطهير الرقة من تنظيم داعش الإرهابي توجه التنظيم إلى عفرين مشيراً إلى أن التنظيمات الإرهابية تشتبك مع القوات التركية في عفرين وأنهم لا يتصدون لعناصر العمال الكردستاني - وحدات حماية الشعب الكردية - فقط، بل يتصدون لتنظيم داعش الإرهابي أيضاً. وشدد على أن هدفهم يكمن في إعادة المواطنين المهجرين إلى موطنهم.

وخلال إجابته عن سؤال حول مراسل دي فلييت الألمانية المفرج عنه قبل أيام دينيز يوجيل رغم عدم وجود حكم قضائي بالإفراج عنه، أكد يلدرم أن تركيا دولة قانون تماما مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وأنه لا يحق لأحد التشكيك في قضاء دولة أخرى.

وأفاد يلدرم أن السجن الألماني تضم ٣٠٦٣ تركيا قانلاً: "لماذا هؤلاء في السجن؟ لا شك أنهم متهمون بجريمة ما. والذي نريده نحن هو النظر في تلك القضايا وإصدار قرارات في حق هؤلاء. وأن مهمتنا تكمن في ترك القضاء وشأنه وضمان إصداره حكمه".

هذا وأوضح يلدرم أن بإمكانهم إجراء تعديلات عبر البرلمان تسرع من وتيرة المحاكمة إن كان هناك تباطؤ فيها، مشيراً إلى أن من بين وظائفهم تحقيق هذا، وتقليص فترة المحاكمة.

١٤٤٪ زيادة في النفقات الدفاعية بسبب عملية عفرين

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٢/١٨

سجلت النفقات الدفاعية التركية زيادة قياسية خلال شهر يناير/ كانون الثاني الذي انطلقت فيه عملية "غصن الزيتون" العسكرية في تل عفرين.

وتشير بيانات موازنة شهر يناير/ كانون الثاني الصادرة عن وزارة المالية إلى زيادة بنسبة ١٤٤ في المئة في النفقات الدفاعية لترتفع إلى ٥٨٦ مليون ليرة. وتعد هذه الزيادة هي الأعلى من بين النفقات في المجالات الأخرى. وتضمنت هذه النفقات ٣٩٩ مليون ليرة لوزارة الدفاع و٤٩ مليون ليرة لقوات الدرك و١٣٨ مليون ليرة لمديرية الأمن العام.

وخلال ميزانية عام ٢٠١٨ توقعت الحكومة التركية أن يسجل إجمالي النفقات زيادة بنسبة ١٢,٥ في المئة ما يعادل ٧٦٢,٧ مليون ليرة على أن تسجل النفقات الدفاعية زيادة بنسبة ٤٤,٩ في المئة بواقع ٢٦,٤ مليون ليرة. وأثارت الزيادة التي توقعتها الحكومة في النفقات الدفاعية انتقادات من قبل المعارضة في تركيا ووصف البعض ميزانية عام ٢٠١٨ بميزانية الحرب، بينما يرى الخبراء أن الاقتصاد التركي المتدهور سيتضرر كثيراً نتيجة لتكلفة عملية عفرين.

خطبة الجمعة في تركيا حول عفرين.. "الكفاح المسلح أعلى درجات الجهاد"

إلى ذلك تناولت خطبة الجمعة الموحدة في تركيا عملية "غصن الزيتون" التي ينفذها الجيش التركي في عفرين شمال سوريا.

وورد في الخطبة المعنونة بـ "الجهاد: الكفاح بالنفس والمال في سبيل الله" أن الجهاد المسلح من أجل المعتقد، والنفس والوطن والبقاء والحرية هي أسمى درجات الجهاد.

وبدأت الخطبة التي وضعها رئاسة الشؤون الدينية التركية بعبارة "الجهاد يُطلق على الجهود المبذولة في سبيل الله والكفاح من أجل الحق"، كما أشارت الخطبة إلى أن الجهاد هو سعي العبد للفوز برضاء الله من خلال تضحيته بكل كيانه، وهو إظهار العزم بالجسد واللسان والفكر والقلب لحماية المقدسات.

كما جاء في الخطبة أن جميع المواطنين عليهم أن يتحملوا مسؤولية في كفاح تركيا من أجل الحفاظ على كيانها، وتضمنت الخطبة الدعاء لنصرة الجيش التركي الباسل الذي يصارع من أجل استقلال تركيا ومستقبلها ووحدتها. وتضمنت الخطبة أيضا دعوات بأن يصبح الأتراك من المؤمنين الصادقين الذين يدركون المعنى الحقيقي للجهاد ويكافحون في سبيل الله ولا يتهربون من الكفاح.

وكانت رئاسة الشؤون الدينية قد أصدرت تعليماتها منذ انطلاق عملية عفرين بتلاوة سورة الفتح داخل مساجد تركيا كافة والدعاء للجنود المشاركة في العملية.

وتعد خطب الجمعة في تركيا من قبل رئاسة الشؤون الدينية مسبقا، ويمنع على الأئمة أن يخرجوا عن نص هذه الخطبة.

يشار إلى أن رئيس الشؤون الدينية الدكتور علي أرباش قام بزيارة مدينة هاتاي التي تعد واحدة من مراكز عملية عفرين.

في تركيا العلمانية، تفرض الشريعة سيطرتها تدريجياً

*سونر جاغابتاي

صحيفة (واشنطن بوست) : ٢٠١٨/٢/١٨

خلال الأسابيع القليلة الماضية، خالف المسؤولون الأتراك أعرافاً لطالما سادت لعقود في جمهورية ما زالت علمانية، على الأقل إسمياً، إذ بدأوا بوصف الانتشار العسكري التركي في سوريا بـ "الجهاد". فخلال اليومين الأولين من العملية، التي بدأت في ٢٠ كانون الثاني/يناير، «أمرت» مديرية الشؤون الدينية التابعة للحكومة كافة مساجد تركيا التي يقارب عددها ٩٠,٠٠٠ بأن تبث سورة "الفتح" من القرآن عبر مكبرات الصوت من مآذنها. ويُعتبر تعميم الجهاد، الذي يجيز استخدام العنف ضد أولئك الذين "يسيئون إلى الإسلام"، خطوة أساسية لإلباس مجتمع معين رداء الشريعة. وللأسف، يبدو أن تركيا تتجه ببطء نحو هذا المسار.

وفي الغرب، غالباً ما ترتبط الشريعة بالعقاب الجسدي، مثل قطع الرأس الذي يمارسه المتطرفون الإسلاميون وعناصر أمثال تلك النشطة في تنظيم «الدولة الإسلامية». ولكن في الواقع، هناك عدد قليل من البلدان، مثل إيران والمملكة العربية السعودية، التي تطبق الشريعة على هذا النحو.

لدى معظم الدول الإسلامية مزيج من القوانين الدينية والعلمانية، التي تستدعي أشكالاً أخرى، أقل قساوة، من الشريعة. وفي هذه الحالات، تصب الشريعة في شبكة معقدة من التدابير القانونية والسياسية والإدارية. فمن خلال التماهي مع سلطة الدولة، تفرض الشريعة ممارسات إسلامية على عامة الشعب، مثل الصيام خلال شهر رمضان. كما تشيطن أولئك الذين لا يلتزمون بهذه الممارسات وتعاقب الخطابات أو الأفعال التي تعتبرها مسيئة للإسلام.

وبالتالي، لا تمثل الشريعة في ممارستها الشائعة عباءة سوداء أو مقصلة الإعدام، بل ستاراً غير نافذ يغلف المجتمع بأسره. ويختار العديد من المسلمين الأتقياء بصورة فردية الالتزام ببعض تعاليم الشريعة الإسلامية أو جميعها، التي ترشدهم في تدينهم. ولكن كقوة سياسية، تستمد الشريعة قوتها من آليات الضغط الحكومية والمجتمعية. ومعاً، تجبر المواطنين على التقيد بنهج الإسلام المحافظ.

إن تركيا، التي تأسست من قبل مصطفى كمال أتاتورك كجمهورية علمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، لطالما تمكنت من إبقاء الشريعة خارج المجال الرسمي، مما جعلها ناشزة من بين الدول ذات الأغلبية المسلمة. وفيما يبقى النظام الدستوري العلماني قائماً في تركيا، يُظهر بحثي الخاص واستطلاعات الرأي والتطورات الأخيرة مجتمعةً في البلاد تحولاً خطيراً.

وفي السنوات الأخيرة، عمدت الحكومة بزعامة رجب طيب أردوغان إلى تقييد الحريات الفردية ومعاينة الأفراد الذين "يهينون الإسلام" أو يهملون الممارسات الإسلامية. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تقوم الشرطة الوطنية - التي تسيطر عليها الحكومة المركزية - برصد التعليقات المتعلقة بالدين على الإنترنت وقمع حرية التعبير عندما تجد أن تلك التعليقات "مسيئة للإسلام".

وبعيداً عن الشاشة، أصبح من الشائع أن تقوم الشرطة بتوقيف من ينتقد الإسلام علناً. فعلى سبيل المثال، خضع عازف البيانو التركي فاضل ساي المشهور عالمياً للمحاكمة مرتين على خلفية "تعليقات مستفزة" بحق الإسلام. أما جريمته فهي الاستهزاء بخفة بأذان الصلاة على موقع "تويتر".

وتشوّه الشبكة التلفزيونية التركية الرسمية، "تي آر تي"، سمعة أولئك الذين لا يلتزمون بالممارسات الإسلامية. ففي حزيران/يونيو ٢٠١٦، استضافت البروفيسور مصطفى عسكر المتخصص في الشريعة الإسلامية، الذي قال خلال بث حي إن "أولئك الذين لا يؤدون الصلاة التي يملها الإسلام هم حيوانات".

ويشكل التعليم ركيزة أساسية من جهود أردوغان الرامية إلى بسط الشريعة في البلاد. فالنظام التعليمي في تركيا، مثله مثل الشرطة، يخضع لسيطرة الحكومة المركزية، كما أن وزارة التربية والتعليم تمارس ضغوطاً على المواطنين للتقيد بالممارسات الإسلامية المحافظة في المدارس الحكومية.

وتقوم الحكومة رسمياً بإدراج الممارسات الدينية في النظام التعليمي الحكومي من خلال إلزام كافة المدارس المنشأة حديثاً في تركيا بتخصيص غرف صلاة في حرمها. وفي الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، طالب مسؤول تعليم محلي في اسطنبول من المعلمين اصطحاب التلاميذ إلى المساجد المحلية لتأدية صلاة الصبح.

وجل ما يعكس جهود أردوغان لدمج الممارسات الإسلامية مع سلطته السياسية هو مقام "مديرية الشؤون الدينية" (المعروفة باللغة التركية باسم "ديانيت" (مؤسسة تركيا ديانيت)، الذي تم رفعه مؤخراً. فقد أسس أتاتورك هذا المكتب البيروقراطي عام ١٩٢٤ لتنظيم الخدمات الدينية بأسلوبه العلماني.

وكان المسؤول عن "ديانيت" يخضع سابقاً لوزير، إلا أن أردوغان رفع مقام الزعيم الجديد للمديرية، علي أرباش، إلى نائب رئيس بحكم الواقع. فأرباش يشارك اليوم بانتظام في مناسبات عامة بارزة إلى جانب أردوغان، مانحاً بركته لكل المشاريع بدءاً من جسر اسطنبول الثالث عبر مضيق البوسفور إلى الحملة التركية ضد الميليشيات الكردية في سوريا.

وانطلاقاً من سلطتها السياسية الجديدة، بدأت "ديانيت" بإصدار أوامر لإدراج عناصر من الشريعة الإسلامية في المجتمع التركي. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت المديرية فتوى على موقعها الإلكتروني، مفادها أن الفتيات اللواتي يبلغن من العمر ٩ سنوات والفتيان الذين تقل أعمارهم عن ١٢ عاماً، يحق لهم الزواج، لأن

الرشد يبدأ من البلوغ وفقاً للشريعة. ولكن "ديانيت" واجهت غضب شعبي عارم، فأبطلت تلك الفتوى في الوقت الراهن. وفي الآونة الأخيرة أيضاً، في ٩ شباط/فبراير، أعلنت الهيئة الدينية عن خطة جديدة لتعيين «ممثلين عن "ديانيت"» بين التلاميذ في كل صف من المدارس الحكومية في تركيا الذي يبلغ عددها حوالي

٦٠,٠٠٠ مدرسة، مما يضع التعليم الحكومي تحت الرقابة الأكثر تشدداً للدين الموجه من قبل أردوغان.

ولكن أولئك الذين يتوقعون من أردوغان إعلان تطبيق الشريعة في تركيا، سيضطرون إلى الانتظار لبعض الوقت، إذ أن التغيير لن يحدث بين عشية وضحاها، بل يحصل تدريجياً مع إسدال ستار الشريعة الشفاف على تركيا.

* زميل "باير فاميلي" ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن.

ماذا تتوقع تركيا من الولايات المتحدة؟... (رؤية تركية)

*إبراهيم كانن

ديلي صباح : ٢٠١٨/٢/١٨

ترجمة وتحرير ترك برس؛ ينبغي أن تتحول الاجتماعات الأخيرة بين المسؤولين الأتراك والأمريكيين إلى فرصة للتغلب على أزمة الثقة التي نشأت نتيجة للسياسة الأمريكية المتمثلة في دعم حزب الاتحاد الديمقراطي وميليشيا وحدات حماية الشعب، الفرع السوري لحزب العمال الإرهابي بي كي كي، وعدم اتخاذ أي إجراء بشأن شبكة فتح الله غولن الإرهابية في الولايات المتحدة.

للأسبوع الرابع، تستمر عملية غصن الزيتون التي أطلقتها تركيا ضد ميليشيا "ي ب ج" الإرهابية في عفرين كما هو مخطط لها، وتهدف إلى تطهير شمال سوريا من جميع العناصر الإرهابية بما في ذلك داعش والبي كي كي وحزب الاتحاد الديمقراطي وميليشيا حماية الشعب والقاعدة وغيرها. وينبغي أن يكون هدف جميع أصحاب المصلحة المشاركين في الحرب السورية التي دامت سبع سنوات هو تطهير البلاد من جميع التهديدات الإرهابية، وأن يتعاونوا على الحفاظ على سوريا، والمساعدة في عملية الانتقال السياسي لحكومة شرعية تضم جميع السوريين.

تزعّم جميع البلدان أنها تتفق مع هذه الأهداف. لكن أعمالها على أرض الواقع تخبرنا بشيء مختلف. منذ عهد الرئيس أوباما قالت الإدارة الأمريكية إنه بمجرد القضاء على تهديد داعش، فإنها ستكف عن دعم وحدات حماية الشعب، ثم تقول الإدارة الحالية الآن تحت ضغط من أنقرة، إنها ستبدأ في فك الارتباط مع الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني. على أن إعادة تسمية وحدات حماية الشعب بقوات سوريا الديمقراطية لم تنطل على أحد. والواقع أن أجهزة المخابرات الأمريكية تشير إلى وحدات حماية الشعب بوصفها ميليشيا تابعة للعمال الكردستاني في سوريا.

إن الأولوية بالنسبة إلى أنقرة وتوقعها أن تتوقف الولايات المتحدة عن تدريب وتسليح جماعة إرهابية شنت حرباً دموية على تركيا على مدى الثلاثين عاماً الماضية، وهو ما يجعل الشعب التركي يشعر بالغضب، ويسأل، وله مبرره في ذلك، سؤالاً بسيطاً: كيف يمكن لحلف الناتو أن يدعم عدونا؟. لم تكن هناك أي مبرر لتمكين وحدات حماية الشعب في سوريا باسم الحرب على داعش، وكان يمكن تحقيق هذا الهدف بوسائل أخرى. لقد ارتكبت إدارة أوباما خطأً استراتيجياً واستمرت إدارة الرئيس دونالد ترامب في هذا المسار الخاطئ. لقد حان الوقت لتغيير المسار والعمل مع الحلفاء بدلاً من التعاون مع الجماعات الإرهابية.

إن أولوية تركيا هي إنهاء الحرب الدموية التي استمرت سبع سنوات والعمل على الانتقال السياسي الذي سيؤدي إلى إقامة سوريا حرة ومستقرة وسلمية ومزدهرة. ولكن هذا لا يمكن أن يتحقق إذا بدأت الدول المعنية حرباً أخرى بالوكالة في بلاد الشام. ولسوء الحظ، يبدو أن هذا هو ما يحدث في الوقت الراهن، حيث لم تعد المسألة بالنسبة إلى الولايات المتحدة هزيمة داعش أو بقاء بشار الأسد في السلطة لصالح إيران، بل السيطرة الجيوسياسية في سوريا. ولا يخفي المسؤولون الأمريكيون حقيقة أنهم سيبقون في سوريا في المستقبل المنظور كقوة مضادة لإيران. وهكذا تتحول الأراضي السورية إلى مشهد حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الخليج من جهة وإيران وروسيا وحزب الله من جهة أخرى. وهذا لا يبشر بالخير لأحد، ولن يكون هناك فائز في هذا الاستعراض للقوة.

وقد أوجد الدعم الأمريكي لوحدة حماية الشعب أزمة ثقة خطيرة، يضاف إليها التقاعس حتى الآن فيما يتعلق بشبكة فتح الله غولن الإرهابية في الولايات المتحدة. لم تفهم إدارة أوباما ولا ترامب مدى خطورة هذين التهديدين بالنسبة إلى تركيا، وربما تنظران إلى العلاقة الأمريكية مع وحدات حماية الشعب على أنها "مؤقتة وتكتيكية"، لكنها تشكل تهديدا أمنيا استراتيجيا لتركيا لأن كل الدعم المقدم لهذه المجموعة يقوي حزب العمال الكردستاني.

كانت تركيا جزءا من التحالف الدولي للحرب على داعش، وقد قضت على آلاف الإرهابيين من التنظيم. ولكن المشكلة ليست الحرب على داعش، التي تؤيدها أنقرة تماما، ولكن المشكلة هي أن الولايات المتحدة اختارت العمل مع اللاعبين الخاطئين على الأرض. هذا لا يمكن أن يستمر، ونأمل أن تساعد الاجتماعات الأخيرة مع المسؤولين الأتراك المسؤولين الأمريكيين على فهم خطورة المسألة.

وينطبق الشيء نفسه على منظمة غولن الإرهابية، إذ لم تتخذ إدارة أوباما ولا إدارة ترامب أي خطوات على الإطلاق لمعالجة المخاوف الأمنية المشروعة لأنقرة. يتنقل أعضاء غولن بمن فيهم زعيمهم غولن بحرية في الولايات المتحدة، في وقت توجد فيه لوائح اتهام وأوامر اعتقال لهم. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تبرر ذلك باسم استقلال القضاء، لأن أنقرة لم تطلب مطلقا من الحكومة الأمريكية القيام بأي عمل غير مشروع. ولم تطلب سوى تسليم المجرمين واحتجازهم أو اعتقالهم استنادا إلى اتفاقات بين البلدين. يجب على المسؤولين الأمريكيين أن يفهموا، ما لم يكن هناك سبب آخر، أن أعضاء منظمة غولن الإرهابية يفعلون كل ما في وسعهم لإفساد العلاقات الأمريكية التركية، وعليهم أن يضعوا حدا لذلك.

وللتغلب على أزمة الثقة هذه، يتعين على الإدارة الأمريكية اتخاذ خطوات فيما يتعلق بكل من وحدات حماية الشعب وتنظيم غولن الإرهابي. وبخلاف ذلك، سوف تتضرر علاقة وتحالف استمر عقودا على نحو لا يمكن إصلاحه. وينبغي أن تسفر الاجتماعات الأخيرة عن نتائج ملموسة على أرض الواقع.

يجب على الولايات المتحدة أن تبدأ عملية فك الارتباط مع وحدات حماية الشعب ونقلها من منبج إلى شرق الفرات. وتستطيع تركيا والقوات الأمريكية التي تعمل مع السكان المحليين أن تؤمنا منطقة منبج. وأمامنا نموذج نجح في تحقيق هذا الغرض في المنطقة الواقعة بين جرابلس والراعي، التي طهرتها عملية درع الفرات التركية من داعش، ولا يوجد فيها عناصر لداعش ولا وحدات حماية الشعب وقوات النظام. ولا يشكل أي تهديد لأحد. الشيء نفسه يمكن أن يحدث بسهولة في منبج. وهذا هو ما تسعى تركيا لتحقيقه في عفرين بعملية غصن الزيتون.

ليس لدى تركيا مشكلة مع كرد سوريا ماداموا ليسوا جزءا من شبكة حزب العمال الكردستاني. وفي الحقيقة هناك مئات الآلاف من الكرد الذين يرفضون أيديولوجية حزب العمال الكردستاني الماركسية اللينينية بصيغتها القديمة وتكتيكاته الإرهابية. يجب إعطاء الأولوية للممثلين الشرعيين للكرد السوريين لبناء سوريا شاملة وديمقراطية.

هناك الكثير الذي يمكن تحقيقه من شراكة بناءة حول العديد من القضايا الثنائية والإقليمية، ولكن هذا لا يمكن أن يحدث إلا عندما تدرك الإدارة الأمريكية خطورة قضايا حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب ومنظمة غولن الإرهابية على الأمن القومي التركي.

*الناطق الرسمي باسم الرئاسة التركية

التوتر اللامتوازي: العلاقة المرتبكة بين أنقرة وواشنطن

*حسن منيمنة

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٢/١٨

زيارة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون إلى أنقرة من شأنها أن تصحح بعض الخلل الذي يعتري العلاقات بين واشنطن وأنقرة. إلا أن إعادة هذه العلاقة إلى سابق عهدها بما ينسجم مع التحالف الطويل الأمد بين العاصمتين يتطلب مراجعة تركية لمقاربتها الحالية في شأن الولايات المتحدة.

كانت رئاسة دونالد ترامب قد ابتدأت بإيجابيات واضحة بالنسبة إلى أنقرة. ترامب المرشح ثم الرئيس كرّر في أكثر من مناسبة تقديره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وإن جاء الأمر في سياق انبهار ترامب بالرجال الأقوياء، بوتين الروسي، دوتيرتي الفيليبيني، بل صدام حسين نفسه. ومع فوز الجمهوريين، بدا وكأن صفحة الرسائل الملتبسة التي ثابر الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما على توجيهها، المفعمة بالبلاغة والمفتقرة إلى المضمون، حول رؤية واشنطن للحل في سورية بما يراعي المصالح التركية، قد طويت. فالجمهوريون هم أهل العزم، على الأقل نظرياً. أنقرة، بالتالي تفاعلت بالخير، إلا أنها لم تجده.

الريبة في أنقرة إزاء الولايات المتحدة في مرحلة أوباما كانت مبنية على موضوعين رئيسيين، الأول هو التنسيق الميداني، والذي استمر في التطور، بين القوات الأمريكية المولجة محاربة تنظيم الدولة ووحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، السوري الكردي، المرتبط بحزب العمال الكردستاني، الناشط في الجنوب الشرقي لتركيا، والمصنّف إرهابياً لديها كما لدى الولايات المتحدة وغيرها من الجهات الدولية.

فالعملية الميدانية الأمريكية في سورية تضمنت تنظيم وحدات حماية الشعب، وبعض الأطراف الرمزية الأخرى، في إطار «قوات سورية الديمقراطية»، وتدريبها وتسليحها وتمكينها، فيما تركيا تعترض في كل مرحلة على هذا التهديد السافر لأمنها الوطني، انطلاقاً من أن أي سلاح تمدّ به واشنطن هذه القوات، هو مادة تعزّز عدوها المعلن والصريح، ولا سيما أن صورَ عبدالله أوجلان، مؤسس حزب العمال والسجين لدى تركيا، تزيّن مقار هذا الشريك الميداني الجديد للولايات المتحدة. بل بدا، من وجهة نظر تركية، أن الولايات المتحدة تتذرع وتكذب، تقدّم الوعود بأن السلاح محدود وموقت، وبأن انتشار هذه القوات المدعومة محصور ومضبوط، وأن التنسيق مع أنقرة أولوية في مواجهة تنظيم الدولة، وإن بالوقائع تناقض المزاعم، وتتحول مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية عملياً إلى الدويلة الكردية التي تخشاها تركيا عند حدودها. فما كانت تتوقعه أنقرة من واشنطن، بعد انتقال الرئاسة من أوباما إلى ترامب، هو الشروع بتصحيح هذا الخروج عن قاعدة التنسيق مع أنقرة أولاً، بصفتها الحليف التاريخي الثابت، إلا أن أمراً من هذا القبيل لم يحصل.

أما المسألة الثانية، فهي الانقلاب الفاشل والذي كان يهدف إلى إطاحة أردوغان. لم تستكن أنقرة يوماً إلى تأكيدات أوباما بأن إدارته لم تكن على علم مسبق بالمحاولة الانقلابية، بعد أن كانت الطائرات المقاتلة الانقلابية قد خرجت من قاعدة تتمركز فيها القوات الأمريكية، وبعد أن تلكأت واشنطن الرسمية في رفضها

المحاولة الانقلابية إلى حين تبين فشلها، وبخاصة أن فتح الله غولن، الذي تتهم أنقرة جهات تابعة له بتدبير المحاولة، نزيل الولايات المتحدة نفسها. أنقرة طالبت وأصرّت على تسليم واشنطن غولن لها، ولكنها لم تحصل على نتيجة مرضية. ومجدداً، كانت رغبة الحكومة التركية في أن يتبدل الوضع، وتعهد واشنطن إلى تقديم غولن لمحاكمته بعد تولي ترامب الرئاسة، إلا أن ذلك لم يحصل.

ليس غريباً، بناءً على ذلك، أن تقتنع أنقرة، وهي التي تعاني للتوّ من مفاصلة تمزج الأسباب بالذرائع في مسعاها إلى العضوية في الاتحاد الأوروبي، بأن ثمة منهجاً في الموقف الأمريكي، وأن الأمر ليس موقفاً لأوباما يبدله ترامب، بل سياسة أمريكية غير معلنة متعارضة مع المصلحة التركية. وهذه القناعة، المستفيدة من مناوشات عدة بين الجانبين، من توقيف الموظف التركي في السفارة الأمريكية في أنقرة، ضمن حملة الاعتقالات الواسعة النطاق لاجتثاث الإعداء الداخليين (الحقيقيين والوهميين)، إلى ضرب حرس أردوغان للمتظاهرين قرب السفارة التركية في واشنطن، واتهامهم المضروبين بالاستفزاز الدعائي المتعمد، أطلقت العنان لقراءات في الإعلام التركي والداعم لتركيا من وحي أدبيات الحرب الباردة في القرن الماضي، حول المسعى الأمريكي إلى تفتيت المنطقة والاستيلاء عليها لمصالحها وخدمة لإسرائيل.

القراءة الأسهل، والأقرب للواقع، هي إدراك الطبيعة المستجدة في واشنطن، وربما كذلك العمل على تجييرها. لم يكن لأوباما بالأمس، وليس لترامب اليوم، رؤية شاملة للحل في سورية. ترامب ورث عن أوباما فراغاً في التصور يسمح للترتيبات الميدانية أن تظهر وكأنها موقف سياسي، ولم يُقدم على ما يبدل الوضع. يمكن بالطبع الافتراض أن هذا الإحجام مقصود، إلا أن مراجعة الإحجامات المتراكمة في مختلف الملفات الداخلية والخارجية يبين بأن التفسير الأصوب له هو أن المسألة لا تبلغ حد الخطورة أو الأولوية التي تلزم فريق ترامب التطرّق الفوري إليها. فبدلاً من اعتبار أن تقصير واشنطن خبث مبطّن والطعن به سراً وعلناً والتلويح بارتباطات بديلة بالخصم الروسي، كان في وسع أنقرة أن تملأ الفراغ وتقدم البدائل، من جديد ومن دون التشكي من أن هذا الجهد لم يكن مجدياً مع أوباما، وكان ممكناً بالتالي لفرص النجاح في تقريب وجهات النظر أن تكون أكبر. فأنقرة تضيّع الفرصة بوضع الشروط المسبقة المستحيلة، مثل الإصرار على التسليم الفوري لغولن، في حين أنه لا بد لها من الإدراك بأن النظام القضائي في الولايات المتحدة ليس أداة بيد السلطة التنفيذية، فهي إن لم تبلغ مستوى إقناع الجهات القضائية بتوافر الأدلة حول ضلوع غولن نفسه بالعملية الانقلابية، ويتحقق الشروط المرعية لجواز تسليمه، فإنه لا تسليم البتّة.

أيهما واشنطن، تلك التي تضرر العداء لأنقرة وتتحالف مع خصومها وتحمي أعداءها، أو تلك التي تعاني من القصور في الرؤية السياسية وتحفل بالضوابط العدلية لصون حق المواطن والمقيم؟ الإجابة عن هذا السؤال من شأنها أن تحدد معالم العلاقة بين العاصمتين. فإن رسا خيار أنقرة على التصور الثاني، كان المجال متاحاً للعودة بالعلاقات إلى طبيعتها، أما إذا استمر الإصرار على التصور الأول، فمن شأن أنقرة أن تساهم بدفع واشنطن إلى المزيد من التباعد معها.

أمريكا وتركيا: محاولة للخروج من عنق الزجاجة

افتتاحية صحيفة (القدس العربي) اللندنية: ٢٠١٨/٢/١٨

حسب وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون فإن وضع بلاده مع تركيا «عند نقطة حاسمة في العلاقات»، وهذا، في الحقيقة، أقل ما يمكن قوله في هذه المرحلة التي شهدت تباعداً كبيراً لأنقرة عن حليفها الكبيرة المفترضة في واشنطن.

تيلرسون الذي التقى الرئيس التركي رجب طيب إردوغان لعدة ساعات كان أكثر واقعية من وزير الدفاع جيمس ماتيس، الذي كان حديثه قبل أيام عن الفصل بين «الاتحاد الديمقراطي» و«العمال الكردستاني» مثار سخرية نظيره التركي نور الدين جانيكلي ف«الاتحاد الديمقراطي» لا يستطيع أن يحارب «العمال الكردستاني»، كما اقترح ماتيس، لأن الذيل لا يستطيع أن يحارب الرأس، والفروع لا يمكن أن تحارب مركز القيادة الذي يصدر الأوامر إليها، كما قال جانيكلي.

وإذا كان دعم الولايات المتحدة الأمريكية للقوات الكردية السورية التابعة لـ«حزب العمال» وصولاً إلى إعلانها مؤخراً تشكيل جيش «لحماية الحدود السورية مع العراق وتركيا»، كان القشة التي أججت غضب أنقرة التي دفعت بقواتها المسلحة للسيطرة على بؤرة تمركز «حزب العمال» في عفرين، فإن هذا التوتر جاء ضمن سياق طويل. شكّلت الأحداث في سوريا خزاناً لتراكم غضب أنقرة وتصاعد إحساسها بالخيانة الأمريكية، ولم تكتف واشنطن بلعب دور كبير في كبح طموح تركيا لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد عبر دعم المعارضة السورية المسلحة وتثبيتها كبديل شرعي للنظام، ولكنها تخلت عنها أيضاً حين دخلت في مجابهة عسكرية مع روسيا، وتحالفت مع «حزب العمال الكردستاني التركي» عبر دعم فرعه السوري بحيث حولته إلى قوة ضاربة وزوّده فعلياً بإمكانيات دولة كردية معادية لتركيا.

وكانت محاولة الانقلاب العسكري في ٢٠١٦ وردود الفعل الأمريكية الغامضة تجاهها نقطة مهمة أخرى في اجتماع إحساس الغضب والخيانة لدى الأتراك ما ساهم في اتجاه حكومة حزب «العدالة والتنمية» الحاكمة نحو ابتعاد مستمر عن واشنطن، وهو ما عني، في حسابات السياسة، اقتراب أنقرة الاضطراري من خصوم الولايات المتحدة الكبار في الشرق الأوسط: روسيا وإيران.

مسلسل الضغوط المتبادلة بين البلدين شهد فصولاً أخرى فبعد اعتقال السلطات التركية أحد العاملين في القنصلية الأمريكية في إسطنبول واستدعاء آخر للتحقيق معهما في تهم تتعلق بما تسميه أنقرة «التنظيم الموازي» من جماعة الداعية فتح الله غولن، فجمدت الممثلات الأمريكية في تركيا قبول طلبات التأشيرة، كما قامت سلطاتها باعتقال مصري تركي وتوجيه تهم له بخرق عقوبات واشنطن على إيران وقضايا أخرى، وهو ما اعتبره الرئيس التركي إردوغان محاولة انقلاب جديدة ضد تركيا بمضمون سياسي وليس عسكرياً.

وإذا كان الاتفاق التركي - الأمريكي الأخير لا يلبي فعلاً طلبات الطرفين، فإنه، مع ذلك، يؤكد عدة حقائق، منها أنه كما أن تركيا لا تستطيع تجاهل القوة العظمى ونفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري الخطير في العالم، فإن الأمريكيين لا يستطيعون أيضاً تجاهل الوزن الكبير لتركيا في العالم، وكما يعتبر الأمريكيون حربهم على الحركات الجهادية المسلحة أولوية في العالم الإسلامي، فإن الأتراك لا يستطيعون تجاهل الخطر الذي تشكّله دولة كردية يقودها حزب معاد لهم.

وحين يستطيع الأمريكيون فهم هذه المعادلة البسيطة فإن الكثير من الأشياء ستتغير.

جدال بين أمين عام الجامعة العربية ووزير الخارجية التركي بسبب «عفرين» المداخلة الانفعالية للوزير التركي تعكس نوعاً من المزايدة

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٢/١٩

شهدت جلسة نقاش على هامش مؤتمر ميونخ للأمن المنعقد في ألمانيا نقاشاً حاداً بين أمين عام الجامعة العربية أحمد أبو الغيط ووزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، وذلك بسبب عملية "عفرين" العسكرية التركية في سوريا.

ووجه أبو الغيط نقداً حاداً إلى النظام التركي بسبب استمرار عملية "غصن الزيتون" في منطقة عفرين السورية، وسحب قواتها فوراً من هناك.

وأضاف أمين الجامعة العربية بأن "داعش" الإرهابي هو حصيلة البيئة المحيطة، وهو مرتبط بعدم وجود تسوية للقضية الفلسطينية، وفق تعبيره.

ورد جاويش أوغلو على أبو الغيط وفق فضائية "TRT" التركية قائلاً: "أتمنى أن يكون نظامكم قويا بالدرجة الكافية لمنع قائد إحدى الدول الأعضاء (في جامعتكم) من قتل على الأقل نصف مليون شخص، أو منعه من استخدام الأسلحة الكيميائية (في إشارة إلى رئيس النظام السوري بشار الأسد).

يأتي ذلك في الوقت الذي تستمر فيه عملية "غصن الزيتون" العسكرية التركية في مدينة عفرين السورية، تحت مسمى محاربة بعض التنظيمات الإرهابية.

الناطق الرسمي باسم الجامعة العربية ينتقد مزايدات وزير الخارجية التركي

بدوره استنكر الناطق الرسمي باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية، كلمة وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الهجومية أثناء الجلسة المخصصة لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط في مؤتمر ميونخ للأمن.

وأشار الوزير المفوض محمود عفيفي إلى أن أبو الغيط كان قد انتقد التدخل في الأراضي السورية، من جانب تركيا كما انتقد كافة التدخلات الإقليمية والدولية الأخرى التي جاءت على حساب الشعب السوري، غير أن "الوزير التركي عقب على كلام الأمين العام بصورة انطوت على انفعال غير مبرر، بعد أن طلب الكلمة قبل ختام جلسة النقاش بلحظات". كما انتقد أوغلو ما طرحه الأمين العام بشأن ضرورة صياغة ترتيبات إقليمية جديدة تكون نواتها عربية.

واعتبر الناطق الرسمي أن "المداخلة الانفعالية للوزير التركي تعكس نوعاً من المزايدة، وتنطوي على استعلاء ليس غريباً على تيار العثمانية الجديدة الذي نعرف جميعاً ما يكنه للعالم العربي من مشاعر"، مضيفاً أن موقف الأمين العام لجامعة الدول العربية يرفض أي تدخل في الأراضي العربية تحت أية ذريعة، و"لا يمكن أن تضيي الجامعة الشرعية على مثل هذه التدخلات المرفوضة والخارجة عن الشرعية الدولية، أخذاً في الاعتبار القرارات الصادرة عن كل من القمة العربية ومجلس الجامعة في هذا الصدد".

وأكد الناطق الرسمي أن كلام وزير الخارجية التركي أثناء مداخلته حول القضية الفلسطينية "لا يعكس سوى الرغبة في المزايدة والاستعراض، فضلاً عن الغمز من المواقف العربية، مضيفاً أن الشعوب العربية لم تعد تنطلي عليها هذه البهلوانية السياسية".

يذكر أن تركيا تشارك منذ العشرين من يناير/كانون الثاني بعملية عسكرية في شمال سوريا لمحاربة وحدات حماية الشعب الكردية وداعش.

المعارضة تحمل حزب أردوغان مسؤولية «إفكار» تركيا

الأهرام اليومي: ٢٠١٨/٢/١٩

كشفت المعارضة التركية عن أن حزب «العدالة والتنمية» الحاكم تمكن خلال سنوات حكمه التي امتدت على مدار ١٦ عاما من إفقار دولة تركيا و«هدمها هدمًا» بتزايد قياسي في نصيب المواطن التركي من الدين العام وتضاعف الديون الخارجية على القطاع الخاص.

وكشفت صحيفة «جمهورية» عن تفاصيل تقرير أعده حزب الشعب الجمهوري المعارض بالتعاون مع قيادات النقابات العمالية، موضحا التراجع الحاد في عدد من المؤشرات الاقتصادية بالبلاد خلال فترة تولي «العدالة والتنمية» للحكم منذ عام ٢٠٠٢ وحتى ديسمبر ٢٠١٧. ومن بين المؤشرات التي أبرزها التقرير نمو نصيب المواطن التركي من الدين العام خلال هذه الفترة إلى حوالي ١١ ألف ليرة، أي ما يعادل ٣ آلاف دولار أمريكي، بعد أن كان لا يتجاوز ٧٠٠ دولار فقط لا غير في ديسمبر ٢٠٠٢، فيما بلغت الديون الخارجية للقطاع الخاص أكثر من ٣٠٧ مليارات دولار بعد أن كانت لا تتجاوز ٤٣ مليار دولار قبل ستة عشرة عاما.

ووفقا للتقرير ذاته، فقد ارتفعت معدلات البطالة من ٨,٣٪ نهاية عام ٢٠٠٢ إلى قرابة الـ ١١٪ بختام ٢٠١٧، فيما ارتفعت مؤشرات مستويات الفقر في المجتمع التركي خلال الفترة ذاتها وفي انعكاس اجتماعي للصعوبات الاقتصادية التي بات المجتمع التركي يعانيها، أوضح التقرير أن معدلات الطلاق ارتفعت بنسبة ٣٨٪، وزيادة قضايا الدعارة بمقدار مخيف وهو ٧٩٠٪، كما شهدت قضايا العنف ضد النساء وقتلهن قفزة بنسبة ٤٠٠٪ وكذلك ارتفعت وقائع الإساءة الجنسية للأطفال بمقدار ٤٣٤٪ وقضايا تعاطي المخدرات بنسبة ٦٧٨٪، وبلغت الزيادة في معدلات الجريمة إجمالا حوالي ٢٦١٪. وفي سياق متصل، نقلت مجلة «دير شبيجل» الألمانية تأكيدات مارتينا رينر مسؤولة الشؤون الداخلية بحزب اليسار المعارض أن أراضي ألمانيا أصبحت «مرتعا» لأنظمة المخابرات الأجنبية تتقدمها الأجهزة التركية.

وأشارت المجلة إلى تصريحات رينر حول تزايد التحقيقات التي تجري في ألمانيا حول وقائع التجسس الأجنبي بمقدار ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع الوقت ذاته منذ عامين. وعلى صعيد العلاقات الألمانية - التركية أيضا، استدعت وزارة الخارجية الألمانية السفير التركي لدى برلين عقب تفجر أزمة بين سام أوزدمير الزعيم السابق لحزب الخضر الألماني ذي الأصول التركية عقب تصادف وجوده في ذات الفندق الذي يستضيف الوفد المرافق لرئيس وزراء تركيا بن علي يلدريم والمشارك في مؤتمر ميونيخ للأمن، والذي اتهم أوزدمير بالإرهاب في إفادة للشرطة المحلية.

كاتب: أردوغان يسعى لتحقيق هذه الأهداف السبعة من خلال عملية عفرين

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٢/١٩

(زمان التركية) - قال الكاتب الدكتور كاظم ناصر في مقال له بموقع (المجد) إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أراد من خلال عملية "غصن الزيتون" العسكرية في شمال سوريا، تحقيق ٧ أهداف، أبرزها إيجاد موطئ قدم يتيح له المشاركة عند تقرير مستقبل سوريا، بعد أن أوشكت الأزمة على الانتهاء، ويضعف في نفس الوقت حزب العمال الكردستاني.

بعد مضي شهر على إعلان رئيس الجمهورية التركية رجب طيب اردوغان عن انطلاق عملية "غصن الزيتون" التي قال إن الهدف منها هو "محااربة الارهاب وطرد المقاتلين الكرد من مدينة عفرين"، فإن العملية ما زالت مستمرة ولا أحد يعرف متى ستوقف.

الرئيس التركي يدرك أن تركيا لن تكون آمنة ومستقرة ما دامت الجارة سوريا ممزقة وتعاني من حروب طاحنة وتدخلات اجنبية متعددة، ولهذا فإن التدخل العسكري التركي المباشر يهدف إلى حماية مصالح وأمن تركيا، وحصولها على جزء من الكعكة عندما تنتهي الحروب في سوريا ويحين وقت توزيع المكاسب.

عملية غصن الزيتون العسكرية التركية تهدف أولاً : إلى توجيه ضربة قوية لحزب العمال الكردستاني وإضعافه، ومنع الكرد من إقامة دولة كردية مستقلة على الحدود مع تركيا في سوريا أو العراق، والسيطرة على الكرد الأتراك وإبقاء تركيا دولة قوية موحدة.

ثانياً : إن تغلغل تركيا العسكري في العمق السوري يمكنها من ضمان دور هام لها في شؤون سوريا والمنطقة العربية بعد انتهاء الحرب. أردوغان يدرك أن الجيش السوري حقق انتصارات هامة لكن الوضع السوري ما زال هشاً، ولهذا فإنه يعتقد أن تدخل تركيا الآن وتحقيقها انتصاراً عسكرياً في الداخل السوري سيمكنها من المشاركة في الاتفاق على حل نهائي للوضع في سوريا يساهم في حفظ أمنها، ويضعف خصومها الكرد.

ثالثاً : اردوغان يعمل على بناء دولة تركية قوية حديثة تلعب دوراً هاماً في السياسة الدولية و في الشؤون العربية والاسلامية" لقد أعرب صراحة عن طموحه في إعادة إحياء النفوذ العثماني في المنطقة بقوله " أولئك الذين يعتقدون أننا محونا من قلوبنا هذه الأرض، التي تركناها وسط الدموع قبل قرن، مخطئون."

رابعا : إن نجاح العملية العسكرية سيمكن تركيا من إقامة منطقة آمنة على حدودها مع سوريا ويعيد الأمن والهدوء إلى القرى والمدن التركية الحدودية.

خامساً : إذا تمكنت تركيا من تحقيق اهدافها من " عملية غصن الزيتون" فإن ذلك سيزيد من هيبتها ونفوذها في الدول العربية والعالم الاسلامي، وقد تستخدمه كورقة ضغط في محاولاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

سادساً : ان نجاح العملية في إعادة الهدوء إلى المناطق السورية المحاذية لتركيا وفتح الحدود بين البلدين، سيخدم الرغبة التركية في إعادة أكبر عدد ممكن من اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا" لقد عبّر الرئيس التركي عن ذلك بقوله " هدفنا هو ضمان عودة ٣,٥ مليون من إخواننا السوريين إلى ديارهم وأرضهم في أقرب وقت ممكن."

سابعاً : لقد حظيت العملية العسكرية بتأييد شعبي واسع، ودعمها حزب الحركة القومية التركي المتحالف مع حزب العدالة والتنمية مما يعني أن نجاح " عملية غصن الزيتون" سوف يزيد شعبية حزب العدالة والتنمية ويعزز فرص اردوغان للفوز في الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩.

أردوغان يعرف كيف يستغلّ الفرص لخدمة بلاده، وتحقيق طموحه السياسي ورغبته في البقاء في السلطة أطول فترة ممكنة.

لا شك بأن التاريخ يُصنع الآن في سوريا الحبيبة" وإن التدخل التركي الذي يريد أردوغان استخدامه لأهداف سياسية تهم حزبه ومستقبله السياسي قد زاد الوضع السوري تعقيداً، وإن الحرب التي تشارك فيها روسيا، أمريكا، إيران، إسرائيل، تركيا، وبعض الدول العربية وحزب الله مرشحة للتوسّع، وقد تقود إلى اشتعال النيران في أكثر من قطر عربي وتهديد السلام العالمي.

زيارة تيلرسون والعلاقات الأمريكية التركية

*عمر كوش

العربي الجديد: ٢٠١٨/٢/١٩

لم ينجح وزير الخارجية الأمريكية، ريكس تيلرسون، في زيارته أنقرة، في تبديد خلافات بلاده مع تركيا، على الرغم من لقائه المطول مع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ثم اجتماعه بنظيره التركي، مولود جاوش أوغلو، إذ إن هوة الخلافات بين البلدين لا تزال كبيرة، ولا تقتصر فقط على مطالبة أنقرة بضرورة تخلي الإدارة الأمريكية عن دعمها العسكري الكبير حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية (PYD)، الذي تخوض ضد مليشياته "وحدات حماية الشعب" الكردية (YPG) معارك طاحنة في منطقة عفرين السورية، ومطالبتها سحب هذه المليشيات من مدينة منبج، بل تمتد إلى قضايا أخرى تتعلق بالتعامل الأمريكي مع الوضع في سورية والعراق، وصولاً إلى مطالبة أنقرة واشنطن تسليمها الداعية فتح الله غولن، الذي تتهمه بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت ليلة منتصف يوليو/ تموز ٢٠١٦.

ولعل المنتج الوحيد للزيارة هو الإعلان عن التوصل إلى وضع آلية لإعادة تطبيع العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، حيث عبر تيلرسون عن رغبة إدارة الرئيس، دونالد ترامب، في إعادة تطبيع علاقاتها مع الإدارة التركية، وأن تركيا والولايات المتحدة "لن تتحركاً بعد الآن كل بمفردها في سورية"، وتريدان "المضي في العمل معاً" لتجاوز الخلافات الحالية بينهما.

ويدخل ذلك كله في الإطار النظري لتطبيع العلاقات التركية الأمريكية، ومحاولة إعادة الثقة بين البلدين، بعد التباعد الكبير الذي حصل في السنوات القليلة الماضية، من خلال وضع آلية مشتركة، تركية أمريكية، تتمثل في تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارتي الخارجية والدفاع وجهازي الاستخبارات في كل من تركيا والولايات المتحدة، مهمتها بحث القضايا والمواضيع الخلافية بينهما، واقتراح حلول لها. وبالتالي، فإن الأمر ترك معلقاً في انتظار أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها المفترض أن تبدأ، حسب وزير الخارجية التركي، قبيل منتصف مارس/ آذار المقبل.

ولم يخف جاوش أوغلو تأكيداً على أن بلاده تنتظر من واشنطن الأفعال، لا الأقوال، وأن العمل على إعادة بناء الثقة بين البلدين لا بد أن يبدأ باتخاذ خطوات ملموسة على الأرض، وبالتحديد من مدينة منبج، حيث قدم الجانب التركي مقترحاً يقضي بانسحاب مليشيات الحماية الكردية، ونشر قوات تركية وأمريكية مشتركة فيها، تتولى إدارة شؤونها.

وعلى الرغم من أن البيان المشترك الذي صدر عقب اجتماع تيلرسون وجاوش أوغلو أكد وقوف تركيا والولايات المتحدة بحزم "ضد كل محاولات التغيير الديموغرافي، وفرض الأمر الواقع في سورية"، والتأكيد على "وحدة الأراضي السورية، والمحافظة على وحدتها الوطنية"، إلا أن واقع الأمر يفيد أن كلا من الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا لا يهتما "وحدة سورية"، إلا بوصفها مقولة تخفي صراعها على استكمال

نفوذه وتثبيتته فيها، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تثبيت نفوذها في منطقة الجزيرة السورية، بعد وضعها استراتيجيتها الجديدة في سورية، الهادفة إلى إنشاء ما يشبه دويلة أو كياناً انفصالياً في منطقة الجزيرة السورية، عبر العمل على تشكيل جيش مؤلف من ٣٠ ألف مقاتل، قوامه الأساسي عناصر مليشيات وحدات الحماية الكردية، مهمته الانتشار على طول الحدود مع تركيا والعراق وعلى الضفة الشرقية لنهر الفرات، إلى جانب تأمينها وتدعيمها قاعدة التنف في الجنوب الشرقي من سورية، بينما تحاول روسيا استكمال سيطرتها وتأمين هذه السيطرة على منطقة الساحل السوري، بدءاً من مدينة اللاذقية وصولاً إلى مدينتي حمص ودمشق، حيث أقامت فيها قواعد عسكرية بحرية وبرية ومطارات، وثبتت وجودها العسكري باتفاقية مديدة ومهينة مع النظام السوري، تقرّ بتحول القوات العسكرية الروسية إلى قوة احتلال شبه دائم في سورية.

ويحاول نظام الماللي الإيراني ضمان سيطرته على الطريق الممتد من طهران إلى بيروت، مروراً ببغداد ودمشق، بعد تثبيت نفوذه عبر نشره أكثر من ٧٠ ألف مرتزق من مليشيا حزب الله اللبناني والمليشيات العراقية والأفغانية، فضلاً عن قواعد ومصانع أسلحة، وضباط ومقاتلين من الحرس الثوري الإيراني وسواهم. أما تركيا فقد أطلقت عملية غصن الزيتون العسكرية، لتستكمل ما بدأتها في عملية درع الفرات التي توقفت على أبواب منبج، وبقيت بوصفها الطرف الإقليمي الذي لم يرضه ما حصل عليه في حسابات تقاسم النفوذ في سورية، إذ اكتفت مرغمة بمنطقة محدودة، تمتد من مدينة جرابلس إلى بلدة الراعي، وصولاً إلى مدينة الباب، مع أنها تعتبر نفسها أكثر الدول المعنية بالملف السوري، حيث منعها كل من الأمريكان والروس من التقدم باتجاه مدينة منبج، عندما أطلقت

عملية "درع الفرات" في ٢٤ أغسطس/ آب ٢٠١٦، وأرغمت تلك الممانعة السياسة الأتراك على تغيير وجهتهم الغربية باتجاه التفاهم والتنسيق مع الروس والإيرانيين، حيال الوضع في سورية.

غير أن ما زاد من حدة الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة مطالبة وزارة الدفاع الأمريكية تخصيص مبلغ ٥٥٠ مليون دولار، لدعم ما تسمى "قوات سورية الديمقراطية"، ولتدريب (وتجهيز) قوات حرس الحدود التي أعلنت الإدارة الأمريكية العمل على تشكيلها، وكانت السبب الرئيس في توتر العلاقات الأمريكية التركية، وإطلاق تركيا عملياتها العسكرية في منطقة عفرين، بمشاركة مقاتلين من فصائل الجيش السوري الحر.

ويبدو أنه على الرغم من لقاءات عديدة جرت ما بين المسؤولين الأتراك والأمريكيين أخيراً، إلا أن الخلافات لا تزال قائمة بين البلدين، لكن في مطلق الأحوال، لن يؤدي ذلك إلى إحداث قطيعة بين البلدين الحليفيين تاريخياً، وهو أمر تشهد عليه الأزمات السابقة التي حصلت بينهما. لذلك سيلجأ ساسة كلا البلدين إلى التخفيف من حدة التوتر بينهما، وتدوير زوايا الخلافات، بغية الوصول إلى تفاهات حولها.

«أردوغان».. وحلم الخلافة الزائلة!

*د. محمد صلاح البدرى

بوابة الوطن المصرية: ٢٠١٨/٢/١٩

١ . في يوليو عام ١٩٧٤ قامت القوات التركية باجتياح الجزء الشمالي من جزيرة قبرص رداً على مساندة اليونان للانقلاب العسكري الذي حدث بها، وكانت نتيجة الاجتياح أن سيطرت تركيا على الجزء الشمالي من تلك الجزيرة الصغيرة، التي قامت فيه بعد ذلك ما يعرف الآن بجمهورية شمال قبرص، لقد ترتب على ذلك الاجتياح أن رفضت تركيا التوقيع على قانون البحار الدولي الذي صدر سنة ١٩٨٢، والذي دخل حيز التنفيذ سنة ١٩٩٤، بل ربما كانت تركيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تظل على بحر ولم توقع على هذه المعاهدة الدولية، وأدى ذلك إلى خسارتها حق التنقيب عن الغاز الذي ظهر في المتوسط مؤخراً، لأنها لم تمتلك بحراً إقليمياً قط!! ربما لا يعرف الكثيرون تلك الحقائق، بينما لا يهتم البعض الآخر بها من الأساس، ولكنني أعتقد أن الأمر ليس بهذه البساطة، فالتاريخ دوماً هو ما يرسم الجغرافيا!

٢ . في تصريحات عنترية، لا سبب لها في رأيي إلا استفزاز النظام المصري، يعلن وزير خارجية تركيا أن دولته بصدد التنقيب عن الغاز شرق البحر المتوسط، وأنه يرفض اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص، التي كان نتيجتها أن تمكنت مصر من التنقيب عن الغاز في عمق البحر المتوسط، ومن ثم اكتشاف حقل ظهر، الذي سيغير من الشكل الاقتصادي للدولة المصرية في مجال البترول.

التصريحات تتسق مع شخصية الرئيس التركي الذي ما زال يحلم بخلافته القديمة منذ أن ظهر على الساحة. فلم يعترض «أردوغان» وحكومته على الاتفاقية ذاتها بين قبرص وإسرائيل مثلاً، التي تعتبر أقرب إليه وأكثر تأثيراً على حصته التي يسعى إليها، ولكن يبدو أن «أردوغان» يعاني من كل ما يتعلق تحديداً بولايته القديمة ذات الخيرات، أو الدولة المصرية بتعريفها الحديث!

٣ . يحاول النظام التركي التحرش بمصر في كل مناسبة عن طريق تصريحات تستهدف الاستفزاز في المقام الأول، بينما ترد الخارجية المصرية رداً منضبطاً ينم عن رباطة جأش واضحة. لقد كان الرد الأوضح على تصريحات «أردوغان» هذه المرة هو تلك المشاهد للقطع البحرية المصرية التي تحوم حول حقل ظهر مع بدء العملية العسكرية في سيناء، كما كان انتقال حاملة الطائرات جمال عبدالناصر إلى شرق المتوسط إجابة شافية على كل اعتراضاته الساذجة!!

هناك من الأفعال ما يعجز الكلام عن وصفه، ولكن الأهم أن الأفعال دوماً هي شيم الرجال، بينما يظل الكلام.. مجرد كلام!

٤ . يعاني رأس الدولة التركية مؤخراً من ضغوط لا يمكن تجاهلها، فحجم استثماراته التي ضخها عبر عشر سنوات أخذ في التآكل تدريجياً، ومساحات النفوذ الاقتصادي تتضاءل يوماً بعد يوم، حتى حلم الخلافة الذي راوده بعد تمكن التنظيمات الإسلامية من دول الربيع العربي قد تحول إلى كابوس بعد ثورة الثلاثين من يونيو! يحاول «أردوغان» استعادة كل ما فقدته من خسائر على حساب الدولة المصرية، مستمداً قوته من خلفيته العثمانية التي كانت تتعامل مع مصر من منظور فوقي، ومتوهماً أن مصر ما زالت تلك الولاية الممثلة بالخيرات، والتي ترسل المكوس سنوياً إلى الباب العالي في خنوع وضعف!

ينسى الرئيس التركي -أو يتناسى- أن مصر لم تعد كما كانت، وأن النظام المصري قد استعاد عافيته، وقطع الأسطول البحري المصري التي انتقدها الكثيرون تتوق للهو مع كل أحلامه التي تحمل الجينات الاستعمارية الموروثة!

٥ . لن يهدأ النظام التركي إلا بنشوب حرب تطيح برأسه الذي حاول الحفاظ عليه باعتقال آلاف المعارضين وغلق الصحف ووسائل الإعلام، بل وبعد أن عبث في الدستور التركي نفسه ليبقى أطول فترة ممكنة في سدة الحكم! سيحاول الرئيس التركي مراراً استفزاز النظام المصري بالتصريحات تارة وربما بالتحركات لاحقاً، ولكنني أعتقد أن صدمته ستصبح شديدة حين يكتشف أنه يتعامل مع نظام يحرص على سيادة الدولة أكثر بكثير من حرصه هو على كرسي خلافته المزعومة!

تركيا وديناميات الصراع الجديدة في سوريا (رؤية تركية)

وكالة الاناضول: ٢٠١٨/٢/١٩

أويتون أورهان*: بعد كسر شوكة تنظيم "داعش" الإرهابي إلى حد كبير في سوريا، كان من المنتظر خلال العام الجاري ٢٠١٨، أن تنتهي الحرب في هذا البلد ويتم الانتقال إلى مرحلة الحل السياسي. لكن قرب الانتهاء من مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، أشعل فتيل صراعات جديدة في سوريا، فالحدود الفعلية المصطنعة داخل هذا البلد، غير مرضية للعديد من الجهات الفاعلة، وهذه الجهات تطالب بإعادة توزيع القوى من جديد. ومن الممكن القول بأن انتهاء مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، اظهرت ٤ ديناميات صراع جديدة في سوريا، وهي على الشكل الآتي.

١ - تجدد الاشتباكات بين قوات النظام السوري والمعارضة، خاصة في الغوطة الشرقية لدمشق ومحافظة إدلب (شمال) المشمولتين ضمن اتفاق مناطق خفض التوتر بموجب اتفاق أستانا.

٢ - استمرار تصاعد الحملات العسكرية التركية ضد تنظيم "ب ي د / بي كا كا" الإرهابي في الشمال السوري.

٣ - ظهور صراع جديد في شرق سوريا بين التحالف الروسي السوري الإيراني، والتحالف الأمريكي مع "ب ي د / بي كا كا" الإرهابي.

٤ - مواجهة مباشرة وغير مباشرة بين إيران وإسرائيل في سوريا.

** الوجود العسكري التركي في إدلب بمثابة صمام أمان.

يعتقد النظام السوري وإيران بعدم استطاعتهما الحصول على تنازلات سياسية في الجيوب الصغيرة التي تسيطر عليها المعارضة، ورغم أن طهران والنظام السوري وقعنا على اتفاق مناطق خفض التوتر، إلا أنهما تستغلانه كوسيلة لكسب مزيد من الوقت، وتضييق الخناق على المعارضة، والالتفاف على جبهات أخرى مختلفة.

ويبدو أن طهران ودمشق مصممتان على مواصلة الحرب إلى أن يتم بسط سيطرة النظام السوري على كامل الأراضي السورية بشكل تام.

ولعل الاعتداءات التي تعرضت لها القوات التركية المتواجدة في محافظة إدلب السورية لدى تأسيسها نقاط مراقبة لوقف إطلاق النار، من قبل الميليشيات الإيرانية وقوات النظام، خير دليل على نية طهران والنظام في الاستمرار بالحرب.

والدليل الثاني على ذلك، هو توجيه النظام السوري قوات النخبة لديه إلى منطقة الغوطة الشرقية، بعد إتمام عملياته العسكرية ضد مطار أبو الظهور في محافظة إدلب، ومن المتوقع أن تشهد الغوطة الشرقية المشمولة ضمن اتفاق مناطق خفض التوتر، اشتباكات عنيفة جدا.

الخيار الوحيد المتاح أمام قوات المعارضة، هو المقترحات التركية، فالاعتداءات الأخيرة التي نفذتها قوات النظام على إدلب، أوضحت بأن مقاومة المعارضة بدأت تتلاشى، واستقرار المعارضة والمدنيين وتوفير الامن لهم في إدلب يكمن في بدء تركيا بتأسيس ١٢ نقطة مراقبة في المنطقة.

فالمعارضة والمدنيون في إدلب يعتقدون بأن تأسيس تركيا نقاط مراقبة في مناطقهم، سيوفر لهم الحماية من هجمات النظام ويجنبهم الغارات الجوية الروسية.

لكن العائق الأهم الذي يحول دون نشر الاستقرار والأمن في إدلب، هو وجود المقاتلين الأجانب المتطرفين داخل هيئة تحرير الشام الموجودة في المنطقة.

وعلى الرغم من استمرار احتمال قيام تلك العناصر المتطرفة بشن هجمات ضد القوات التركية، إلا أن أنقرة اتخذت قرارا بتسريع تأسيس نقاط المراقبة في إدلب، وذلك بالتوازي مع عملية غصن الزيتون في عفرين (بريف حلب شمالي سوريا).

ويرغب المدنيون القاطنون قرب جبهات المعارضة الموجودة خارج إدلب، تأسيس تركيا نقاط مراقبة في مناطقهم لحمايتهم من هجمات النظام السوري، لكن تحقيق هذا المطلب يستدعي التنسيق مع روسيا وإيران.

ويبدو أن الروس يرغبون في إبراز دور تركيا في الداخل السوري، بهدف تحقيق التوازن مع إيران، لكن لا يبدو أن النظام السوري وطهران سيرحبان بهذه الخطة.

** اشتداد التنافس الروسي الأمريكي في سوريا

تود تركيا الحفاظ على التوازن العسكري والحدود بين النظام السوري والمعارضة، وتصر على إنهاء سيطرة تنظيم "ب ي د/ بي كا كا" الارهابي على مناطق داخل البلاد، ولتحقيق هذا الهدف تجهز تركيا نفسها منذ فترة طويلة، وقد بدأت بحملتها العسكرية ضد تنظيم "ب ي د/ بي كا كا" مؤخرا في عفرين بعد التنسيق مع الروس.

ومن المحتمل أن تكون حملة عفرين هي الأولى في سلسلة الحملات العسكرية التي ستشنها تركيا ضد هذا التنظيم، وليس خفياً على أحد أن مسألة تطهير منبج وشرقي نهر الفرات من عناصر "ب ي د/ بي كا كا" الارهابي ستكون من أولويات تركيا لاحقا، لذا من المتوقع أن يكون الشمال السوري مسرحا لتطورات ساخنة خلال المرحلة المقبلة.

والعلاقة القائمة بين النظام السوري وتنظيم "ب ي د/ بي كا كا" الارهابي كانت متذبذبة منذ بداية الحرب في هذا البلد، لكن بشكل عام لم يشكل الطرفان تهديدا ضد بعضهما البعض، بل تعاونا في بعض الأحيان ضد أهداف معينة، لكن هذا التعاون كان ينقصه الثقة المتبادلة. وبعد قيامهما بإضعاف التهديدات المشتركة، بدأ تنظيم "ب ي د/ بي كا كا" بتعزيز علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية ووسع الأراضي التي يسيطر عليها ووضع يده على موارد النفط في البلاد، وطالب بمناطق حكم ذاتي، الأمر الذي غير من طبيعة العلاقة بين الجانبين.

هذا التنافس ظهر جليا في السباق على فرض السيطرة على محافظة دير الزور(شرق)، فالنظام استطاع كسب هذا السباق، لكن "ب ي د/ بي كا كا" وبدعم من الولايات المتحدة تمكن من بسط سيطرته على أرياف المحافظة.

وعلى الرغم من سيطرة النظام على أهم المناطق السكنية والمعبر الحدودي مع العراق، إلا أن أهم المناطق النفطية والزراعية في دير الزور بقيت في يد "ب ي د"، وهذا الأمر أشعل فتيل الصراع بين الطرفين مجددا.

النظام السوري والميليشيات الروسية أطلقت حملة عسكرية باتجاه شرق نهر الفرات بدير الزور لاستعادة حقل نفطي يخضع لسيطرة "ب ي د"، وكان الرد الأمريكي على هذه الحملة قاس جدا، حيث أسفرت الغارات الجوية وقذائف المدفعية الأمريكية عن مقتل أكثر من ١٠٠ مقاتل من النظام السوري والميليشيات الروسية.

وبهذه الضربة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تستطع حماية حليفها (ب ي د) في عفرين، أنها لن تسمح لأحد بالعبور إلى شرق الفرات، وأنها مصرة على حماية التنظيم في الجانب الشرقي من الفرات.

ولعل الولايات المتحدة بعثت عبر هذه الضربة برسالة إلى تركيا التي تعتزم تطهير منبج من "ب ي د"، ولكن هذه الرسالة لن توقف تركيا ولا النظام السوري الذي يستعد لشن حملة جديدة ضد التنظيم في ريف دير الزور.

ومن المتوقع أن تشهد جبهة دير الزور أياما ساخنة خلال الفترة القريبة القادمة، وهذا الأمر سيصعد من التنافس الروسي الأمريكي في سوريا.

** التحركات في الجبهات الجنوبية

بعد صمت طويلة كان مطبقا على الجبهات الجنوبية في سوريا، بدأت تتوارد أنباء الاشتباكات في الآونة الأخيرة، فالمقاتلات الإسرائيلية اخترقت الأجواء السورية، فواجهتها المضادات الجوية السورية واسقطت واحدة مؤخرا.

وردا على ذلك قصفت المقاتلات الإسرائيلية مواقع تابعة للنظام وحزب الله وإيران داخل الأراضي السورية، حيث تراقب تل أبيب بقلق تعاضم قوة إيران وميليشياتها في الداخل السوري منذ زمن طويل، لكنها لم تكن تتدخل بشكل مباشر لعرقلة ذلك. وقبل التكهن بموعد انتهاء الحرب في سوريا، يجب الوضع في الحسبان أولا بأن إسرائيل ستصفي حساباتها مع إيران داخل الأراضي السورية. وكل هذه التطورات تشير إلى أن موعد انتهاء الحرب الداخلية في سوريا، يبدو بعيدا، وأما بالنسبة لتركيا فإن دائرة اللعبة أخذت بالتوسع.

وتواجه تركيا في المسألة السورية معضلتين يجب عليهما حلها، الأولى مكافحة تنظيم "ب ي د/ بي كا كا" الارهابي، والثانية إيجاد مخرج للمعارضة السورية، فتركيا نجحت في دفع المعارضة التي تهدف بالأساس لإسقاط النظام، إلى محاربة تنظيمي "داعش" و"ب ي د".

فالمعارضة المعتدلة التي كانت قد خسرت أجزاء كبيرة من مناطق سيطرتها، عادت مع عملية درع الفرات لتسيطر على أجزاء واسعة في الشمال السوري، وبدأت بتوسيع مناطق نفوذها في عفرين وربطت إدلب بمناطق درع الفرات.

وفي الوقت ذاته قطعت تركيا شوطا كبيرا في تطهير غربي نهر الفرات من عناصر "ب ي د" وعززت وجودها في تلك المناطق. ولعل ارتفاع حدة التنافس بين القوى الفاعلة في سوريا، يزيد من خيارات تركيا، فالطريق الأمثل الذي ستسلكه تركيا الآن، هو الاستفادة من تنافس القوى، وعقد تحالفات مؤقتة والقضاء على مكامن الخطر في هذا البلد عبر توسيع نفوذها.

* خبير في مركز الشرق الأوسط للبحوث الاستراتيجية بتركيا

وَهُمُ الإِمْبَرَاتُورِيَّةُ

لماذا يتعصب أردوغان لإرث الدولة العثمانية؟

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة : ٢٠١٨/٢/٢٠

سامح الجارحي: يهيمن على سياسات وتوجهات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، "حلم إحياء الإمبراطورية العثمانية"، وعلى الرغم من نفيه سابقاً في مراحل مبكرة من صعوده السياسي رغبتَه في إعادة تأسيس الدولة العثمانية" إلا أن خطاباته العصبية الحادة في الآونة الأخيرة وسياساته العدائية تجاه المعارضة ودول الجوار والقوى الدولية تكشف عن رغبة مُلحة لشغل مكانة "السلطان الجديد"، على حد تعبير بعض الأكاديميين الأتراك، وهو ما يرتبط بعمليات تفكيك وإعادة هيكلة الهوية التركية، وتبني مظاهر وتجليات الإرث العثماني وسياسات الهيمنة والتوسع الإقليمي لإعادة إنتاج عهد "الاستعمار العثماني" في منطقة الشرق الأوسط.

إعادة إحياء العثمانية:

يتضح تَعَصُّبُ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للعثمانية القديمة، ومحاولاته إحياء مظاهر الدولة العثمانية في ثوب جديد، محاولاً صبغها بصبغة دينية في كثير من الأحيان، وهو ما يمكن إيضاحه من خلال عدد من المؤشرات، وذلك فيما يلي:

١- **خطاب الهيمنة:** يستخدم أردوغان في معظم خطبه السياسية مصطلح "نحن أحفاد العثمانيين" للتأكيد على توجهاته العثمانية ومحاولاته إحياء إرث الدولة العثمانية عن طريق التمدد السياسي والجغرافي، بما في ذلك إقليم الشرق الأوسط الذي يتصوره أردوغان أحد الأقاليم التابعة لتركيا بحكم التبعية التاريخية للدولة العثمانية. كما يرى أردوغان أيضاً أن هناك عدداً من دول أوربا تُعد امتداداً للتواجد التاريخي العثماني في أوروبا في الماضي.

ف عقب حصول حزب العدالة والتنمية على أغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١١، قال أردوغان محتفياً بانتصار حزبه في خطاب أمام حشد من أنصاره: "بقدر ما انتصرت إسطنبول انتصرت سراييفو، وبقدر ما انتصرت أزمير انتصرت بيروت، وبقدر ما انتصرت أنقرة انتصرت دمشق، وبقدر ما انتصرت ديار بكر انتصرت رام الله و نابلس وجنين والضفة الغربية والقدس وغزة، وبقدر ما انتصرت تركيا انتصر الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وأوروبا"، وهو ما يعبر عن نزعات التوسع الاستعماري لدى أردوغان.

٢- **التعليم الديني الإلزامي:** تعد عودة التعليم الديني الإلزامي في المدارس الأساسية التركية محاولة من أردوغان لإعادة الإرث العثماني، حيث قررت وزارة التعليم في تركيا فرض تدريس مناهج التعليم الديني الإلزامي في المدارس الأساسية بناء على قرار من الحكومة التركية.

٣- **الرموز السياسية:** تقدم نواب حزب العدالة والتنمية في يناير ٢٠١٥ بمشروع يطالبون فيه باعتماد شعار الدولة العثمانية "الطغراء" كشعار رسمي للدولة التركية، والذي كان قد تم إلغاؤه عام ١٩٢٢ بعد سقوط الخلافة العثمانية، وقد وافقت لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الأمة التركي الكبير على هذا المقترح على الرغم من اعتراض نواب المعارضة.

٤- **التراث المعماري:** يسعى أردوغان لإعادة إحياء الإرث التاريخي والمعماري للدولة العثمانية، فعلى سبيل المثال أعلن أردوغان في يوليو ٢٠١٦ رغبتَه في إعادة بناء بعض الثكنات العسكرية في إسطنبول، وهدم مركز أتاتورك الثقافي، وصرح نصاً: "سنبني ثكنات ملائمة من الناحية التاريخية في تقسيم شاءوا أم أبوا"، وذلك على الرغم من معارضة العديد من المواطنين الأتراك.

كما أطلق على أكبر جسر معلق على البوسفور في إسطنبول اسم السلطان "سليم الأول"، وذلك في أغسطس ٢٠١٦ على الرغم من المعارضة الكبيرة للعلويين الشيعة في تركيا بسبب العداء التاريخي بين السلطان سليم الأول والشيعة. **٥- المراسم الرسمية:** يحرص أردوغان على استخدام الرموز التي تشير إلى الدولة العثمانية في كافة تفاصيل حياته اليومية. فعلى سبيل المثال، ظهر في صورة قام بنشرها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر في نوفمبر ٢٠١٧ وهو يضع أمامه راية الفرقة ٥٧ الخاصة بالجيش العثماني.

كما ظهر في أكثر من مناسبة رسمية وخلفه جنود يرتدون ثياب محاربيين عثمانيين يحملون إعلام ١٦ دولة أسسها العثمانيون خلال استقباله رئيس أذربيجان "إلهام علييف" في يناير ٢٠١٥، وقد أضيف هذا البند إلى الاستعراضات الرسمية بشكل دائم، وقد قامت نائبة من نواب حزب العدالة والتنمية عن مدينة "باليكسیر" بنشر صورة يظهر فيها أردوغان محاطاً بالجنود، وعلقت عليها: "انتهى الفاصل الإعلاني للخلافة العثمانية الذي استمر ٩٠ عاماً".

٦- الصلاحيات الرئاسية: أدت التعديلات الدستورية، وتحول النظام السياسي التركي من برلماني إلى رئاسي إلى زيادة الصلاحيات الممنوحة لأردوغان، على غرار الصلاحيات التي يتمتع بها الملوك والسلاطين، وقد علق المفكر التركي المقرب من نظام أردوغان "عبدالرحمن ديليباك" بأن تحول تركيا للنظام الرئاسي سيتيح لتركيا أن تتحول لدولة الخلافة، ويصبح أردوغان خليفة للمسلمين، وسيفتتح مكاتب تمثيل للخلافة العثمانية الإسلامية في قصره.

٧- تدريس اللغة العثمانية: اعتمد أردوغان تدريس اللغة العثمانية في المدارس، وأعلن في ديسمبر ٢٠١٤ أن "تدريس اللغة العثمانية أمر سيتم لا محالة، شاء من شاء وأبي من أبي"، كما هاجم من يعارضون هذه الخطوة، ووصفهم بأنهم الخطر الأكبر، ورأى أن ذلك يحمي هوية الدولة إلى قيام الساعة، وذلك على حد تعبيره.

٨- دعم المسلسلات التاريخية: يدعم أردوغان المسلسلات والأفلام التركية التي تستعرض أحداثاً تعود لفترة العثمانيين، ومن مظاهر هذا الدعم قيامه بزيارة كواليس مسلسل "قيامه أرطغرل" الذي يتناول تاريخ مؤسسي الدولة العثمانية، وذلك في نوفمبر ٢٠١٦.

٩- توثيق الأرشيف العثماني: ركزت وسائل الإعلام التركية على قيام أردوغان بتبني مشروع لتوثيق الأرشيف العثماني "الطابو"، والذي يتردد أنه يحتوي على ما يتراوح بين ٦٣ إلى ٧٧ ألف وثيقة توثق أملاك الأتراك في الموصل وكركوك وحلب السورية وفقاً للادعاءات التي تتردد في خطاب بعض السياسيين الأتراك. وبناء على هذا طالب أردوغان في أكتوبر ٢٠١٦ بتعديل اتفاقية لوزان المبرمة عام ١٩٢٣ والتي على إثرها تمت تسوية حدود تركيا الحالية.

وفي هذا السياق، حرص بعض نواب وأعضاء من حزب العدالة والتنمية على التأكيد أكثر من مرة على تبعية الموصل العراقية وحلب السورية للدولة العثمانية، وضرورة حمايتهما باعتبارهما جزءاً من الدولة العثمانية، على حد زعمهم.

أبعاد "عصية أردوغان":

يرجع "التعصب العثماني" لدى أردوغان إلى تفاعل عدد من العوامل التي يرجع بعضها إلى طبيعة تنشئته السياسية والنسق العقيدي له الذي يتسم بالتطرف القومي وطموحه السياسي، وسعيه لاستبعاد وتحجيم معارضيه، ونزعات الانتقام والثأر ممن يصنفهم ضمن طائفة "الأعداء"، بالإضافة إلى نزعات الاستعمار والهيمنة الإقليمية، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

١- التنشئة السياسية: تأثر أردوغان بشدة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعرض لها، إذ تخرج من مدارس "إمام خطيب" الإسلامية الدينية، وكانت بداية عمله السياسي ضمن التيار الديني في تركيا الذي كان يمثلته آنذاك

نجم الدين أربكان" حيث كان عضواً فاعلاً في حزب السلامة الوطنية ثم حزب الرفاه والفضيلة اللذين شكلهما أربكان، وتمكن من الفوز برئاسة بلدية إسطنبول ممثلاً لحزب الرفاه.

وتعرض أردوغان للسجن بتهمة الكراهية الدينية والمنع من العمل في الوظائف الحكومية عام ١٩٩٨ بسبب اقتباس أبيات من شاعر تركي تصف المساجد بثكنات الجنود والمآذن بالحراب، كما قصد أردوغان حينها وصف أنصاره بأنهم "جيش مقدس يحرس الدين"، ويكشف ذلك عن اعتياد أردوغان على التوظيف السياسي للدين منذ مراحل التنشئة المبكرة لحشد التأييد السياسي لصالحه.

٢- التطرف القومي: تهيمن على النسق العقيدي لأردوغان اتجاهات شديدة التطرف فيما يتعلق بالهوية التركية، حيث يكشف تتبع خطابات أردوغان عن رؤية استعلائية للعالم تهمين عليها اعتقادات جامدة حول أفضلية تركيا استناداً للتاريخ العثماني الذي يعتبره الأساس الأهم للهوية التركية.

وعلى نقيض التقييمات السائدة في بعض الأدبيات العربية حول سياسات أردوغان، والتي تعتبره يركز على إحياء الهوية الإسلامية لكثرة توظيفه مفهوم "الأمة" في خطابه السياسي فإن "القومية التركية" بالمفهوم العثماني هي المهمة حقاً على عقيدة أردوغان ورؤيته للعالم، وهي المحرك الأساسي لسياساته الإقليمية.

٣- عقيدة الثأر: يعتبر الرئيس التركي التمسك بالعثمانية وإعادة إحياء تجلياتها نوعاً من الثأر الشخصي من "أعداء" الدولة التركية وفق رؤيته، وتتوجه سياسات الثأر لدى أردوغان إلى ثلاث طوائف من "الأعداء" على حد اعتقاده، هي: التيارات والنخب العلمانية ومؤسسات الدولة التي تعارض توجهاته السياسية وتعوق مشروعه العثماني، والفئة الثانية هي القوى الإقليمية التي يعتبرها أردوغان منافساً للهيمنة التركية كونها مشروعاً إقليمياً مناوئاً للرؤية العثمانية، وأخيراً القوى الدولية التي يسعى أردوغان للانتقام منها بسبب تسببها تاريخياً في سقوط الدولة العثمانية ورسم حدودها الحالية.

وتنعكس هذه التصورات في خطابات أردوغان العدائية ضد الدول الأوروبية، وتركيزه على الصراعات التاريخية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وادعائه تمثيل العالم الإسلامي في خطابه السياسية استناداً للإرث الاستعماري الإمبراطورية العثمانية.

٤- شرعية الوراثة: يسعى أردوغان من خلال تمسكه بالمبادئ العثمانية وتعصبه للدولة العثمانية وتاريخها ورموزها إلى أن يبعث برسالة ضمنية مفادها أنه الوريث الشرعي للخلافة العثمانية، وهو ما قامت وسائل الإعلام التابعة لحزب العدالة والتنمية بالتأكيد عليه مراراً، فعلى سبيل المثال قامت هذه الصحف بوضع صورة أردوغان بجوار صورة السلطان عبدالحميد الثاني الذي يعد واحداً من أقوى السلاطين العثمانيين.

٥- الاستبداد السياسي: يوظف أردوغان الإرث العثماني كأداة قمعية في مواجهة المعارضة السياسية، إذ يسعى لطرح أيديولوجيا مغايرة للعلمانية الكمالية من خلال استدعاء التاريخ وتنفيذ عملية إعادة هندسة اجتماعية للشعب التركي لإعادة غرث القيم والممارسات العثمانية ضمن الذاكرة الجمعية، وهو ما يكفل له تحقيق الهيمنة السياسية، وإقصاء المعارضين باعتباره ضمن طائفة "السلاطين العثمانيين" الذين لم يكن مصطلح "المعارضة" وارداً في قاموس مفردات إدارتهم للدولة. ويخلط خطاب أردوغان في هذا الصدد بين توظيف أطروحات "المستبد العادل" ووصم المعارضة بالخيانة والعمالة والعداء لمصالح الشعب التركي وفق منظوره.

٦- نزعات الاستعمار: يعتبر أردوغان أن إرث العثمانيين يعطي الدولة التركية حقاً تاريخياً في الهيمنة الإقليمية وتمثيل العالم الإسلامي في مواجهة الغرب، ويعتبر أردوغان أن تدخله في شؤون الدول العربية ونشره قوات عسكرية في سوريا والعراق ودعمه للتنظيمات الدينية المتطرفة في الدول العربية ضمن تجليات "السياسة الإمبراطورية" التي تدعم رؤيته للدور التركي الشرق الأوسط التي يمكن اعتبارها مرادفاً للاستعمار بالمفهوم التقليدي.

سياسات الهيمنة العثمانية:

انعكس تعصب أردوغان للعثمانية على سياساته الداخلية والإقليمية والدولية وهو ما يتجلى فيما يلي:

١- قمع المعارضة: يتبع أردوغان نفس السياسات التي كان يتبعها بعض حكام وملوك الدولة العثمانية من إقصاء للمعارضين، فعلى سبيل المثال قام بالقبض على عدد كبير من المعارضين بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في يوليو ٢٠١٦، وتضمنت حملة الملاحقات السياسية تسريح العديد من الموظفين وضباط الشرطة والجيش، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، والهيمنة على القضاء، والسيطرة الكاملة على كافة مفاصل الدولة، بحيث أضحي أردوغان ممثلاً لكافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٢- التوسع الإقليمي: انتهج أردوغان سياسات النفوذ والتوسع الإقليمي من خلال التدخل المستمر في شئون دول الإقليم، حيث لا تخلو خطابه السياسية من طرح رؤى حول السياسات الداخلية لدول الجوار تُعد بمثابة انتهاك للسيادة، فضلاً عن المفردات شديدة العدائية التي يتبناها ضد من يعتبرهم "خصوماً إقليميين" لهيمنة تركيا. ولا يقتصر التوسع الإقليمي على الخطابات الحماسية، إذ قامت تركيا بدعم التيارات الدينية المتطرفة في عدد كبير من دول المنطقة، ووفرت لهم المأوى والاستضافة والدعم المالي والمنصات الإعلامية التي تروج لأفكارهم، ولا ينفصل ذلك عن دور تركيا في دعم التنظيمات الإرهابية في سوريا من خلال السماح بتسلسل المقاتلين والتمويل والأسلحة عبر الحدود.

وفي السياق ذاته قامت تركيا بالتدخل العسكري المباشر في سوريا والعراق، كما تقيم تركيا عدداً من القواعد العسكرية في دول مختلفة، منها: قطر، وشمال قبرص، وسوريا، وأذربيجان التي قامت فيها ببناء أول قاعدة عسكرية لها في نوفمبر ٢٠١٧، كما تعتزم بناء ٨ قواعد عسكرية أخرى.

٣- الانكشاريون الجدد: اتجه أردوغان إلى تأسيس جماعات مؤيدة له، على غرار ما قام به السلطان "أورخان الأول" من تأسيس "الانكشاريين"، والتي تعني "الجيش الجديد"، وذلك لعدم ثقته في الجيش الموجود في ذلك الوقت، فعلى سبيل المثال أفادت بعض التسريبات التي تداولتها وسائل الإعلام التركية وقام بنشرها "فؤاد أفني" المعروف بلقب "سنودن تركيا" في يناير ٢٠١٧ بأن شركة "سادات" للخدمات الدفاعية -والتي أسسها "عدنان تانريفردى" مستشار أردوغان- تقوم بتدريب شبان من حزب العدالة والتنمية على القتال.

وكان البرلمان التركي قد حقق قبل تعيين "تانريفردى" كمستشار للرئيس في الاتهامات الموجهة لهذه الشركة بالقيام بأعمال شغب وفوضى في المناطق الكردية، بالإضافة إلى تدريبها عناصر تابعة لداعش، كما أصدرت مديرية الشؤون الدينية التركية قراراً يقضي بإنشاء فروع للشباب في ١٥٠٠ مسجد، على أن تصل إلى ٢٠ ألف مسجد بحلول ٢٠٢١، وهو ما يثير نخوف البعض من أن تتحول هذه الفروع إلى ما يشبه "ميليشيات المساجد".

ختاماً، يُرجّح أن تتصاعد السياسات العدائية التي يتبناها أردوغان في مواجهة الدول العربية نتيجة هيمنة "التعصب العثماني" على نسقه العقيدي ورؤيته للعالم، وهو ما يدفعه لمحاولة الهيمنة على الشرق الأوسط، والسعي لإعادة إحياء "الإمبراطورية العثمانية"، والتدخل العنيف في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وإحكام الاستبداد السياسي داخلياً، ودعم التيارات الدينية المتطرفة على امتداد الإقليم.

تركيا أكبر عقبة أمام إنهاء داعش والاستقرار في سوريا، كيف نتعامل معها؟

*ديفيد إغناطيوس

صحيفة (واشنطن بوست) : ٢٠١٨/٢/٢٠

لكم من الغريب أن تكون أكبر عقبة أمام إنهاء الحرب ضد "الدولة الإسلامية" وبدء الاستقرار في سورية هي صديق أمريكا المفترض وحليف الناتو: تركيا.

كان وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، قد بذل آخر محاولة لتهدئة الرئيس التركي الغاضب رجب طيب أردوغان في اجتماع استمر لمدة ثلاث ساعات في أنقرة يوم الخميس. لكن النجاح في هذا المسعى قد يكون مهمة مستحيلة: فالاستجابة لمطالب تركيا ستجعل سورية أقل استقراراً وتطيل أمد خطر الإرهاب الإسلامي المتطرف هناك.

يقول مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية إن الهدف الأمريكي الآن هو "الوصول إلى نعم" مع أردوغان. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت الولايات المتحدة حزمة مبدئية تهدف إلى استرضاء الأتراك من خلال منحهم منطقة عازلة في جيب عفرين الكردستاني، وتسيير دوريات تركية أمريكية مشتركة في منطقة منبج حيث هدد أردوغان بتوجيه "صفعة عثمانية" إذا لم تغادر القوات الأمريكية المنطقة وتخفف تدريجياً من العلاقات الأمريكية مع الميليشيات التي يقودها الكرد والتي يزدريها أردوغان.

من أجل انتزاع اتفاق عن طريق التملق، أعد المبعوثون الأمريكيون ما يرقى إلى "مخطط فين" من الدوائر المتقاطعة، والذي يوضح مدى تداخل المصالح الأمريكية والتركية وكم هي متقاربة في المنطقة -فيما عدا القضية الكردية. ويشبه ذلك القول إن للزوجين مصلحة في البقاء متزوجين، سوى أن أحدهما يتهم الآخر بوجود علاقة. ومن المؤكد أن المصالح الأمريكية والتركية يجب أن تتلاقى "ولكن إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تسجن تركيا مواطنين أمريكيين، وتتهم واشنطن بإثارة انقلاب، وتنتهك العقوبات الأمريكية ضد إيران؟

لا أحد يريد انفصلاً عنيفاً عن تركيا. ولكن، بعد مرور سبع سنوات من الحرب السورية الكارثية، يحتاج المراقبون إلى الاعتراف ببعض الحقائق الأساسية: لقد سمح الأتراك لآلاف الإسلاميين المتطرفين الأجانب بالتدفق إلى سورية وإقامة قواعد هددوا منها أوروبا والولايات المتحدة" وكان هؤلاء الإرهابيون سيظلون في عاصمتهم، الرقة، يخططون لمزيد من الهجمات، لو لم تعقد الولايات المتحدة شراكة مع ميليشيا قوات سورية الديمقراطية التي يقودها الكرد، والتي تكرها تركيا كثيراً.

سوف تعني تلبية المطالب التركية التخلي عن قوات سورية الديمقراطية، التي خاضت القتال وواجهت الموت في الحرب ضد "الدولة الإسلامية". وحتى لو كانت الولايات المتحدة مستعدة لارتكاب هذا العمل اللاأخلاقي باسم السياسة الواقعية، فإن النتيجة ستكون قدراً أكبر من الفوضى في سورية، وليس أقل. وببساطة، ليس لدى الأتراك ما

يكفي من القوة العسكرية المنضبطة والموثوقة لتحقيق الاستقرار في المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية الآن. وكانت الولايات المتحدة لتخلق بالتخلي عن هذه القوات بلداً مستباحاً للجميع بطريقة تجعل لبنان يبدو مرتباً جداً بالمقارنة.

فيما يلي قائمة بالجنون السائد في ساحة المعركة السورية خلال الشهر الماضي: أسقطت إحدى المجموعات التابعة لتنظيم القاعدة في سورية طائرة روسية باستخدام صاروخ صيني الصنع" وأسقطت القوات الكردية مروحية تركية باستخدام صاروخ إيراني الصنع. وأطلقت إيران طائرة من دون طيار إلى داخل إسرائيل، من خلال الأجواء السورية التي تقوم بمراقبتها روسيا" وقصفت إسرائيل ١٢ موقعاً في جميع أنحاء سورية انتقاماً. وربما أسفر رد الولايات المتحدة على هجوم مسلح مدعوم من روسيا على حقول النفط والغاز بالقرب من دير الزور عن مقتل العشرات من المرتزقة الروس، وأغرق بجثثهم المشرحة المحلية.

يحذر مسؤول كبير في البنتاغون من أن سورية تعصف بها الآن "قوى متقاربة ذات مصالح متباينة". وقال ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمم المتحدة يوم الأربعاء إن هذه لحظة "عنيفة، ومقلقة، وخطيرة" مثل كل لحظة أخرى منذ أن تولى منصبه قبل أربعة أعوام.

فما هي الإجابة الممكنة لهذا المزيج السام؟ عدم تمكين تدخل تركي أعمق، بالتأكيد. وينبغي أن يمر الطريق إلى الأمام عبر تقدم مطرد وصبور للمفاوضات المتعثرة في جنيف، بهدف توسيع سلطة ونفوذ دولة سورية وجيش خضعا لعملية إصلاح. وبالنسبة للولايات المتحدة، سوف يعني ذلك أن تتعامل على نفسها وتعمل مع روسيا والنظام السوري - وهما شريكان غير جديرين بالثقة، لكنهما ضروريان.

من جانبها، اتخذت روسيا بالفعل خطوة إلى الأمام هذا الشهر من خلال صياغة دستور سوري جديد سيكون من شأنه أن يمنح الحكم الذاتي المحدود للمناطق الكردية في دولة سورية حديثة لامركزية. ومن شأن مسودة الدستور الروسية أن توفق بين المطالب الكردية والعربية، وينظر بعض المسؤولين الأمريكيين إليها كأساس لإجراء محادثات جادة. لكن مسؤولين آخرين في الإدارة الأمريكية ينظرون إلى روسيا بوصفها هادماً يستخدم تكتيكات "الطعم والتبديل" لتعزيز مصالحها ومصالح إيران على حساب الولايات المتحدة وحلفائها. أما ما يفضله الرئيس ترامب، فهو ما لا يعرفه أحد على وجه التحديد.

تبدو المشكلة الأساسية في هذه المرحلة الراهنة من الفوضى السورية مماثلة لما جلبنا إلى هنا في الأساس: الولايات المتحدة تمتلك أقوى قوة عسكرية، ولكنها لا تعرف ماذا تريد، سياسياً. وتركيا تنفجر وتشجب وتطالب بالدعم الأمريكي، لكنها تفتقر إلى القدرة على تحقيق الاستقرار في المناطق التي تسعى إلى السيطرة عليها. وتمسك روسيا بعجلة القيادة، دبلوماسياً، لكنها لا تحظى بثقة ركابها وليس هناك بنزين يكفي في خزان الوقود المجازي.

إليك هذه التجربة الفكرية: هل يجب حل قوات سورية الديمقراطية ذات القيادة الكردية، كما تريد تركيا؟ كلا! فمن شأن ذلك أن يخلق فراغاً في السلطة والمزيد من عدم الاستقرار. بدلاً من ذلك، يجب أن تصبح قوات سورية الديمقراطية جزءاً من جيش وطني سوري جديد - يعمل مع دمشق وواشنطن وموسكو، ونعم، حتى مع أنقرة.

أنقرة وواشنطن والملف السوري: إلى أين؟

*سعيد الحاج

موسوعة عربي ٢١: ٢٠٠٢/٢/٢٠١٨

خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى تركيا قبل أيام، أعلن الطرفان عن تشكيل "آلية ثنائية" بخصوص سوريا، ما أثار عدة تقييمات حول الأمر بخصوص تجاوز الطرفين حالة التوتر بينهما، لا سيما وأن وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو كان قد استبق زيارة تيلرسون بالقول إنها إما ستردم فجوة الثقة بين الطرفين وتحسن العلاقات أو ستقطعها بالكلية.

لا بد من الإشارة ابتداءً إلى أن العلاقات التركية - الأمريكية لم تصل يوماً إلى هذه الدرجة من التأزم، إلا حين التدخل التركي العسكري في قبرص في ١٩٧٤، وهي بالضرورة أكبر أزمة بين الطرفين منذ تسلم العدالة والتنمية الحكم في تركيا في ٢٠٠٢. وقد وصل الأمر بأنقرة لاتهام واشنطن علناً بدعم منظمات إرهابية تضر بأمنها القومي، ووصلت الأزمة في إحدى جزئياتها لتجميد البلدين التأشير لمواطني الطرف الآخر، قبل أن يتم التخلي عن هذا الإجراء جزئياً.

منع إنشاء كيان سياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وأذرعه العسكرية في الشمال السوري هو الأولوية الأولى لتركيا في سوريا مؤخراً، تحديداً منذ ٢٠١٥، وهو الناظم للسياسة الخارجية التركية في المجمل، وهو أيضاً ملف التأزم الأكبر والأخطر بين أنقرة وواشنطن. فقد اعتمدت الولايات المتحدة عليه وعلى أذرعه العسكرية (أولاً وحدات حماية الشعب (YPG) ثم لاحقاً قوات سوريا الديمقراطية (SDF) التي تشكل الأخيرة غالبيتها العظمى)، كحليف ميداني لمواجهة داعش منذ معركة عين العرب (كوباني) نهايات ٢٠١٤، بينما رأته تركيا خطراً على أمنها القومي، بحيث يمكن أن تشكل الدولية التي يريد تأسيسها حاجزاً جغرافياً وстратегياً لها عن سوريا والعالم العربي، ومنطلقاً لعمليات حزب العمال الكردستاني (PKK) عليها، كما حصل سابقاً من شمال العراق، فضلاً عن انعكاسات ذلك السلبية على الملف الكردي داخل تركيا.

يسيطر حزب الاتحاد بتمظهراته المختلفة على ثلاث مناطق جغرافية/عسكرية أساسية في الشمال السوري (عفرين ومنبج ومناطق شاسعة شرق نهر الفرات)، وتعلن أنقرة أنها ستواجهه في كل هذه المناطق وتنهى سيطرته عليها.

وإذا كان في كل عملية ثمة حسابات سياسية وأخرى عسكرية وقرار بالبدء وآخر بالإنتهاء، فإن عفرين من هذه الزاوية هي الأسهل على أنقرة كبدائية وقرار سياسي، فهي منطقة معزولة نوعاً ما وتحاصرها تركيا من عدة جهات، ولا وجود عسكرياً للقوات الأمريكية فيها، ولا تحتاج (ولم تحتاج) أنقرة للتنسيق بخصوصها سوى مع موسكو. ولذلك استطاعت أنقرة أن تطلق العملية وأن تستمر بها رغم التحذيرات الأمريكية والاعتراضات الفرنسية والتحفظات الإيرانية، مثلاً.

اليوم، ثمة تسريبات عن اتفاق أبرم بين وحدات الحماية والنظام السوري لدخول قوات محسوبة على الأخير إلى عفرين، وهو تطور مهم ستتضح تفاصيله ويتبلور الرد التركي إزاءه قريباً. فإذا ما كان تدخل النظام يهدف إلى السيطرة على عفرين وإنهاء سيطرة الوحدات ونزع فتيل الأزمة، فقد يكون ذلك حلاً يرضي الحد الأدنى من مطالب مختلف الأطراف، بما فيها تركيا التي يتمحور هدفها الأول والأهم حول إنهاء سيطرة الوحدات على المنطقة. أما إن كان الدخول سيسمح باستمرار وحدات الحماية بالتواجد وامتلاك السلاح والسيطرة (ولو تشاطراً مع النظام)، فإن ذلك من شأنه أن يعقد عملية غصن الزيتون أكثر، ذلك أن أنقرة ستستمر بها، لكن هذه المرة مع وجود قوات محسوبة على النظام هناك، ما يعني تغير الحسابات والموازن والأثمان وربما المواقف، خصوصاً موسكو وطهران.

سيحتاج الأمر إلى بعض الوقت لتتضح الصورة في عفرين، لكنها - مرة أخرى - ليست ميدان النزاع الأهم والأصعب بين أنقرة وواشنطن، والمتغيرات المحتملة على تلك الجبهة - كما هو واضح - ليست متعلقة بقرارات أمريكية في المقام الأول، وإن تزامنت مع زيارة تيلرسون لتركيا والمنطقة. يبقى هناك، ما هم أهم وأصعب، أي منبج وشرق الفرات.

تبدو منبج الوجه الآخر لعفرين: قرار سياسي أصعب وعملية عسكرية أسهل" إن أطلقت. ذلك أن تواجد القوات الأمريكية في منبج يعقد الحسابات التركية إزاءها، حيث كانت قد دخلتها لحماية قوات سوريا الديمقراطية من تركيا خلال عملية درع الفرات. ذلك يعني أن قراراً تركيا يتعلق بمنبج ينبغي أن يضع نصب الأعين ضرورة التفاهم مع واشنطن أو مواجهتها، ولو سياسياً بالحد الأدنى. وهنا تحديداً، من وجهة نظري، تقع "الآلية المشتركة" التي أعلنها الطرفان.

لا ينبغي النظر لهذا الاتفاق على أنه "آلية حل"، وإنما "آلية حوار" حول الملفات العالقة بين البلدين، وأعتقد أن منبج تقع في القلب منها. فالتصريحات الرسمية لا توحى بأي تراجع أو مراجعات في الموقف الأمريكي من سوريا عموماً، ودعم الفصائل الكردية على وجه التحديد، بل إن تيلرسون استبق زيارة أنقرة - خلال زيارته الكويت ولبنان - بنفي نية بلاده سحب الأسلحة المقدمة لقوات سوريا الديمقراطية باعتبارها "لا تشمل أسلحة ثقيلة"، وهو تراجع رابع عن التعهدات الأمريكية المعطاة سابقاً لأنقرة. فقد سبق لواشنطن أن تعهدت لأنقرة بخروج/ إخراج قوات سوريا الديمقراطية من منبج، واقتصر التعاون معها على مواجهة داعش، والمكوث المؤقت للقوات الأمريكية (وتعاونها مع القوات) في سوريا، وقد تنصت واشنطن فعلياً من كل هذه التعهدات.

آلية الحوار بين الطرفين نزعمت فتيل الأزمة بين تركيا والولايات المتحدة ومنعت وصول العلاقات بينهما إلى القطيعة، إلا أنها لم تقدم حتى الآن أي حلول عملية للأزمة أو أي تلميحات لأنقرة بخصوص تحفظاتها ومتطلبات أمنها، وستكون منبج الملف الأول والمحك الأبرز لهذه الآلية.

تريد أنقرة خروج قوات سوريا الديمقراطية من منبج، وقد عرضت على واشنطن دخول قوات مشتركة من البلدين إليها، بينما لا تبدو الأخيرة متحمسة لدخول القوات التركية إليها. في الأصل، تقع منبج غرب الفرات - شأنها شأن عفرين - أي خارج المناطق التي تشملها الاستراتيجية الأمريكية في سوريا، ولذلك لن يكون إخراج قوات سوريا الديمقراطية منها تنازلاً أمريكياً بارزاً أو خرقاً للاستراتيجية الأمريكية المعلنة، ولكن ربما تبقئها واشنطن ورقة ضغط على أنقرة ومساومة معها. سيتبدى مدى صوابية هذه الرؤية قريباً، وسيتضح ما الذي تخفيه جعبة واشنطن لأنقرة، علماً بأن خروج/ إخراج قوات سوريا الديمقراطية من منبج (وإن لم تدخلها القوات التركية) سيرضي الحد الأدنى من مطالب أنقرة، وسيعتبر انتصاراً لها باعتبار أن ضغوطها (ومن ضمنها غصن الزيتون) هي ما أدت لهذا التطور، كما ذكرنا آنفاً حول عفرين.

أما المنطقة الرئيسية في الخلاف الأمريكي - التركي فهي مناطق شرق الفرات، التي تشملها الاستراتيجية الأمريكية للبقاء طويل الأمد في سوريا، والتي تتضمن البنية التحتية الضرورية لإنشاء مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي المتمثل بالدولة/ الإقليم. يملك الحزب هناك أراض واسعة تقدر بحوالي ثلث مساحة سوريا، وعشرات الآلاف من القوات المسلحة والمدربة أمريكياً، ومصادر الطاقة والثروة المائية، وإدارة ذاتية مستمرة منذ سنوات، وحماية أمريكية مباشرة من خلال قواعدها المنتشرة هناك.

بهذا المعنى، فإن خطة تركيا لإفشال مشروع المنظمات الكردية في سوريا يتركز أساساً في شرق الفرات، حيث تتواجد القوات الأمريكية وتنوي البقاء طويلاً بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية. ولئن كانت مواجهة عسكرية مباشرة بين أنقرة وواشنطن غير مرجحة ولا منطقية ولا يريدها حلف الناتو الذي يضم الطرفين بين أعضائه، إلا أن المواجهة قائمة، وستبقى وتتفاقم على الأقل سياسياً ودبلوماسياً وعلى صعيد العلاقات والاصطفافات في سوريا والمنطقة.

ذلك أن إصرار واشنطن على ستراتيجيتها المبنية على التعاون الوثيق مع قوات سوريا الديمقراطية، دون أي إشارات على إمكانية التراجع أو التعديل، يعني أن مصالحها ستظل في تعارض كبير مع مصالح تركيا ومحددات أمنها القومي في سوريا. سيعني ذلك اضطرار تركيا لمزيد من التنسيق والتفاهم والتعاون مع كل من روسيا وإيران (وربما النظام بدرجة أقل) على المدى البعيد لمواجهة المشروع الأمريكي في سوريا، لعدم قدرتها على خوض ذلك بمفردها، وهو ما يعني إرهابات تشكل محور ما من هذه الدول الثلاث في مقابل الولايات المتحدة، دون الجزم بإمكانية تحول ذلك إلى محور حقيقي، لأن ذلك دونه عقبات ضخمة من الصعب تخطيها في المرحلة الحالية، وربما مستقبلاً.

تركيا والعقدة العثمانية

*بنكي حاجو

ايلاف: ٢٠١٨/٢/٢٠

تركيا لها الحق في التدخل في سوريا للحفاظ على امنها القومي..

هذه الادعاءات صارت تتكرر يوميا ومن اطراف متعددة دولية واقليمية بما فيها الغرب الاوروبي والامريكي وروسيا.

وعلى هذا المنوال يحق لروسيا ايضا ان تتدخل في اوكرانيا للحفاظ على امنها القومي.

ألا يحق لايران بصفتها راعية الشيعة في العالم التدخل في لبنان وسوريا واليمن والخليج للحفاظ على الامن الشيعي وحماية شيعتها من الدول ذات الاغلبية السنية ؟

لماذا اذن يحق لتركيا ما لا يحق لروسيا وايران على سبيل المثال وهي دول متجاورة ؟

في هذه المعادلات المعقدة وخاصة في الازمة السورية نجد ان الغائب الوحيد هم العرب بالرغم من ان سوريا ولبنان والعراق واليمن هي دول ذات اغلبية عربية.

تركيا اعلنت على لسان رئيسها السيد رجب طيب اردوغان ان هدفهم الوحيد من الدخول الى مدينة منبج وعفرين السوريتين هو فقط اعادة الاراضي التي دخلت تحت الهيمنة الكردية الى اصحابها العرب وتنتهي المهمة ويعودون الى بلادهم.

التحجج بالدفاع عن الامن القومي لمهاجمة الجيران وبالتالي التوسع في تلك الدول يذكرنا بالمانيا النازية ومبدأ المجال الحيوي للامنة الالمانية. بهذه الحجة اي مبدأ المجال الحيوي الحق هتلر النمسا وبوهيميا و دول البلطيق بالمانيا. كل هذا لم يرض هتلر واصر على الحاق دانزيغ البولونية ايضا بالادعاء انها المانية واكثرية سكانها هم من الالمان. رفضت بولونيا الرضوخ لاوامر هتلر وفي النهاية هاجمت المانيا بولونيا وكانت الشرارة التي بدأت بها الحرب العالمية الثانية.

نجح هتلر في المجال الحيوي غربا واستولى على العديد من الدول الاوربية حتى شمال افريقيا ولكن عندما دق ابواب المجال الحيوي الشرقي اي الاتحاد السوفييتي كان يرسم حينها نهايته المأساوية بيديه.

المثير هنا هو ان هتلر احتل بولونيا خلال اسبوع وهاجم فرنسا ملتفا عليها من خلال اختراق الجيش الالمانى الاراضي الهولندية والبلجيكية وصولا الى قلب باريس.

بدا الهجوم الالمانى على بولونيا في الاول من ايلول ١٩٣٩ واحتلت باريس في ١٤ حزيران ١٩٤٠ اي خلال عشرة اشهر بينما جيش اردوغان لم يستطع الدخول اكثر من بضعة كيلومترات في عفرين خلال شهر كامل.

ذلك الاستيلاء الالمانى كان سببه التهاون الغربى اتجاه النازية وبالدرجة الاولى بريطانيا وفرنسا. هذا التهاون نجده حاليا عند دول المنطقة التي تتفرج على التمدد التركى فى الجوار.

عندما كنا نسمع ان السيد اردوغان يسعى الى احياء الحلم العثمانى كنا نظن انه يستعملها لدغدغة مشاعر البسطاء وكسب اصوات انتخابية قومية الهوى ولكن يبدو ان الامر لم تعد مزحة او نكتة بل ان اردوغان يعتقد انه سوف يعيد السلطنة ويجلس هو على عرشها كاول سلطان فى الامراطورية الجديدة.

اردوغان بنى قواعد لينطلق منها لتحقيق حلمه. انشأ قاعدة فى بعشيقة القريبة من موصل العراقية وعينه على العرب السنة والترکمان واقليم كردستان للتمدد فيها والحاقها بالسلطنة العتيده.

له قاعدة فى قطر للانطلاق منها الى السعودية والخليج طبعاً بقيادة الباشا تميم امير قطر. كذلك بدأ الآن فى بناء قاعدة فى السودان للنفوذ الى مصر واعادتها الى حكم الاخوان المسلمين التي ستكون جزءاً من الباب العالى فى استانبول مركز السلطنة.

غزة تحت حكم حماس كلها قاعدة اخوانية وهي رهن اشارة السيد اردوغان عندما تنتهى الظروف للاطباق على مصر شمالاً ومن الجنوب من القاعدة السودانية وفى الداخل اخوان مصر.

قاعدة موقاديشو التركية هي القاعدة الاكبر لتركيا ولا نعلم ما هي الاهداف من بنائها.

كل تلك القواعد لا تصلح الا لاستعمالها فى افلام الكرتون مقارنة بالقواعد الامريكية او الروسية.

كل ما ورد اعلاه عن مشروع احياء العثمانية هو مجرد هلوسات و اضغاث احلام تركية - اخوانية ومصيرها هو نفس مصير النازية الهتلرية ولكنها ستكلف منطقة الشرق الاوسط الكثير من الارواح والدماء والدمار ان لم يتم القضاء عليها وهي فى مهدها.

نهاية النازية غنية عن التعريف فقد وصل عدد القتلى فقط الى خمسين مليون ضحية.

السلطة الحاكمة حالياً فى تركيا صارت تعيش خارج الواقع والمنطق ولهذا يتوجب على شعوب المنطقة التحرك بجدية دون تردد او تأخير قبل ينزل الفأس بالراس آخذين العبرة من هتلر والنازية التي كانت تحلم بالسيطرة على العالم برمته.

هل ستدخل المنطقة فى حروب اقليمية بدءاً من عفرين ؟

تركيا ستعود الى رشدها بالتاكيد وذلك عندما تتحول الدولة التركية نفسها الى مجال حيوي لروسيا او ان

تهاجم روسيا تركيا بحجة الحفاظ على امنها القومى ؟

*كاتب كردي

حزب الشعوب الديمقراطي يدعو أنقرة لوقف عملية عفرين فوراً

صدى الواقع السوري: ٢٠١٨/٢/٢٤

دعا "حزب الشعوب الديمقراطي" التركي إلى وقف العملية التي تشنها أنقرة ضد الوحدات الكردية في عفرين في شمال سوريا وندد بـ"كذبة" أنقرة حول عدم سقوط قتلى مدنيين في الهجوم.

وصرّحت بيرفين بولدان التي انتُخبت في ١١ شباط/فبراير رئيسة للحزب الذي يعتبر موالياً للكرد أن "تركيا ليس لديها ما تربحه من عملية عفرين". وتهدف العملية التي بدأها الجيش التركي ودرع الفرات الموالية للأتراك في ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى طرد وحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبرها أنقرة "منظمة محظورة" بسبب علاقاتها مع حزب العمال الكردستاني من منطقة عفرين.

وقال الرئيس المشارك الآخر للحزب سيزاي تيميللي "العالم يعرف أن وحدات حماية الشعب الكردية هي جزء من قوات سوريا الديمقراطية التي قاتلت تنظيم داعش. نعتقد أن قوات سوريا الديمقراطية يجب أن تكون جزءاً من أي تسوية في سوريا".

ووصفت بولدان بالـ"كذبة" تأكيدات الحكومة التركية عدم سقوط ضحايا مدنيين خلال العملية. وكان المتحدث باسم الحكومة التركية بكر بوزداغ أكد مجدداً أن "أي مدني لم يصب" في عفرين.

السجن مع إيقاف التنفيذ لثلاثة أكاديميين في تركيا بسبب رسالة كردية

وكالة رويترز: ٢٠١٨/٢/٢٤

قال محاميان إن محكمة تركية أصدرت أحكاماً بالسجن مع إيقاف التنفيذ على ثلاثة أكاديميين يوم الجمعة بتهم الإرهاب لتوقيعهم عريضة في العام ٢٠١٦ تدعو لإنهاء عنف الدولة ضد الكرد الأتراك.

وكان الثلاثة، وهم من جامعة اسطنبول وعوقب كل منهم بالسجن ١٥ شهراً مع إيقاف التنفيذ، أول المدانين من بين ١٤٨ أكاديمياً تجري محاكمتهم الآن لتوقيعهم الرسالة المفتوحة الموجهة إلى الحكومة التركية.

وأدين الثلاثة بتهمة استخدام الإعلام لنشر دعاية إرهابية.

ونشرت الرسالة التي حملت عنوان "لن نكون طرفاً في هذه الجريمة" في يناير كانون الثاني ٢٠١٦ كرد فعل على أشهر من القتال بين الدولة وحزب العمال الكردستاني المحظور بعد انهيار وقف لإطلاق نار استمر عامين ونصف العام في ٢٠١٥.

اعترافات جديدة لمسؤولي الاستخبارات التركية المعتقلين لدى HPG

ANF : ٢٠١٨/٢/٢٤

أدى مسؤولو الاستخبارات التركية الأسيران لدى قوات الدفاع الشعبي HPG باعترافات جديدة، أكدوا فيها تدخل أجهزة المخابرات التركية في عمل الصحافة والإعلام في تركيا، موضحين دور القيادات العليا في ذلك. أكد مسؤولو الاستخبارات التركية (MIT)، أرهان بكجيتين وآيدين كونييل، اللذين تم أسرهما في عملية خاصة لقوات الدفاع الشعبي بتاريخ ٤ آب من العام المنصرم في مدينة السليمانية بجنوب كردستان، أن أجهزة المخابرات التركية وقياداتها العليا هي التي تتحكم بالإعلام والصحافة في تركيا. وأوضح المسؤولون أن قيادات حزب العدالة والتنمية AKP تنسق مع المسؤولين الكبار في جهاز ال MIT للتحكم بجميع وسائل الإعلام المرئية والمسوعة والمقروءة، كما ذكروا أسماء عناصر استخباراتية تقوم الآن بتغطية الأحداث في عفرين، بوصفهم مراسلين لقنوات تلفزيونية تركية.

جيش الإعلام الذي أسسه هاكان فيدان

وذكر بكجيتين أن هناك قسم خاص في جهاز الاستخبارات التركية مختص بالحرب النفسية، ولم تكن فعالة قبل مجيء هاكان فيدان، حيث كانت "محط سخريّة الجميع بهم"، وظلّت كذلك حتى استلام فيدان جهاز الاستخبارات، حيث عين "نوح يلماز" مستشاراً للشؤون الإعلامية. وأضاف بكجيتين بالقول: "قام يلماز بتغيير جميع القوانين داخل الجهاز، فيما يتعلق بعمل الإعلام" حيث جعل استشارية الشؤون الإعلامية مرتبطة برئيس جهاز الاستخبارات مباشرة، بعد أن كانت من مهام مساعد الرئيس. كما بدأ الجهاز بإعداد أخبار يومية وتسليمها لوسائل الإعلام ليتم نشرها، ووضع علاقات متينة مع مراسلين على الأرض تابعين لهم مباشرة.

المراسلون والصحف المرتبطون بالاستخبارات التركية

وفيما يتعلق بأسماء المراسلين والصحفيين الذين جندتهم الاستخبارات التركية لخدمتها، قال بكجيتين: "الصحف الأكثر تعاملًا مع الاستخبارات هي Star و Milliyet، حيث كانت تنشر أغلب أخبارها من تلك التي تستلمها من مسؤول الشؤون الإعلامية في الاستخبارات. كانت هناك علاقات مباشرة مع (Hande F). كما كنا نتابع (Çetîner) بشكل مستمر، حيث كانت قد وصلتنا معلومات أنه متواصل مع رئيس استخبارات الصراع المرتبطة برئاسة دائرة شؤون العراق. كنت أعرف تماماً أنه يقوم بجولات إلى العراق دوماً".

وتابع مسؤول الاستخبارات حديثه حول هذا الموضوع قائلاً: "بالنسبة لجريدة (Sabah)، كان هناك تعاون مع (A. Kuçukkaya) وأيضاً مع (Başak)، حيث كان ينشر مواداً صحفية في جريدتي Sabah و Star تحت هذا الاسم. وفيما بعد حضر Cem Kuçuk من أمريكا بناء على طلب من نوح يلماز، حيث كانت تصله معلومات من جهات خاصة، ليقوم هو بنشرها".

ونوه بكجتين إلى أن نوح يلماز احترافي كونه مسؤول عن الشؤون الإعلامية في جهاز الاستخبارات التركية "حيث كان له دور كبير في الحرب ضدّ حزب العمال الكردستاني PKK، وفي كلّ العمليات الخاصة. استطيع أن أميّز الاخبار التي يتمّ نشرها أنّها تابعة ليلماز، فهو يستخدم أسلوب مواصلو نشر المعلومات ذاتها بشكل يومي حتى يتمّ تصديقها من قبل الناس".

جيش التويتز التابع لـ AKP متواجد في بلدية استنبول

وتحدّث بكجتين عن الجيش الالكتروني الذي تمّ تجهيزه من قبل AKP وقال: "هناك مركز خاص لجيش التويتز في بلدية استنبول، بالإضافة إلى مركزي أنقرة ووسط استنبول. يتواجد هناك بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ شاب متفرغ للعمل على التويتز ونشر المعلومات والأخبار، التي تخدم مصالح الحزب وقيادته، عبر العديد من صفحات موقع التواصل الاجتماعي هذا".

كما أضاف بالقول: "الوظيفة الرئيسية للعناصر الأمنية في استنبول هو متابعة الأخبار التي يتمّ نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثمّ ملاحقة ناشري الاخبار التي تعارض سياسات حزب العدالة والتنمية، وذلك عبر جهاز الشرطة، كي يمنحوا شرعية لعمليات الملاحقة تلك".

لقاءات فيدان وأردوغان تتمّ كل يوم خميس

وأشار بكجتين إلى أن رئيس الدولة التركية الحالي، رجب طيب أردوغان كان يلتقي بشكل مستمرّ يوم الخميس برئيس الاستخبارات، هاكان فيدان، في القصر الرئاسي "حيث تتمّ مناقشة ما يجب طرحه في وسائل الإعلام وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، وما يجب منع نشره، وكان فيدان يشير عليه أن ينشر الاخبار التي يرغب بها عبر صحفيين كبار، لذا كان ينصحه بإعطاء الخبر لـ (Hande F.) كي ينشرها في زاويته. وكان يتمّ الاتفاق على اختيار الصحف التي من خلالها يرغب أردوغان بنشر الأخبار".

الوظيفة الأساسية لدائرة الاستخبارات النفسية

بدوره، قال أيدين كونيل بأنّه حين التحق بتشكيلات الاستخبارات في العام ١٩٩٧، كانت هناك دائرة الاستخبارات النفسية، التي تمّ إغلاقها فيما بعد، وأضاف بالقول: "كان عناصر الاستخبارات يقيمون علاقات مع الصحفيين، المراسلون ومدراء الصحف، وينقلون المعلومات عنهم إلى استشارية الاستخبارات بشكل مباشر، حيث كانوا يتلقون أوامر بإعطاء معلومات وأخبار معيّنة لأولئك الصحفيين لأجل نشرها عبر وسائلهم".

وأكد كونيل أنّ مهمة تلك الدائرة كانت "الترويج للأخبار التي ترغب الدولة بنشرها بين الناس، كي يتمّ تصديقها، عبر التأثير الإعلامي"، لكنّه عاد وقال: "الآن الوضع مختلف، هناك تأثير مباشر من الاستخبارات على المواد التي يتمّ نشرها. إذ أنّ تلك المواد يكون مصدرها عناصر الاستخبارات أنفسهم، وهم من يغطون الاحداث ويصيغون الأخبار بحسب ما تأمرهم القيادة، وهذا ما يمكن ملاحظته عبر وسائل الإعلام المختلفة من قنوات تلفزيونية، صحف ومجلات، إذاعات ووسائل التواصل الاجتماعي. أغلب الأخبار التي يتمّ نشرها تكون هادفة ومن صناعة الاستخبارات ليتمّ بها السيطرة على المجتمع".

العفو الدولية: انتهاكات الحقوق في تركيا ستستمر في ظل حالة الطوارئ

وكالة رويترز : ٢٤/٢/٢٠١٨

قالت منظمة العفو الدولية يوم الخميس، إن انتهاكات حقوق الإنسان والحملة على الحرية التعبير في تركيا ستستمر على الأرجح ما دامت البلاد تحت حالة الطوارئ.

ووجهت المنظمة الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان في تقريرها السنوي انتقادات لاذعة لتركيا العضو في حلف شمال الأطلسي والمرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. واعتقلت تركيا أكثر من ٥٠ ألف شخص في إطار حملة واسعة النطاق منذ محاولة انقلاب عام ٢٠١٦ وعزلت ١٥٠ ألف شخص أو أوقفتهم عن العمل.

ويقول منتقدون إن الرئيس رجب طيب إردوغان يستخدم حالة الطوارئ لسحق معارضييه. وكانت السلطات أعلنتها بعد محاولة الانقلاب وجددتها ست مرات منذ ذلك الحين. وتقول الحكومة إن إجراءاتها الأمنية ضرورية نظرا لخطورة التهديدات التي تواجهها.

وقال أندرو جاردنر الباحث في الشؤون التركية لدى منظمة العفو الدولية في مؤتمر صحفي في اسطنبول "ضعف المجتمع المدني وحالة الطوارئ مهدا الطريق أمام انتهاكات حقوق الإنسان". وأضاف "للأسف يبدو أن انتهاكات حقوق الإنسان ستستمر في ظل وجود حالة الطوارئ".

وسمح قانون الطوارئ لإردوغان والحكومة بتجاوز البرلمان في إقرار قوانين جديدة تمكنهم من تعليق الحقوق والحريات. وشهدت الحملة إغلاق أكثر من ٢٢٠٠ مؤسسة تعليمية خاصة و١٩ اتحادا عماليا و١٥ جامعة ونحو ١٥٠ وسيلة إعلام.

وقال جاردنر إن السلطات تستخدم قانون الطوارئ لاستهداف الصحفيين ومنتقدي الحكومة.

وسجنت أنقرة العديد من قادة حزب الشعوب الديمقراطي المعارض الموالي للكرد والعديد من نواب الحزب في البرلمان في اتهامات تتعلق بالإرهاب. ويقع رئيس فرع منظمة العفو الدولية في تركيا في السجن منذ يونيو حزيران في اتهامات تتعلق بالإرهاب أيضا. وينفي جميع هؤلاء هذه الاتهامات.

وقضت محكمة الأسبوع الماضي بسجن ستة صحفيين بالسجن المؤبد في اتهامات بمساعدة المتآمرين أثناء محاولة الانقلاب. وينفون الاتهامات.

وقالت المنظمة في تقريرها الصادر يوم الخميس "تعرض المعارضون لقمع شديد وكان صحفيون ونشطاء سياسيون ومدافعون عن حقوق الإنسان بين المستهدفين".

وتقول نقابة الصحفيين الأتراك إن نحو ١٦٠ صحفيا في السجن معظمهم اعتقل منذ محاولة الانقلاب.

وقال جاردنر "مع استمرار حالة الطوارئ وعدم تمكن المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين بمنظمات المجتمع المدني من القيام بعملهم من المرجح جدا... أن تستمر انتهاكات حقوق الإنسان".

المعارضة التركية تبدي قلقها من مقترحات لتعديل قانون الانتخابات

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٢/٢٤

قالت المعارضة في تركيا إن قواعد انتخابية جديدة اقترحتها حزب الرئيس رجب طيب إردوغان الحاكم وحلفاؤه القوميون قد تفتح الباب أمام التزوير وتهدد نزاهة الانتخابات التي ستجرى العام المقبل.

ويسمح مشروع القانون الذي طرح على البرلمان يوم الأربعاء لأفراد قوات الأمن بالدخول إلى مراكز الاقتراع إذا طلب منهم ناخب ذلك. وتقول الحكومة إن هذا الإجراء مطلوب للقضاء على التهريب الذي قد يمارسه حزب العمال الكردستاني المحظور على الناخبين في جنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكردية.

كما يمنح مشروع القانون للمجلس الأعلى للانتخابات سلطة دمج دوائر انتخابية ونقل صناديق اقتراع من دائرة لأخرى. كما سيتسنى تقديم بطاقات اقتراع لا تحمل أختاما من لجان الانتخاب المحلية بما يضيفي الصبغة الرسمية على قرار اتخذ خلال استفتاء أجري العام الماضي وأثار غضبا واسع النطاق بين منتقدي الحكومة وقلق مراقبي الانتخابات.

وقالت فيليز كرسجي أوغلو وهي نائبة من حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد "هناك الكثير من القواعد المطروحة التي تقضي على الأسس العادلة والشفافة والحرّة للانتخابات".

وتتهم الحكومة المعارضة الموالية للكرد بأنها ذراع لحزب العمال الكردستاني وتقول إنها تستفيد من تهريب الناخبين. وينفي حزب الشعوب الديمقراطي ذلك. وحمل حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره تركيا والولايات المتحدة وأوروبا منظمة إرهابية، السلاح ضد الدولة التركية على مدى ثلاثة عقود.

وقال بكر بوزداج نائب رئيس الوزراء لوكالة أنباء الأناضول الرسمية يوم الخميس "منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية تضغط على الناخبين وتهدهم لضمان أن يحصل الحزب الذي هو امتدادها على أصوات".

لكن بارييس ياركاداس وهو نائب من حزب الشعب الجمهوري المعارض قال إن وجود قوات الأمن قد يستخدم للحد من شفافية فرز الأصوات.

والتعديلات مطروحة في إطار مشروع قانون أوسع نطاقا يسمح أيضا للأحزاب بتشكيل تحالفات انتخابية.

فصل جديد من التوتر بين تركيا وهولندا حول الأرمن

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٢/٢٤

فتحت هولندا فصلاً جديداً من حالة التوتر مع تركيا بعدما أقر برلمانها مشروعاً يعترف بأحداث شرق الأناضول في الفترة ما بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧ إبان الحرب العالمية الأولى على أنها «إبادة»، وهو ما ترفضه أنقرة التي تقول إن الأحداث لم تستهدف الأرمن وحدهم.

وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إن قرار البرلمان الهولندي الاعتراف بالمزاعم الأرمينية حول أحداث ١٩١٥ على أنها «إبادة» ليس له أي صفة إلزامية، لافتاً إلى أن كلمة «إبادة» هي تعبير قانوني وليس سياسياً، ومسألة إقرار حادثة على أنها إبادة من عدمه موضحة من قبل الأمم المتحدة. واعتبر جاويش أوغلو، في تصريحات في أنطاليا (جنوب تركيا) الجمعة، أن اتخاذ هولندا للقرار المذكور هو انعكاس لـ «تنامي العنصرية» في أوروبا، ومعاداة تركيا ومناهضة الإسلام، وأن هولندا باتت مركزاً للتيارات المتطرفة. وقال إن «اتخاذ البرلمان هكذا قرار أمر خاطئ، وينبغي على السياسيين عدم اتخاذ قرارات متعلقة بالتاريخ استناداً إلى معلومات خاطئة، وشحيحة». وقرر البرلمان الهولندي، الخميس، الاعتراف بمزاعم تعرض أرمن الأناضول لـ «إبادة» وإيفاد ممثل للحكومة إلى يريفان في ٢٤ أبريل (نيسان) في ذكرى المجازر التي ارتكبت بين ١٩١٥ و١٩١٧، بتأييد من ١٤٢ صوتاً مقابل ٣ أصوات.

واستدعت الخارجية التركية القائم بالأعمال الهولندي بأنقرة إريك ويستريت، أمس، وأبلغته بمخاوف تركيا حيال القرار. وتؤكد أنقرة عدم إمكانية إطلاق صفة «الإبادة الجماعية» على تلك الأحداث، وتصفها بـ «المأساة» لكلا الطرفين، وتقول إن ما حدث كان «تهجيراً احتزازياً» ضمن أراضي الدولة العثمانية، بسبب عمالة عصابات أرمينية للجيش الروسي. وتدعو تركيا إلى تناول الملف بعيداً عن الصراعات والمصالح السياسية، وحل القضية عبر منظور «الذاكرة العادلة»، الذي يعني التخلي عن النظرة أحادية الجانب إلى التاريخ، وأن يتفهم كل طرف ما عاشه الآخر.

وندد بيان أصدرته الخارجية التركية مساء أول من أمس بقرار البرلمان الهولندي قائلاً: «ندين بشدة القرارات التي اتخذها مجلس النواب الهولندي، حول اعتبار أحداث ١٩١٥ إبادة». وأضاف أن «القرارات المذكورة التي اتخذها برلمان دولة غضت الطرف عن إبادة ما تزال آلامها مستمرة وقعت في سربرنيتسا (بالبوسنة والهرسك) وسط أوروبا عام ١٩٩٥، لا أساس لها في التاريخ ولا العدالة، وغير ملزمة قانونياً، وغير شرعية».

وترسخت المجازر التي ارتكبت في الفترة بين ١٩١٥ و١٩١٧ في وجدان الأرمن عبر كتب التاريخ والأدب الأرمني وحتى الشعر، حيث سقط ما يقرب من مليون ونصف المليون ضحايا الحوادث التي وقعت شرق الأناضول. واعترف عدد كبير من المؤرخين وأكثر من ٢٠ دولة من بينها فرنسا وإيطاليا وروسيا بحصول «إبادة».

وذكرت تركيا هولندا بمجزرة سربرنيتسا في البوسنة في ١٩٩٥ عندما اعتبرت الحكومة الهولندية مسؤولة جزئياً عن مقتل نحو ٣٠٠ مسلم. ووجه القضاء الدولي، منتصف العام الماضي، التهمة إلى أمستردام بالاشتراك الجزئي في قتلهم.

وجاء قرار البرلمان الهولندي في الوقت الذي تراجعت فيه العلاقات بين أنقرة وأمستردام إلى أدنى مستوى لها منذ إعلان هولندا في الخامس من فبراير (شباط) الجاري سحب سفيرها في أنقرة ورفضها استقبال ممثل دبلوماسي لتركيا على أراضيها.

في سياق مواز، منحت هولندا حق اللجوء لنحو ٧٢ في المائة من الأتراك المشتبه في انتمائهم إلى حركة الخدمة التابعة للداعية فتح الله غولن، الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء محاولة انقلاب فاشلة شهدتها البلاد في منتصف يوليو (تموز) ٢٠١٦، وتلقت الحكومة الهولندية ما مجموعه ٥٠٩ طلبات لجوء من أترك، خلال العام الماضي، وأفادت بأن عدد المواطنين الأتراك الطالبين للجوء في هولندا أخذ بالارتفاع تدريجياً منذ عام ٢٠١٦، إذ بينما كان هناك ٥٦ طلب لجوء إلى هولندا من تركيا عام ٢٠١٥، ارتفع هذا العدد إلى ٢٣٥ طلباً عام ٢٠١٦، وخلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الماضي ٢٠١٧ بلغ هذا العدد ٣٠٦ طلبات.

ووقعت أزمة غير مسبوقة بين البلدين عندما أبعدت هولندا وزيرة الأسرة والسياسات الاجتماعية التركية فاطمة بتول صيان كايا، بعد ساعات من رفضها السماح لطائرة وزير الخارجية التركي بالهبوط في أراضيها، للمشاركة في تجمع للأتراك في روتردام قبل الاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجرى في تركيا في ١٦ أبريل (نيسان) العام الماضي للانتقال إلى النظام الرئاسي، وردت أنقرة بإغلاق السفارة والقنصلية الهولنديتين معلنة عدم رغبتها في عودة السفير الهولندي. وعقب إعلان هولندا سحب سفيرها في ٥ فبراير (شباط) الجاري أعطت تركيا مؤشرا على عدم رغبتها في تصعيد الأزمة الدبلوماسية معها حيث تسعى فيه لترميم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي التي تضررت بشدة بسبب «حملة التطهير» التي أطلقتها السلطات التركية عقب محاولة الانقلاب الفاشلة.

في سياق متصل، قالت ألمانيا أمس إن تركيا أفرجت عن مواطن ألماني آخر بعد أسبوع من الإفراج عن الصحافي الألماني من أصل التركي دنيز يوجيل من الحبس في خطوة ساعدت على تهدئة التوترات بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي (ناتو).

وتضغط برلين على أنقرة للإفراج عن مواطنين ألمان سجنوا خلال حملة تركيا ضد المتهمين بالتورط في محاولة الانقلاب العسكري عام ٢٠١٦، وقالت ألمانيا ودول أخرى إن الحملة أدت إلى سجن الكثير من الأبرياء وهو اتهام ترفضه تركيا.

ورفض متحدث باسم الخارجية الألمانية الكشف عن أي تفاصيل بشأن مكان احتجاز الشخص والمدة التي قضاها في السجن أو ما إذا كان رجلاً أم امرأة. وذكر أن أربعة مواطنين ألمان لا يزالون محتجزين لأسباب سياسية. وفي الشهر الماضي حثت تركيا ألمانيا، أكبر شركائها التجاريين، على إصلاح العلاقات واستأنفت المشاورات الحكومية الثنائية التي علقت بعد اعتقال يوجيل.

تركيا تعادي الجميع: شعبية أردوغان تهدد بلاده بالعزلة

حليف مثير للمشاكل

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٤/٢/٢٠١٨

تشهد العلاقات بين تركيا والغرب توترا متصاعدا، تجسّد في أحدث مشاهدته بإعلان الحكومة الهولندية رسميا تخفيض العلاقات الدبلوماسية مع تركيا وسحب سفيرها من أنقرة. وفي حين أن الخلاف التركي - الهولندي لم يكن يمثل أهمية المواجهة المتصاعدة بين تركيا وحلف شمال الأطلسي، إلا أنه يمثل علامة هامة على تزايد عزلة تركيا في ظل حكم الرئيس رجب طيب أردوغان.

ويؤكد المحلل في موقع "أحوال تركية"، جنكينز أكتار، أن تركيا، وفي ظل القبضة الحديدية لأردوغان تبتعد عن الغرب بوتيرة سريعة وتقلب بالقوة الاتجاه القائم منذ قرنين ولا تترك مجالاً لأي رابط مع الغرب في المستقبل، وتؤيده فريدا غيتيس، المحللة في وورلد بوليتيكيول ريفيو، مشيرة إلى أن دائرة خلافات أنقرة مع الدول الأوروبية ما انفكت تتسع. لم يكن القرار الهولندي متوقعا، لا سيما وأن أنقرة وأمستردام كانتا تحاولان عقد مفاوضات لحل خلافاتهما. لكن انهيار تلك المفاوضات، وقررت هولندا عدم استقبال سفير تركي جديد في البلاد، كما لم يذهب سفير هولندي إلى تركيا منذ مارس ٢٠١٧. واستدعت تركيا القائم بالأعمال الهولندي لدى أنقرة للتعبير عن استيائها من مشروع قانونين يتعلق أحدهما بالاعتراف بمقتل ١,٥ مليون أرمني على أنه إبادة جماعية.

ويدعو القانون الآخر إلى حضور مسؤول هولندي في ذكرى الإبادة الجماعية للأرمن في ٢٤ أبريل. وعبرت الأحزاب الأربعة الحاكمة في هولندا عن تأييدها للمقترحين اللذين طرحهما حزب الاتحاد المسيحي المحافظ. وتضع فريدا غيتيس هذه التطورات ضمن مؤشرات نفاذ فرص تطبيع العلاقات بشكل متين بين تركيا ودول الغرب في المستقبل.

وعلى الرغم من اختلاف بعض التفاصيل، إلا أن أردوغان يواجه علاقات متوترة مع أكثر من دولة أوروبية. وأعرب المسؤولون الأوروبيون عن تزايد قلقهم إزاء جهود أردوغان لكسب ثقة المغتربين الأتراك في أوروبا لتحقيق أهدافه السياسية الخاصة التي تساهم في تزايد التوترات العرقية. ففي روتردام، على سبيل المثال، يتنافس الحزب الهولندي التركي المؤيد لأردوغان (دينك) على الفوز بمقاعد في البرلمان في الانتخابات البلدية، مما سيمكن أردوغان من أن يكون له حليف قوي في الحكومة.

وتسبب تدخل أردوغان في الشؤون الأوروبية في حدوث مشاكل كثيرة، حيث اعتقلت تركيا مجموعة من الأتراك من مواطني الدول الأوروبية الأخرى بعد أن انتقدوه. بل واتسعت دائرة مطاردة أردوغان لمعارضيه في أوروبا حيث طالب ألمانيا بمقاضاة أحد الممثلين الكوميديين بعد أن ألقى قصيدة تسخر من الرئيس التركي.

ولكن كل هذه كانت أعراضا لمشكلة أكبر، وفق فريدا غيتيس، ففي ظل حكم أردوغان، لم تتخذ تركيا وأوروبا مسارا سياسيا متوافقا، مما يعني أن فرص تركيا في أن تصبح جزءا من الاتحاد الأوروبي، وهي عملية بدأت منذ عام ١٩٨٧. وفي أبريل الماضي دعا البرلمان الأوروبي إلى تعليق مسألة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

أزمة مع واشنطن

لا تقتصر مشاكل تركيا مع جيرانها في أوروبا فحسب، بل وتمتد أيضا إلى واشنطن، حيث شابته العلاقات التركية الأمريكية بعض الاضطرابات التي من الواضح أنها لن تنتهي قريبا. فبعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في تركيا في يوليو ٢٠١٦، اتهم أردوغان رجل الدين فتح الله غولن، الذي يعيش في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، بأنه من دبر لهذا الانقلاب وطالب الولايات المتحدة بتسليمه.

ورفضت الولايات المتحدة الطلب التركي قائلة إن أدلة الإدانة والتسليم لا تبرر ترحيل غولن قسرا من البلاد. وهذه القضية واحدة من سلسلة حلقات توتر العلاقات بين الدولتين.

ومرة أخرى، أثارت تركيا غضب أعضاء حلف الناتو، ومنهم الولايات المتحدة، بعزمها شراء نظام الدفاع الروسي الصاروخي إس ٤٠٠، حيث أنه من المفترض أن تتوافق هذه الأنظمة مع الأنظمة التي يستخدمها حلف الناتو. وستشكل خطوة شراء النظام الصاروخي الجديد حلقة جديدة في حلقات التعاون العسكري التركي مع روسيا، الأمر الذي يزعج الولايات المتحدة والناتو بشكل متزايد.

وفي ساحة المعركة السورية تظهر الأهداف المتضاربة لتركيا والغرب بشكل أكثر وضوحا، ففي الوقت الذي تدعم فيه الولايات المتحدة الكرد السوريين، تتخذ تركيا موقفا عدائيا ضدهم. ومنذ حوالي شهر، أطلقت أنقرة عملية "غصن الزيتون" ضد الكرد في المناطق السورية بالقرب من الحدود التركية. ومع استمرار الهجوم، واجهت القوات التركية بشكل مباشر

المقاتلين الكرد المدعومين من الولايات المتحدة، بما في ذلك أعضاء من قوات سوريا الديمقراطية، الذين تتركز معاركهم على محاربة تنظيم داعش ولا أساس عندهم لفكرة النيل من تركيا.

وبما أن تركيا أصبحت حليفاً مثيراً للمشاكل وغير مخلص لحلف شمال الأطلسي يناقش الناتو الآن إمكانية استبعادها، فيما لا تزال الحكومات الأوروبية تدور في إطار حلقة التعبير عن القلق واتخاذ بعض الخطوات التي تراها فريداً غيتيس وجنكيز أكتار أنها غير كافية. وتقول غيتيس إنه وفي الوقت الذي تتجاهل فيه أوروبا ممارسات الرئيس التركي واعتدائه على الحريات الصحافية وقمعه لفصائل المعارضة وحشد نفوذه، يستمر أردوغان في إطلاق تصريحاته بأن "ذهنية الفاشية ما زالت منفلتة في شوارع أوروبا".

نصائح للأوروبيين

نشر أكتار، على موقع أحوال، بنسخه التركية والعربية والإنكليزية، رسالة إلى قادة الاتحاد الأوروبي قدم من خلالها مجموعة من النصائح ودعا الأوروبيين إلى الحذر من أردوغان، مشيراً إلى أن اللغة العدائية تجاه بعض دول الاتحاد الأوروبي وساسته ومواطنيه خلال الأعوام الأخيرة دليل قوي على النهج التركي نحو الابتعاد عن أوروبا.

وينبه الكاتب التركي إلى المخاوف المرتبطة باختلال التوازن الأمني الذي يتشكل في جنوب شرق أوروبا من خلال وقوف تركيا بجانب روسيا. ورغم أن قيام شراكة استراتيجية روسية- تركية شيء متناقض وفقاً للتاريخ، إلا أن المرء لا يمكنه أن يقلل من شأن الشعور المناهض للأمريكيين المنتشر حالياً في المجتمع التركي وفي الجيش الآن.

جنكيز أكتار: لا تضيعوا الوقت بوضع كل بيض مكافحة الإرهاب في السلة التركية جنكيز أكتار: لا تضيعوا الوقت بوضع كل بيض مكافحة الإرهاب في السلة التركية

ويؤكد أن إغراءات التحرك المنفرد ستظل، رغم أنه مبالغ فيها، طالما بقيت أنقرة تجرم واشنطن والغرب على تقربهما من الكرد وطالما ظلت أنقرة نفسها متقربة من الإخوان المسلمين وقياداتهم ومؤيديهم وكلائهم الذين لا حصر لهم بالمنطقة، كما أن نسبة الأتراك الذين يعتقدون أن الغرب يعمل على تمزيق تركيا مثلما فعل مع الإمبراطورية العثمانية تصل إلى ٨٧,٦ في المئة بينما يرى ٧٧,٦ في المئة أن نهج الغرب تجاه تركيا يعكس روحاً "صليبية" ويرى ٥٤,٣ في المئة من الأتراك أن الولايات المتحدة تشكل أكبر تهديد لوحدة الأراضي التركية نتيجة لتحالفها مع كرد سوريا.

ويتوقف أكتار عند ورقة اللاجئين واتفاقية اللاجئين المبرمة في مارس من عام ٢٠١٦ التي ابتزت من خلالها أنقرة دول الاتحاد الأوروبي، بتهديدها "بإطلاق عنان" اللاجئين باتجاه أوروبا، مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية ترتبط بقضية مؤقتة ستفقد زخمها عاجلاً أو آجلاً، وحتى مع ضبط عمليات السفر التي خرجت عن التحكم في عام ٢٠١٥، لا تزال حركة اللاجئين والمهاجرين نحو اليونان مستمرة.

ويضيف أكتار موجهاً حديثه للقادة الأوروبيين "لا تنسوا أبداً أن المنطق الذي يعتمد عليه نظام أردوغان هو سياسة القوة، تماماً مثل روسيا التي تتخذها أنقرة نموذجاً، وأنه مستعد للجوء إلى الابتزاز والتهديدات واستعراض العضلات والخروج عن القانون. لا تنسوا أن الحكم الرشيد الاقتصادي الحديث غير موجود في تركيا حيث كل القرارات، وعلى كل المستويات، يتخذها أردوغان من خلال صفقات لا تحظى بشفافية، وستنهار".

ويختتم نصائحه ساخراً من المشروعات التجارية والهندسية "النضرة"، التي تعد بها تركيا الشركات الأوروبية، مشيراً إلى أن المصالح الاقتصادية الجامدة ستسود وستقوض العلاقات بين تركيا والدول الغربية.

وتمول المفوضية الأوروبية مشروعات دون تحليلات ملائمة على البيئة والتأثيرات الاستراتيجية ودون مراجعة الممارسات غير القانونية للمتعاقدين المحليين من الباطن في ما يخص معايير سلامة العمال (على سبيل المثال تركيا بطل أوروبا في حوادث العمل المميتة). ويؤكد أكتار أن الانتباه مطلوب، وذلك لعدة أسباب منها أن إدارة أردوغان ارتكبت أخطاء اقتصادية تراكمت على مدار السنين وأحجمت عن إجراء إصلاحات عميقة حتى أصبحت معتمدة على معدلات الفائدة المرتفعة لمواصلة جذب رؤوس أموال مضاربة للحفاظ على أداء الاقتصاد وسد العجز، هذا بالإضافة إلى نقص الأمن الاستثماري الملازم ومعدل البطالة المرتفع بشدة والنمو المحدود المعتمد فقط على الإنفاق على البنية التحتية والطاقة والاستهلاك المحلي وضعف الأبحاث والتطوير، والنظام التعليمي المثير للشفقة، ونقص الموارد الطبيعية وانخفاض معدل الادخار والنظام المالي البالي وجفاف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغسيل العقول الشديد الجاري حالياً، وكل هذه مشكلات هيكلية تهيئ المجال لانفجارات متنوعة، ولكن الاقتصاد التركي لن يتحمل.

وينتهي بقوله "في إطار العمل هذا، ضعوا في الاعتبار أنه من خلال مشروع قناة إسطنبول فإن الشركات الإيطالية وشركات هندسة أوروبية أخرى ستنخرط في صنع كارثة بيئية إقليمية ستؤثر على دول الاتحاد الأوروبي. وأخيراً وليس آخراً، لا تنسوا أن كل صفقة اقتصادية أجنبية تبرم مع النظام التركي ستساعد في النهاية في تقوية حكم أردوغان داخل وخارج تركيا".

حرب عفرين تفتح مرحلة «الأردوغانية» وتختتم «الأتاتورية» المترهلة

*حسين جمو

صحيفة (الحياة): ٢٤/٢/٢٠١٨

في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٧ اجتمع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بقيادة حزبه، «العدالة والتنمية»، وطلب منهم الاستعداد لانتخابات ٢٠١٩، وهي ثلاث: الأولى الانتخابات البلدية في آذار (مارس)، والانتخابات التشريعية والرئاسية في تشرين الثاني (نوفمبر). في ذلك الاجتماع حدد أردوغان أهمية الانتخابات الثلاثة بتعبير جامع: «ستحدد انتخابات ٢٠١٩ مستقبل تركيا لنصف قرن مقبل».

الإطلاع على المشهد المحلي للأحزاب السياسية في تركيا يضع مقولة أردوغان - نصف قرن في إطارها الواقعي. هي ليست مبالغة ولا عبارة هدفها التحشيد الفارغ من المحتوى. هذا ما ستؤسس له الانتخابات الثلاثة العام المقبل في أول انتقال للنظام الرئاسي الذي يتم تطبيقه فعلياً منذ عام ٢٠١٥.

ما الذي يمكن أن يحول دون سيطرة حزب «العدالة والتنمية» على مفاصل «مستقبل تركيا»؟ إنها عفرين! ما الذي يمكن أن يكرس هزيمة مبكرة لكل أحزاب المعارضة ويفتح الباب أمام مرحلة «الأردوغانية» في الحياة السياسية التركية واختتام «الأتاتورية المترهلة»؟ إنها عفرين!

أظهرت خريطة التحالفات الحزبية خلال العامين الماضيين أن إلحاق الهزيمة بالتحالف القومي - الإسلامي المكون من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية والجناح الشرقي (الأوراسي) من تنظيم أرغنون، مهمة مستحيلة بالاعتماد على الديناميات المحلية في تركيا.

قرار الحرب على عفرين اتخذ هذا المثلث الذي يقود تركيا برؤية مشتركة. العضو الأخطر في هذه الدائرة العليا للقرار التركي يدعى دوغو بيرنجيك. وكان أحد أبرز المتهمين ضمن عصابة أرغنون. وحكم عليه بالسجن ١١٧ سنة في عام ٢٠١٣. إلا أن تغير التحالفات الداخلية دفعت بأردوغان إلى إيجاد مخرج قضائي لإنهاء محاكمة كل المحكومين، بمن فيهم بيرنجيك، عام ٢٠١٤ بحجة أن الأمن والقضاء كانا مخترقين من «الكيان الموازي» الذي يقصد به جماعة فتح الله غولن.

وقضية أرغنون بدأت مع ضبط ٢٧ قنبلة يدوية في إحدى الشقق بحي عمران في إسطنبول يوم ١٢ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧، واستمرت القضية في المحكمة ٦ أعوام وشهرين. لاحقاً، حين شن أردوغان الحرب على فتح الله غولن لم يجد حليفاً أفضل من مخضرمي «أرغنون» لمواجهة ما سمي «الكيان الموازي». ولم تقم الحكومة بعرض أي أدلة قاطعة على تورط «الكيان الموازي» في مؤامرة ضد أردوغان قبيل تفجر الخلاف بين الطرفين عام ٢٠١٤، وتم تحويل تحضيرات جماعة فتح الله غولن بكيفية الحفاظ على الطابع الإسلامي للحكم في حال سقوط حزب «العدالة والتنمية» إلى مؤامرة روجت لها الحكومة أكثر مما هي موجودة في الواقع. كان انشغال غولن بموقع حركته في تركيا ما بعد أردوغان خطأ لا يغتفر في نظر الأخير.

بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز (يوليو) ٢٠١٦، أنشأ أردوغان تحالفاً ضم زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي، وزعيم «الحزب الوطني» دوغو بيرنجيك. هذا المثلث تأسس لمواجهة أعداء مشتركين: فتح الله غولن، حزب الشعوب الديمقراطي، منافسو أردوغان في حزب العدالة والتنمية وعلى رأسهم أحمد داوود أوغلو وعبدالله غل، ومنافسي باهجلي في حزب الحركة القومية (ميرال أكشنر).

لم يحصل الحزب الوطني سوى على ٠,٢٥ في المئة في الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٥. وهو يعد أصغر أحزاب تركيا. لكن خطورته تكمن في تأثيره الاستثنائي في القرار التركي. هذا يعني أن قوته الظاهرية عبر حزبه الصغير غطاء لموقعه الحقيقي، فهو عراب العلاقات التركية مع روسيا، وصديق مقرب جداً من حليف بوتين (ألكساندر دوغين)، وكان بيرنجيك بمثابة الرئيس الفعلي لـ «الدولة الخفية» في تركيا، وهي معطيات كشفتها ملفات المحاكمات التي رافقت قضية أرغنون.

إضافة إلى روسيا، يحظى هذا التحالف الثلاثي التركي بدعم الدوائر السياسية البريطانية. في تركيا وكردستان هناك قناعة معلنة بخصوص بريطانيا. إنها تستخدم تركيا ضد أوروبا من أجل تحسين موقعها في مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي، لكنها تلحق ضرراً كبيراً بالشعب الكردي بهذه الطريقة وتدعم دكتاتورية «غير مرئية»، تجيد

التخفي وراء المؤسسات. على رغم التناقض الكبير بين روسيا وبريطانيا بخصوص سورية، إلا أن الدولتين تدعمان الصيغة الحالية في السلطة التركية.

وفقاً لوجهة نظر بيرنجيك، تحتاج تركيا إلى تحالف مع روسيا، على غرار التعاون المناهض للإمبريالية مع السوفييات في أيام كمال أتاتورك.

وفقاً لهذا فإن الضلع الذي يقود المثلث الإسلامي القومي الأوراسي هو بيرنجيك الذي اعترف في مقابلة له مع موقع «أحوال» المتخصص في الشؤون التركية أن روسيا أول من حذرت من حدوث محاولة انقلابية على أردوغان. بيرنجيك يقود دفة تركيا باتجاه روسيا ويعتبر السياسات الغربية ذات جذور صليبية. ولديه كتاب بعنوان «الرجعيون الصليبيون» صدر عام ٢٠٠٧ اتهم فيها حزب العدالة والتنمية بخدمة المصالح الصليبية. وبعدما تحالف معه أردوغان صرح بيرنجيك أنه كان يقصد حركة «خدمة» التابعة لغولن.

هذا التحالف الثلاثي (أردوغان - بهجلي - بيرنجيك) يقود الحرب التركية على عفرين. الديناميات المحلية التركية غير قادرة على هزيمة هذا التحالف المهيم على الحياة السياسية، وهو التحالف الذي دمر عملية السلام بين الحكومة والكرد، وأشعل الحرب داخل تركيا.

نتيجة الحرب في عفرين تحدد الخريطة السياسية داخل تركيا. كيف؟

إذا فشلت تركيا في احتلال عفرين فإن هزيمة تركيا ستتحول إلى ورقة رابحة في البرنامج الانتخابي لحزب الشعوب الديموقراطي ضد التحالف الثلاثي (الإسلامي - القومي - الأوراسي). في الجبهة المعارضة هناك أحزاب أخرى غير متعاونة، على رأسها «حزب الشعب الجمهوري»، و«الحزب الجيد» بزعامة ميرال أكشنر. والحزبان متأقلمان مع الحرب على عفرين في الوقت الحالي لكن سيستفيدان من الهزيمة التركية للحصول على بعض الأصوات الغاضبة من التحالف الثلاثي. المعضلة التي تواجهها أحزاب المعارضة التركية أنها أبعد ما تكون عن التوافق، ولا أفق لأي تحالف انتخابي في ما بينها.

لكن ستظهر فعالية الأحزاب الثلاثة في الانتخابات الرئاسية إذا اتفقت على دعم مرشح مشترك في مواجهة أردوغان، على عكس الانتخابات البلدية والبرلمانية التي ستكون فيها أحزاب المعارضة في حالة تنافس شديد، خصوصاً أن استطلاعات رأي أظهرت أن حزب ميرال أكشنر يكتسب أنصاراً من قواعد حزب الشعب الجمهوري أكثر من القاعدة التقليدية لحزب الحركة القومية الذي انشقت عنه أكشنر.

من دون انتصار الكرد في عفرين قد يكون من الصعب على حزب الشعوب الديموقراطي تخطي الحاجز البرلماني (١٠ في المئة). وبناء على نتيجة هذه الحرب سيتخذ الحزب قراره الحاسم في المشاركة بقائمة حزبية (في حال هزيمة تركيا في عفرين) أو عبر المرشحين المستقلين في حال كانت نتيجة الحرب لمصلحة حزب العدالة. كما أن حظوظ «الحزب الجيد» بقيادة أكشنر قليلة في تخطي الحاجز البرلماني، وفي هذه الحالة فإنه في حال كسب الجيش التركي الحرب في عفرين فهناك أخطار قوية بأن يخفق حزبان في دخول البرلمان: حزب الشعوب الديموقراطي والحزب الجيد. وبخصوص حزب الحركة القومية فإن حظوظه منخفضة للغاية مهما كانت النتيجة في عفرين، لأن حزب العدالة والتنمية هو الذي سيحصد مكاسب الحرب. وسيكون البرلمان حكراً على حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري، في نظام سياسي يعيد تركيا إلى الثنائية الحزبية التي سادت بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠.

الملفات متشابكة بين الداخل التركي والحرب في عفرين. هزيمة تركيا في عفرين تتيح فرصة كبيرة لإزاحة هيمنة حزب العدالة والتنمية على الحياة السياسية، وسيكون احتمال إزاحة أردوغان عن الرئاسة كبيراً للغاية. وسيرافق ذلك تغيير موقع تركيا في التحالفات الإقليمية والدولية، وإعادة تشكيل السياسة الخارجية بما يتلاءم مع البرنامج التقليدي لتركيا في التقارب مع الغرب وعلاقات باردة مع روسيا وإيران. وعلى العكس تماماً، انتصار تركيا في عفرين ورقة رابحة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في استخدام تركيا ضد المصالح الأمريكية عبر أردوغان وحلفائه. فبعد مرور شهر على عملية «غصن الزيتون» ما زالت تركيا ورقة روسية قوية في وجه أمريكا، لذلك تضغط روسيا بكل قوة على النظام السوري لضمان أن تكون صيغة الاتفاق بين النظام و وحدات حماية الشعب استسلامية وليست «شراكة ضد الاحتلال التركي»، ذلك أن أي صيغة غير الاستسلام تضر بمكانة أردوغان داخل تركيا، وتضعف الآمال الروسية في وضع تركيا وجها لوجه أمام أمريكا.

إذا كان النظام السوري يرغب في المساهمة بوضع نهاية لمستقبل أردوغان السياسي، وبالتالي قوى الإسلام السياسي، فإنه سيحرص على أن تبقى عفرين بالشكل الذي أصبح فيه مثلاً لهزيمة أردوغان.

تعذيب ممنهج في المعتقلات التركية

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٢/٢٥

عبر السيد صدقي جاكى عن خوفه الشديد على حياة شقيقه المعتقل عدنان جاكى في سجن خاربرت ذات الحراسة المشددة مؤكداً ان شقيقه يتعرض للتعذيب من قبل المسؤولين في السجن بشكل مستمر.

السيد صدقي جاكى شقيق المعتقل عدنان جاكى المسجون لدى السلطات التركية منذ عام ١٩٩٧ يقول: بتاريخ ٢٢ شباط الجاري أجريت مكالمة هاتفية مع شقيقي عدنان الذي اكد له ان حياتهم في خطر بسبب الضرب و التعذيب الممنهج الذي يتعرضون له. صدقي أوضح ان شقيقة عدنان معتقل في السجن منذ عام ١٩٩٧ ولم نشعر بالقلق عليه يوماً كما نشعر به اليوم هذا لأنه وخلال المكالمة الهاتفية ابغهم ان جميع المعتقلين يتعرضون للتعذيب و الضرب المبرح من قبل المسؤولين في السجن كما اكد انه لم يستلم اللباس و الكتب التي أرسلناها له.

صدقي جاكى وفي حديثه إلى وكالة موزوبوتاميا وقال: نحن نريد لهذا التعذيب، الظلم و العنف بحق المعتقلين ان يتوقف. المسؤولين عن مثل هذه الممارسات وهذه الانتهاكات بحق المعتقلين هم مدراء السجن و اذا ما تعرضت حياة شقيقي لخطر فأنا احمل كامل المسؤولية لمدير السجن.

صدقي جاكى اكد انه قام بمراجعة فرع منظمة حقوق الإنسان في مدينة وأن لنفس السبب و طلب المساعدة القانونية منهم و التدخل من اجل إيقاف هذه الانتهاكات و هذا التعذيب الممنهج في المعتقلات التركية.

"تحالف الشعب" التركي.. التيارات بديل للأحزاب

الجزيرة.نت: ٢٠١٨/٢/٢٥

خليل مبروك - إسطنبول: دشّن اتفاق حزبي "العدالة والتنمية" و"الحركة القومية" التركيين على خوض الانتخابات القادمة في ٢٠١٩ ضمن قوائم تحالفية، مرحلة جديدة في الخارطة السياسية التركية عنوانها تحول التدافع السياسي من التنافس بين الأحزاب إلى التنافس بين تيارات عريضة.

وتوجّ اتفاق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والثلاثاء الماضي مع رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي على تشكيل "تحالف الشعب"، رحلة طويلة من تقارب الجهتين الذي ترسخ بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦.

وإزداد الحزبان التركيان توافقا في المواقف السياسية منذ الاستفتاء الشعبي على تعديل الدستور والتحول إلى النظام الرئاسي في أبريل/نيسان الماضي.

ويقرأ المراقبون للشؤون السياسية التركية في تشكيل "ائتلاف الشعب" كثيرا من الدلالات التي ستترك تبعات عميقة على المستوى الحزبي التركي الداخلي، وعلى علاقات تركيا بالقوى الدولية والإقليمية.

ميلاد التيارات

ووفقا لمحللين سياسيين، فإن النظام الرئاسي الذي سيصار إلى تطبيقه بعد انتخابات ٢٠١٩ سيحول الخارطة الحزبية التركية إلى خارطة تيارات، أهمها تيار اليمين المتشكّل من قوميين ومحافظين وإسلاميين، وتيار اليسار الذي يجمع بين حزب "الشعب الجمهوري" وحزب "الشعوب الديمقراطي" وربما أحزاب يسارية علمانية وكردية أخرى.

ويقول الكاتب والمحلل السياسي سعيد الحاج إن تدشين "تحالف الشعب" يقدم إرهابات بتشكيل تيار اليمين الكبير الذي بدأت معالم اتساعه تتضح مع إعلان حزب "الاتحاد الكبير" القومي التركي أيضا رغبته في الانضمام إليه، وفي ظل حديث عن محاولات للحوار بين حزبي العدالة والتنمية و"السعادة".

ويعتقد الحاج أن التقارب بين الحزبين مهم تصويتهما وانتخابيا، ومهم لسن قوانين الموائمة قبل الانتخابات، مما يعني أن اجتماع الحزبين سيمرر "حسابيا" مشروع القانون الذي يضم ٢٦ مادة وسيقدم إلى البرلمان قريبا.

وينتمي ٢٥٨ نائبا في البرلمان التركي - المؤلف من ٥٥٠ نائبا - لحزب العدالة والتنمية، ويملك حزب الحركة القومية ٨٠ نائبا، لكن نائب رئيس حزب الحركة القومية جلال أذان قال "إن معدل التصويت الحالي لتحالف الشعب هو ٦٥٪".

الخارطة الحزبية

ويشير الحاج في حديثه للجزيرة نت إلى أن التحالف سينعكس بثمار إيجابية على الحزبين، فهو يمنح الحركة القومية فرصة المشاركة الوزارية في الحكومة التي ستتشكل بعد الانتخابات، كما أنه قد ساهم فعلا في تعزيز مكانة بهجلي أمام منافسيه داخل الحزب.

كما يشير إلى أن التحالف يثبت أن الحزب الحاكم في تركيا بات قريبا من رؤى الحركة القومية وأفكارها في كثير من القضايا، خاصة المتعلقة بمواجهة "الإرهاب" والملف الكردي ومواجهة جماعة الخدمة وغيرها.

أما من ناحية العدالة والتنمية، فيؤكد الحاج أن التحالف يشكل صمام أمان للحزب الذي لن تكون له صورة حزب منفرد في مواجهة ثلاثة أحزاب معارضة داخل البرلمان، ويوفر له شبكة أمان مهمة يحتاجها في كثير من الملفات.

بدوره، يشير الباحث في مركز أنقرة للبحوث والدراسات الاستراتيجية جاهد توز إلى أن تحول التنافس السياسي التركي من حالة الأحزاب إلى حالة القطبين، سينعكس إيجابا على الواقع التركي برمته.

ويؤكد توز للجزيرة نت أن هذه الحالة ستدفع بمشاركة أوسع للأحزاب السياسية في صناعة القرار عبر انضوائها ضمن التحالفات، وهو ما سيعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

ووفقا للمحلل السياسي التركي، فإن حزب الحركة القومية سيستفيد من التحالف بتجاوز معضلة "العتبة الانتخابية" التي من المحتمل أن تواجهه في انتخابات ٢٠١٩، وفقا لبعض استطلاعات الرأي التي تتوقع ألا ينجح الحزب في جمع ١٠٪ من أصوات الناخبين اللازمة لدخول البرلمان.

أما على مستوى العدالة والتنمية، فيؤكد توز أن التحالف سيمكنه من إيصال مرشحه الرئاسي - سواء كان أردوغان أو غيره - إلى منصب الرئاسة بتجاوز نسبة الـ ٥٠٪ من أصوات الناخبين بشكل مباشر، ودون الحاجة لجولات ثانية من الانتخاب.

ويرى توز أن تدشين التحالف التركي سينعكس أيضا على القوى الخارجية التي سعت إلى إضعاف حكم أردوغان، عبر توسيع القاعدة التي يستند إليها الحكم في تركيا. ويوضح أن أنقرة ما كانت لتتجاوز الأزمات التي تبعت محاولة الانقلاب الفاشلة بسلاسة لولا تقارب حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية.

إزالة اسم أتاتورك من ملاعب كرة القدم في تركيا

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٢/٢٥

أطلقت حكومة العدالة والتنمية في تركيا اسم (استاد إيتي ETI Stadı) على المجمع الرياضي الجديد الذي أقيم محل استاد أتاتورك المشيد منذ ٥٣ عاماً بمدينة أسكيشهير شمال غرب تركيا. وتم إغلاق ملعب أتاتورك الذي كان تُقام فيه المباريات منذ عام ١٩٦٥ بمدينة أسكيشهير وإنشاء استاد جديد محله، وقيل في السابق أنه سيتم تسميته بـ "استاد أتاتورك الجديد" لكن جري تغيير الاسم إلى ملعب إيتي (ETI).

حذف اسم إينونو أيضاً

وبهذا تكون السلطات التركية قد حذفت اسم أتاتورك من استاد أسكيشهير بعد حذفه من المجمعات الرياضية في كل من أنطاليا وأفيون وقونيا وبورصا وساقاريا وأنطاكيا وقيصري وريزا وجيراسون، وكانت السلطات التركية قد حذفت اسم -مصطفى عصمت- إينونو ثاني رؤساء تركيا من استاد بشيكتاش، وعصمت باشا في كوجالي. من جانبه أفاد رئيس نادي أسكيشهير سبور خليل أونال أنهم تباحثوا مع الرئيس التركي مؤكداً أنه سيتم تسميته الاستاد باستاد "ETI" وهو اسم شركة لإنتاج البسكويت بالمدينة. وفي رد تصريح لصحيفة (سوزجو) على خلفية هذه الخطوة أفاد نائب حزب الشعب الجمهوري المعارض عن مدينة إزمير أتيللا سيرتيل أن شركة ETI لها أهمية كبيرة بالنسبة لمدينة أسكيشهير غير أن حذف اسم أتاتورك سيضر بالشركة مؤكداً أن السلطات عجزت عن القضاء على اسم أتاتورك بحذفه من أماكن كثيرة. وشدد سيرتيل أنه على الرغم من تغيير الاسم سيظل الاستاد يُعرف بين جموع الشعب باسم "استاد أتاتورك الجديد".

الحكومة وعدت وأخلفت

أشار سيرتيل أيضاً إلى أن الحكومة التركية قد وعدت مسبقاً بالحفاظ باسم الاستاد وعدم تغييره، وأوضح سيرتيل أنه مهما فعلت السلطات فلن تستطيع حذف اسم أتاتورك من قلوب سكان مدينة أسكيشهير مفيداً أنه بإمكانهم أن يطلقوا اسم أتاتورك مرة أخرى على الاستاد الذي يهتف فيه المتفرجون بأنهم جنود أتاتورك. وأفاد سيرتيل أن هذه الخطوات تعكس زيف حب الحزب الحاكم لأتاتورك مؤكداً لومه لمتخذي هذا القرار. وفي تعليق منه على الأمر ذكر أوتكو تشاكيروزيير نائب حزب الشعب الجمهوري عن مدينة أسكيشهير أنه يجب الإبقاء على اسم أتاتورك مع تسليمه بكون شركة ETI أحد أهم العلامات التجارية التركية. وشدد تشاكيروزيير على تقديره للدعم الذي قدمته الشركة لنادي أسكيشهير سبور غير أنه ليس من الصائب توجيه تلقين سياسي للشركة والعائلة التي تمتلكها لتغيير اسم الاستاد، على حد وصفه، مشدداً على ضرورة الإبقاء على اسم أتاتورك. هذا وأشار تشاكيروزيير إلى تهرب السلطات من إضفاء طابع رسمي على هذه الحقيقة مؤكداً أن "أتاتورك" سيظل اسم الاستاد في قلوبهم وأذهانهم وأن هذا الأمر لا ينطبق عليه فقط بل هي رأي ورغبة سكان مدينة أسكيشهير جميعاً باختلاف ميولهم السياسية.

العدو على الأبواب: بقعة أردوغان العمياء القاتلة

(فورين بوليسي): ٢٥/٢/٢٠١٨

كولين بي. كلارك، وأحمد س. يايلا*: أفاد انهيار خلافة "داعش" المعلنة ذاتيا كلا من العراق وسورية، البلدين اللذين احتفظت فيهما المجموعة المتطرفة بملاذ في السابق، لكنه يشكل أيضا تهديدا للدول التي ربما يذهب إليها المقاتلون الهاربون تاليا.

وعلى قمة القائمة ثمة تركيا، التي تبدو وجهة منطقية لمتشديدي "داعش"، وهي التي تقع في الجوار المباشر لكل من العراق وسورية.

في أوائل شباط (فبراير)، ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن "الآلاف" من مقاتلي "داعش" هربوا من سورية والعراق، في حين أن عددا كبيرا "ذهبوا للاختباء في بلدان مثل تركيا". وليست هذه أخبارا جديدة. فقد كشفت مقابلة أجراها في العام ٢٠١٦ مراسل "نيويورك تايمز"، روكميني كاليماتشي، مع مقاتل سابق من ألمانيا أن تنظيم "داعش" أرسل عن قصد مئات من مقاتليه إلى تركيا. ويواصل المهربون على جانبي الحدود نقل الناس، بمن فيهم مقاتلو "داعش"، ذهابا وإيابا من سورية إلى تركيا وبالعكس، ويدفعون الرشاوى للمقاتلين الكرد في بعض الأحيان حتى يتمكنوا من المرور عبر المنطقة التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية.

في أعقاب هجوم "داعش" القاتل على نادي رينا الليلي في اسطنبول في الساعات الأولى من اليوم الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧ -الذي أسفر عن مقتل ٣٩ شخصا وجرح ٧١ آخرين- تم الكشف عن أن المجموعة كانت قد أسست خلايا إرهابية قوية في داخل تركيا. وهناك نوعان من هياكل هذه الخلايا في تركيا: تلك المكونة من أتراك والأخرى التي يشغلها المقاتلون الأجانب. وتتكون خلايا المقاتلين الأجانب بشكل رئيسي من متشديدين من القوقاز، ومن الأتراك الإغوريين من الصين، وآخرين من آسيا الوسطى من مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، بالإضافة إلى مقاتلي "داعش" الفارين من العرب والأوروبيين.

تتسم إسطنبول بصدى تاريخي بالنسبة للكثير من المسلمين باعتبارها المركز السابق لخلافة إسلامية سنية. ولا تعني حقيقة أن "داعش" لم يستطع أن يأمل واقعا بإعادة تأسيس خلافته على الأراضي التركية أن مقاتليه لن يجلبوا عدم الاستقرار إلى تركيا" وسوف يؤدي مجرد وجودهم هناك إلى نزع استقرار ذلك البلد.

في العام الماضي، كان "داعش" أكثر حذرا بكثير إزاء شن هجمات على التراب التركي، ربما لتجنب استدعاء مزيد من التدقيق من القوى الأمنية. لكن العدد المتزايد من مقاتلي التنظيم، الذي يقدره البعض بالمئات، سوف يؤدي على الأرجح إلى وقوع اشتباكات مستقبلية مع الشرطة التركية التي تحاول استئصالهم. كما أن هناك احتمالا أيضا للتخطيط لهجوم كبير من على التراب التركي، مثل ذلك الذي كاد أن يحدث عندما تم إرسال مكونات عبوة ناسفة بدائية بالبريد الجوي من تركيا إلى أستراليا في آب (أغسطس) الماضي.

يمكن أن تعمل تركيا كمركز لوجستي للتخطيط لهجمات مستقبلية. وعلى النقيض من ملاذات الإرهابيين الأخرى، مثل أفغانستان وليبيا والصومال، فإن تركيا ليست دولة فاشلة. وهذا مهم لأنه يتيح للمتشديدين وصولا أسهل وأكثر موثوقية إلى الاتصالات، والنقل، والشبكات المالية، بالنظر إلى إجراءات التأشيرة التركية المخففة، وخطوط الطيران الكثيفة، والعيوب في أنظمة التعقب المالي. كما أن الفساد والتساهل الشائعين في أوساط القوات الأمنية التركية، واللذين يشترك فيهما أفراد من القوات المسلحة والشرطة، يسهلان المزيد من الوصول باستخدام مزيج من الرشوة والإكراه.

وهناك شكوك في مدى رغبة بعض الساسة الأتراك وكبار قادة قوات الأمن في مواجهة "داعش" أيضا. ففي أوائل شباط (فبراير)، أفرج قضاة فجأة عن أكثر من ١٠ من كبار قادة "داعش" -بمن فيهم "أمير" منطقة ديار بكر ومتشديدين آخرين كانوا متورطين في هجمات بالقنابل في إسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب. وفي العديد من الحالات، ضغط مسؤولون في المخابرات التركية ممن لم يروا المجموعة باعتبارها التهديد الرئيسي على الجهاز القضائي

لإطلاق سراح مشتبه بهم خطرين، على الرغم من أن المدعين العامين سعوا إلى استصدار أحكام طويلة بالسجن لهم. وبما أن تركيا متهمة بتجنيد الآلاف من مقاتلي "داعش" السابقين لمهاجمة الكرد في سورية، يتكهن البعض بأن إطلاق سراح أعضاء التنظيم من دون تفسير يمكن أن يكون نتيجة لصفقة مستترة في الحجرات الخلفية مع جهاز المخابرات التركي. (كان واحد منا قد ترك قوة الشرطة التركية بسبب رفضه العمل مع حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان ورفض السماح للمقاتلين الأجانب بالمرور عبر مدينة سانليورفا التركية الجنوبية).

على مدى العقد الماضي، تحولت تركيا إلى بلد فيه جيوب دعم كثيفة للجماعات السلفية الجهادية، بما فيها تنظيم "الدولة الإسلامية" والقاعدة، في المدن والبلدات والقرى الرئيسية على طول الحدود التركية مع العراق وسورية. وسوف يعتمد الاستقرار المحلي في تركيا على اتجاهات التطرف، والكيفية التي ستتجسد فيها الدرجات المتفاوتة من الدعم للجهاد بين السكان الكرد (وعدد اللاجئين المتزايد) في المستقبل، وعلى كثافة التمرد الكردي العابر للحدود الوطنية.

تفاقم التهديد الذي شكله "داعش" مع عمليات التطهير التي نفذها أردوغان بعد انقلاب تموز (يوليو) الفاشل في العام ٢٠١٦، والتي تضمنت استبدال قادة قوات مكافحة الإرهاب والمخابرات، بما فيها الشرطة، والجنود وأجزاء من الجيش. ونتيجة لذلك، تم تكليف مجندين من قليلي الخبرة والتدريب نسبياً بإدارة عمليات مكافحة الإرهاب ضد خصم متطور ومعقد.

ثمة قضية أخرى هي أولويات أردوغان، التي تدور بشكل أساسي حول تدعيم السلطة والاستمرار في تطهير أن متعاونين مشتبه بهم في محاولة انقلاب العام ٢٠١٦، وكذلك محاربة المتشددين الكرد، بمن فيهم حزب العمال الكردستاني والحلفاء في سورية، وحدات حماية الشعب الكردية. ويشكل توغل الجيش التركي الأخير في عفرين في شمال غرب سورية مثالا واضحا على هذا الاتجاه.

على الرغم من حقيقة أن "داعش" بنى وجوده بالتدريج في تركيا على مدى السنوات القليلة الماضية، يبدو أن مواجهة الخطر الذي يشكله الإرهابيون المرتبطون بهذا التنظيم تحتل مكانا منخفضا على أجندة أردوغان. ويصح هذا بشكل خاص عندما يقوم "داعش" بمساعدة تركيا بالقتال ضد المجموعات الكردية في سورية، العدو الرئيسي المتصور لتركيا، كما فعل في شمال سورية وغرب العراق في نقاط مختلفة خلال الصراع.

ويرقى تسامح أردوغان المستمر مع مقاتلي "داعش" على التراب التركي إلى حد تقديم الدعم السلبي والموافقة الضمنية.

ويمكن أن يتطور الخطر الذي يشكله هؤلاء المقاتلون باستخدام تركيا كنقطة انطلاق إلى تهديد أكبر بكثير من ذلك الذي يشكله الإرهاب الكردي حالياً. وبذلك يكون التسامح مع "داعش" من أجل مقاتلة الكرد سياسة خطيرة وقصيرة النظر. وسوف تؤدي إلى المزيد من توتير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول التعاون في مكافحة الإرهاب، والسفر بلا تأشيرة. وعندما يصل "داعش" إلى الكتلة الحرجة، فإن من المرجح أن ينقلب على مضيفه، تماما كما حول المتشددون المختلفون الذين دعمتهم باكستان في نهاية المطاف غضبهم ضد الدولة الباكستانية وقواتها الأمنية.

عندما يأتي ذلك اليوم، لن يعود إيواء المتطرفين قابلا للاستمرار بالنسبة لأردوغان وأنصاره. لكن الوقت سيكون قد تأخر كثيرا عند تلك النقطة. وربما تكون رغبة أردوغان في تجاهل التهديد القادم من "داعش" هي ما سيفضي في نهاية المطاف إلى أفوله السياسي.

*كولن كلارك: عالم سياسي في مؤسسة "راند" غير الربحية، وزميل مشارك في "المركز الدولي لمكافحة الإرهاب" في لاهاي.

أحمد يايلا: أستاذ مساعد في جامعة جورجيتاون، ورئيس شرطة سابق في مكافحة الإرهاب في تركيا.

*نشر هذا المقال تحت عنوان: Erdogan's Fatal Blind Spot

رهائن الغرب في تركيا

رئيس وقائد جيش وقاضي القضاة ولاعب كل الأدوار

صحيفة (الاهرام): ٢٠١٨/٢/٢٥

كتب بواسطة أحمد أبو دوح - لندن: عندما كان الغرب يضغط على إيران، كان الحرس الثوري يزيد من وتيرة الاعتقالات بين صفوف الأجانب ومزدوجي الجنسية، وعندما كانت قبضة العقوبات تتراجع، كان العدد يقل تلقائياً. نجحت إيران عبر هذه السياسة في الإبقاء على توازن قائم على المد والجزر مع قوى الغرب. وفي نهاية المطاف قادت، مع عوامل أخرى أبرزها رغبة إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تحقيق انتصار دبلوماسي تاريخي ووساطة سلطنة عمان وثقل كامل إيران بالعقوبات، إلى توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥.

إيران التركية

وسط كل هذا الصخب كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يراقب دبلوماسية "الرهائن الغربيين" ومكاسبها عن كثب. وبمجرد ظهور بوادر لنجاحها، أدرك أردوغان أنه قد عثر للتو على نقطة ضعف الغرب الوحيدة، وقرر إيلائه. وسرعان ما تحولت تركيا إلى أول دولة تتبنى النهج الإيراني في استخدام الغربيين كأوراق مساومة سعياً للحصول على مكاسب خصوصاً من قوى أوروبية تناصبها العداء.

وبدأت السلطات التركية بالألمان من أصول تركية، إذ اعتقلت عدة أشخاص بتهمتين فقط، الإرهاب والتجسس. وتمثل قضية الصحافي دينيس يوجيل، الذي أطلق صراحه منتصف الشهر الجاري، أبعاد طريقة التفكير التركية في التعامل مع هذا الملف الحساس، إذ يبدو أن استهداف يوجيل وسجناء آخرين، يتم عبر كاتالوج محدد ومنسوخ بطريقة القص واللصق من كتاب القواعد الإيراني.

أطلقت تركيا الجمعة سراح الصحافي الألماني من أصل تركي، دينيس يوجيل، دون حكم قضائي. وقبل إطلاق سراح يوجيل بيوم، تدخلت تركيا لدى أوكرانيا للإفراج عن مواطن ألماني من أصل تركي ثان كان معتقلاً في أحد السجون الأوكرانية. بالتزامن مع ذلك، أصدرت محكمة أخرى قراراً بالحبس المؤبد لثلاثة صحافيين أتراك، على الرغم من قرار المحكمة الدستورية بضرورة إخلاء سبيلهم، الأمر الذي يأخذ عملية الإفراج إلى أبعاد لا علاقة لها بالعدالة القضائية بل بسياسة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي أثبت من خلال قرار الإفراج عن يوجيل أنه يحكم سيطرته على القضاء كما على بقية مفاصل الدولة ومؤسساتها، ضمن طريقة حكم وسياسة تلتقي في نواح كثيرة مع طريقة الحكم في إيران التي تعد رائدة سياسة الابتزاز بالرهائن واستخدام المعتقلين الغربيين أوراق مساومة في العلاقات الدولية.

ووجهت السلطات إلى يوجيل، الذي نشر سلسلة مقالات هاجم فيها أردوغان واتهم حكومته بالفساد وبدعم تنظيم داعش في سوريا، اتهامات بالإرهاب، لكنه قبع في السجن لعام كامل دون أن ترفع أي محكمة تركية مذكرة اتهام رسمية بحقه.

لكن بعد تحسن يبدو هادئاً في العلاقات بين أنقرة وبرلين، وجد يوجيل نفسه فجأة حراً. وبمجرد الإفراج عنه نشر شريطاً مصوراً قال فيه إن شخصاً ما أعطاه خطاباً أثناء خروجه من السجن يؤكد أن المحكمة قررت بأنها ستستمر في إجراءات محاكمته، ومع ذلك تم إطلاق سراحه.

وقال يوجيل "لا أعرف لماذا أفرج عني اليوم أو لماذا تم اعتقالني العام الماضي، لكنني أدرك أن لا اعتقالي ولا أخذي كرهينة لهما أي علاقة بحكم القانون".

وعلى ما يبدو كان يوجيل محقاً. وتقول الكاتبة والأكاديمية التركية بينار ترمبلاي إن اعتقال يوجيل كان "قضية إحران نقاط بين تركيا وألمانيا، لأن السلطات الألمانية كانت تعتقل بدورها العديد من نشطاء حزب العدالة والتنمية، وأردوغان أراد الإفراج عنهم".

والعام الماضي اعتقل مواطنون أتراك يقيمون في ألمانيا بتهمة التجسس بعد تعقبهم لأعضاء في حركة خدمة بقيادة رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن، كما تم اعتقال داعمين لحزب العدالة والتنمية حاولوا الاعتداء على نشطاء كرد. وعلى الفور انتهجت تركيا سياسة مماثلة تماماً.

ويقول متخصصون في الشأن التركي إن أردوغان "مهووس" بشعار "المعاملة بالمثل" مع الدول التي يشعر أنها قادرة على تقويض نفوذه في الخارج. وردد مسؤولون في الحزب الحاكم ووسائل إعلام مقربة من أردوغان هذا الشعار مراراً.

القاضي أردوغان

يتعامل الرئيس التركي مع القضاء في بلاده بمنطق الخلفاء الإسلاميين في القرن الأول لهجرة النبي محمد. ويرى مساعدون له أن سلطاته المطلقة، التي اكتسبها بعيد موجة تطهير كبيرة أفضت إلى استبعاد الآلاف من القضاة المستقلين، عقب محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦، حق "شرعي" له. وساهمت هذه العقيدة في انتهاج أردوغان سياسة تقوم على التدخل المباشر واليومي في عمل الجهات القضائية في البلاد.

ويقول ناشط تركي، فضل عدم الكشف عن هويته، إن أردوغان تحول إلى "قاضي القضاة" في تركيا. ويشبه هذا النهج ممارسات مماثلة يتمسك بها الرئيس التركي في تعامله مع الجيش، الذي يخوض حربا شرسة مع الكرد في شمال سوريا، أصر أردوغان على الإمساك بزمامها. ووصل الأمر إلى إدارة دقيقة للمعارك يعكف عليها الرئيس التركي بنفسه، مغلقا بذلك الباب أمام جنرالاته للتصرف بحرية أكبر، وللمتتع بقدر من الاستقلالية في اتخاذ القرارات.

وقضت عقيدة أردوغان في تعامله مع القضاء بشكل شبه تام على سيادة القانون في البلاد، وحولته إلى قاض أوحده قادر على إصدار أحكام الإدانة أو البراءة بشكل علني، وأمام الآلاف أحيانا، كما فعل قبل قرابة عام عندما قال "طالما بقيت في منصبتي هذا فسيظل يوجيل قابعا في السجن".

وتشبه قضية يوجيل نفس ظروف اعتقال الصحافية البريطانية - الإيرانية نزانين راتكليف في إيران. ورغم المزاعم الإيرانية بمحاولة راتكليف "العمل على إسقاط نظام الحكم"، لم تقم أيضا أي محكمة إيرانية بتوجيه اتهامات رسمية لها بشكل علني. وقالت مصادر الخميس إن إيران حولت راتكليف إلى ورقة تفاوض من أجل رفع نسبة الفائدة على غرامة تصل إلى ٤٥٠ مليون جنيه إسترليني، من المقرر أن تدفعها بريطانيا لإيران بعد أن ألغت من جانب واحد صفقة أسلحة معها في سبعينات القرن الماضي.

وأدركت أنقرة وطهران على ما يبدو أن الابتزاز، عبر تحويل قضايا إنسانية إلى فرص سياسية واقتصادية، هو الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها شل حركة الغرب عن تبني أي ممارسات عقابية في حقهما. والجمعة، أفرجت تركيا عن مواطن ألماني آخر كان مسجوناً لأسباب سياسية، كما أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية. ولم تقدم برلين أي إيضاح عن هوية هذا الشخص، ولا عن تاريخ وأسباب اعتقاله وظروفه، لكنها ذكرت أن ليس مسموحاً له مغادرة الأراضي التركية.

ولم يقتصر التدهور في علاقات تركيا على ألمانيا فقط، بل امتد إلى تحالف استراتيجي وتاريخي مع الولايات المتحدة، التي وصل منسوب علاقاتها مع تركيا إلى أدنى مستوياته منذ عقود. وعلى الفور انسحبت دبلوماسية الرهائن التي ينتهجها أردوغان على المواطنين الأمريكيين.

وحاول وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، خلال زيارة قام بها منتصف الشهر الجاري إلى أنقرة، التفاوض مع المسؤولين الأتراك من أجل إطلاق سراح مواطنين أمريكيين وموظفين في القنصلية اعتقلتهم السلطات التركية ردا على رفض الولايات المتحدة تسليم فتح الله غولن دون إجراءات قضائية.

لكن محاولات تيلرسون باءت بالفشل لفك الاشتباك التركي مع الولايات المتحدة، التي خصصت للتو في ميزانية العام الجديد ٥٥٠ مليون دولار لدعم قوات سوريا الديمقراطية، التي تقاوم فلول تنظيم داعش، في شمال سوريا. ولا تقتصر سياسة "الرهائن الغربيين" على أبعادها الدبلوماسية فقط، لكنها مرتبطة بامتدادات داخلية أيضا، إذ بدأ حزب العدالة والتنمية التجهيز لانتخابات رئاسية من المقرر أن تجرى العام المقبل.

وقال ألكان إردمير، كبير الباحثين لدى مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، ومقرها واشنطن والعضو السابق في البرلمان التركي، لموقع أحوال الصادر بالتركية والإنكليزية والعربية، "ستظل علاقات أنقرة الدبلوماسية ضحية لقلق وتكتيكات أردوغان بشأن الانتخابات حتى انتخابات الرئاسة التركية في ٢٠١٩".

وقد تمنح هذه السياسة فرصة لأردوغان للظهور أمام أنصاره في الداخل كزعيم مستقل يقاوم "مؤامرات" الغرب على تركيا، لكنها ستترك حتما تراكما سلبيا في العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة ودول أوروبية من الصعب ذوبانه في المستقبل القريب.

داعش وليس الكرد.. خطر فتاك يهدد أردوغان

مجلة فورين بوليسي: ٢٠١٨/٢/٢٦

يرى بعض المراقبين والمتابعين للشأن التركي أن الخطر الأكبر الذي يواجهه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لا يأتي من الكرد، وإنما من داعش.

الاستقرار في تركيا سوف يتوقف على اتجاهات التطرف، وعلى مدى دعم أتراك لحركة الجهاد، وعلى شدة حركة التمرد الكردي العابر للحدود وكتب في مجلة فورين بوليسي، كولين كلارك، عالم سياسي لدى مؤسسة راند غير الحزبية، وزميل المركز الدولي لمحاربة الإرهاب في لاهاي، وأحمد يايالا، أستاذ مساعد في جامعة جورجيتاون، وقائد سابق لشرطة مكافحة الإرهاب في تركيا أن العراق وسوريا استفادا من انهيار داعش، بعدما اتخذ التنظيم من أراضيهما مقراً لقواته وقياداته. ولكن الدول التي يهرب إليها اليوم مقاتلو التنظيم قد تكون عرضة لخطرته المقبل.

ويعتقد كلارك ويايالا أن اسم تركيا يرد على رأس قائمة تلك الدول، وهو استنتاج منطقي نسبة لمحاذاة أراضيهما للعراق وسوريا، وستكون أولى محطات عدد من مقاتلي داعش الهاربين. وفي بداية فبراير (شباط) الجاري، كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" أن "آلآفاً من مقاتلي داعش هربوا خارج العراق وسوريا، فيما يختبئ بعضهم في دول مثل تركيا".

وبحسب كاتب المقال، ليست تلك معلومات جديدة. فقد كشف مراسل صحيفة "تايمز"، عبر لقاء، أجراه في ٢٠١٦، مع مقاتل سابق من ألمانيا أن داعش أرسل عمداً إلى تركيا مئات من مقاتليه. ويواصل مهربون على جانبي الحدود نقل أشخاص، بمن فيهم مقاتلو داعش، خارج سوريا إلى تركيا. وفي بعض الأحيان، يرشي المهربون مقاتلين كرداً لأجل المرور عبر مناطق تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.

خلايا متينة

وفي أعقاب الهجوم الفتاك على نادي رينا في اسطنبول ليلة رأس السنة لعام ٢٠١٧، وهو ما أدى لمقتل ٣٩ شخصاً وجرح ٧١، كشف عن إنشاء داعش لخلايا إرهابية متينة داخل تركيا.

ويلفت الكاتبان إلى وجود نوعين من الخلايا الإرهابية في تركيا: تلك المكونة من أتراك، وأخرى خلايا شكلها مقاتلون أجنب. وتتكون خلايا المقاتلين الأجانب من مقاتلين ينحدرون من القوقاز وأتراك إيغور من الصين، ومن وسط آسيا من جمهوريات سوفيتية سابقة، فضلاً عن وجود مقاتلين هاربين عرب وأوروبيين.

صدى

وبرأي الكاتبين، لمدينة اسطنبول صدى تاريخي لدى عدد من المسلمين بوصفها كانت عاصمة خلافة سنية. ومع أن داعش لا يحلم بإعادة إنشاء خلافة على الأراضي التركية، فذلك لا يعني أن مقاتليه لن ينقلوا الفوضى إلى تركيا، ومجرد وجودهم يزعزع الاستقرار فيها.

ويقول الكاتبان إن داعش حرص، في العام الماضي، على توخي الحذر عند شنّه هجمات داخل تركيا، ولربما بقصد تجنب المتابعة الأمنية. ولكن ارتفاع عدد مقاتليه، وحيث تقدر أعدادهم بالمئات، يرجح لأن يعجل بوقوع صدمات مع جنود وقوات أمنية تركية تعمل على استئصالهم.

منطلق

ويشير الكاتبان لاحتمال وقوع هجوم كبير يتم التحضير له من الأراضي التركية، كما أوشك أن يتم، في أغسطس (آب) الماضي، عندما نقلت مكونات متفجرات بالجو من تركيا إلى أستراليا. وعلاوة عليه، قد تصبح تركيا مركز خدمات لوجيستية لرسم هجمات مستقبلية. فتركيا ليست دولة فاشلة، مثل عدد من الملاذات الآمنة لإرهابيين، كأفغانستان وليبيا والصومال. ولهذه النقطة أهميتها نسبة لسهولة استفادة متطرفين من وسائل اتصال ونقل وشبكات مالية تتشكل بسبب تيسير تركيا لإجراءات الحصول على تأشيرات لزيارتها، ونتيجة خلل في أنظمة التعقب المالي. ويضاف إليه ظاهرة فساد وتواطؤ بعض عناصر الأمن، ومنها ضباط في الجيش والشرطة.

محل شك

ويلفت الكاتبان إلى وجود شكوك حيال استعداد بعض الساسة وكبار قادة الأجهزة الأمنية في تركيا لمحاربة داعش. فقد أطلق فجأة قضاة، في بداية فبراير (شباط) الجاري، سراح أكثر من عشرة عناصر من قادة داعش، بمن فيهم "أمير" منطقة ديار بكر، ومتطرفين شاركوا في تفجيرات وقعت في اسطنبول وأنقره وغازي عنتاب.

جيوب مكتظة

ويقول كاتب المقال إن تركيا تحولت، خلال العقد الأخير، إلى بلد يضم جيوباً مكتظة لمؤيدين لتنظيمات وحركات سلفية جهادية، ومنها داعش والقاعدة. وتتواجد تلك الجيوب في كبرى المدن والبلدات والقرى التركية الواقعة على الحدود مع العراق وسوريا. ويختتم كلارك ويالا رأيهما بالإشارة إلى أن الاستقرار في تركيا سوف يتوقف على اتجاهات التطرف، وعلى مدى دعم أترك لحركة الجهاد، وعلى شدة حركة التمرد الكردي العابر للحدود.

دعم داعش

ورغم حقيقة تمكن داعش، خلال السنوات الأخيرة، من بناء نفسه ببطء في تركيا، يبدو أن محاربة الخطر الذي يمثله لا يشكل أولوية بالنسبة لأردوغان. ويتأكد هذا الاعتقاد من خلال دعم داعش لتركيا في حربها ضد مجموعات كردية في سوريا، عدو تركيا الأكبر، كما يحصل حالياً في شمال سوريا.

أردوغان في الجزائر: العثماني في ثوب تاجر

صحيفة (الاخبار) اللبنانية: ٢٠١٨/٢/٢٦

مراد طرابلسي - الجزائر: يحلّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في الجزائر، اليوم، في زيارة دولة تدوم ثلاثة أيام، يُجري خلالها مع نظيره عبد العزيز بوتفليقة، وكبار المسؤولين الجزائريين، محادثات تتناول تعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي وتطوير آليات العمل الأمني المشترك في النطاق الثنائي و«المتوسطي». وتحضر على طاولة المحادثات السياسية ملفات شائكة، بينها الوضع في كلّ من سوريا وليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي وتدعيم التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وسيتناول الطرفان المستجدات بشأن القضية الفلسطينية، ولا سيما موضوع القدس. ووفق الخبر الذي نشرته وكالة أنباء «الأناضول» التركية، سي طرح أردوغان أمام الرئيس بوتفليقة قلقه من نشاط «جماعة فتح الله غولن» في الجزائر. وبينما توقع محللون في الجزائر أن يشرح أيضاً مسألة تدخل بلاده العسكري في منطقة عفرين شمال سوريا، فإنّه سيوقع مع الوزير الأول (رئيس الوزراء) أحمد أويحيى، اتفاقات اقتصادية وبروتوكولات تعاون أعدّها فريق عمل مشترك سلفاً، وتخصّ تعزيز الاستثمار المتبادل ورفع حجم التبادل التجاري وتسهيل تنقل الأشخاص والبضائع بين البلدين.

جدير بالذكر أنّ حجم الاستثمارات التركية في الجزائر يتجاوز ثلاثة مليارات دولار، فيما سبق لأردوغان أن أعرب خلال زيارة الجزائر عام ٢٠١٤ عن رغبته في رفع الرقم إلى عشرة مليارات. أما حجم التبادل التجاري الثنائي، فيبلغ نحو خمسة مليارات دولار، بحسب أرقام رسمية في البلدين، بينها نسبة عالية ناتجة من تصدير الجزائر للغاز المسال. وكان البلدان قد وقعا في عام ٢٠١٤ اتفاقية لتمديد تزويد الجزائر لأنقرة بالغاز لمدة عشر سنوات أخرى، مع زيادة الحجم بنسبة ٥٠ في المئة. وتعدّ الجزائر رابع مزود لتركيا بالغاز.

على الصعيد الاقتصادي - التجاري، سيُشرف الرئيس التركي والوزير الأول الجزائري على أشغال «منتدى الأعمال» الذي يشارك فيه عدد كبير من رجال المال والأعمال في البلدين، ويدرس الجوانب المتصلة بالتعاون الاقتصادي والتجاري ويحدد أولويات قطاعية للاستثمار المتبادل. ويُنتظر أن يطرح «منتدى رؤساء المؤسسات» (وهو أكبر تجمع استثماري جزائري يجمع مؤسسات اقتصادية وخدمائية من القطاعين العام والخاص) ملف الاستثمار في تركيا، علماً أنّ رئيسه علي حداد، أكد في مناسبات عدة في العامين الماضيين، سعيه إلى رفع مستويات الاستثمار الخارجي، في وقت يتردد فيه كثير من رجال الأعمال الجزائريين ممن يستثمرون في بلدان أوروبية في اقتحام السوق التركية حتى الآن.

ومن بين أهم الاستثمارات التركية في الجزائر، مصنع عملاق للنسيج يقع في ولاية عليان غرب البلاد، وهو الأكبر في أفريقيا، ومصانع للحديد والفولاذ في وهران تُحقق للجزائر نسبة كبيرة من حاجتها من هذه المادة، وتُصدر كميات معتبرة. وتوجد استثمارات أخرى كثيرة في البنية التحتية، كإنجاز السدود وشق الطرق وسكك حديد المدن (تراموي) والبناء، وما إلى ذلك. وقد عرض الأتراك في السنوات الأخيرة برامج للاستثمار في المجال الزراعي، خاصة إنتاج الألبان واللحوم، وهي مجالات مهمة بالنظر إلى العجز الذي تُسجله السوق الجزائرية، وخاصة في المواد الزراعية. ويتعامل أيضاً عدد كبير من المستثمرين الجزائريين مع أقرانهم الأتراك في إنجاز مشاريع مشتركة في عدد من ولايات البلاد، فيما تُشارك تركيا باستمرار في مختلف المناقصات التي تفتحها الجزائر للاستثمار الخارجي، وذلك في كلّ المجالات تقريباً.

وتعجّ الأسواق الجزائرية بسلع تركية، وهي أول منافس للسلع الصينية حالياً، خاصة على صعيد الملابس والأدوات الكهربائية المنزلية، إذ تقلّ أسعارها عموماً عن المنتجات الجزائرية من نفس الفئة، ما يُشكل تحدياً كبيراً للصناعة المحلية. كذلك يستورد تجار جزائريون من تركيا عدداً كبيراً من المنتجات الزراعية، ولا سيما الفواكه الجافة. وتُكوّن إسطنبول وازمير ومدن تركية أخرى، مقصد مئات من تجار الجزائر في هذه الأيام التي يجري خلالها الاستعداد لشهر رمضان.

وإذا كان «الخط البياني الاقتصادي» بين البلدين في ارتفاع مستمر، فإنّ الجانب السياسي شهد انتكاسة كبيرة منذ بداية ما يسمى «الربيع العربي». ففيما واكبت تركيا حركات احتجاجية ومنظمات مسلحة متطرفة، ودعمتها ضد الحكومات خاصة في سوريا وليبيا، ثبتت الجزائر على موقفها القاسي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن هذا المنظور، يُرتقب ألا تُسجل الزيارة نتائج على الصعيد السياسي، بالنظر إلى تناقض الموقفين بشأن عدة قضايا، آخرها التدخل التركي في عفرين. إلا أنّ الجزائر تتعامل مع تركيا بنفس المقاييس «البراغماتية» التي تتعامل بها مع فرنسا، وهي تتمثل بتحييد التشنج السياسي عن العلاقات الاقتصادية.

من جهة أخرى، سيكون أول نشاط ميداني يقوم به الرئيس أردوغان في العاصمة الجزائرية، زيارة حي القصبه العتيق الذي بناه العثمانيون لقيادتهم ولجاليتهم خلال حكمهم الجزائر (١٥٢٠ - ١٨٣٠)، ويتكوّن من نحو ألفي بناية، يخضع نصفها حالياً للترميم. وسيقوم برفقة المسؤولين الجزائريين، بإعادة تدشين «جامع كتشاة» بعدما أكملت «الوكالة التركية للتنسيق والتعاون - تيكا» أعمال ترميمه في كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

تركيا: شريك في أزمة

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/٢/٢٦

"في ٧ شباط/فبراير، استضاف معهد واشنطن عرض مسبق لفيلم "تركيا: شريك في أزمة"، وهي حلقة من الموسم الأخير لـ المسلسل التلفزيوني "القرارات الكبرى" ("غريت ديسيجنز"). وتحدث اثنان من منتجي العرض، هما ديفيد هايدلبرغر وماكدارا كينغ، إلى الحضور بعد العرض، إلى جانب ليزيل هينتز، أستاذة مساعدة في "كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز"، وسونر جاغابتي، زميل "باير فاميلي" في المعهد. وفيما يأتي موجز المقرر لملاحظاتهم".

ديفيد هايدلبرغر وماكدارا كينغ:

استخدمت حلقة "غريت ديسيجنز" دليلاً مقتضياً واقعياً لشرح سبب تحول جمهورية تركيا الحديثة إلى شكلها الحالي. فبدأً ببارث مصطفى كمال أتاتورك الذي اتسم بانقلاب، يتعقب البرنامج صعود «حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة السياسية في عام ٢٠٠٢، والعلاقة بين الحزب وأتباع "حركة غولن"، والحكم الاستبدادي المتنامي الذي مارسه الرئيس رجب طيب أردوغان منذ عام ٢٠٠٧.

ويُعتبر نموذج برنامج "غريت ديسيجنز" الشامل الذي يركز على السياسة الخارجية مثالياً لتغطية شؤون تركيا لأن التطورات التي شهدتها البلاد مؤخراً معقدة للغاية بحيث يتعذر شرحها بشكل مناسب في نشرة أخبار موجزة. فقد كان من المفيد بشكل خاص رؤية كيفية تفاعل الأتراك مع الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦، ومقارنة ذلك بعمل وسائل الإعلام الأمريكية الذي هو أقل من المعدل المثالي في تغطية مدى دموية محاولة الاستيلاء على الحكم.

ولرأب هذا الصدد على صعيد التغطية الإعلامية، سافر طاقم عمل الحلقة إلى تركيا وأجرى مقابلات مكثفة مع حوالي ١٠٠ شخصاً. كما حضر الذكرى السنوية الأولى للانقلاب التي أحييتها أنقرة. ولسوء الحظ، لم يتمكن أعضاء الفريق من إجراء مقابلة مع ممثلين عن المتهم بالتخطيط للانقلاب فتح الله غولن، على الرغم من أن المسؤولين الحكوميين الأتراك كانوا يتوقون إلى التعبير عن وجهة نظرهم بشأن هذه المسألة.

ليزيل هينتز:

في الذكرى الأولى للانقلاب، اجتمع مواطنون أتراك أمام مبنى البرلمان عند تقاطع جادتي إينونو وأتاتورك، اللتين سُميتا على إسم زعيمين سابقين لم يكونا ليسرّان بحشد من الناس يهتف بشعارات إسلامية. "فالإسلام العثماني" كهوية وطنية أخذ في الازدياد في تركيا، ويقوم على كون المواطنين مسلمين أتقياء وعلى تصرف بلادهم كزعيمة للعالم الإسلامي. وهذه هوية تختلف كل الاختلاف عن تلك التي دعمها أتاتورك وإينونو.

وقد استغل أردوغان فترة ما بعد الانقلاب لزع عناصر المجتمع المدني الذين عارضوه في السجن. ومن وجهة نظر تركيا، تُعتبر «وحدات حماية الشعب» الكردية السورية تهديداً أمنياً واضحاً يرتبط بـ «حزب العمال الكردستاني»، لكن حالياً يتم اعتقال مواطنين عاديين - من صحفيين وأطباء ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وغيرهم - فقط لأنهم انتقدوا الحملة التي شنها أردوغان ضد «وحدات حماية الشعب» في سوريا.

أما السلطة القضائية فقد شهدت هي الأخرى أيضاً حملة تطهير واسعة منذ الانقلاب، لأنها كانت إحدى المؤسسات التي نجحت "حركة غولن" في اختراقها. ونظراً إلى أن أتباع الحركة كانوا القوة الفكرية الرئيسية المحركة لـ «حزب العدالة والتنمية»، فقد أصبح العديد من مؤيدي الحزب غير المؤهلين تأهيلاً كافياً يشغلون العديد من المناصب الهامة. ونتيجة لذلك، تضاءلت كفاءة القضاء ولم يعد كياناً مستقلاً فأردوغان يتولى زمام الأمور. كما تمت تنحية العديد من رؤساء البلديات الأتراك خلال حملة القمع التي أعقبت الانقلاب.

من ناحية أخرى، واجهت علاقات تركيا مع ألمانيا وهولندا صعوبات كبيرة، حيث طالبتهم أنقرة مراراً وتكراراً بتسليم أفراد يُشتبه بانتماهم إلى "حركة غولن". وفي الولايات المتحدة، قامت هذه الحركة بعمل مذهل في بناء الشبكات من خلال تصوير نفسها على أنها حركة اجتماعية مدنية مسكونية ناجحة. وهذا يجعل من الصعب على الكثير من الأمريكيين قبول واقع أن أتباع "حركة غولن" كانوا شركاء في محاكمات إرغينيكون في تركيا، التي سعت إلى إضعاف القوات العسكرية وغيرها من الفصائل العلمانية المتحمسة.

كما مارست أنقرة ضغوطاً على واشنطن في عدد من الأمور، مثل إنهاء محاكمة رضا ضراب ومسؤولين تنفيذيين من "بنك هالك" بتهمة التهرب من العقوبات الإيرانية، ووقف التعاون مع «وحدات حماية الشعب» في سوريا، وتسليم غولن، والحفاظ على التعاون العسكري الثنائي. فأردوغان يريد ضمان فوزه وحلفائه في الانتخابات البلدية والنيابية والرئاسية المقبلة في تركيا، لذلك غالباً ما يستخدم الولايات المتحدة كهدف قومي لتصويب سهامه من أجل تعزيز شعبيته. وتتمثل المعضلة أمام واشنطن في كيفية تجنب الخطوات التي تلحق الضرر بالشعب التركي من دون تأجيج خطاب أردوغان القومي. أما بالنسبة لروسيا، فلن تقيم تركيا تحالفاً طويل الأمد مع موسكو. فأنقرة على خلاف مع الكرملين حول العديد من القضايا.

سونر جاغاباي:

إن واقع تحدّث الجماعات الهامشية في الولايات المتحدة وتركيا حتى عن خروج أنقرة من حلف "الناطو" أمر يثير القلق. وعلى الرغم من أن مسار تركيا هو الابتعاد عن الولايات المتحدة، إلا أنّ صداقتها القائمة منذ ٦٠ عاماً يجب أن تساعد على الإبقاء على هذه العلاقة وإحيائها.

وقد أحسنت حلقة "غريت ديسيجنز" في إظهار أن تركيا أصبحت أكثر استبداداً مما كانت عليه قبل محاولة الانقلاب. ومن هذا المنطلق، يبدو أردوغان كطاهي كباب - حيث كان يقطع على مر السنين شرائح رفيعة للغاية من ديمقراطية تركيا، بشكل تدريجي وبدقة عالية لدرجة أن معظم الناس لم يلاحظوا أنه كان يقوّض وجودها ذاته. لكنه وضع جانباً كل مظاهر النهج المتدرج منذ الانقلاب. وبدراكه أن أتباع "حركة غولن" وغيرهم من الأعداء اللدودين له يقفون في المرصاد، أصبح مستبداً في مساعيه لإلغاء الديمقراطية، بحيث لم يعد مهتماً بما يفكر فيه العالم الخارجي.

كما أحسن الفيلم الوثائقي في تفسير صعود أردوغان إلى السلطة من الهوامش السياسية. فقد كانت الحركة الإسلامية المعارضة تُعتبر في السابق قوة هامشية في السياسة التركية، ولكن بفضلها فازت في الانتخابات وسيطرت على مركز الخطاب السياسي. وانهارت أحزاب اليمين-الوسط التي هيمنت على تركيا بين ١٩٥٠ و٢٠٠٢ بالتزامن مع صعود «حزب العدالة والتنمية» برئاسة أردوغان. يُذكر أن الإسلاميون السياسيون ورثوا عقداً من سوء الإدارة الاقتصادية والفساد في تسعينيات القرن الماضي، توجّهت الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠١ التي هي الأسوأ في التاريخ التركي الحديث.

وفضلاً عن معالجة المشاكل الاقتصادية السيئة، نجح «حزب العدالة والتنمية» لأنه أصبح معتدلاً بعض الشيء. فمنذ السبعينيات ولغاية التسعينيات، كان أردوغان عضواً في الفصائل الإسلامية المتعاقبة التي حلّتها المحاكم لمخالفتها الدستور العلماني للبلاد. وبغية تجنّب حظر آخر، رفض الحزب رسمياً الإسلام السياسي، وأصبح موالياً للغرب ورأسالياً. وقد ساعد ذلك الإسلاميين على السيطرة على اليمين-الوسط والترويج لنفسهم كقوة سياسية سائدة.

أما أوروبا فقد لعبت أيضاً دوراً في صعود «حزب العدالة والتنمية»، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر. صحيح أن الاتحاد الأوروبي كان محقاً في مطالبته بعدم تدخل الجيش التركي في السياسة، لكنه أساء الاعتقاد بأن الحزب - وهو حركة ذات أسلاف متجذرين غير ليبراليين في الإسلام السياسي - سيعزز الديمقراطية الليبرالية. كان الأجدر بالاتحاد الأوروبي إبقاء عرض الانضمام إلى الاتحاد مطروحاً بدلاً من التراجع بعد أن أخرج أردوغان الجيش من السياسة" وربما كانت هذه الخطوة لتسمح للأوروبيين بأن يصبحوا المحكمين الكبار الجدد للديمقراطية في تركيا.

وكان من شأن تظاهرات "منتزه غيزي" في اسطنبول عام ٢٠١٣ أن تكون بمثابة جرس إنذار لكل من أوروبا وواشنطن بشأن مسار تركيا غير الليبرالي، نظراً إلى أن أردوغان كان يعامل المتظاهرين السلميين بوحشية - وهم أولئك المحتجين الذين أرادوا إعادة فتح الطريق نحو الاتحاد الأوروبي. وشكّل الانقلاب بعد ٣ سنوات مسعى حقيقياً ولو شائباً لعكس ذلك المسار. فالعديد من المواطنين الذين يظهرون حياءً غير مشروط لأردوغان خرجوا خلال عملية إراقة الدماء لمساعدته على استعادة السلطة، مضحين بحياتهم في خضم ذلك. ومن ثمّ، تمكّن من جعل تركيا حتى أقل ديمقراطية - على الرغم من أن البلاد كانت ستكون أسوأ بكثير لو نجح الانقلاب.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإن أردوغان لا ينضوي تحت جناح روسيا، على الرغم من الخوف المحلي الواسع النطاق من نوايا موسكو. كما أن قصة صعود الإمبراطورية الروسية هي أيضاً قصة انهيار الإمبراطورية العثمانية - فروسيا هي عدو تاريخي لتركيا شنت العديد من حروب ضد الأتراك وهزمتهم في كل مرة. ومن أجل تجنّب درء التهديدات، من المرجح أن يواصل أردوغان الاعتماد على القوة العاتية للولايات المتحدة، علماً بأنه سعى سابقاً إلى جعل تركيا لاعباً أساسياً في الشرق الأوسط من خلال أساليب القوة العاتية والقوة الناعمة. وعلى الرغم من تعثره في كل مرة، قد يستمر في سعيه إلى إكساب تركيا صفة "القوة العظمى".

*أعد هذا الملخص إغنيان آلان فاي.

تركيا تستعيد وهج السلطان عبدالحميد

*كرم سعيد

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٢/٢٦

احتفل حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا في ١٠ شباط (فبراير) الجاري، بالذكرى المئة لوفاة السلطان عبدالحميد الثاني. واستضافت تركيا ٤٠ حفيداً من أحفاد السلطان قدموا من سبع دول. توجه تركيا نحو استثمار مئوية السلطان عبد الحميد، ومنح أحفاده الجنسية التركية، يؤشران إلى مرحلة جديدة من التحركات الدبلوماسية والسياسية نحو استلهام الزمن العثماني، ومحاولة البحث عن نفوذ تركي قديم، لعله يسعف دورها المتراجع إقليمياً بالتوازي مع تفاقم أزماتها الداخلية بفعل تصاعد حدة الاستقطاب السياسي. ولا شك في أن سياسات «العدالة والتنمية»، طوال السنوات التي خلت، نجحت في تكثيف الحنين الشعبي لأجداد دولة الخلافة العثمانية لدى قطاعات شعبية واسعة من الأتراك، وربما لدى آخرين لديهم الأمل والهوس خارج البلاد. وكان بارزاً، سعي الحكومة لإعادة إحياء التراث التاريخي والمعماري للدولة العثمانية، وافتتاح عدد من التكايا والثكنات العسكرية العثمانية في تركيا وخارجها. كما اعتمدت تركيا رسمياً تدريس اللغة العثمانية في المدارس، وفي كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤، اعتبر أردوغان هذه الخطوة ركيزة أساسية في حماية هوية الدولة إلى قيام الساعة. ووفرت الحكومة التركية مخصصات مالية غير مسبوقة لإنتاج المسلسلات والأفلام التاريخية التي تستعرض أحداث الزمن العثماني.

وكانت الخطوة الأكثر جرأة في هذا السياق، تبني حكومة «العدالة والتنمية»، مشروع توثيق الأرشيف العثماني «الطابو». وتنبع أهمية هذا المشروع من كون الأرشيف يحتوي على الآلاف من الوثائق والأوراق الممهورة بشعار الإمبراطورية، وتؤكد الحقوق التاريخية لتركيا في كركوك، والموصل، وحلب، واليونان، وغيرها من المقاطعات التي كان يحكمها العثمانيون. وبناءً على هذا يمكن فهم تصريحات أردوغان في ٧ كانون الأول الماضي، عشية زيارة أولى من نوعها لليونان لرئيس تركي منذ ٦٥ عاماً، عندما قال: «إن بعض تفاصيل معاهدة لوزان التي رسمت حدود تركيا مع جيرانها ليست واضحة». وأضاف أن «لوزان اقتطعت من أملاك الخلافة العثمانية لمصلحة الغير». كما يعتبر أردوغان تدخله في شؤون الدول العربية، ونشر قوات عسكرية في العراق وسورية، أمراً يتعلق باعتبارات المسؤولية التاريخية لتركيا.

الاستدعاء التركي لفكرة حق التدخل في شؤون دول كانت في حيازة الإمبراطورية العثمانية، بدا حاضراً أيضاً، في حديث أردوغان، عشية إحياء الذكرى الـ ٧٨ لوفاة مصطفى كمال أتاتورك في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٦ عندما قال: «نتصدى للذين يحاولون تحديد تاريخ دولتنا وأمتنا بـ ٩٠ عاماً». وأضاف: «لا يمكننا أن نسجن في ٧٨٠ ألف كيلو متر مربع. حدودنا الطبيعية شيء، وحدودنا العاطفية شيء آخر تماماً. إخواننا في القرم والقوقاز وحلب والموصل يمكن أن يكونوا خارج حدودنا الطبيعية، لكنهم ضمن حدودنا العاطفية».

على صعيد متصل كانت المراسم السياسية الرسمية، إحدى أدوات تغذية الحنين للعثمانية، وظهر ذلك في أكثر من مناسبة، ففي كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥، وبعد افتتاح القصر الجديد في أنقرة، ظهر الرئيس التركي عشية استقباله محمود عباس (أبو مازن)، ومن قبله رئيس أذربيجان إلهام علييف، ووراءه صفوف من الجنود يرتدون الخوذات والدرع العثمانية، ويمسكون الرماح، ويحملون أعلام ١٦ دولة أسسها العثمانيون.

يحمل تكريم تركيا أحفاد السلطان عبد الحميد، في قصر يلدين، المكان الذي عاش فيه السلطان نفسه بعد عزله وحتى وفاته، دلالات رمزية وسياسية كبيرة. فقد سعى أردوغان عموماً إلى تشكيل هالة حول المنتسبين إلى دولة الخلافة والسمو على الشعوب الأخرى، سواء كان هذا عرقياً أو دينياً، ويرتبط هذا بالنظرة الإقصائية للطرف العلماني في الداخل، والآخر الغربي المناهض لعودة الميراث العثماني.

وترتبط الدلالة الثانية بإعادة إحياء «الماضي المجيد» لدولة الخلافة، إذ تمثل استضافة أحفاد السلطان عبدالحميد، وقوداً إضافياً لاستمرار تعصب أردوغان لإرث الدولة العثمانية، خصوصاً أن الرئيس التركي يهيمن على سياساته وتوجهاته «حلم إحياء الإمبراطورية العثمانية».

وراء ما سبق، فإن الاحتفال بمئوية السلطان عبد الحميد مثلت فرصة لتكريس توجه تركيا نحو فك وإعادة هيكلة الهوية التركية العلمانية، وترسيخ مظاهر وتجليات إرث دولة الخلافة، ورموزها في الوعي الجمعي التركي. ويبدو نجاح حزب «العدالة والتنمية» في اختراق الكثير من مكونات المجتمع التركي الأهلي والرسمي، بفعل إمساكه بمفاصل الدولة حتى أصغر شأن فيها منذ العام ٢٠٠٢، والمرج الواضح بين التوظيف الديني والتوظيف السياسي، إذ استخدم أردوغان بطموحاته الجامحة الأيديولوجيتين الدينية «الإسلام السياسي»، والقومية «العثمانية الجديدة».

أما الدلالة الرابعة فتعود إلى الرغبة في استثمار الاحتفال بمئوية السلطان عبد الحميد، وتوظيفها سياسياً، لكونها إحدى أدوات التجنيد السياسي في صفوف المؤدجين لمصلحة «العدالة والتنمية» فضلاً عن أهميتها في إطار التعبئة والحشد لبناء ما أطلق عليه أحمد داود أوغلو عام ٢٠١٠ «الكومنولث العثماني».

على صعيد آخر يتجاوز الاحتفال بالمئوية التوظيف السياسي إلى مستوى أخطر، وهو تعبئة الجماهير المؤدلجة بمشاعر انتقامية تجاه كل من ساهم في تراجع دولة الخلافة وإسقاط آخر سلاطينها، ومن ثم يمكن فهم نزوع أردوغان إلى الأستانة، وإمبراطوريتها العظيمة، وكذلك إضفاء الطابع الديني إلى جانب معتبر من الخلافات التركية الأوروبية. خلاصة القول إن السلطان عبد الحميد الثاني، حكم الدولة العثمانية لأكثر من ثلاثة عقود حكماً فردياً، وعطل الدستور، وفرض الرقابة على الصحف. ويرى جانب معتبر من الأتراك أنه مصلح عادل، حكم دولة مترامية الأطراف متعددة الأعراق بذكاء. وربما دوره في إنشاء المواطنة العثمانية، التي ساوت بين كل أفرادها أمام القانون، بغض النظر عن دينهم أو أعراقهم، وتوجهه نحو إقامة دولة إسلامية، يكفي للاحتفال بمئويته، بل اعتباره صاحب سلطة أبوية لكل الإسلاميين المشتاقين لزمن الخلافة.

* كاتب مصري

تركيا.. «مقبرة جماعية»

محمد أمين المصري:

الإهرام: ٢٦/٢/٢٠١٨

يكتب للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، نجاحه في تحويل بلاده إلى سجن كبير، لا يعيش خارجه سوى أنصار الرئيس الذي تعتقل سلطاته كل من يخالفه في الرأي والتوجه، حتى كاد كل أنصار حركة «الخدمة» التي يتزعمها المفكر فتح الله غولن يغادرون بلادهم، هرباً من بطش الرئيس، ويحدوهم الأمل بقرب انقضاء تلك الغمة التي لو طالبت أكثر من هذا ستضيع تركيا في غياهب الجب. فلا حياة سياسية حرة، ولا اقتصاد حر، ناهيك عن تراجع المستوى القضائي في تركيا بعد تعمد السلطات فصل كل من ينتمي لـ«الخدمة»، ليعيش الأتراك عصراً لم يعهدوه من قبل، رغم وعود رئيسهم بأن تكون بلاده جنة الله في أرضه، فحولها إلى مقبرة. حتى أنه فشل في تحقيق نبوءة وزير خارجيته ورئيس وزرائه الأسبق أحمد داود أوغلو بأن تتحول تركيا إلى «زيرو مشكلات» مع الجيران، فأصبحت مصدراً لإزعاجهم.

تعبير «مقبرة» ليس من عندي، فمن يطالع الأخبار يعرف مدى معاناة الشعب التركي، فقد نشرت صحيفة زمان التركية (باللغة العربية) خبراً مفاده غرق قارب يحمل أتراكاً كانوا يحاولون الهرب من بطش السلطات التركية في نهر ماريتسا، وتم العثور على ثلاثة جثامين لسيدة وطفليها من أصل الذين كانوا على متن القارب. وتبين أن المرأة - ٣٧ عاماً - تم فصلها من عملها بقرارات حالة الطوارئ المعلنة بحجة التصدي للانقلاب الفاشل. ويشير الخبر إلى أن بحر إيجه ونهر ماريتسا الذين يفصلان بين تركيا واليونان، باتا أخيراً مقبرة لأنصار حركة الخدمة، حيث يتعرض المتهمون بالانتماء إليها للفصل من العمل بالحكومة والمنع من ممارسة عمل آخر في القطاع الخاص والتهميش والضغط الاجتماعي وسحب أو إلغاء جوازات سفرهم، كما يتعرض المعتقلون منهم للمعاملة السيئة والتعذيب في مراكز الأمن والسجون وفق تقارير محلية ودولية.

وتعتقل السلطات التركية منذ محاولة الانقلاب في يوليو الماضي، أكثر من ٥٥ ألف شخص، بينهم ١٨ ألف سيدة وحوالي ٧٠٠ طفل مع أمهاتهم بتهمة الانقلاب.

هل أن أوان نهاية الشراكة التركية الأمريكية؟

< ستراتفور >: ٢٠١٨/٢/٢٧

سنان جيدى - ستراتفور: نطق وزير الخارجية الأمريكي «ريكس تيلرسون» مؤخرا بما يفكر فيه الكثير من المصلين منذ فترة طويلة: إن العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وصلت إلى «نقطة أزمة». وارتبكت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، حيث اتخذت واشنطن وأنقرة مقاربات متباينة للحرب السورية، ولكن تراجع العلاقات الأمريكية التركية يعود إلى خسارة أساسية للثقة أكثر من ارتباطه بالخلافات السياسية المطولة. ولم تتسبب الزيارات التي قام بها كبار موظفي الحكومة الأمريكية بمن فيهم «تيلرسون» ومستشار الأمن القومي «ماكاستر» في هذا الشهر إلا في زيادة الصدع. وعلى الرغم من أن المسؤولين من كلا الجانبين يؤكدون مجددا قيمة التحالف في كل فرصة عامة، فإن التحديات التي تواجه البلدين قد تكون الآن كبيرة جدا للتغلب عليها.

تحالف الراحة

وكانت العلاقات الاستراتيجية التي نشأت بين الولايات المتحدة وتركيا قد تشكلت إلى حد كبير نتيجة ثانوية للحرب الباردة، وقد جلب الرئيسان الأمريكيان «هاري ترومان» و«داويت أيزنهاور» تركيا إلى أطراف الناتو أساسا لمنع انتشار النفوذ السوفييتي إلى البحر الأبيض المتوسط وتأمين الأصول العسكرية والاستخباراتية على عتبة الاتحاد السوفييتي. وقد ازدهرت الشراكة - من أصلها في التعاون الأمني - على مدى العقود السبعة المقبلة، مدعومة بمستوى عال من الثقة بين الأفراد العسكريين والدبلوماسيين ورؤساء الدول. ومع ذلك، عانى التحالف من الاضطرابات عدة مرات منذ ذلك الوقت، فبعد توغل تركيا في قبرص في عام ١٩٧٤، على سبيل المثال، فرضت الولايات المتحدة حظرا على توريد الأسلحة إلى البلاد. وزادت هذه الخطوة من الشعور بالخيانة التي شعرت بها أنقرة منذ أن رتبت واشنطن لسحب صواريخها النووية من تركيا خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. في الآونة الأخيرة، تكرر الأمر مع الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ والذي رفضت تركيا خلاله السماح بنشر الجيش الأمريكي في أراضيها. كما انتقدت أنقرة سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش «معنا أو ضدنا»، في حين شكك البننتاغون في اعتماد تركيا كحليف. ومع ذلك، تمكن الجانبان من العمل من خلال خلافاتهما وراء الأبواب المغلقة وإيجاد حل مقبول للطرفين، لكن هذه العملية لم تعد تعمل اليوم، وقد وضعت الحرب السورية حدا لها.

تضارب المصالح

يبدو أن عدم قدرة الولايات المتحدة على صياغة سياسة واضحة بشأن الصراع، وتجاه الشرق الأوسط عموما، شجع القوى الإقليمية مثل تركيا وروسيا وإيران على السعي لتحقيق مصالحها الوطنية بدلا من ذلك. وفي الوقت نفسه، أدى صعود تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى تفاقم التوترات بين واشنطن وأنقرة حيث ركزت الولايات المتحدة على القضاء على الجماعة الجهادية، معتمدة على الميليشيات الكردية مثل وحدات حماية الشعب للمساعدة في القتال. لكن دعم واشنطن للمجموعة أصبح مصدرا للإحباط والخلاف بالنسبة للرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»، ويرجع ذلك في جزء كبير منه لأن تركيا تعتبر وحدات حماية الشعب منظمة إرهابية، وعلاوة على ذلك، شعرت أنقرة بأن الولايات المتحدة تتجاهل المخاوف الأمنية التركية عن طريق إعطاء الأولوية لمحاكمة تنظيم «الدولة الإسلامية» وتدعم مبادرة لإنشاء دولة كردية على طول الحدود الجنوبية لتركيا.

ورداً على ذلك، ركزت تركيا بشكل متزايد على أهدافها الخاصة المتعارضة مع أهداف الولايات المتحدة، وقد ركزت أنقرة جهودها في سوريا على إسقاط حكومة الرئيس «بشار الأسد»، في الوقت الذي قامت فيه أيضاً بالوقوف وراء بعض الجماعات الإسلامية في البلاد للقضاء على وحدات حماية الشعب. ومنذ تولي الرئيس «دونالد ترامب» مهام منصبه في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، تباينت المواقف التركية والأمريكية حول سوريا بشكل متزايد.

وقد دفع قرار واشنطن بتقديم أسلحة ثقيلة ودعم لوجستي لوحدة حماية الشعب إلى تقارب تركيا مع روسيا وهو ما أثار الكثير من الفزع للولايات المتحدة، واجهت تركيا ضجة من المسؤولين الأمريكيين وحلف شمال الأطلسي من خلال إعلان نيتها الراسخة شراء نظام الدفاع الصاروخي الروسي «إس ٤٠٠» الذي لا يتفق مع تكنولوجيا الحلف. وبالإضافة إلى ذلك، كان على أنقرة الحصول على إذن من الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» لإطلاق عملية غصن الزيتون في منطقة عفرين في سوريا للقضاء على وحدات حماية الشعب وبالتأكيد فإن هذه التطورات لم تكن مساعدة في تحسن الأمور بين تركيا والولايات المتحدة.

كما أن سياسة «أردوغان» الخارجية الحازمة لم تكن كذلك، حيث يستند موقف الرئيس التركي من سوريا إلى حد كبير حول كيفية جذب الناخبين، والآن وبعد أن كان «أردوغان» يعمل على إعادة انتخابه ليصبح أول رئيس بصلاحيات حقيقية لبلده، فإن الحصول على موافقة الناخبين الأتراك كان أكثر أهمية. وقد كانت عملية غصن الزيتون، التي أطلقت في يناير/كانون الثاني، فكرة ناجحة في هذا الصدد، حيث حظيت بتأييد ساحق من الجمهور التركي لوقوفه بجرأة في وجه الولايات المتحدة. ومع اقتراب الانتخابات، سيواصل «أردوغان» استخدام السياسة الخارجية لمحاولة جذب ٥١٪ من الناخبين الذين سيحتاج إلى تأييدهم.

تصعيد العداء

وقد استهدف «أردوغان» الغرب، خاصة الولايات المتحدة، أكثر فأكثر منذ الانقلاب العسكري الفاشل في يوليو/تموز ٢٠١٦، وتتهم الحكومة التركية الولايات المتحدة بشكل روتيني بإيواء العقل المدبر المزعوم للانقلاب، «فتح الله غولن». ومن جهة أخرى وكما كشفت محاكمة وإدانة مصري تركي في الولايات المتحدة مؤخراً، أن «أردوغان» وإدارته قد عملوا على تقويض جهود واشنطن عبر الاستهانة بفرض عقوبات على إيران من خلال حظر بيع النفط الإيراني. واتهمت وسائل الإعلام التركية، الولايات المتحدة بإجراء محاكمات ضد المواطنين الأتراك في محاولة لعرقلة تنمية بلادهم، وفي المقابل، بدأت تركيا في احتجاز مواطنين أمريكيين وأتراك تستخدمهم الشركات والبعثات الأمريكية ما تسبب في إدانة المسؤولين في واشنطن لها على أنها اعتقالات سياسية.

وحقيقة فإن كل الأسباب تدعو للاعتقاد بأن التوتر بين البلدين سوف يستمر في التصاعد مع استمرار العام. ولا يبدو أن الدبلوماسية خيار ناجح بالنسبة لأنقرة وواشنطن، فعلى مدى السنوات العديدة الماضية، اغتتم الرئيس التركي كل فرصة لتكريس مركزية السلطة.

وقد استغرقت الشراكة عبر الأطلسية بين الولايات المتحدة وتركيا عقوداً لبناء قاعدة من الثقة والتعاون المتبادلين. واليوم، تركت سلسلة من الخيارات، العلاقة في حالة من الاضمحلال قد تستغرق جيلاً لعكس اتجاهها، إذا كان في الواقع ما قد ينعكس على الإطلاق.

تدهور العلاقات الأمريكية- التركية وتضارب المصالح في سورية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : ٢٠١٨/٢/٢٧

مثل تكثيف وتيرة الاتصالات الأمريكية - التركية، على المستويات الدبلوماسية والعسكرية خلال الأسابيع القليلة الماضية، مؤشراً على حجم التحديات التي تواجهها العلاقات بين الحليفين في منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وإدراك الطرفين ضرورة وقف تدهورها. ومثلت زيارة وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، العاصمة التركية أنقرة، منتصف شباط/ فبراير ٢٠١٨، ذروة هذه الاتصالات.

حسابات متعارضة

جاءت الاتصالات الأمريكية - التركية في ظل توتر شديد بسبب رهان الولايات المتحدة على القوى المسلحة الكردية في سورية. وتساعدت حدة هذا التوتر بعد إطلاق تركيا عملية "غصن الزيتون" في منطقة عفرين، شمال غرب سورية، الخاضعة لسيطرة "وحدات حماية الشعب" التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الذي تعتبره أنقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني التركي. وكان إعلان الولايات المتحدة نيتها التعاون مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، التي تمثل وحدات حماية الشعب عمودها الفقري، لإنشاء وتدريب قوة أمنية حدودية سورية قوامها ٣٠ ألف عنصر، أسهم في مزيد من التدهور في العلاقات بين البلدين. وتحظى "قسد" بدعم أمريكي، تسليحي وتدريب، في حين ترى تركيا أن سيطرتها على الشمال السوري مقدمة لقيام كيان كردي انفصالي.

وتهدد الحسابات المتعارضة للولايات المتحدة وتركيا بإمكانية وقوع صدام بين البلدين، خصوصاً مع تهديد تركيا بأنها قد تضطر إلى اجتياح بلدة منبج الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات، ودعوتها القوات الأمريكية الموجودة فيها إلى الانسحاب منها، وهو الأمر الذي ترفضه الأخيرة. وتخضع منبج حالياً لسيطرة "قسد". وتحاول الولايات المتحدة عبر هذه الاتصالات تهدئة المخاوف التركية وتجنّب الصدام بين قوات البلدين، أو بين الفصائل السورية المدعومة من كليهما.

ويعترف الطرفان بأن مستوى العلاقات وصل إلى حد غير مسبوق من انعدام الثقة وافتراق المصالح" فبحسب تيلرسون، فإن العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا وصلت إلى "مرحلة حرجة". وهو التقييم الذي شاركه إياه وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بقوله: "إما أن نصحح العلاقات وإما أنها ستأخذ منعطفاً نحو الأسوأ". ولعل في تحذير الرئيس التركي رجب طيب أردوغان القوات الأمريكية في شمال سورية، في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٨ من الوقوف في وجه العملية العسكرية التي تنفذها قواته شمال غرب سورية، ما يؤكد المرحلة الحرجة التي وصلت إليها العلاقات بين البلدين، خصوصاً أنها جاءت بعد تحذير مماثل وجهه قائد القوات الأمريكية في منبج، الجنرال بول فونك، للفصائل السورية المدعومة من أنقرة، بقوله: "إن هاجمتمونا سنردّ بقوة". وبحسب جاويش أوغلو، فإن تصريحات أردوغان لا تنم عن عداوة للولايات المتحدة، بقدر ما تعبر عن رأي عام تركي مستاء منها" إذ ينظر ٨٣ في المئة من الشعب التركي إلى الولايات المتحدة نظرة سلبية استناداً إلى استطلاع رأي أجراه مؤخراً مركز التقدم الأمريكي.

انطلاقاً من إدراك الولايات المتحدة وتركيا حقيقة التوتر القائم في علاقاتهما وعمقه، فقد حرص مسؤولو البلدين على تأكيد مستوى العلاقات التحالفية بينهما، كما حرص المسؤولون الأمريكيون على إبداء تفهمهم الهواجس التركية، الأمر الذي أكدته تيلرسون، بقوله: "تحالفنا ليس شكلياً وليس مرتبطاً بمصلحة مؤقتة. إنه تحالف تم اختباره زمنياً، وهو مبني على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل". وأضاف: "لن نقوم بالتصرف منفردين بعد اليوم. لن تفعل الولايات المتحدة شيئاً والأترك شيئاً آخر". ورأى تيلرسون أنه لا خلاف في الأهداف بين الطرفين في سورية، والمتمثلة في: هزيمة داعش، وتحقيق الاستقرار في سورية، وخلق مناطق استقرار حتى يتمكن اللاجئون والنازحون داخلياً في النهاية من العودة إلى ديارهم، ودعم حل سياسي لسورية يؤدي في النهاية إلى سورية موحدة ومستقلة وديمقراطية من دون وجود علامات ترسيم حدودية تقسمها، وتمكين الشعب السوري من اختيار قياداته من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

ونص البيان المشترك الذي جاء بعد لقاءات تيلرسون في أنقرة على "إنشاء آلية لحل الخلافات" وتعزيز العلاقات بين البلدين، على أن يتم "تفعيلها في موعد لا يتجاوز منتصف آذار/ مارس ٢٠١٨". كما أشار جاويش أوغلو إلى اتفاق الطرفين على تشكيل مجموعات عمل أخرى تعالج مسائل مثل وحدات حماية الشعب الكردية، والداعية التركي فتح الله غولن المقيم في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية عام ٢٠١٦.

مع ذلك لا يبدو أن أزمة الثقة بين الطرفين قد زالت إذ لم تقدّم الولايات المتحدة إجابة، بعد، عن العرض التركي بنشر قوات مشتركة معها في سورية، وهو ما يعني، إن تمّ، استبدال القوات الكردية بتركية. فبحسب جاويش أوغلو فإن تركيا ستكون قادرة على اتخاذ خطوات مشتركة مع الولايات المتحدة في سورية ما إن تغادر الوحدات الكردية منطقة منبج، مضيئاً: "المهم من سيحكم ويوفر الأمن لهذه المناطق (...) سننسق لاستعادة الاستقرار في منبج والمدن الأخرى. سنبدأ بمنبج. بعد أن تغادر وحدات حماية الشعب الكردية، يمكننا اتخاذ خطوات مع الولايات المتحدة بناء على الثقة". وهو الأمر الذي ردّ عليه تيلرسون بالقول: "الأمر لا يتعلق بمنبج وحدها. علينا أن نفكر في الشمال السوري بأسره". وأضاف، وإن كان يتفهم حق تركيا المشروع في الدفاع عن حدودها، فهي مدعوة لممارسة ضبط النفس في عملية عفرين وتجنّب ما وصفه بالتصرفات التي من شأنها تصعيد حدة التوتر في المنطقة.

وكان لافتاً أيضاً تضارب التصريحات التركية - الأمريكية في مسألة سحب الأسلحة الثقيلة من وحدات حماية الشعب. وبحسب وزير الدفاع التركي، نور الدين جانيكلي، فإن نظيره الأمريكي جيمس ماتيس، خلال اجتماعه به في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٨ على هامش اجتماع لحلف الناتو، أبلغه أنّ واشنطن تعكف حالياً على خطة لجمع الأسلحة التي وزعتها على "قسد"، خصوصاً الأسلحة الثقيلة. لكن تيلرسون قال في وقت لاحق إن واشنطن "لم تقدّم مطلقاً أسلحة ثقيلة" لقسد، ولذلك لا يوجد شيء يحتاج إلى أن نجمعه. وهو الأمر الذي أثار غضب الأتراك الذين يصرّون على أنّ واشنطن تسلّح الكرد بأسلحة ثقيلة يستخدمونها في التصدي للعمليات العسكرية التركية في عفرين.

وقد أقر تيلرسون بالتلاعب الأمريكي مع تركيا بقوله: "قطعت الولايات المتحدة تعهدات لتركيا من قبل ولم تف بالكامل بتلك الالتزامات. سنعالج ذلك من خلال مجموعة العمل وسيكون لمنبج الأولوية". وهو ما دفع جاويش أوغلو إلى القول إن الولايات المتحدة قدّمت وعوداً في السابق "لم يتم الالتزام بها"، وأن تركيا تصر هذه المرة على أن تغادر القوات الكردية بلدة منبج السورية وتتحرك إلى شرقي نهر الفرات.

أسباب أخرى للتوتر

ولكن الخلاف الأمريكي - التركي لا يقتصر على السياق السوري، فثمة عوامل أخرى تسهم في توتير العلاقة بين الطرفين وانعدام الثقة بينهما، أهمها:

الانفتاح التركي على روسيا والتنسيق المشترك معها في سورية بعيداً عن الولايات المتحدة، خصوصاً في مسار مفاوضات أستانة.

نية تركيا شراء نظام الدفاع الصاروخي الجوي الروسي أس - ٤٠٠. فمن ناحية، ترى الولايات المتحدة وحلف الناتو أن هذا النظام لا يتوافق مع أنظمة الحلف. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة تقول إن مضيّ تركيا في الصفقة مع روسيا قد يجعلها عرضةً لعقوبات أمريكية بموجب القانون الأمريكي الذي أقره الكونغرس عام ٢٠١٧ لمعاقبة روسيا بذريعة تدخلها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦. وينص القانون على معاقبة الشركات والدول التي تتعامل مع بعض الصناعات العسكرية الروسية. أما تركيا فتقول تتفهم القوانين الأمريكية، لكن الدفاع الجوي يمثل مصدر قلق لها، وهي لم تتمكن من الحصول على بدائل أخرى من العرض الروسي.

استمرار تركيا في احتجاز بعض الموظفين الأتراك العاملين في القنصلية الأمريكية في إسطنبول، إضافةً إلى مواطنين أمريكيين، تتهمهم السلطات التركية بالتجسس والتورط في دعم المحاولة الانقلابية التي شهدتها تركيا صيف عام ٢٠١٦. وقد أدت هذه الاعتقالات إلى تعليق خدمات التأشيرة بين البلدين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧. وقد طالب تيلرسون بالإفراج عنهم جميعاً.

استمرار الولايات المتحدة في إيواء فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية عام ٢٠١٦. وما زالت الولايات المتحدة تماطل في فتح ملف غولن، إذ قال تيلرسون إن الولايات المتحدة ستواصل فحص الأدلة التي قدمتها تركيا ضده.

الغضب التركي من الموقف الأمريكي الغامض من محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا صيف عام ٢٠١٦. وقد حاول تيلرسون التخفيف من حدة الغضب التركي في هذا الصدد، وذلك عبر إشارة البيان المشترك بين البلدين إلى إدانة الولايات المتحدة "محاولة الانقلاب الشنيعة"، وإعرابها عن تضامنها مع الحكومة التركية.

استياء واشنطن من تراجع منسوب الديمقراطية في تركيا وما تسميه النزعة السلطوية لدى الرئيس أردوغان. وقد لمح تيلرسون إلى ذلك في مؤتمر صحافي مشترك مع جاويش أوغلو، بقوله: "نحن ندعم، وسوف نواصل دعم الديمقراطية التركية"، مضيفاً: "احترام سيادة القانون واستقلال القضاء والصحافة الحرة هي مصادر قوة واستقرار، وعندما تحافظ تركيا على التزامها بهذه المبادئ فإنها توسع شراكتنا المحتملة".

الخلاصة

ربما نجحت اللقاءات الدبلوماسية والعسكرية الرفيعة المستوى التي أجراها مسؤولون كبار من البلدين في الأسبوعين الأخيرين في تخفيف أزمة حادة بين الحليفين، غير أنه من غير المحتمل أن تتمكن من تبديد الأزمة بينهما كلياً، فالخلافات الحادة بين الولايات المتحدة وتركيا تتعلق بالرؤى والأولويات والاستراتيجيات في الإقليم، أي من العلاقات بروسيا إلى الموقف من الصراع الدائر في سورية. ولكن، من المستبعد أن تصل الأزمة إلى درجة الصدام، فثمة آليات كثيرة لتجنُّبه والتوصل إلى تسويات، فلا يبدو أن أيّاً من الطرفين مستعد للاستغناء عن الآخر. أما التوصل إلى استراتيجية مشتركة فهو أمر صعب المنال حالياً.

هزل أوروبا وبلطجة تركيا!

*مسعود الحناوي

الإهرام: ٢٠١٨/٢/٢٧

وكان العالم يدفعنا دفعا إلى مواجهات مسلحة وحروب إقليمية جديدة.. أقول هذا تعليقا على رد الفعل الدولي الهزيل على البلطجة التركية ضد قبرص واليونان وتهديدها باستخدام القوة لمنع شركة إيني الإيطالية من التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط.

لقد تمادت تركيا في غيها واستفزازاتها في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس القبرصي نيكوس اناستاسيادس التزام بلاده الهدوء تجنباً لاثارة الأزمات واتخاذ جميع الخطوات الدبلوماسية الضرورية لحل المشكلة واحترام الحقوق السيادية لقبرص.

أما وزير الخارجية اليوناني نيكوس كوتزياس فكان أكثر حدة حيث اتهم أنقرة بمحاولة حل مشاكلها الداخلية والخارجية من خلال رؤية استفزازية عدوانية ملوحا بتصدي بلاده للأطماع التركية، مؤكداً أن أنقرة زلا يمكنها انتهاك القانون الدولي كما تفعل في الشرق الأوسط.. وأنها تعرف أن خطط الطاقة القبرصية مرتبطة بفرنسا والولايات المتحدة وأنها لن تكون قادرة على عرض شجاعتها تجاه هذين البلدين!

اللغة - كما هو واضح - لغة حرب وتهديد واستعراض قوة.. وحقول الغاز لا تقتصر على نيقوسيا وأثينا وحدهما ولكنها تشمل أيضا مصر ولبنان وإسرائيل.. وأي شرارة حرب قد تمتد إلينا خاصة أن البلطجة التركية والأطماع الصهيونية تصل بسهولة إلى حقوق الدول الأخرى في ظل صمت دولي مريب اقتصر على رد فعل هزيل صادر على استحياء من الاتحاد الأوروبي لوح فيه قادة الاتحاد بإلغاء اجتماع مزعم عقده مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في بلغاريا في ٢٦ مارس المقبل معربين عن تضامنهم مع قبرص واليونان في هذه القضية.. وهو إجراء غير رادع وغير كاف ولا يتناسب مع خطورة الأوضاع وحجم التهديدات وشبح المواجهة المتوقعة بين مختلف الأطراف.. بل إنه يغري بمزيد من أعمال البلطجة والعدوان!

الأمر إذن جد خطير.. وهو يمسننا سواء أردنا أم أبينا.. ولكننا نتعامل معه بحكمة ووعي وكياسة.. دون أن يجرنا خبيث لوقف قطار التنمية الذي انطلق بسرعة فائقة، أو يمس ذرة من سيادتنا الوطنية على حدودنا وحقوقنا!!

melhenawy@ahram.org.eg

الحرب الأولى للجنرال «أردوغان».. كيف سيطر الرئيس على الجيش؟

*ستيفن كوك

فورين بوليسي: ٢٠١٨/٢/٢٧

لم يجلس «إسماعيل حقي كراداي» خلف وزير الدفاع، ولم يفعل ذلك «حسين كيفريك أوغلو»، ولم يفعل ذلك أي رئيس أركان عسكري تركي جاء قبلهم. وكان من الغريب دائما أن يجلس ضباط عسكريون من بلدان أخرى خلف قيادتهم المدنية في الاجتماعات الوزارية لمنظمة حلف شمال الأطلسي باستثناء الاجتماعات التركية حيث جلسوا بجوار وزرائهم حيث كان الهيكل التنظيمي التركي واضحا: وزير الدفاع الوطني ليس له سلطة على القيادة العسكرية، وبينما كان كلاهما تابعين رسميا لرئيس الوزراء المدني، فإن الرجال الذين يرتدون الزي العسكري لم يتصرفوا دائما بهذه الطريقة.

ولكن هذا النمط من العلاقات المدنية العسكرية في تركيا يتغير الآن، حيث تراجع وضع القوات المسلحة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية على مدى السنوات الـ١٥ الماضية بما يعني أن الرئيس «رجب طيب أردوغان» هو الآن أول رئيس دولة تركي يكون مخلولا حقا بالصلاحيات المبينة في المادة ١٠٤ و١١٧ من الدستور التركي. وهذه الأحكام تجعل «أردوغان» القائد العام (نيابة عن البرلمان) وتسمح له «باتخاذ القرار بشأن استخدام القوات المسلحة التركية»، وهي ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي. وقد استفاد من تلك القوات بحرية، بعد أن أمر الطائرات التركية والدبابات والقوات بالدخول في معارك في سوريا مرتين على مدى الأشهر الـ١٨ الماضية.

ولكن ما هو نوع القائد العام الذي كشفه «أردوغان» عن نفسه؟

تظهر عملية غصن الزيتون التي بدأت في ٢٠ يناير/كانون الثاني أن «أردوغان» القائد العسكري يشبه إلى حد كبير «أردوغان» السياسي فهناك الكثير من المخاطرة والبراعماتية في غزوه السوري. لكن شيئا واحدا ظل ثابتا حول القيادة العسكرية للرئيس: الحشد القومي الذي يعززه في خطابه، في وصفه لأهداف الجيش وتقدمه، وهناك أيضا تركيز لا لبس فيه على المواضيع الإسلامية عندما خاطب «أردوغان» مؤيديه حول آخر معركة في سوريا. ومهما كانت النتيجة في ساحة المعركة، فقد قام «أردوغان» بالفعل بإنشاء دور عسكري لم يسبق له مثيل للمدنيين الأتراك.

معركة الصلاحيات

إن صلاحيات القائد العام في يد «أردوغان» هي صلاحيات شغلها الرؤساء السابقون فلم تتغير المواد ذات الصلة من الدستور منذ اعتمادها في عام ١٩٨٢. ومع ذلك، كان «أردوغان» متفردا في الطرق التي أعطى بها الحياة لهذه السلطات الرسمية. والسابقة الوحيدة تكمن في سياسات السنوات التي أعقبت انقلاب ١٩٨٠ والرئاسة الكاريزمية لـ«تورغوت أوزال» حيث كان «أوزال» عازما على تأسيس سلطته جزئيا من خلال تحدي صلاحيات الضباط. وفي عام ١٩٨٧، عين «أوزال» الجنرال «نجيب تورومتاي» رئيسا جديدا للأركان العامة في ظل اعتراضات القادة الذين اعتادوا منذ فترة طويلة على اتخاذ هذا القرار من تلقاء أنفسهم. ثم بعد عامين ونصف العام، أجبر «أوزال» -الذي كان آنذاك أول رئيس مدني في البلاد- على مواجهة الأركان العامة لإصراره على أن تدعم تركيا عمليات درع الصحراء وعاصفة الصحراء بقيادة الولايات المتحدة وقد استقال «تورومتاي» احتجاجا ثم لم يحدث شيء ولم تكن هناك تهديدات من الضباط، ولم يتم توجيه مذكرة لـ«أوزال» لتغيير السياسة التركية، ولم يقع انقلاب.

لكن استقلال «أوزال» عن الجيش كان مرحليا، وعاد نمط السلبية المدنية بعد وفاته في عام ١٩٩٣. وقبل إجبار الحكومة الإسلامية الأولى على ترك السياسة في يونيو/حزيران ١٩٩٧، أقامت رئاسة الأركان علاقات استراتيجية مع (إسرائيل) مما أدى إلى الانزعاج الشديد لرئيس الوزراء آنذاك «نجم الدين أربكان»، كما قاموا بعمليات عسكرية في العراق ضد حزب العمال الكردستاني دون أن يكلفوا أنفسهم عناء إخباره، وقد أمر الضباط بعملية أخرى في العراق بعد تولي حكومة ائتلاف في أعقاب طرد «أربكان» من رئاسة الوزراء. ومجددا، ترك رئيس الوزراء الجديد «مسعود يلماز» بدون علم.

وعندما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، بدأ في تغيير العلاقة بين القادة المدنيين المنتخبين في تركيا و الضباط. وكانت الحكومة السابقة قد قامت بالفعل ببعض الجهد في هذا المجال عن طريق تغيير تكوين مجلس الأمن القومي في تركيا -وهي القناة الأساسية التي أثر الجيش من خلالها على السياسة- لصالح المدنيين غير أن التأثير كان ضئيلا، نظرا لسيطرة الجيش على الجهاز البيروقراطي. وقد بدأت جهود حزب العدالة بشكل سلس نسبيا بسبب الدعم العام الواسع للإصلاحات ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي والتي تتطلب، جزئيا، ربط علاقة الجيش بالقادة المدنيين المنتخبين مع المعايير الأوروبية. ويبدو أن «أردوغان» ورئيس الأركان آنذاك، الجنرال «حلمي أوزكوك»، قد تفاهما على عدم تسخين الساحة السياسية دون داع.

ولم تتطور الأمور للأسوأ إلا في عام ٢٠٠٧ بعد أن حاول الجيش منع مرشح حزب العدالة والتنمية «عبدالله غول» من أن يصبح رئيسا للجمهورية وحينها تعاون «أردوغان» وحزب العدالة والتنمية مع أتباع «فتح الله كولن» لقطع جنرالات الجيش. وحاليا تجري عمليات تطهير للضباط المشتبه في أنهم منتمون لجماعة «كولن» وتتهم الحكومة التركية حاليا رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة بقيادة منظمة إرهابية كانت وراء الانقلاب الفاشل الذي وقع في يوليو/تموز عام ٢٠١٦. وقد ترك هذا الانقلاب الجيش في وضع لا يسمح له بتحدي «أردوغان» اليوم. على الرغم من أنه ليس حاسما أن نعلن أن فترة الانقلابات في تركيا قد انتهت -رغم أن هذا كان اعتقاد العديد من المحللين في السنوات السابقة لمحاولة الانقلاب العسكري في عام ٢٠١٦- يبدو أن حكم «أردوغان» غير الأنماط السابقة للعلاقات المدنية العسكرية في تركيا.

حروب الجنرال

وهنا يبرز غزو سوريا على وجه التحديد حيث أصدر «أردوغان» أوامره مرتين للقوات المسلحة التركية التي أكد قادتها في السابق على الحذر وعلى العمليات السريعة والمحدودة عبر الحدود الجنوبية، ومن المهم أن نتذكر أن تعقيدات المعركة السورية هي السبب في أن «أردوغان» شجع منذ سنوات الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» على التدخل حتى لا يكون على الزعيم التركي أن يقحم قواته في هذا الصراع الخطير غير أن «أردوغان» لم يستطع إقناع واشنطن، ولهذا خاطر بنفسه في النهاية بعد خمسة أسابيع فقط من الانقلاب الفاشل في يوليو/تموز ٢٠١٦، وأمر قواته المسلحة بالقيام بعملية درع الفرات التي استغرقت سبعة أشهر لإكمال مهمتها. وقتل ما بين ٣٥ و ٧٠ جنديا تركيا أمام مقاتلين من تنظيم «الدولة الإسلامية»، وتقلصت التكاليف السياسية رغم دشنت في فترة محفوفة بالمخاطر بعد انقلاب محاولة الانقلاب كان «أردوغان» يحشد الدعم عبر الطيف السياسي التركي.

ويبدو أن «أردوغان» تعامل مع تدخله الأحدث، «غصن الزيتون» بشكل مختلف قليلاً. ومن وجهة نظر مؤسسة الأمن القومي في تركيا، فإن الغزو هو حرب ضرورية لمنع احتمال ظهور دولة إرهابية على حدودها. ومع ذلك، اتخذ «أردوغان» الخطوة الدرامية في أمر الجيش بخوض معركة ضد القوات المتحالفة مع الولايات المتحدة، وهدد ضمناً الأمريكيين بالمواصلة إلى مدينة منبج وإلى الشرق إلى الحدود العراقية وهذا هو المجال الذي تعمل فيه القوات الخاصة الأمريكية مع وحدات حماية الشعب التابعة لحزب العمال الكردستاني التي تشكل الجزء الأكبر من القوات البرية لوزارة الدفاع الأمريكية في المعركة ضد الدولة الإسلامية.

وغني عن القول أن القادة السابقين في تركيا لم يتواجهوا مع الولايات المتحدة بهذه الطريقة. ثم مرة أخرى، نظراً لعلاقة واشنطن مع وحدات حماية الشعب والغضب الذي أنتجته في تركيا، تعد هذه سياسة جيدة تساعد على تعزيز الدعم الشعبي للرئيس.

وحتى الآن، يبدو أن الجيش قد تعلم درسه من درع الفرات فالقصف التركي والغارات الجوية تدعم الجيش السوري الحر الذي يتقدم أمام القوات التركية ضد وحدات حماية الشعب في منطقة عفرين وقد أدى ذلك إلى إبقاء الإصابات التركية منخفضة.

تحت السيطرة

ومن غير الواضح ما إذا كان «أردوغان» منخرطاً في أي تخطيط عسكري إلى جانب الموافقة على الخطة وإعطاء الأوامر لبدء الأعمال القتالية. وخلال الأسبوع الأول من القتال، تم تصويره في ما يبدو وكأنه مركز عمليات يرتدي سترة عسكرية أمام خريطة ممهومة وفي يده مؤشر وكان يتبادل باهتمام النظر في وثائق وخرائط ساحة المعركة. ولكن بصورة أكثر واقعية، يبدو أن «أردوغان»، وعلى نحو غير معهود ترك التفاصيل إلى هيئة الأركان العامة. وتعد هذه خطوة ذكية عسكرياً، ولكن بنفس القدر من الأهمية سيكون القائد العام مصراً على الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب من ساحة المعركة.

ولكن ماذا لو قتل المزيد من الجنود الأتراك؟ ماذا لو قامت وحدات حماية الشعب بمقاومة أشد من المتوقع؟ ماذا لو استمرت قوات النظام السوري بالترادف مع مقاتلي حزب الله في الهجوم على القوات التركية في إدلب واتساع المواجهة؟ وماذا لو أصبحت سوريا مستنقعا للقوات المسلحة التركية؟ هناك الكثير من الطرق التي تغزو فيها الدول المجاورة بطرق تبدو نظيفة على الخريطة ويمكن لنتائج عملية عسكرية أن تقوض حتى أكثر القادة السياسيين المخلصين. ويفترض أن يفهم «أردوغان» كل هذه المخاطر، ولكن الديناميات السياسية التي خلقها لدعم عملية فرع الزيتون قد تجعل من الصعب عليه التراجع.

حتى الآن، يبدو أن «أردوغان» على ما يرام في دوره الجديد، وقد وضع أهداف العملية وركز على إدارة السياسة المحلية، وضمان المصالح الجيوسياسية لتركيا، والقيام بتعبئة الدعم لعملية غصن الزيتون في الداخل مع ترك المعركة للقادة. ولكن، بغض النظر عن ما يفكر فيه الجميع حول عدالة قضية أنقرة في سوريا، فقد أصبحت السيطرة المدنية على القوات المسلحة في تركيا حقيقة واقعة وهذا شيء جديد تماماً. ويكمن الخطر الحقيقي أن يقوم «أردوغان» بتحويل الجيش إلى أداة لرؤيته التحويلية لتركيا على غرار القائد الآخر الوحيد الذي فعل ذلك وهو «مصطفى كمال أتاتورك».

الربع الاول مارس 2018

المعارضة التركية تستجمع قواها لمواجهة أردوغان والقوميين

العربي الجديد: ٢٠١٨/٣/٢

باشر حزب الشعب الجمهوري (الكماليون) أكبر أحزاب المعارضة التركية، العمل على تكوين تحالفات مع بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى، لمواجهة التحالف الجمهوري بين كل من حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية (يميني قومي متطرف) وحزب الاتحاد الكبير. وكشفت المعطيات الأولية أن التحالفات الجديدة للشعب الجمهوري ستستثنى ولو بشكل علني على الأقل، حزب الشعوب الديمقراطي (الجناح السياسي للعمال الكردستاني)، وتقوم على فكرة العودة بتركيا إلى النظام البرلماني، في سبيل المحافظة على كتلة ٤٩ في المائة التي عبرت عن رفض لنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية في أبريل/نيسان من العام الماضي.

في هذا السياق، أنشأ الشعب الجمهوري لجنة مكونة من أربعة برلمانيين لاستكشاف فرص التحالف مع الأحزاب، التي رفضت الانضمام للتحالف الجمهوري. وتكوّنت من كل من نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري، بولنت تزجان، والنائب محمد بقال أوغلو، والنائب أوزغور أوزل، والنائبة لالة كارابيك. وستقوم اللجنة بتقديم تقرير لقيادة الحزب بعد أن تعقد اجتماعاتها مع مختلف الأحزاب التي رفضت الانضمام إلى التحالف الجمهوري، ويأتي على رأسها كل من حزب السعادة (الذي انشق عنه مؤسسو العدالة والتنمية) والحزب الجيد (المنشق عن حزب الحركة القومية)، بينما تبدو إمكانية ضم حزب الشعوب الديمقراطي إلى التحالف ضعيفة جداً، حسبما أوحى به تصريحات زعيم الشعب الجمهوري، كمال كلجدار أوغلو.

في غضون ذلك، لا يزال الوسط السياسي التركي، يتداول إمكانية ترشح رئيس الجمهورية السابق، عبد الله غول، عن حزب السعادة، لمنافسة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان على الرئاسة في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، ورغم تعرضه لعدد من الهجمات من قبل أنصار العدالة والتنمية بما في ذلك أردوغان بسبب هذه الشائعات، يتجنب غول تأكيد أو نفي إمكانية ترشح للرئاسة مرة أخرى.

ورغم أن زعيم حزب السعادة، تمل كرمان أوغلو، سبق أن التقى بأردوغان لبحث إمكانية التحالف، إلا أن الحزب مستمر في تربيته، مجرياً المشاورات مع مختلف الأطراف، فأحد السيناريوهات المتداولة في الوسط السياسي التركي، قائم على إمكانية تحالف حزب السعادة مع الشعب الجمهوري، في سبيل دعم غول في الانتخابات الرئاسية، رغم أن الأخير فقد أحد أهم داعميه أخيراً، ممثلاً برئيس الوزراء التركي السابق، أحمد داوود أوغلو، إثر المصالحة التي أجراها مع الرئيس التركي، الذي تمكن من لملمة صفوف الحزب في الفترة الأخيرة.

وأكد الكاتب في صحيفة "حرييت"، عبد القادر سلفي، المعروف بقربه من قيادة العدالة والتنمية، في مقال له، يوم الأربعاء الماضي، أن "كلجدار أوغلو أعطى الضوء الأخضر لبحث إمكانية التحالف مع السعادة والحزب الجيد، بينما يبدو أمر التحالف مع الشعوب الديمقراطي مستبعداً".

ونقل سيلفي عن كلجدار أوغلو قوله خلال لقاء مع الصحفيين في مكتبه في البرلمان التركي، تأكيده أنه "ينظر بإيجابية لإمكانية التحالف مع حزب السعادة والحزب الجيد، بعد تحديد المبادئ"، مضيفاً "لقد قلت مراراً إنه عبر التفاهم والتقارب نود أن نكتب دستوراً جديداً لتركيا، وكما تعلمون لقد صرحنا عن ذلك في وقت سابق، وهذا أمر تحتاجه تركيا". وتجنب كلجدار أوغلو الخوض في أي تفاصيل.

وعن إمكانية التحالف مع الشعوب الديمقراطي، تملص كلجدار أوغلو الخوض في الأمر، بالقول إن "موقفنا واضح للغاية، نحن نود أن نخفض العتبة البرلمانية إلى الصفر، أو إلى واحدة أو اثنتين في المائة، كي يتمكن كل حزب من المشاركة في الانتخابات بشكل مستقل"، ذلك لأن عتبة دخول الأحزاب إلى البرلمان التركية هي الأعلى في أوروبا فعلى كل حزب راغب بالدخول إلى البرلمان بقائمة حزبية الحصول على عشرة في المائة من الأصوات على الأقل.

وفي مسعى لتحويل بنية السياسة الداخلية التركية من سياسة الأحزاب إلى سياسة الكتل البرلمانية، بعد التحول إلى النظام الرئاسي، تمكن كل من العدالة والتنمية والحركة القومية من إنشاء تحالف جمهوري، متقدمين بحزمة من التعديلات القانونية إلى البرلمان أتاحت إنشاء تحالفات انتخابية بين الأحزاب مع الحفاظ على استقلاليتها. وتضمنت أيضاً تخفيضاً غير مباشر للعتبة البرلمانية، عبر معاملة التحالفات الحزبية كمعاملة الحزب الواحد في إطار عتبة العشرة في المائة البرلمانية.

وسيستفيد العدالة والتنمية من التحالف مع الحركة القومية، من خلال ضمان انتخاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية المقبلة التي سيلبها التحول الرسمي للنظام الرئاسي، من الجولة الأولى، بينما يستفيد الحركة القومية بضمن عدم خروجه من البرلمان بعد الانشاقات الأخيرة تهدده بحسب استطلاعات الرأي الأخيرة بعدم تجاوز العتبة البرلمانية.

ورغم تداول أحزاب المعارضة التركية إمكانية توجه التحالف الجمهوري إلى عقد انتخابات مبكرة، في سبيل الاستفادة من رفع نسب التأييد للأخير، بسبب عملية غصن الزيتون ضد حزب الاتحاد الديمقراطي (الجناح السوري للعمال الكردستاني) في منطقة عفرين السورية، إلا أن المسؤولين الحكوميين بمن فيهم الرئيس التركي، أكدوا مراراً أنه "لا نية للتوجه إلى انتخابات مبكرة".

في هذا السياق، أكد نائب رئيس الوزراء التركي، المتحدث باسم الحكومة، بكير بوزداغ، أمس الخميس، أنه "لا يوجد أي نية للتوجه إلى انتخابات مبكرة"، كاشفاً أنه "سيتم إجراء الانتخابات في تركيا في موعدها، ولا انتخابات مبكرة".

تحالف يميني جديد والمعارضة تتحرك لضمان «سلامة الانتخابات»

قوات شبه عسكرية تشكلت عقب الانقلاب الفاشل تحل نفسها بعد تحذير رسمي

صحيفة (الشرق الأوسط): ٢٠١٨/٣/٣

أنقرة: سعيد عبدالرازق: لاحظت في الأفق بوادر تحالف يميني جديد استعداداً للانتخابات البرلمانية التي ستجري في تركيا في الثالث من نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٩ في اليوم نفسه مع الانتخابات الرئاسية، كما هو مقرر بحسب التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في استفتاء ١٦ أبريل (نيسان) ٢٠١٧، في الوقت الذي يتحرك فيه حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، لتأمين جبهة قوية تراقب التحركات السابقة على الانتخابات، ولاسيما من جانب حزبي العدالة والتنمية الحاكم والحركة القومية المعارض اللذين شكلا معاً تحالفاً انتخابياً باسم «تحالف الشعب».

ووسط الحراك المتصاعد على الساحة السياسية، نفى نائب رئيس الوزراء المتحدث باسم الحكومة التركية، بكير بوزداغ، أمس، صحة تقارير إعلامية تتحدث عن احتمال إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة في تركيا، ووصفها بأنها «شائعات». وأكد بوزداغ أن «الانتخابات ستجري في مواعيدها المحددة مسبقاً، وعلى الجميع أن يستعدوا لهذه الاستحقاقات بناءً على هذا الأساس».

وبعد أن فتح حزبا العدالة والتنمية الحاكم والحركة القومية المعارض الباب للتحالفات الانتخابية وطرحا على البرلمان حزمة تعديلات في قانون الانتخابات تسمح للناخبين بالتصويت للتحالفات، وليس للأحزاب فقط كما كان الأمر من قبل، لمحت ميرال أكشنار رئيسة «الحزب الجيد» إلى رغبتها في تشكيل تحالف مع حزب السعادة والحزب الديمقراطي، وهما من الأحزاب اليمينية المحافظة الصغيرة التي لا تملك مقاعد في البرلمان، قبل انتخابات ٢٠١٩.

وقالت أكشنار، التي تجوب أنحاء البلاد لتقديم حزبها الذي أعلنت تأسيسه في ٢٦ أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، إنها تريد حقاً تشكيل ائتلاف مع حزب السعادة والحزب الديمقراطي، وإنها قالت ذلك لرئيس حزب

السعادة تمل كرم أوغلو، لكنها أشارت إلى أنه أبلغها بأن حزبه يريد أن يقدم مرشحا لرئاسة الجمهورية أيضا، معتبرة أن «هذا أمر إيجابي، وأنه كلما زاد عدد المرشحين كان ذلك أفضل».

وواصلت أكشنار هجومها على رئيس حزب الحركة القومية دولت بهشلي قائلة إنه «لم يعد بإمكاننا أن نقبله مخاطبا سياسيا، وهو الآن موظف في القصر الرئاسي، وقد تم تكليفه بمهاجمتنا».

وانشقت أكشنار في ٢٠١٦ عن حزب الحركة القومية المعارض، بعد خلافات مع بهشلي وتشكيلها جبهة سعت إلى الإطاحة به من رئاسة الحزب بسبب تأييده للنظام الرئاسي ومجاراته لحزب العدالة والتنمية الحاكم، في مختلف خطواته منذ محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها البلاد في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦، وأبدت أكشنار تأييدا لتصريحات رئيس حزب الشعب الجمهوري، حزب المعارضة الرئيسي، كمال كليجدار أوغلو الذي دعا في تصريحات أول من أمس أحزاب المعارضة إلى أن تشكل «تحالفا للمبادئ» في الانتخابات القادمة في ٢٠١٩.

وكان كليجدار أوغلو التقى رئيس حزب السعادة تمل كرم أوغلو، وقال عقب اللقاء إن «موقفنا واضح وبسيط. نريد تغييرا في قانون الانتخابات وتخفيض العتبة الانتخابية (شروط الحصول على ١٠ في المائة من أصوات الناخبين) إلى واحد أو اثنين في المائة، نريد أن تدخل جميع الأطراف الانتخابات بنفسها». وقال الحزب، في بيان أمس، إنه «من أجل مناقشة بنود مشروع القانون الخاص بالتحالفات الانتخابية... تم تشكيل وفد للقاء مختلف الأحزاب السياسية». وأشار البيان إلى أنه بعد عقد الاجتماعات مع أحزاب المعارضة، سيطلب الوفد أيضا عقد اجتماعات مع حزبي العدالة والتنمية الحاكم والحركة القومية اللذين قدما مشروع القانون الذي يناقش حاليا في لجنة برلمانية لتعديل بعد مواد قانون الانتخابات لسماح بالتصويت للتحالفات الانتخابية.

كما أعلن حزب الشعب الجمهوري أنه سيجري أيضا محادثات مع الأحزاب السياسية التي لم تنضم إلى الائتلاف الانتخابي لحزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، للاتفاق على مرشحين مشتركين في الانتخابات الرئاسية المقبلة في مواجهة الرئيس رجب طيب إردوغان الذي سيكون مرشحا عن تحالف العدالة والتنمية والحركة القومية.

على صعيد آخر، قررت القوات الخاصة الشعبية، وهي مجموعة مثيرة للجدل ظهرت أثناء مواجهة محاولة الانقلاب التي وقعت في تركيا منتصف يوليو (تموز) ٢٠١٦، حل نفسها بعد تحذير من وزارة الداخلية. وكانت وزارة الداخلية أعلنت في ١٢ يناير (كانون الثاني) الماضي بدء تحقيق حول المجموعة، التي تتخذ من ولاية طرابزون بمنطقة البحر الأسود شمال تركيا مركزا لها، بسبب مزاعم بأن أفرادا مرتبطين بالمجموعة سعوا لتشكيل قوة شبه عسكرية.

وبعد تحرك وزارة الداخلية، قدم مكتب والي طرابزون طلبا إلى المحكمة لإغلاق المجموعة، التي قررت بناء على ذلك حل نفسها بنفسها. وقال مؤسس المجموعة، فاتح كايا، في تصريح أمس، «إننا تلقينا تحذيرا بأن مجموعتنا تستخدم شعارات قريبة لقوات الدرك والعمليات الخاصة للشرطة، ما أدى إلى تصورات خاطئة في صفوف الجماهير، ولكي لا تتضرر ولايتنا، وحتى نغلق الباب أمام تصاعد الجدل والنقاش أغلقنا مؤسستنا وفروعها، البالغ عددها ٤٦ فرعا تضم ٧ آلاف عضو بينهم بعض أبناء وأقارب ضحايا المحاولة الانقلابية، في جميع أنحاء تركيا». وأضاف أننا أنشأنا مؤسسة أخرى، أطلق عليها اسم «استدامة روح ١٥ يوليو للوحدة والتضامن»، والتي لن تنشط إلا في طرابزون فقط.

ألمانيا: ارتفاع كبير في نسبة قبول طلبات اللجوء من تركيا بسبب عدم التزام أنقرة بالقوانين وحقوق الإنسان

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٣/٣

كشفت بيانات وزارة الداخلية الألمانية، ارتفاع نسبة قبول طلبات لجوء الأتراك، والتي تزامت مع ارتفاع عدد طالبي اللجوء من تركيا.

وبحسب ما نقلته وكالة الأنباء الألمانية عن مجموعة «فونكه» الإعلامية اليوم (السبت)، أظهرت أرقام وزارة الداخلية الألمانية، أنه في يناير (كانون الثاني) تم قبول ٤١٠ طلبات من طالبي اللجوء الأتراك بنسبة ٣٨,٢ في المئة. بينما كان معدل القبول قبل عام يبلغ ٦,٤ في المئة فقط، قبل أن يرتفع ليصل إلى ٢٢ في المئة في يوليو (تمون).

وقالت سفييم داجديلين المشرع في الحزب اليساري، وهي أيضا من أصول تركية، إن «المعدل المرتفع يدل على أن تركيا ليست ملتزمة بالقانون ولا الديمقراطية».

وفرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حالة الطوارئ بعد محاولة انقلاب فاشلة في يوليو (تمون) ٢٠١٦، تلتها حملة اعتقالات واسعة، أسفرت عن سجن حوالي ٥٠ ألف شخص، كما تم فصل أو إيقاف ١٥٠ ألف من العاملين في الخدمة المدنية.

ويتهم الاتحاد الأوروبي تركيا بتجاهل سيادة القانون وحقوق الإنسان، فيما ترفض أنقرة بشكل روتيني مثل هذه الادعاءات.

أرمينيا لتركيا: تخلينا عن تطبيع العلاقات

فرانس بريس، رويترز: ٢٠١٨/٣/٣

أعلنت أرمينيا، إلغاء اتفاقات التطبيع مع تركيا، متهمة أنقرة بأنها «عاجزة عن التخلص من الأفكار النمطية».

ونشر الرئيس سيرج سركيسيان مرسوماً أمر بـ«إلغاء عملية توقيع الاتفاقات» التي تمت في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٩ في مدينة زيوريخ السويسرية. وكان هدف الاتفاقات «إقامة علاقات دبلوماسية» بين أرمينيا وتركيا، وإعادة فتح الحدود، لكن يتعيّن على برلماني البلدين المصادقة عليها لتطبيقها.

وقبل نشر المرسوم على موقع الرئاسة، اتهم وزير الخارجية الأرميني إدوار نالبانديان تركيا بـ«أنها غير مستعدة للمصادقة على هذه الاتفاقات ولا تطبيقها»، في خطابه خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي. وأكد أن «تصريحات تركيا حول زعمها بأنها ترغب في مصالحة تاريخية لا علاقة لها بالواقع»، منتقداً أنقرة «لأنها ليست بالقوة اللازمة للتخلص من أفكارها النمطية».

وأرمينيا لم تُقم أيّ علاقات دبلوماسية مع تركيا حتى الآن، إذ تطالب أنقرة يريفان «بالتخلي عن مساعيها على الساحة الدولية من أجل الاعتراف بإبادة الأرمن في العهد العثماني عام ١٩١٥»، إضافة إلى «التخلي عن دعم الأرمن في نزاع ناغورنو كاراباخ مع أذربيجان» التي تدعمها تركيا.

وبعد انتخابه رئيساً لأرمينيا عام ٢٠٠٨، تقدم سركيسيان بمبادرة حول تطبيع العلاقات مع تركيا. وحظي نهجه بدعم دولي واسع. وفي عام ٢٠٠٩ وقّع وزير الخارجية الأرميني والتركي، بحضور وزير الخارجية الروسي والأمريكي، في زيوريخ السويسرية بروتوكولات حول إقامة العلاقات الدبلوماسية ومبادئ العلاقات بين الدولتين.

وفي ما بعد جمّدت أرمينيا عملية إبرام البروتوكولات على خلفية طرح تركيا تحفظات وشروطاً بشأنها، وفي شباط عام ٢٠١٥ سحب الرئيس الأرميني البروتوكولات من البرلمان.

نقطة أردوغان العمياء القاضية

*كولن بي كلارك وأحمد يايلا

مجلة "فورن بولسي" ٢٠١٨/٣/٣

ترجمة واعداد - انيس الصفار*: كان انهيار خلافة "داعش" المزعومة مكسباً كبيراً للعراق وسوريا، بيد ان الخطر اليوم يشمل الدول التي سيفر اليها مقاتلو التنظيم بعد انهيار خلافتهم هناك وعلى رأس قائمة تلك الدول تركيا التي تمثل المحطة المنطقية لكثير من متطري "داعش" الهاربين بحكم جوارها للعراق وسوريا. في مطلع شهر شباط ورد في تقرير لصحيفة نيويورك تايمز ان "الوفاء من مقاتلي داعش قد فروا من العراق وسوريا وان اعداداً كبيرة منهم تتوارى الان في دول مثل تركيا." وفي مقابلة اجرتها "روكميني كاليماشي" مراسلة الصحيفة نفسها في العام ٢٠١٦ مع مقاتل سابق الماني الجنسية كشفت ان "داعش" قد نشرت عن سابق قصد مئات من مقاتليها الى تركيا. فعلى جانبي الحدود يواصل المهربون نشاطهم في نقل الاشخاص، ومن ضمنهم مقاتلو "داعش"، بين سوريا وتركيا وفي بعض الاحيان يدفعون الرشوة للمقاتلين الكرد كي يسهلوا لهم اجتياز المناطق التي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية".

في اعقاب الهجوم القاتل الذي نفذته "داعش" على النادي الليلي في اسطنبول في الساعات الاولى من صباح الاول من كانون الثاني ٢٠١٧، ذلك الذي اسفر عن مقتل ٣٩ شخصاً واصابة ٧١ آخرين، بات واضحاً ان الجماعة قد اسست لها خلايا ارهابية نشطة في تركيا.

هنالك في تركيا صنفان من خلايا "داعش" على اساس البنية الهيكلية: الاول قوامه الاتراك والثاني من المقاتلين الاجانب وهي تتألف اساساً من المتطرفين القادمين من القوقاز والاتراك الايغور من الصين، وعناصر من اسيا الوسطى ودول الاتحاد السوفييتي السابق، بالاضافة الى مقاتلي "داعش" الفارين من عرب واوروبين.

لاستنبول رنين تاريخي في قلوب كثير من المسلمين باعتبارها المقر السابق للخلافة السنية، وكون "داعش" عاجزة الان من الناحية الواقعية عن اعادة تأسيس خلافة لها في الارض التركية لا يعني ان مقاتليها لن يستطيعوا اشاعة البلبل في تركيا، لأن مجرد وجودهم كاف لزعزعة الاستقرار في هذا البلد.

في السنوات الماضية كانت "داعش" اكثر حذراً ازاء شن هجمات داخل تركيا، ولعل السبب هو محاولة تجنب ملاحقة القوات الامنية لها، بيد ان الاعداد المتزايدة من مقاتلي التنظيم قد تؤدي بالنتيجة الى مصادمات مع قوات الشرطة والجيش التركية.

ثمة ميزة اخرى لتركيا، فهي تصلح لتنفيذ هجمات ذات صدى يعد لها من هناك، كما انها تصلح ايضاً لأن تكون قطباً لوجستياً عند التخطيط لهجمات مستقبلية.

فتركيا ليست دولة فاشلة، على خلاف ملاذات الارهابيين الاخرى مثل افغانستان وليبيا والصومال، وهذا جانب مهم لأنه يتيح للمتشددين منفذاً سهلاً لولوج ميادين الاتصالات والنقل وشبكات الاموال نظراً لسهولة

اجراءات التأشيرة التركية وسعة شبكة المواصلات الجوية والعجز الذي تعاني منه منظومات تعقب حركة المال. كذلك يشكل الفساد والتواطؤ المستشريين في اوساط قوات الامن التركية عاملاً مضافاً في تسهيل النفوذ الى الهدف المقصود عبر مزيج من عمليات الرشوة والابتزاز.

ثمة شكوك ايضاً تتعلق بصدق بعض السياسيين الاتراك والقيادات الامنية على ارفع المستويات في التصدي الفعلي لـ "داعش".

ففي مطلع شهر شباط اطلق القضاة الاتراك بشكل مفاجئ سراح اكثر من عشرة من اخطر اعضاء "داعش" الذين شاركوا في هجمات بالمتفجرات على مدن اسطنبول وانقرة وغازي عنتاب وديار بكر. وفي حالات كثيرة اخرى مارس مسؤولو المخابرات التركية، الذين لا يرون في هذه الجماعة تهديداً اساسياً، ضغوطاً على الاجهزة القضائية كي ترفع يدها عن مشتبه بهم خطرين رغم استماتة الادعاء العام في الحصول على احكام بالسجن لمدد طويلة عليهم. ونظراً للاتهامات التي توجه الى تركيا بأنها تجند الوفاً من مقاتلي "داعش" السابقين كي تستخدمهم في مهاجمة الكرد في سوريا يرى بعض المحللين ان اطلاق سراح الدواعش على هذا النحو وبدون تقديم ايضاح قد يكون ثمرة صفقات خفية مبرمة مع جهاز المخابرات التركي.

خلال العقد الماضي دأبت تركيا على تطوير نفسها ببطء كبلد يضم جيوب دعم مكثف للجماعات السلفية الجهادية، مثل "داعش" والقاعدة، في المدن الكبرى والبلدات والقرى الواقعة على امتداد الحدود التركية مع العراق وسوريا. لذلك فإن الاستقرار الداخلي في تركيا سوف يبقى مرهوناً بتوجهات هذا التطرف والكيفية التي يفصح بها ذلك الدعم الشعبي للجهاديين عن نفسه مستقبلاً ومدى قوة التحول الذي سيشهده التمرد الكردي.

على مدى السنوات حرصت "داعش" ان تبني حضورها في تركيا ببطء. رغم هذا يبدو ان مجابهة هذا الخطر يحتل منزلة متراجعة في اجندة اردوغان، وهذا القول يصدق بشكل خاص ما بقيت "داعش" في موقف السند لتركيا في معركتها مع الجماعات الكردية التي تعتبرها عدوها الاول في شمال سوريا وغرب العراق.

تغاضي اردوغان المستمر عن تواجد مقاتلي "داعش" في الاراضي التركية يرقى الى مستوى الدعم السلبي لهم والاقرار غير المعلن بهم. كذلك فإن خطر استخدام هؤلاء المقاتلين تركيا كقاعدة انطلاق قد يتطور مستقبلاً الى تهديد يفوق التهديد الكردي الحالي خطراً.

لذلك فإن التغاضي عن "داعش" بذريعة التفرغ لمقاتلة الكرد سياسة خطيرة محكومة بقصر نظر، لأن "داعش" بمجرد اكتسابها الثقل المؤثر الحرج قد تنقلب على مضيفها مثلما فعلت الجماعات المتشددة التي كانت تحظى برعاية باكستان ذات يوم ثم انقلبت على الدولة الباكستانية وقواتها الامنية وصبت عليها جام نقيمتها.

عندما يحل ذلك اليوم في تركيا لن يعود بمستطاع اردوغان ومؤيديه ايواء هؤلاء المتشددين، ولكن الاوان سيكون قد فات حينها.

لذا فإن جنوح اردوغان الى تجاهل خطر "داعش" قد يؤدي في النهاية الى القضاء عليه سياسياً.

لماذا يعارض الغرب دائماً الطروح والمواقف التركية؟

*سامي كوهين

صحيفة ملليت: ٢٠١٨/٣/٢

ترجمة وتحرير ترك برس: تسود الشارع التركي قناعة تقول إن الغرب يعارض بشكل دائم وممنهج طروح وتطلعات تركيا إزاء قضاياها القومية.

مؤخراً، جاء رفض تشيكيا طلب أنقرة اعتقال الرئيس السابق لحزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم، وإخلاءها سبيله، ليشكل حلقة جديدة في سلسلة من الأحداث عززت الانطباع المذكور أعلاه.

وفي هذا السياق، عاد إلى الواجهة الطرح القائل إن الغرب يتخذ موقفاً معارضاً في كل قضية تهم تركيا، وإنه لا يحب تركيا ولا يعتبرها جزء منه، بل يسعى لنبذها.

ينبغي في هذا الصدد تحليل القضية عن كثب من خلال طرح بعض الأسئلة. لماذا يتصرف الغرب بهذه الطريقة تجاه تركيا؟ عند ذكر الغرب من هو المقصود؟ هل الغرب فقط هو من يقوم بهذه التصرفات؟

الأصوات المعارضة

عند تناول القضية، من المفيد عدم اللجوء إلى التعميم. فالغرب ليس كتلة متجانسة تنطق بصوت واحد. وعلى الأخص أن البلدان في أوروبا تتبع سياسات وتتخذ مواقف مختلفة عن بعضها البعض. هذا أولاً..

ثانياً، الأصوات المعارضة القادمة من الغرب تكون صادرة بشكل عام عن سياسيين شعبيين، وإعلام معين، وشرائح معروفة من الرأي العام الغربي. في بعض الأحيان يكون موقف الدولة، أي السياسة الرسمية، مختلفاً. والأمثلة على ذلك كثيرة.

ثالثاً، علاوة على الغرب، هناك الكثير من البلدان (روسيا، العالم العربي، أمريكا اللاتينية) التي تعارض مواقف وتطلعات تركيا في القضايا التي تهم أنقرة.

ولهذا، من الأصوب التعامل وتقييم المواقف الخارجية المخيبة والمزعجة لتركيا كل حدة، وفي إطاره المحدد.

العوامل الرئيسية

في الواقع، هناك حقيقة معروفة تشير إلى وجود بعض العوامل الرئيسية في معارضة رغبات ومواقف تركيا من جانب الغرب (وأحياناً من جانب جهات مختلفة من المجتمع الدولي).

يأتي في طليعة هذه العوامل اختلاف المصالح، وينبغي أيضاً إضافة الفوارق الثقافية والفكرية، وتباين وجهات النظر تجاه القضايا المختلفة، وعلى الأخص الأحكام المسبقة والانطباعات الخاطئة المترسخة من الماضي..

تقف هذه العوامل وراء الكثير من القضايا بدءاً من المسألة القبرصية ومزاعم الإبادة الأرمنية ومؤخراً التهديدات الإرهابية في مجالات مختلفة، وحقوق الإنسان، وعلى الأخص الأزمات التي نشبت بين تركيا وعدد من البلدان الأوروبية.

عند إجراء هذا التحليل، من المفيد الابتعاد عن المواقف المقولبة من قبيل "الغرب لا يحبنا أصلاً"، أو "الغرب بالأساس نواياه سيئة تجاهنا"، والبحث بشكل موضوعي عن الأسباب الكامنة وراء مواجهة هذه المواقف السلبية في الآونة الأخيرة، فصلاً عن توجيه النقد الذاتي عند الضرورة.

كيف سيؤثر تحالف أردوغان والحزب القومي على أصوات الكرد؟

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٣/٤٤

تشهد تركيا تحالفات حزبية قبيل الانتخابات التي من المقرر عقدها العام القادم، وستؤثر بلا شك تلك التحالفات على ردة فعل الناخب الكردي.

والشهر الماضي شهد إعلان الرئيس التركي ورئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم رجب طيب أردوغان تحالف حزبه مع حزب الحركة القومية من أجل الانتخابات المرتقبة، وأطلق على التحالف المشار إليه اسم "تحالف الجمهور".

وعكست ظهور ملصقات أردوغان داخل مؤتمرات حزب الحركة القومية وإرسال رئيس الوزراء بن علي يلدريم تحية إلى القوميين المشاركين في اجتماعات البرلمان بإشارة الذئب الرمادي، وهي إشارة القوميين الأتراك الخاصة بهم، أن الحزبين أصبحا كوجهين لعملة واحدة.

عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة غير رئيس حزب الحركة القومية دولت بهشلي موقفه السياسي تجاه أردوغان الذي كان يتهمه قبل وقوع المحاولة الانقلابية بتدمير البلاد اقتصادياً بالفساد والرشاوي. وعقب المحاولة الانقلابية الفاشلة أعلن بهشلي باستمرار دعمه لأردوغان على أن يشمل هذا الدعم الانتخابات التي ستشهدها تركيا في عام ٢٠١٩ القادم.

كيف ينظر الكرد إلى الحركة القومية؟

تعمل الأسماء البارزة من حزبي الحركة القومية والعدالة والتنمية الذين شكلوا لجنة مشتركة بتعليمات من أردوغان على تحديد الأساليب التي يجب اتباعها أثناء الحملات الانتخابية لضمان الفوز. وأحد نقاط الجدل المثارة عقب الحديث عن تحالف الحزبين هي ردة فعل الناخب الكردي تجاه التحالف، فخلال انتخابات عام ٢٠١٥ التي فاز فيها العدالة والتنمية بالحكم منفرداً بواقع ٤٩ في المئة من أصوات الناخبين حصد الحركة القومية على ١٠ في المئة من إجمالي أصوات الناخبين.

وحصد الحركة القومية خلال تلك الانتخابات على ٠,٨٩ في المئة من أصوات الناخبين بمدينة ديار بكر ذات الغالبية الكردية، ولم يفلح الحزب في حصد ١ في المئة من أصوات الناخبين في جنوب شرق تركيا ذي الغالبية الكردية. يبدو أن الكرد لا يمنحون أصواتهم لحزب الحركة القومية لأنهم يرونه حركة قومية تركية فاشية.

سياسة أردوغان تجاه الكرد

في واقع الأمر سيستخدم الكرد أصواتهم في الانتخابات اعتماداً على سياسة أردوغان تجاه المشكلة الكردية في تركيا والمنطقة (خصوصاً في سوريا والعراق) أكثر من الاعتماد على تحالف أردوغان والحركة القومية.

كانت الأوساط الكردية توقعت دعم أردوغان للاستقلال المحتمل لكردستان العراق مما دفع ذلك جزءاً من الأحزاب الكردية المؤيدة لبرزاني بمقاطعة الاستفتاء بينما أعلن الجزء الآخر دعمه للاستفتاء علانية. وعلى عكس التوقعات تماماً فإن أردوغان قد أعلن عدم اعترافه باستفتاء الاستقلال الذي شهده كردستان العراق في ٢٥ سبتمبر/ أيلول الماضي، وتسبب موقف أردوغان هذا في خسارته الفصائل الكردية المحافظة والقومية التي لطالما ساندته إلى اليوم.

إن موقف حكومة أردوغان المعادي لقيام دولة كردية في شمال سوريا كمعارضتها للدولة الكردية في شمال العراق قد يسبب في خسارتها أصوات الكرد بعدما كانت تتحدث في الماضي عن الانفتاح الكردي. ولا يزال الكرد منزعجين من حديث أردوغان عن كون عفرين ملكا للعرب وذلك خلال تصريحاته بشأن العملية العسكرية القائمة هناك.

وعلى صعيد آخر قد تتجه أصوات الكرد إلى رئيسة حزب الخير الجديد ميرال أكشينار، التي سبق وأن شغلت منصب وزير الداخلية وانفصلت مؤخراً عن حزب الحركة القومية لتأسيس حزب الخير، بفضل زيارتها إلى المدن الكردية وتصريحاته المحتضنة للكرد التي تدلي بها باستمرار.

قمع حكومة أردوغان لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي

إن حزب الشعوب الديمقراطي الكردي برئاسة صلاح الدين دميرتاش، وهو ثمرة الانفتاح الكردي في تركيا، بات عدواً للحكومة التركية بعد إعلانه أنه لن يسمح لأردوغان بالوصول إلى منصب الرئاسة. وخلال الانتخابات الرئاسية التي شهدتها تركيا في عام ٢٠١٤ فإن دميرتاش الذي كان مرشحاً خلال الانتخابات تسبب في إرباك أردوغان إذ أنه لم يفز إلا بفارق قليل لأن دميرتاش حصل على ١٠ في المئة من الأصوات.

وعقب هذا بدأ الجناح السياسي والإعلامي في تركيا الترويج لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي على أنه الجناح اليساري لتنظيم العمال الكردستاني الإرهابي، واعتقلت السلطات التركي ٩ من نواب الحزب من بينهم رئيس الحزب دميرتاش الذي فاز ب ٥٩ مقعداً خلال انتخابات عام ٢٠١٥.

ومؤخراً أسقطت السلطات التركية عضوية البرلمان عن نائبين من حزب الشعوب الديمقراطي أحمد يلدريم وإبراهيم أيهان، حيث يوجد حكم قضائي نهائي بحق يلدريم بتهمة إهانة الرئيس أردوغان وبحق أيهان بتهمة الترويج لتنظيم إرهابي.

هذا ومن المخطط أن تشهد تركيا الانتخابات المحلية في ٢٤ مارس/ آذار العام القادم على أن تشهد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني.

واشنطن تناقش رسالة موسكو حول الدولة الكردية

صحيفة خبر تورك الأيديدة للحكومة التركية: ٢٠١٨/٣/٤

سردار تورغوت*: تناقش واشنطن هذه الأيام الرسالة الواردة من موسكو بشأن استئناف الحوار الذي انقطع بينهما مؤخراً حول الملف السوري.

اللافت في الحزمة الروسية حول إقامة "نظام جديد في سوريا" بهدف معاودة الحوار والإقدام على خطوات عملية، هو تضمنها دعوة إلى واشنطن "للتخلي عن حلم تأسيس دولة كردية في سوريا". كتبت في مقالات سابقة عن زيارة هامة ومرتبقة لمهندس السياسات الشرق أوسطية في روسيا، فيتالي نعموكين، إلى واشنطن في ٢٧ فبراير الماضي، من أجل الحديث مع النخبة الأمريكية المختصة بشؤون السياسة الخارجية والأمن القومي.

الاجتماع كان مغلقاً، ولم يحضره سوى مدعون معينون، واتسم بالسرية الشديدة. لم يصدر بيانات حول الاجتماع الذي شاركت فيه شخصيات معنية بالسياسات الإقليمية في واشنطن. اكتفى نعموكين بالإدلاء بتصريح مقتضب لوكالة تاس الروسية.

لم تتسرب أي معلومات عن الاجتماع إلى الإعلام في الليل، لكن اليوم التالي حمل رسائل هامة من روسيا، بدأت فاصل الإدارة الأمريكية المعنية بالحديث عنها ونشرها.

تفاصيل الخطة

المعلومات التي تمكنت من الحصول عليها كما يلي:

١- انقطع الحوار حول سوريا بين روسيا وأمريكا بسبب التحقيقات الجارية حول تدخل موسكو في الانتخابات الرئاسية، لكن الطرفين سيستأنفان الحوار في أقرب وقت، وسيعملان على إيجاد حل للأزمة السورية في ظل خطة مشتركة.

٢- تعتقد موسكو أن الوضع الراهن في تقاسم الشرق وغرب الفرات مع أمريكا مناسب. وتشاطرهما واشنطن الرأي. يعتقد البلدان أن منطقة خفض التوتر بين روسيا وأمريكا والأردن جنوب غربي سوريا صالحة لتكون نموذجاً يتوجب تطبيقه في بقية مناطق سوريا من دون مشاركة الأردن.

٣- تشير كواليس واشنطن إلى أن روسيا قدمت بعض الضمانات لإسرائيل، وأبلغتها أنها لن تسمح في المستقبل لإيران بالإقدام على خطوات عدائية ضدها من الأراضي السورية.

شرق الفرات

٤- بينما تطلب موسكو تعميم نموذج منطقة خفض التوتر جنوب غربي سوريا، تدعو من جهة أخرى واشنطن إلى "التخلي عن أحلام إقامة دولة جديدة في شمال سوريا" حيث يمكن للبلدين العمل معاً.

٥- أبلغت موسكو واشنطن أنها ستقبل بمنطقة نفوذ أمريكية شرقي الفرات، شرط عدم التوجه لإقامة دولة هناك.

٦- تريد موسكو أن ترى بأي ذريعة سوف تبرر الولايات المتحدة وجودها في سوريا مستقبلاً لأن خطر داعش لن يكون مسوغاً مقبولاً بعد مدة. تؤكد روسيا أنها موجودة في سوريا بدعوة من دمشق. وسوف تحدد موسكو موقفها النهائي بعد النظر فيما ستفعله الولايات المتحدة في شرقي الفرات، وكيف ستبرر وجودها في المنطقة.

٧- تستبعد روسيا مسألة تأسيس دولة مستقلة للكرد في سوريا، بيد أنها تترك الباب مفتوحاً أمام الحديث عن نموذج مشابه لشمال العراق في المستقبل.

كما ترون، بدأت معالم المخطط الكبير الخاص بسوريا تتضح رويداً رويداً، وعلى ما يبدو ستعمل روسيا والولايات المتحدة جنباً إلى جنب في منطقتنا.

* كاتب في صحيفة خبر ترك/ترجمة وتحرير ترك برس

ترکيا في عهد أردوغان: الابن مقتول في عفرين والأب مطرود من العمل!

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٣/٤

تبين أن والد ضابط الصف عبدالله طه كوتش الذي قتل أثناء العملية العسكرية التي ينفذها الجيش التركي في عفرين، كان مفصولاً من عمله في بلدية قونية بتهمة التورط في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها تركيا في عام ٢٠١٦، ما جعل موقف وسائل الإعلام يتبدل من التعاطف إلى التجاهل.

وتسلمت أسرة كوتش جثمان نجلها البالغ من العمر ٢٣ عاماً الذي كان من بين ٨ جنود الذين قتلوا أول أمس في سوريا. واستقبلت الأسرة نبأ استشهاده ولدهم وهو الأكبر بين أبنائهم الأربعة بحزن شديد، وتبين أن يوم أمس كان يوم ميلاد عبد الله طه كوتش وأنه عين ضابط صف في عام ٢٠١٥.

وخلال مراسم الجنازة احتضن الأب أحمد كوتش، نعش نجله الأكبر، وعمل الأقارب على مواساة الوالد خلال الجنازة التي شهدت لحظات مليئة بالمشاعر.

وتناولت وسائل الإعلام تصرفات والد كوتش خلال الجنازة بالمدح والافتخار، كما نُشرت على حسابات في مواقع التواصل الاجتماعي مثل ذلك.

وفي السياق نفسه تبين أن والد الشهيد كان مفصولاً من عمله في بلدية قونية ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠١٦ بتهمة التورط في المحاولة الانقلابية الغاشمة.

وعقب اتضاح هذا الأمر أقدمت بعض وسائل الإعلام على حذف الأخبار المتعلقة بوالد الشهيد كوتش، بينما قامت بعض حسابات في مواقع التواصل الاجتماعي المقربة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحذف المشاركات المليئة بالمدح لوالد الشهيد.

هذا ويشير أقارب الشهيد إلى تعرض والد الشهيد لمضايقات من قبل الجيران خلال الفترة التي كان فيها مفصولاً من عمله بحجة الانتماء لحركة الخدمة.

داود أوغلو: سلام على شجعان الجيش السوري الحر

الى ذلك أدلى رئيس الوزراء التركي السابق ونائب حزب العدالة والتنمية الحاكم عن مدينة قونية أحمد داود أوغلو بتصريحات حول العملية العسكرية القائمة في منطقة عفرين السورية.

ووصف داود أوغلو سياسة تركيا تجاه سوريا بالسلمية، وفي رد منه على منتقدي الجيش السوري الحر أوضح داود أوغلو أن الجيش السوري الحر "تشكل من جموع الشعب السوري.. تركيا تعتبرها مجموعة تدخل أمني على حدودها" مفيداً أن "شجعان الجيش السوري الحر الذين يتعرضون للانتقادات اليوم تُسال دمائهم على الأراضي نفسها بجانب الجنود الأتراك الشجعان".

وأرسل داود أوغلو تحياته للجيش السوري الحر والجنود الأتراك "الذين يهرعون لمساعدتهم".

المعارضة: أفراد الجيش السوري الحر ينتمون لتنظيم القاعدة

وكان نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض والقنصل التركي السابق في الموصل أوزتورك يلماز قد اتهم أفراد الجيش السوري الحر بالانتماء لتنظيم القاعدة خلال مشاركته في برنامج تلفزيوني.

وزعم نائب حزب الشعب الجمهوري أنجين ألتاي أن الجيش السوري الحر هو اتحاد يتكون بنسبة كبيرة من الجماعات الجهادية الموالية لتنظيم القاعدة مطالباً السلطات التركية بتوخي الحذر وعدم ارتكاب خطأ سياسي وстрاتيحي بتعاونها معه كي لا تضطر لاحقاً إلى التصدي لتنظيم إرهابي جديد، على حد تعبيره.

يُذكر أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد دافع أيضاً عن الجيش السوري الحر الذي يتعرض للانتقادات بتشبيهه إياه بالقوى الوطنية خلال حرب الاستقلال.

أردوغان متعب: ألغى برنامج زيارته بعد الجولة الأفريقية الكثيفة

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٣/٤

أصدر الرئيس التركي ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان قراراً بعدم المشاركة في فعاليات مؤتمر الشباب الذي ينظمه فرع حزبه في مدينة مانيسا، بعد عودته من جولته الأفريقية. وقالت لجنة شباب حزب العدالة والتنمية في مدينة مانيسا في بيانها: "لقد أعلننا في وقت سابق أن السيد رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان سيشارك في فعاليات المؤتمر الخامس للجنة شباب الحزب، وأنه سيلقي كلمة للجماهير قبل المؤتمر. إلا أنه قد تقرر أن يشارك نيابة عنه نائب رئيس الحزب ورئيس الوزراء بن علي يلدريم، بسبب كثافة فعاليات زيارة الرئيس أردوغان خلال جولته الأفريقية". يذكر أن رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان قد خرج في جولة أفريقية استمرت خمسة أيام، وبدأها بزيارة الجزائر، ثم موريتانيا والسنغال واختتمها يوم الجمعة بزيارة مالي. وبحسب مطلعين فقد شهدت الزيارة توقيع عدد من اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم في العديد من المجالات.

زيارة أردوغان للجزائر: استدعاء للتاريخ وسجل إيديولوجي عقيم

صحيفة (راي اليوم) اللندنية: ٢٠١٨/٣/٤

عبدالله راقي: أثارت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للجزائر جدل حاد بين أكثر من تيار واتجاه فكري وإيديولوجي. ظهر على شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة المكتوبة وقنوات التلفزيون. فبين رافض للزيارة بدعوى خلفيته "الإسلامية" وماضي أسلافه العثمانيين الأتراك غير المشرف في الجزائر، ومرحب بقدمه باعتباره زعيم إسلامي نجح في الانتقال بتركيا من دولة مترنحة في مستنقع الفساد إلى مصاف أقوى عشرين اقتصاد عالمي. فما هي دواعي إثارة مثل هذا الجدل؟ وهل زيارته ذات أبعاد استثمارية اقتصادية بحتة؟ وهل للدبلوماسية الجزائرية أوراق تأثير على السلوك التركي في سوريا وليبيا وغيرها من الملفات؟ والإجابة على مثل هذه الأسئلة كفيل بفهم جوانب من هذا السجال.

يقتضي أي حديث عن العلاقات الجزائرية التركية استدعاء للماضي التاريخي بين البلدين الذي إمتد من ١٥١٦ إلى غاية احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠. في هذا الفترة فرض الأتراك تقسيما اجتماعيا تمييزيا، حيث يأتي في أعلى هرم السلم الاجتماعي فئة العثمانيين الأتراك، ثم يليهم الكراغلة (المولدون في الجزائر من الزواج بين الأتراك والجزائريين) ثم باقي السكان بما فيهم المسيحيين واليهود.. ومن بين ما يذكره المؤرخون بخصوص جرائم العثمانيين الأتراك في حق الجزائريين لاسيما الرافضين دفع الضرائب، رمي كل جزائري يرفض دفع الضرائب على كاف الشكارة" وهو واد صخري سحيق في مدينة قسنطينة، وفي الأوراس يتم قطع أذانهم ورؤوسهم وتعلق لأشهر في أماكن عامة لتكون عبرة لكل من تسول له نفسه رفض تسديد الضرائب، فضلا على اقرار جرائم إبادة في حق السكان، كما حصل مع سكان في قرية أيث سعيد في ٢٩ ماي ١٨٢٥ حيث قتل الأتراك قتل أكثر من ٣٠٠ مواطن من هذه القرية. مقابل هذا القمع المسلط ضد الأهالي، مكن الأتراك العثمانيون عائلات يهودية من الاستحواذ على ثروات الجزائر، كما هو الحال بالنسبة لعائلي "بكري" و "بوسناخ" التي تمكنتا من احتكار تمويل فرنسا بالقمح الجزائري طيلة سنوات حكم نابوليون (١٨٠٤ - ١٨١٥). وهنا يتبادر إلى أذهاننا تساؤل مفاده: هل الديون المستحقة على فرنسا والتي كانت سبب في احتلال الجزائر ملك للجزائر أم للعائلات اليهودية؟ ولتركيا الحديثة وريثة الإمبراطورية العثمانية مواقف مناهضة لطموحات الشعب الجزائري في الاستقلال والخلاص من الاستعمار الفرنسي، فقد ظلت تركيا وهي العضوة في الحلف الأطلسي تقدم الدعم لفرنسا الساعية لقمع الثورة والاحتفاظ بالجزائر كمقاطعة فرنسية. بل وصوتت في منظمة الأمم المتحدة ضد استقلال الجزائر. فمثل هذه الأوضاع يمكن النظر إليها على انها توابل الضجيج او النقاش الذي رافق زيارة الرئيس التركي. فما طبيعة وأهداف هذا النقاش المثار؟ ومن هي أطرافه؟

أثير خلال زيارة اردوغان للجزائر سجال حاد بين التيار الإسلامي (الإخوان المسلمون) مرحب ومهلل و تيار علماني رافض ومندد. فهذا الأخير أي الرافض للزيارة لا يحبذ أي تقارب للجزائر مع تركيا بسبب الماضي غير المشرف للعثمانيين في الجزائر، وللدور التركي المساند والداعم للأحزاب والجماعات الإسلامية في مختلف البلدان العربية والإسلامية، فضلا على دعمها لما يسمى " المعارضة المسلحة" عفوا المنظمات الإرهابية الساعية لتكريس الفوضى ومن ثم إسقاط الحكومة السورية التي تقف حجرة عثرة في وجه تمرير المشروع العولمي الليبرالي. ففي هذا السياق كتب كمال داود المثير للجدل يقول: "باسم كل الذين قتلت، وسجنت، وعذبت، أنت غير مرحب بك في الجزائر"، ومما كتبه أيضا، "نحن بلد دفع ضريبة الدم والدموع لأولئك الذين أرادوا أن يفرضوا علينا خليفتهم، لأولئك الذين أرادوا تمرير أفكارهم على أجسادنا، لهؤلاء الذين أخذوا أبناءنا كرهائن وقتلوا عقولنا ونخبتنا ومستقبلنا. وهذه العائلة التي تتدحرج بنا باسم الله أو الدين، أنت تنتمي إليها وتمولها، وتحلم بأن تكون قائدها العالمي.

وبين هذين التيارين يقبع التيار الوطني - الذي يعتبر نفسه امتداد لثورة الجزائر العظيمة، الثورة التي أصبحت بفضلها الجزائر كعبة الأحرار والمثحررين- مذهولا يعاني حالة إرباك حادة بفعل شدة تأثير العالميون من الليبراليين والإسلاميين على فكرهم وخطابهم. فلم يعودوا قادرين على مواجهة تحديات العولمة وأزماتها من الإرهاب والحكومات المتحالفة وهم يرون حصونهم وقلاعهم تتهاوى في أكثر من بلد في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. كان على هذا التيار أن يضبط إيقاع السجال في اتجاه بوصلة كعبة الأحرار أولا وأخيرا، وفي ظل ما يخدم مصلحتنا ومصحة حلفائنا ووفق إستراتيجية ربط القضايا.

تذكر وسائل إعلام أن أكثر من ٨٠٠ مؤسسة اقتصادية تركية متمركزة في الجزائر، وقد وصلت استثماراتها إلى حوالي أربعة مليارات دولار، في قطاعات النسيج والصيدلة والحديد. ومما تتوخاه الحكومة التركية رفع الحجم التجاري إلى ٥ مليارات دولار في مرحلة أولى ثم ١٠ مليارات.. أما الاتفاق الثاني فيخص مذكرة تفاهم وتعاون بين المجمع النفطي سوناطراك والشركة التركية بوتاس في مجال النفط. كما تم التوقيع أيضا في قطاع المحروقات على مذكرة تفاهم وتعاون بين شركة سوناطراك الجزائرية والشركتين التركيتين «رونيسونس» و«بيغان». فضلا على إلغاء التأشيرات التي سوف تساهم في تسهيل تنقل الاشخاص والمستثمرين.

تبعا للمبادئ التي تستند إليها المقاربة الجزائرية حيال الازمات والنزاعات (الحل السلمي وعدم الانخراط والتدخل في الشؤون الداخلية للدول) فهي تختلف إن لم أقل تتناقض مع السياسة الخارجية التركية. فعلى سبيل المثال دعت الجزائر منذ البداية إلى حل النزاع السوري بالطرق السلمية والتحذير من التعاطي مع المنظمات الإرهابية، ويبدو ان تركيا لم تستمع لنصائح أصدقائها (في تقديري اردوغان لا يؤمن بالصدقة الدائمة في السياسة الدولية، قد يتحول ١٨٠ إذا ما تيقن أن مصلحته غيرت مكانها وموقعها). هذا ما يتضح من موقفه من إفرزات المأساة السورية. فحين تيقن أن أمن تركيا القومي أضحي مهددا بفعل الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لكرد سوريا، حول بوصلة اتجاهه نحو محور روسيا الاتحادية إيران والعراق. وهي اليوم متورطة في نزاع مباشر مع الكرد وقد يتحول إلى مستنقع يستنزف موارد قوتها ويحد من طموحاتها الإمبراطورية. ففي ظل هذا الوضع هل أسدت الجزائر نصائح لاردوغان - الذي صرح بان الجزائر واحة الاستقرار بل ويدرك أنها مفتاح إفريقيا بالكف عن تأجيج النزاع السوري والحد من دعم بعض الجماعات الإسلامية في ليبيا.

وأخلص إلى القول، ان النقاش هو نوع من التلهية عن الشروع الفوري في إصلاح وترميم تصوراتنا وإدراكاتنا ومؤسساتنا بما يساهم وبفعالية في تحقيق انطلاقة نحو المستقبل دون الانشغال بسماع الجعجعة التي لا تنتج طحين، وبما يكرس مبادئ سياستنا الخارجية في احترام سيادة الدول وحققها في تقرير مصيرها. أما الحكومة التركية وعبر زيارة اردوغان فهي تستهدف انطلاقا من الجزائر توسيع وتكثيف التواجد الاقتصادي التركي في إفريقيا بالموازاة مع تكوين فئات وشحنها إيديولوجيا في انتظار توفر الظروف المناسبة التي تزداد حضورا، لاستلامها الحكم ولاسيما في ظل فشل وغياب مشروع وطني جزائري خالص يستمد فلسفته وروحه من جغرافية وتاريخ الأمة الجزائرية العريقة. مشروع متجدد يستجيب ويستوعب طموح وأمال أجيال ما بعد العولمة في التداول السلمي للحكم وفي حرية الاختيار والتعبير والرفاه.

نيويورك تايمز: الهدف التالي لأردوغان بعد تقليص الديمقراطية

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٣/٥

لفتت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أنظار الرأي العام الدولي إلى القانون التركي الجديد المعني بالبحث عبر الإنترنت، وذلك من خلال مقال نشرته يوم، الأحد، بشأن تركيا.

وتستعد الحكومة التركية إلى إقرار تعديل يفرض رقابة المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون على البث عبر الإنترنت، وذلك عقب فرضها الرقابة على البث التلفزيوني.

وتضمن المقال عبارات عنيفة بشأن حدود الحريات في تركيا، حيث ذكرت الصحيفة أن الرئيس التركي ورئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم رجب طيب أردوغان أخضع لإرادته الإعلام المركزي في الوقت الحالي، وقلص الديمقراطية التركية، ويسعى لفرض قيود ورقابة على البث عبر الإنترنت.

ويشير رئيس مكتب الصحيفة في تركيا كارلوتا غال في مقاله إلى أجواء الرقابة والقمع المتزايدة باستمرار في تركيا، متطرقاً إلى الخطر الفعلي الذي يشكله القانون الجديد المشار إليه على حرية الإنترنت وآخر المنصات الديمقراطية المتبقية.

ويزعم غال أن أردوغان الذي يسيطر تماماً على الإعلام باستغلاله شتى الإمكانيات القانونية التي حازها بصورة دائمة على مدار ١٥ عاماً انتقل إلى نظام ديكتاتوري من خلال الطوارئ المعلنة منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة.

وأضاف غال أن هذا القانون يمثل لأردوغان الذي يستعد للانتخابات الرئاسية التي ستزوده بمزيد من الصلاحيات إجراء آخر سيرجح كفة الانتخابات لصالحه، مفيداً أن هذا القانون سيمكنه من إسكات الأصوات المعارضة الأخيرة التي لم يتم إسكاتها بعد.

وشدد غال على أن الشرطة والقضاء والجامعات تحولت وبت الأشخاص الموالون للحكومة يتولون المؤسسات الحكومية، مفيداً أن أردوغان بات يسيطر كلياً على الإعلام وأجهزة الدولة.

وأوضح غال أن الشباب والطبقة الوسطى في تركيا يلجأون إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي التي تقدم محتوى بديلاً نظراً لوضع الإعلام المركزي وتزايد أعدادهم بمرور الوقت، مشيراً إلى أن العديد من البوابات الإخبارية تلفت الانتباه إلى حد كبير بجانب منتجي المحتويات المسلية مثل Netflix و PuhuTV و BluTV.

وضرب غال مثلاً بقناة ArtiTV التي تبث من كولونيا بعيداً عن رقابة التلفزيون التركي، مؤكداً أن السلطات التركية تسعى لقطع الطريق على قنوات الإنترنت المستقلة وغير المستقلة التي تحاول الوصول إلى جموع الشعب، وذلك من خلال ٦ تعديلات مدرجة ضمن حزمة القوانين الأخرى.

وتطرق غال إلى حجب السلطات التركية المواقع الإلكترونية مثل ويكيبيديا والرقابة التي أوجدتها هيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حالياً، مفيداً أن أبعاد القمع الحكومي الذي تشهده تركيا حالياً أثار تخوفات وشكوكاً في أذهان المواطنين مما دفع الصحفيين والمفكرين إلى مغادرة تركيا.

وأشار غال في مقاله إلى اعتقال السلطات التركية ٦٠٠ شخص في الأسابيع الأولى لعام ٢٠١٨ وذلك لاحتجاجهم على العملية العسكرية في عفرين إما بالتظاهرات الاحتجاجية أو المشاركات المنتقدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مشدداً على عجز السياسيين الكرد عن المشاركة في الإعلام المركزي التركي.

وفي حديثه مع غال ذكر عضو حزب الشعوب الديمقراطي الكردي التركي جازو بيلان أن القانون الذي سيفرض رقابة على البث عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي قد يستهدف أيضاً نواب البرلمان الذين يبحثون من داخل البرلمان عبر Periscope.

وأضاف بيلان أنه في حال تمرير القانون سيحل بالإنترنت ما حل بالتلفزيون والصحف، مؤكداً أن هذا الأمر سيسفر عن انقطاع تركيا أكثر عن بقية العالم.

وفي هذا الإطار سيتوجب الحصول على تصاريح لشتى أشكال البث الصوتي والمرئي، كما سيصبح بإمكان الحكومة إنهاء البث الذي لا ينال إعجابها بقرار من المحكمة.

من جانبه دافع وزير النقل والاتصال والنقل البحري أحمد أرسلان الشهر الماضي عن الرقابة التي ستفرض على البث على الإنترنت من خلال حقبة القوانين الجديدة التي ستطرح على البرلمان، وشدد أرسلان على أن الحريات ليست مطلقة، مؤكداً أنه يتوجب اتخاذ إجراء قانوني عند ارتكاب خطأ مناف للأمن القومي والنظام الأخلاقي للبلاد.

تجدر الإشارة إلى إغلاق السلطات التركية ١٧٨ مؤسسة إعلامية بحجة دعم انقلاب ٢٠١٦، خلال الفترة بين ٢٠ يوليو/ تموز و ٣١ ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠١٦ وسجن نحو ١٥٠ صحفياً للسبب نفسه.

وستشهد تركيا في العام ٢٠١٩، انتخابات على ثلاث مستويات من السلطة: الانتخابات المحلية في مارس/ آذار، والانتخابات البرلمانية والرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني، وتستعد لهذه الانتخابات الأحزاب المعارضة في تركيا، لإنهاء ما بات يوصف بـ "حكم الحزب الواحد" بعد سيطرة شبه كاملة لحزب العدالة والتنمية في تركيا على الدولة.

السلطات التركية تمنع الحامين من التحدث بالكردية مع المعتقلين

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٣/٥

تواصل السلطات التركية التضييق على المعتقلين والمحتجزين في سجونها منذ إعلان حالة الطوارئ في البلاد فقد بدأت التنصت على مكالمات المحامين مع موكلهم، والاطلاع على الخطابات المرسلة لهم.

وكشف الكاتب الصحفي في جريدة "أحوال" التركية والرئيس السابق لجمعية "MAZLUMDER" الدكتور عمر فاروق جرجيرلي أوغلو، عن آخر المضايقات التي تطبقها السلطات التركية، عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر.

وأوضح "جرجيرلي" أن أحد المعتقلين يدعى "ب" أجرى اتصالاً هاتفياً بوالدته، إلا أن السلطات تدخلت في المكالمة، وحذرت من التحدث باللغة الكردية، وطالبتة بالحديث باللغة التركية، قائلاً: "العام: ٢٠١٨. المكان: سجن النساء ببلدة بكيير كوي بإسطنبول. اتصل "ب" بوالدته" التحذير: إن لم تتكلم باللغة التركية، ستفقد حقه في المكالمة، علينا أن نفهم ما تقول، لا تتحدث الكردية، ولكن تحدث التركية، سنستمع للمكالمة الأسبوع المقبل، وإن حدث الأمر نفسه سنقطع الاتصال".

يذكر أن السلطات التركية كانت قد أقرت قانوناً يسمح بإمكانية استخدام لغات أخرى غير التركية في المحادثات التليفونية، وذلك اعتباراً من ٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠٩. ولكن المادة تنص على ضرورة استخدام اللغة التركية في حالات المتهمين بالإجرام.

تقرير: تركيا تتحول دولة فاشلة

(بلومبيرك نيوز سيرفز) : ٢٠١٨/٣/٥

رأى الكاتب الأمريكي إيلي ليك أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لم يترك شيئاً يشوه سمعته في الغرب إلا فعله، إذ سحق الاحتجاجات السلمية في الداخل والخارج، وأغلق الصحف، وهدد الجنود الأمريكيين وجعل الكرد كبش فداء. أردوغان ارتكب ما هو أبشع من ذلك خلال عطلة نهاية الأسبوع " إذ عمد أثناء تجمع في مدينة كهرمانماراس إلى دعوة فتاة تبلغ من العمر ٦ سنوات ترتدي زياً عسكرياً للصعود إلى المنصة، وقال لها إنها ستنال الشرف إذا ماتت شهيدة ولكن الكاتب، يشير في مقال نشره موقع "بلومبرغ" الأمريكي، إلى أن أردوغان ارتكب ما هو أبشع من ذلك" إذ عمد أثناء تجمع في مدينة كهرمانماراس إلى دعوة فتاة تبلغ من العمر ٦ سنوات ترتدي زياً عسكرياً للصعود إلى المنصة، وقال لها إنها ستنال الشرف إذا ماتت شهيدة. ويقول الكاتب: "بدا أردوغان كأنه إرهابي" لاسيما أن هذا النوع من الإساءة للأطفال وانتهاك حقوقهم يرتكبه الأعضاء المتعصبون في الجماعات الإرهابية مثل حماس وحزب الله، لا رئيس دولة مهمة حليفة للنااتو".

تركيا على خطى باكستان

ويصف الكاتب تركيا بأنها باتت تشبه باكستان، الدولة الفاشلة التي تتسامح قيادتها العسكرية مع رؤية للإسلام السياسي المعادي بشدة للمصالح الأمريكية والغربية. بيد أن تركيا لم تصل بعد إلى هذا المستوى" إذ لا تزال غالبية الأتراك تطمح إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف، كما أن الاقتصاد التركي أقوى من باكستان، والمصارف التركية موثوق فيها بشكل أكبر. وخلافاً لما حدث في باكستان، فإن القوة الدافعة لإضفاء الطابع الإسلامي على المجتمع تنبع من أردوغان نفسه (الزعيم المنتخب) لا من الجيش. وبحسب حسين حقاني، السفير الباكستاني السابق لدى واشنطن الذي رصد تاريخ كيفية تبني الجيش الباكستاني الأصولية الإسلامية، فإن أردوغان يتبع النموذج الباكستاني بشكل مزعج. ويوضح حقاني أن أردوغان يسير على خطى الديكتاتور محمد ضياء الحق الذي حكم أفغانستان خلال الفترة ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٨، إذ اعتمد الرئيس التركي إصلاحات قانونية ومجتمعية من أجل تعميق الطابع الإسلامي للمجتمع.

الوصفة الباكستانية

ويقول حقاني: "يحرص أردوغان على تنفيذ الوصفة الباكستانية من خلال مزج القومية المتشددة مع التدين" فقد فرض ضياء الحق الشريعة الإسلامية من خلال إصدار المراسيم وتعديل الدستور وتهميش العلمانيين فضلاً عن تأسيس الكيانات الإسلامية التي استمرت قائمة بعد رحيله، وللأسف يحاول أردوغان تكرار هذا النهج في تركيا". ويلفت كاتب المقال إلى أن نهج تركيا الراهن إزاء الحرب في سوريا يجعلها تتشابه مع باكستان. فقد شن أردوغان، في يناير (كانون الثاني) الماضي، هجوماً جديداً على الكرد (حلفاء الولايات المتحدة) في عفرين، وعلى الرغم من أن نظام الأسد في دمشق يُعد من خصوم تركيا، فإن الأخيرة قامت فعلاً بالتنسيق مع هذا الخصم خلال الأسابيع الأولى من هجومها ضد الكرد. ويذكر ذلك بالنهج الباكستاني إزاء الحرب التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان" حيث تقوم الأجهزة العسكرية والاستخباراتية الباكستانية بالتسامح مع شبكة حقاني الإرهابية وتشجيعها في بعض الأحيان لتكون شريان الحياة لحركة طالبان الأفغانية وغيرها من الإرهابيين الذين يهاجمون القوات الأمريكية والحكومة المنتخبة في كابول، وذلك في الوقت الذي تُعد فيه باكستان حليفاً مهماً للولايات المتحدة، والواقع أنه عندما تعقبت الأخيرة أسامة بن لادن، وجدته يعيش في المدينة الأكاديمية الباكستانية العسكرية المرموقة أبوت آباد.

تركيا معبراً للدواعش

وعلى رغم أن تركيا لم تنزلق إلى هذا المستوى حتى الآن، ولكنها تتجه نحو هذا المسار، بحسب كاتب المقال. وخلال السنوات الأولى للحرب الأهلية السورية بعد عام ٢٠١١، باتت الحدود السورية معبراً للمجندين الذين انضموا إلى تنظيم داعش الإرهابي، وحتى يومنا هذا، لا تزال تركيا ملاذاً آمناً لحماس، الجماعة الإرهابية التي تدير غزة منذ ٢٠٠٧. ويحذر إريك إيدلمان، السفير الأمريكي السابق لدى تركيا، قائلاً: "حتى الآن تركيا ليست باكستان، ولكن إذا استمرت على المسار الذي وضعه أردوغان، فعلى الأرجح أنها سوف تتحول إلى باكستان أخرى". وينتقد كاتب المقال الولايات المتحدة التي لم تواجه هذا التحدي العميق بجدية وتعمل على منع انزلاق تركيا إلى مثل هذا المصير المؤلم، فعلى سبيل المثال حرص وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون خلال زيارته إلى تركيا الشهر الماضي على تبرير هجوم تركيا على عفرين. ويحض الكاتب الولايات المتحدة على وضع حد لتصرفات أردوغان والتهديد بعدم الحفاظ على العلاقات الأمريكية. ولعل أفضل بداية هي مطالبة أردوغان بالتوقف عن تهديد الجنود الأمريكيين.

سياسة تركية خارجية جديدة قوامها.. احتجاز رهائن!

مجلة "فورين بوليسي" ٢٠١٨/٢/٥

أصبحت سياسة تركيا في خطف رهائن من أشد المشاكل إلحاحاً في العلاقات بين أنقرة وحلفائها الغربيين. ومع ان هذا السلوك بات مفضوحاً للجميع، يمتنع زعماء سياسيون وديبلوماسيون عن تعريفها باسمها. تبدو سياسات احتجاز رهائن أشد وضوحاً في العلاقات الأمريكية-التركية. فقد أصبح مصير عدة أمريكيين أبرياء داخل معتقلات تركية محور خلافات حادة مع واشنطن وعن أحدث قضية مقلقة تتعلق بدينيز يوجيل، صحافي ألماني من أصل تركي، كتب، في مجلة "فورين بوليسي"، نيت شينكان، مدير مشروع الدول لدى فريدوم هاوس أن تهما لفتت له بالترويج لتنظيم إرهابي. وقد اشتهر يوجيل، مراسل لصحيفة "دي فيلت" الألمانية، بكتاباته حول القمع في تركيا. ونشر مقالات حول قرصنة البريد الإلكتروني لصهر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ووزير الطاقة في حكومته، بيرات البيرق.

مخالفة أمر المحكمة

وجاء اعتقاله بداية بسبب تلك المقالات، ولكن بعد احتجازه، بدأ المحققون في التركيز على تغطيته لنشاطات حزب العمال الكردستاني (PKK) وخاصة لقائه مع زعيم الحزب، جميل بايك. وبعد تمضيته أكثر من عام في سجن تركي دون توجيه أية تهمة، قضى معظمها في زنزانة انفرادية، أطلق سراحه بكفالة، في ١٦ فبراير (شباط). وسرعان ما غادر تركيا. وما إن أصبح يوجيل آمناً في ألمانيا، حتى نشر شريطاً يظهر فيه وهو يحمل نسخة من قرار المحكمة سلم له عند الإفراج عنه. وقال إن المحكمة قضت بتمديد فترة اعتقاله، لا إنهاؤه. ولكن كما كان اعتقال يوجيل، حمل إطلاق سراحه كل المؤشرات على أنه تم بقرار سياسي من الحكومة التركية.

جدال

وبحسب كاتب المقال، أثار الإفراج عن يوجيل سجلاً داخل ألمانيا حيال ما قدمته الحكومة كي توافق تركيا على خروجه. وكان يوجيل ذاته قد عارض من داخل سجنه عقد أية "صفقة قذرة" من أجل تحريره. فهل نجحت ألمانيا في التهديد بتعليق مبيعات أسلحة لأنقره؟ أم هل استجابت لمطالب تركية باستئناف مبيعات أسلحة من أجل تحرير صحفي؟

تحرير رهينة

وبرأي شينكان، أياً تكن طبيعة النقاش، فقد اتضح أن ألمانيا أكرهت على المشاركة في مفاوضات مع حليف في الناتو، من أجل تحرير رهينة.

ويقول كاتب المقال إن سياسات الرهائن أصبحت شائعة في علاقات تركيا مع الغرب، لدرجة أنه حينما اعتقل الزعيم السوري الكردي، صالح مسلم، في براغ قبل أسبوع، سرعان ما تساءل بعضهم عما إذا كانت الحكومة التشيكية سوف توافق على ترحيله، في مقابل تحرير تشيكيين مسجونين في تركيا لدعمها متطرفين كرداً سوريين.

وبحسب كاتب المقال، تبدو سياسات احتجاز رهائن أشد وضوحاً في العلاقات الأمريكية-التركية. فقد أصبح مصير عدة أمريكيين أبرياء داخل معتقلات تركية محور خلافات حادة مع واشنطن. ومن أشهر هؤلاء أندرو برونسون، قسيس أقام في تركيا لمدة عشرين عاماً في رعاية طائفة إنجيلية صغيرة في مدينة إزمير. وقد اعتقل برونسون في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٦، بتهمة المشاركة في المحاولة الانقلابية في صيف ذلك العام. وما زال القسيس معتقلاً في تركيا، وقد جعله الرئيس التركي أردوغان موضع مقايضة، عندما قال: "يفترض مبادلة رجل دين برجل دين آخر"، أي وجوب تسليم أمريكا لخصمه اللدود، فتح الله غولن المقيم طوعاً في ولاية بنسلفانيا الأمريكية.

ويرى شينكان أن تسيير العلاقات بين حلفاء لا يتم وفق هذه الحالة المرفوضة. ولا يعقل لأي شخص ينتمي لبلد حليف، أن يتساءل عما إذا كانت تركيا ستجعل من حريته ورقة مساومة. ويناقش الكونغرس حالياً مشروع قانون قد يقضي بمعاينة تركيا على هذا السلوك.

وفي ختام مقاله، يدعو الكاتب الكونغرس وإدارة ترامب، إلى التأكيد لأنقره أن هناك مجالات محددة لن تكون قط موضع مساومة. ولن تفاوض يوماً الولايات المتحدة حول حقوق أمريكيين، ولن تناقش مسألة حكم القانون في أمريكا.

أردوغان يستعد لإغلاق ٩٠ بالمئة من الصحف المحلية!

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٣/٦

تشير تقارير إلى استعداد حكومة أردوغان لإغلاق ٩٠ بالمئة من الصحف المحلية في الوقت الذي تسيطر فيه على جزء كبير من الإعلام التركي، قبل حلول موعد الانتخابات.

ومررت حزمة من القوانين في البرلمان الأيام الماضية، أفقدت الصحف المحلية نصيبها من الإعلانات الرسمية، حيث يوجد نحو ١١٥٦ صحيفة محلية يحق لها الحصول على نصيب من الإعلانات الرسمية على الصعيدين، المحلي والإقليمي.

ولوحظ أن الإعلانات الرسمية مثل إفلاس الشركات وغيرها نشرت عقب تمرير تلك القوانين على الموقع الإلكتروني لهيئة الإعلانات الصحفية وحدها بدلاً من نشرها في الصحف المحلية.

وفي الماضي كانت كانت تُعد الإعلانات الرسمية من أهم مصادر دخل الصحف المحلية التي تعاني من مشاكل مالية في الوقت الراهن.

من جانبه ذكر نائب حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض عن مدينة نيغدا عمر فتحي جورير أن الإعلانات هي مصدر الدخل الوحيد للصحف مؤكداً أن إعادة تحديد معايير الإعلانات الرسمية سيصبح حجة لإغلاق الصحف المحلية.

وأشار جورير إلى أن هذا الأمر سيسفر عن جيش جديد من الصحفيين العاطلين مشدداً على ضرورة عدول الحكومة عن هذا الخطأ حالاً حيث لا تزال الفرصة سانحة.

هذا وأكد جورير أن القرار الذي اتخذته الحكومة في الوقت الذي كان يُرتقب فيه تقديم مزيد من الدعم للصحافة المحلية والإقليمية بعيداً عن الإعلانات الرسمية سيتسبب في إغلاق ٩٠ في المئة من ١١٥٦ صحيفة محلية.

إضافة إلى ذلك تستعد الحكومة التركية إلى إقرار تعديل يفرض رقابة المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون على البث عبر الإنترنت، وذلك عقب فرضها الرقابة على البث التلفزيوني.

ويأتي التصييق على وسائل الإعلام في تركيا قبل الانتخابات التي ستشهدها البلاد عام ٢٠١٩ على ثلاث مستويات من السلطة: الانتخابات المحلية في مارس/أذار، والانتخابات البرلمانية والرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني، وتستعد لهذه الانتخابات الأحزاب المعارضة في تركيا، لإنهاء ما بات يوصف بـ "حكم الحزب الواحد" بعد سيطرة شبه كاملة لحزب العدالة والتنمية في تركيا على الدولة.

تجدر الإشارة إلى إغلاق السلطات التركية ١٧٨ مؤسسة إعلامية بحجة دعم انقلاب ٢٠١٦، خلال الفترة بين ٢٠ يوليو/تموز و ٣١ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٦ وسجن نحو ١٥٠ صحفياً للسبب نفسه.

حظر الدراما التركية.. أحدث معارك السعودية

الجزيرة.نت: ٢٠١٨/٢/٦

زهير حمداني: لا تقدم الدراما التركية مجرد بروباغندا عن التاريخ العثماني، بل تنحو معظم أعمالها منحى حداثيا يصمه البعض حتى في تركيا بالتغريب، لكن ذلك لم يشفع لها خلال بعض المنعطفات السياسية في الساحة العربية لثمنع من البث في قنوات سعودية وعربية.

وأكدت مجموعة "أم.بي.سي" السعودية التي يديرها رجل الأعمال السعودي وليد آل إبراهيم ومستثمرون سعوديون آخرون - ومقرها دبي - أنها تلقت أوامر بوقف بث الدراما التلفزيونية التركية، في ظل تصاعد التوتر بين أنقرة وبعض الدول العربية ومنها السعودية.

ويرى محللون أن هذا القرار لا يخرج عن حالة الاشتباك السياسي الذي تشهده المنطقة وفتور العلاقة بين أنقرة والرياض في الفترة الأخيرة على خلفية الأزمة الخليجية وحصار قطر. ويشمل هذا الفتور أيضا الإمارات العربية المتحدة ومصر، بسبب الأزمة الخليجية وملف الإخوان المسلمين، وغيرهما.

وأشار مغردون إلى أن ستة مسلسلات تركية توقف عرضها على قنوات أم.بي.سي "١" و"٤" و"دراما"، ومعظم هذه الأعمال تندرج في خانة مسلسلات الدراما الرومانسية أو الاجتماعية، باعتبار أن الشبكة السعودية لا تبث غالبا الدراما التاريخية التركية، كما حذفت كل الصور والروابط الخاصة بهذه الأعمال.

القوة الناعمة

وتعد الدراما إحدى أهم أدوات القوة المخملية لتركيا في السنوات الأخيرة، بعد أن غزت المسلسلات المدبلجة معظم التلفزيونات العربية.

ولا ينكر الكثير من المتابعين أن الأعمال الدرامية التركية تمكنت -على الأقل خلال العقد الماضي- من جذب المواطن العربي، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن ٧٥٪ من المواطنين العرب شاهدوا على الأقل مسلسلا تركيا، وقد شكلت هذه الأعمال صورة إيجابية لتركيا لدى المشاهد العربي.

ونقل موقع "يني شفق" أن ٧٥ مسلسلا تركيا عرضت على الشاشات العربية عام ٢٠١٦ بإجمالي إيرادات بلغت ٦٠٠ مليون دولار، واحتلت السعودية المرتبة الأولى من حيث المشاهدة والإقبال على الأعمال الدرامية التركية.

وفي وقت تراجع فيه الدراما العربية لأسباب مختلفة أو أضحت تكرر نفسها، تميزت الأعمال التركية بالتفوق على صعيد تنوع القضايا المطروحة والمعالجة الدرامية الجيدة وتقنيات التصوير والإخراج والموسيقى والتمثيل، سواء في الأعمال المعاصرة أو في الدراما التاريخية التي تتعلق بالتاريخ العثماني القريب من المخيال العربي.

ووفقا لبيانات رسمية نشرتها الصحف التركية، فإن تركيا تنتج نحو مئة عمل درامي سنويا، توزع نحو ١٥ منها في دول الشرق الأوسط والبلقان وأمريكا اللاتينية وغيرها، بينما يصل عدد مشاهدي الأعمال التركية إلى أربعمئة مليون مشاهد خارج تركيا.

وتستهدف صناعة الدراما والسينما التركية الوصول إلى ملياري دولار عام ٢٠٢٣ بعدما بلغت نحو ٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٦. وصدرت الأعمال الدرامية التركية إلى ١٤٢ دولة عام ٢٠١٦ مقارنة مع ٥٠ دولة عام ٢٠١٢، في حين تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة من حيث الدراما الأكثر انتشارا.

السياسي والثقافي

وبينما يرى متابعون أن قرار القناة السعودية يعدّ مغامرة غير محسوبة، باعتبار أن القناة راهنت منذ عام ٢٠٠٧ على المسلسلات التركية لرفع نسب مشاهدتها، وهي تنزاح إلى السياسة السعودية الحالية بقطع النظر عن الخسائر المحتملة.

وفي حالة التقاطع بين السياسي والثقافي، سبق للمملكة السعودية -وكذلك الإمارات- أن زجت بنخبة فنانيتها للانخراط في الأزمة الخليجية لإنجاز أغان وصفّت بأنها "هابطة وسخيفة" وأساءت لتاريخ هؤلاء. كما سبق لقنوات مصرية أن أعلنت مقاطعة الأعمال الدرامية التركية ووقف عرضها قبل أن تتراجع لاحقا عن ذلك.

وفي هذا اللبوس الثقافي يبرز الموقف السياسي، إذ يسعى القائمون على القناة السعودية والسياسيون أيضا إلى كبح ما يسمونه استثمار تركيا لقوة الإعلام العربي للترويج لصناعاتها وسياحتها ومعالمها لدى الملايين من العرب، بينما لا تصب سياساتها في مصلحة المنطقة العربية وفق تقديرهم.

وبينما برر البعض القرار بعدم ملاءمة الأعمال التركية للبيئة المحافظة السعودية، أشار مغردون إلى أنه يأتي في وقت تسلك فيه السعودية أشد مراحل انفتاحها "إلى حد الصدمة" عبر هيئة الترفيه، كما أن المسلسلات التركية أكثر محافظة من الأعمال البرازيلية والمكسيكية التي سيتم بثها.

ويرى القائمون على المؤسسة السعودية أن بث القنوات العربية للأعمال التركية يقدم لها خدمة إعلانية ترويجية مجانية تقدر بمئات ملايين الدولارات، وحتى بروباغندا سياسية ساعدت في تلميع صورة تركيا وتشكيل الرأي العام العربي في عدد من القضايا، بينما لا تبث القنوات التركية أي عمل درامي عربي.

ولا شك في التأثير الإيجابي للدراما التركية عربيا وعالميا، إذ تشير بيانات تركية رسمية إلى أن الدراما ساهمت في رفع حجم صادرات تركيا من الإكسسوارات والحلي والملابس وفنون الموضة والديكور بنحو ٩٪، والألعاب الإلكترونية بنسبة ٢٦,٥١٪، والأعمال الروائية بنسبة ١٨,١١٪ في السنوات الأخيرة.

وفي مجارة الأوامر السياسية بمقاطعة الأعمال التركية يرى مراقبون أن شركة "أم.بي.سي" ستكون الخاسر الأكبر ماديا وجاهيريا، خاصة مع تعلق الجمهور العربي بالأعمال التركية وريادة القناة في هذا المجال، بينما ستكون خسائر الشركات التركية محدودة باعتبار وجود عشرات القنوات العربية الأخرى كسوق تقليدية أو مستجدة للدراما التركية. وفي غياب التأثير المالي والاقتصادي لهذه المقاطعة، ينعدم الأثر السياسي للقرار.

وفي هذا السياق يرى مراقبون أن القرار يعدّ تصعيدا تجاه تركيا من بوابة الدراما، لا يخرج عن كونه جزءا من المناكفات السياسية غير المدروسة التي طالما انتهجتها الرياض وأبو ظبي في الفترة الأخيرة.

تركيا تغامر بإشعال حرب مع أمريكا في منبج السورية

صحيفة "إنديبننت" البريطانية : ٢٠١٨/٣/٦

ازدادت الحرب السورية تعقيداً بعدما تورط فيها أطراف خارجيون عدة، كروسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران، لدرجة أنهم ما عادوا قادرين على التخلي عن حلفائهم المحليين، ومن يحاربون بالنيابة عنهم على أرض سوريا. من أجل الحفاظ على مكاسبهم، يحتاج الكرد لاستمرار الدعم الأمريكي، رغم أن هزيمة داعش تهدد ذلك الدعم على المدى الطويل وعند زيارته مدينة منبج، شمال سوريا، لمس باتريك كوكبيرن، مراسل صحيفة "إنديبننت" البريطانية، كيف أصبحت تلك المدينة مكاناً لفهم لغزالتناحر على سوريا، وأسباب نشوب عدة حروب أدت لتقسيم البلاد.

مغامرة

ويصف كوكبيرن منبج بأنها مدينة صغيرة غالبية سكانها، ٣٠٠ ألف نسمة، من العرب، وتقع شرق حلب وغرب نهر الفرات، ولكنها أصبحت تحت سيطرة الكرد الذين حرروها من داعش، في عام ٢٠١٦، إثر حصار طويل. وكررت تركيا تهديدها بمهاجمة منبج من أجل إنهاء الوجود الكردي، رغم تأكيد الكرد أنهم سلموا السلطة إلى مجلس محلي يحمل اسم "المجلس العسكري لمدينة منبج". ولكن الأتراك يزعمون بأن ذلك لا يدل إلا على تبادل أدوار، وأن الكرد نزعوا فقط بدلاتهم العسكرية. ولكن المجلس، الذي يبلغ عدد مقاتليه ٥٠٠٠ عنصر، يعمل بالتنسيق مع قوات أمريكية. ولذا إذا تقدمت قوات تركية بمرافقة ميليشيات محلية نحو المدينة، فقد يغامرون بإشعال حرب مع الولايات المتحدة.

ظهور مقصود

وبحسب المراسل، يعتمد الأمريكيون الظهور حول منبج. ويقول: "رأينا قافلة من خمس عربات مدرعة، تحمل أولها العلم الأمريكي، وهي تتجه بسرعة نحو المدينة عبر جسر على الفرات. ويقول محمد أبو عادل، قائد المجلس العسكري، إن الأمريكيين لا يظهرون في وسط المدينة" ولكنهم ينشطون عند أطرافها".

أزمة متواصلة

ويلفت المراسل إلى أن السوريين تعودوا، بعد سنوات من الحرب، على العيش في ظل أزمة متواصلة، حيث لا يترك الهجوم التركي المحتمل سوى أثر محدود. ويقول إبراهيم قفطان، عضو المجلس التنفيذي الذي يدير المدينة، إنه عندما غزت تركيا منطقة عفرين المجاورة في ٢٠ يناير (كانون الثاني) "ظن قرابة ٨٠٪ من سكان منبج بأن الأتراك سوف يهاجموننا، ولكنهم أصبحوا اليوم أكثر تفاؤلاً".

ويقول كوكبيرن إن منبج قد تكون، بحكم موقعها، في مرمى الجيش التركي وميليشياته الحليفة، ولكنها مدينة تعج بالنشاط والحركة. فالشوارع مكتظة، والسلع مكدسة في المحلات، حيث يتوافر كل شيء، من البرتقال وصولاً للكراسي المتحركة. وقد دمر بعض من مبانيها في غارات جوية أمريكية استهدفت داعش أثناء حصار المدينة، ولكن ليس هناك دمار شبيه بما لحق بمدينة كوباني الكردية عند الجانب الآخر من نهر الفرات. والدليل الأكبر على الوجود السابق لداعش هو مقبرة كبيرة في وسط منبج دمر المتطرفون شواهد القبور فيها لأنهم يعتبرونها من علامات الوثنية.

دولة مستقلة

ويتطرق المراسل للتواجد الكردي العسكري في منبج وعفرين ومناطق أخرى في شرق سوريا، ولما يشكله من قلق بالنسبة للأتراك الذين يخشون من إقامة الكرد دولة مستقلة، في شمال وشرق سوريا، قد تنتقل عداها إلى كرد تركيا. وأثار قيام ما يشبه دولة كردية فعلية غضب كل من الأتراك والحكومة السورية. ومن أجل الحفاظ على مكاسبهم، يحتاج الكرد لاستمرار الدعم الأمريكي، رغم أن هزيمة داعش تهدد ذلك الدعم على المدى الطويل. ولكن بحسب المراسل، قد تبقي الولايات المتحدة على تحالفها مع الكرد، في المدى المنظور، على الأقل، وخصوصاً أن تخليها سريعاً عنهم قد يمنح حلفاء محتملين في الشرق الأوسط من التعاون معها خشية مواجهة نفس المصير.

المأزق التركي في سوريا

*السفير علاء الجليدي

صحيفة (الشروق) المصرية: ٢٠١٨/٣/٦

تتواصل العملية العسكرية التركية والتي بدأت في العشرين من شهر يناير الماضي، والمسماة بـ«غصن الزيتون»، في منطقة عفرين بشمال غرب سوريا، ودون أن يبدو في الأفق نهاية قريبة لها. وكانت تركيا قد أعلنت في بدايتها أنها ستكون سريعة وناجزة، وبهدف القضاء على ما أسمته بالعناصر الإرهابية، أي قوات حماية الشعب (الكردية). إلا أن هذه العملية أخذت منحى متصاعدا مع استقدام القوات التركية لبعض العناصر السورية المسلحة الموالية لها لمواجهة الكرد، في ذات الوقت الذي بدأ فيه النظام السوري في دفع بعض قوات الميليشيا التابعة له للدفاع عن الأراضي السورية ضد القوات التركية، وبما يهدد بتوسع دائرة القتال. هذا، وتطرح هذه العملية وما يصاحبها من تطورات بعض علامات الاستفهام حول مستقبل التدخل العسكري التركي في سوريا، ومدى قدرة أنقرة على تحقيق هدفها من منع قيام كيان كردي في شمال غرب سوريا؟

للإجابة على هذين السؤالين، علينا أولا أن نعود قليلا إلى فترة العلاقات بين هذين البلدين في الثمانينيات من القرن الماضي من أجل المقارنة وفهم ما يحدث حاليا. وكما هو معروف، فقد كانت العلاقات متوترة على خلفية النزاع الذي كان قائما حينئذ حول توزيع حصص المياه لكل دولة منهما من نهر الفرات. الأمر الذي دفع الرئيس السوري السابق حافظ الأسد إلى السماح لحزب العمال الكردستاني (التركي) وقائده عبدالله أوجلان، بالتواجد داخل الأراضي السورية وعلى الحدود مع تركيا كإحدى أدوات الضغط السورية على أنقرة. دفع ذلك القيادة التركية إلى حشد قواتها على الحدود مع سوريا في أكتوبر من عام ١٩٩٨ بغرض توجيه ضربة عسكرية قاصمة لها. وتمكنت الوساطة المصرية التي قام بها الرئيس الأسبق حسني مبارك بين البلدين من نزع فتيل الأزمة بعد موافقة حافظ الأسد على إنهاء تواجد حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي السورية، وترحيل زعيمه عبدالله أوجلان إلى كينيا. كان ذلك حلا عمليا للطرفين نتج عنه أيضا الاتفاق على حصة سوريا من مياه نهر الفرات، وزال في حينه التهديد الكردي على تركيا.

هكذا وكما رأينا، فإن تواجد عناصر كردية مسلحة داخل الأراضي السورية والمتاخمة للحدود مع تركيا يمثل خطأ أحمر للقيادات التركية، سواء كان ذلك مع سليمان ديميريل رئيس الجمهورية آنذاك، أو رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية الحالي. ولكن الجديد هذه المرة، هو طبيعة التهديد الكردي الحالي والذي يختلف في مكوناته وعناصره عن التهديد السابق. فالتهديد الكردي السابق كان مكونا من عناصر كردية/ تركية خرجت من بلادها في جنوب شرق تركيا إلى دولة مجاورة هي سوريا وبموافقة حكومتها، وكانت هذه العناصر في النهاية تخضع لإرادة الدولة المضيفة، أي سوريا، وجزء من لعبة التوازنات والمساومات التي كانت تجري آنذاك بين دمشق وأنقرة. وحين ارتأت الدولة المضيفة (أي سوريا) عدم وجود مصلحة لها في بقاء هذه العناصر (حزب العمال الكردستاني/ التركي)، كان قرار الإبعاد والترحيل.

هذا كان عن التهديد الكردي السابق لتركيا من سوريا، أما التهديد الحالي، فإنه يختلف في كونه يأتي هذه المرة من داخل كرد سوريا ذاتهم، وليس من عناصر وافدة من تركيا يسهل طردهم. فكرد سوريا بدأوا يتطلعون بدورهم لإقامة كياناتهم المستقلة - على غرار كرد العراق - مع اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، والتي كانت تركيا إحدى الدول الرئيسية التي ساعدت على تأجيجها، اعتقاداً منها بأنها تستطيع تغيير النظام الموجود بنظام إسلامي موالي لها. إلا أن الرياح لم تات كما تشتهي السفن، وأسفرت الحرب الأهلية عن قيام كيان كردي جديد باسم الفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا من ثلاث مناطق، من بينها عفرين، في عام ٢٠١٢ بعد فقدان الحكومة المركزية في دمشق لسيطرتها على هذه المناطق في شمال البلاد. وكان طبيعياً أن تهاجم أنقرة هذا الكيان الكردي وتتخوف من تأثير التلاصق الجغرافي بين مناطق الكرد في شمال وشمال غرب سوريا، مع أقرانهم في جنوب شرق تركيا. هذا بالإضافة إلى قيام أنقرة باتهام حزب الاتحاد الديمقراطي السوري (الذي يمثل كرد سوريا) بأنه يمثل امتداداً لحزب العمال الكردستاني، وهو ما لم تفعله أنقرة مع الأحزاب الكردية العراقية (الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني).

وقد حاولت أنقرة ضرب وحدات حماية الشعب الكردية أثناء عملية «درع الفرات» التي قامت بها ضد تنظيم الدولة الإسلامية (أغسطس ٢٠١٦ - مارس ٢٠١٧)، إلا أنها لم تستطع تحقيق هدفها. إلا أن الإعلان الأمريكي في شهر يناير الماضي بالعمل مع كرد سوريا على تشكيل ما سمي بقوة حرس حدود من ٣٠ ألف مقاتل، اعتبره أردوغان تجاوزاً لكل الخطوط الحمراء، متوعداً ومهدداً بالقضاء على هذه القوة قبل أن تنشأ. وهو الأمر الذي تفجرت معه أزمة عميقة بين الجانبين الأمريكي والتركي، عملت معه واشنطن على احتوائها من خلال زيارة ريكس تيلرسون لأنقرة بعد ذلك، حيث تم التوصل إلى تفاهم ما بشأن التدخل التركي في عفرين، وعلى أن لا يمتد إلى منطقة منبج الكردية في الشرق كما سبق وأن هدد أردوغان.

هذا، وقد زاد الموقف تعقيداً قيام القوات الحكومية السورية مدعومة بغارات مكثفة من الطيران الروسي بمهاجمة مواقع المعارضة السورية المسلحة وبعضها موالي لتركيا في منطقة الغوطة الشرقية، وكان دمشق - ومن ورائها روسيا - قد انتهزت فرصة الانشغال بما يجري في عفرين لتحقيق مكاسب جديدة واستعادة سيطرتها على هذه المنطقة.

المتابع للشأن التركي عامة، والشأن الداخلي منه خاصة، يعرف إلى أي حد يمثل الملف الكردي أولوية متقدمة للغاية لدى صانع القرار في أنقرة، تتوارى معه وتتراجع بجانبه العديد من الملفات والقضايا الأخرى. ولذلك فإن تركيا في مآزق اليوم ما كانت تتخيله أو تتحسب له عندما بدأت الحرب الأهلية في سوريا، عندما راهن أردوغان على القوى المعارضة للنظام ودون أن يدرك أن ذلك قد فتح الباب أيضاً لكرد سوريا، وهو مضطر اليوم إلى التضحية بالفصائل التي يدعمها على الساحة السورية، مثلما فعل في السابق في حلب، من أجل السماح له بفرض منطقة عازلة في عفرين لقطع التواصل الجغرافي بين كرد سوريا مع كرد تركيا، وفصل بعضهما عن بعض. إلا أن هذه المنطقة العازلة التي يسعى أردوغان لإنشائها بالقوة في عفرين ستكون على الأرجح مستنقعا للقوات التركية وليست منطقة هادئة خالية من ما يسمى بالعناصر الإرهابية الكردية.

حزب الشعوب الديمقراطي يتوعد بإنهاء "فاشية اردوغان" في الانتخابات القادمة!

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٢/١٠

شددت رئيسة حزب الشعوب الديمقراطي الكردي التركي برفين بولدان أنهم لن يتركوا البرلمان حتى ولو لم يتبق منهم سوى نائب واحد.

وأوضحت بولدان أن الدخول إلى البرلمان خطوة باهظة الثمن مشددة على أنهم لن يتركوا البرلمان رغم محاولات الحكومة التركية طردهم منه، حتى لو لم يتبق منهم داخل البرلمان سوى شخص واحد.

وأدلت بولدان بتصريحات بشأن التطورات الجارية خلال مشاركتها في احتفالية الحزب برأس السنة الفارسية (نوروز). وأعلنت بولدان أنه سيكون لحزبهم مرشح في الانتخابات الرئاسية التي ستشهدها تركيا العام المقبل قائلة: "اليوم هناك كتلة ضد الفردية والديكتاتورية والفاشية، وسنخوض الانتخابات المقبلة على ثقة بفوز مرشحنا لأنه سيكون مرشحاً يدافع عن التعددية والديمقراطية والسلام".

وأشارت بولدان إلى أن تركيا تعاني من عدم وجود معارضة قوية تجاه الحزب الحاكم وأنه هناك ضرورة لملء فراغ المعارضة بما يتفق مع المطالب الرئيسية مؤكدة أنه يتوجب على القوى المدافعة عن الديمقراطية والحرية والسلام الاتحاد تحت سقف واحد في الفترة التي تشهد فيها تركيا سياسات حربية وفاشية وحملات إبادة سياسية.

وشددت بولدان على ترحيبهم بكل الأحزاب المطالبة بحل الأزمة الكردية بالطرق الديمقراطية. وفي رد منها على سؤال بشأن النقاشات المتداولة حول انسحاب حزب الشعوب الديمقراطي من البرلمان التي أثرت عقب اعتقال بعض نواب الحزب وإسقاط العضوية في البرلمان عن البعض الآخر أفادت بولدان أن خوضهم في الانتخابات كلفهم الكثير وفوزهم بعضوية البرلمان لم يكن سهلاً مؤكدة أنهم دخلوا البرلمان نتيجة خوضهم لتلك الكفاح.

وذكرت بولدان بعدم تراجع الحزب على الرغم من الأحداث التي وقعت خلال الفترة بين ٧ يونيو/ حزيران و ١ نوفمبر/ تشرين الثاني وحظر التجوال والمذابح والاعتقالات ونجاحهم في دخول البرلمان بعدد كبير من الكراسي خلال انتخابات ١ نوفمبر/ تشرين الثاني.

وأوضحت بولدان أن الأحداث التي وقعت في تلك الفترة واعتقال عدد من نواب الحزب وإسقاط عضوية البرلمان عن البعض الآخر أثارت نقاشات وجدل داخل الحزب، غير أن البرلمان ساحة نضال يُكلف دخولها ثمناً باهظاً.

هذا وأكدت بولدان أنهم كحزب لا يفكرون في ترك هذه الساحة نظراً لأنهم يستعدون للانتخابات المقبلة وأنهم ما كانوا ليستعدوا لها لو كانوا يفكرون في مغادرة البرلمان مشددة على مواصلتهم المشاركة في البرلمان وأنهم لن يتركوا البرلمان حتى ولو لم يتبق منهم سوى نائب واحد.

أكثر من ثلاثة آلاف من أعضاء الحزب محكوم عليهم بالسجن

من ناحية ثانية نشر حزب الشعوب الديمقراطية إحصائية عن عدد أعضائه المحتجزين والمعتقلين، معلناً أن ٣٣٨٢ من أعضاء الحزب صدرت بحقهم أحكام مختلفة بالسجن خلال ثلاث سنوات".

وقال مركز إعلام حزب الشعوب الديمقراطية، إن "العدد الرسمي لأعضاء الحزب هو ٣٧ ألفاً و ٥٥١ عضواً، وأن السلطات التركية اعتقلت خلال الفترة الممتدة بين تموز ٢٠١٥ وشباط ٢٠١٨ في أغلب المدن التركية ١١ ألفاً و ٦٣١ من أعضاء الحزب، من بينهم ٣٣٨٢ عضواً صدرت ضدّهم أحكام مختلفة بالسجن".

وحسب الإحصائية "يوجد بين السجناء ٤٣ رئيساً مشتركاً، و١٠١ رئيساً بلدية مشتركاً، ومن بين برلمانيي كتلة حزب الشعوب الديمقراطية، هناك ٥١١ تهمة مسجلة في المحاكم ضد ٥٥ برلمانياً، وقد كانت هناك ٣٨٧ جلسة محاكمة لهؤلاء البرلمانيين، وتم إعفاء تسعة من البرلمانيين من مهامهم".

وأضافت إحصائية مركز إعلام حزب الشعوب الديمقراطية، أنه "ألقي القبض خلال شهر شباط الماضي وحده، على ٢٤٨٧ من أعضاء الحزب، غالبية هؤلاء في منطقة ديلوك، حيث بلغ عددهم ٧٢٣ عضواً، وتأتي إسطنبول في المرتبة الثانية من حيث عدد المحتجزين بـ ٢٥٦ محتجزاً، وتأتي ديار بكر (آمد) ثالثاً حيث تم فيها القبض على ١٨٢ عضواً من حزب الشعوب الديمقراطية".

النزعة الفاشية في الشخصية الأردوغانية

*طارق حمو

الدعم التركي للإرهاب الدولي والموقف الغربي المتخاذل

المركز الكردي للدراسات: ٢٠١٨/٣/١٠

اختار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الآتي من خلفية الإسلام السياسي، اللجوء إلى القمع والبطش والقتل والتدمير، وتعطيل الحياة الديمقراطية، وذلك بشكل مباشر وملفت بعيد هزيمة حزبه، حزب العدالة والتنمية، في إنتخابات حزيران عام ٢٠١٥، والتي حصل فيها حزب الشعوب الديمقراطي، الكردي المدعوم من قوى اليسار التركي، على نسبة ١٣٪. وتصدّر البرلمان التركي كرايع قوة سياسية.

هذه الانتخابات حرمت حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة بمفرده حيث إنه حصل على نسبة ٤٠٪ فقط من الأصوات، وهو الأمر الذي أصبح بموجبه مجبرا على التحالف مع حزب آخر لكي يتمكن من الحصول على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠٢ حيث يحكم حزب العدالة والتنمية تركيا بمفرده. وكانت نتائج إنتخابات حزيران ٢٠١٥ مفاجأة كبيرة وهزة هائلة ضربت عرش أردوغان، وهددت مشاريعه القادمة في تغيير الدستور، وتوطيد النظام الرئاسي الجديد، والسيطرة على كل مفاصل السلطة والإدارة في تركيا كرجل واحد أوحده يمضي بالبلاد منفردا إلى عام ٢٠٢٣ حيث الذكرى المئوية الأولى لولادة دولة تركيا الحديثة على يد مصطفى كمال "أتاتورك". وأراد أردوغان أن يقدم نفسه كقائد للأمة وكمؤسس ثان لهذه الدولة القائمة على مرجعيات اقصائية عنصرية هي "العلم الواحد والشعب الواحد واللغة الواحدة".

رفض أردوغان الاعتراف بالواقع والرضوخ لنتائج الانتخابات، وانكب على وضع مخطط شامل للمرحلة القادمة، يقوم على العنف والقتل والإرهاب، سبيلا وحيدا للحفاظ على السلطة واحتكار الحكم للأبد، والحيلولة دون تصدر الأحزاب والقوى السياسية المعادية لتوجهه وطموحاته والمناوئة لمشروعه. فأفشل المحادثات التي كان يجريها رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو مع ممثلي الكتل السياسية في البرلمان بغية تشكيل حكومة إئتلافية، وأعلن بأن البلاد ستدخل انتخابات قادمة في تشرين الثاني ٢٠١٥. كما قرر أردوغان التحالف مع حزب الحركة القومية المتطرف (MHP) والذي كان قد حصل على نسبة ١٦٪ في الانتخابات السابقة، بعد أن وعده بنسف عملية الحوار مع حزب العمال الكردستاني، وأغراه بشن حملة حرب واسعة على الكرد في داخل وخارج البلاد، وتدمير حركتهم السياسية الأخذة في الصعود والتصدر، وفرض عزلة مشددة دائمة على الزعيم الكردي عبد الله أوجلان المحتجز في سجن جزيرة إيمرالي منذ عام ١٩٩٩، واعتقال الساسة الكرد، وعلى رأسهم كل من رئيسي حزب الشعوب الديمقراطي فيغان يوكسك داغ وصلاح الدين دمرتاش، منافسه الثاني في الانتخابات الرئاسية. كما توعد أردوغان برفض كل مشاريع السلام والتسوية مع الكرد مستقبلا، واللجوء إلى الخيار العسكري وتوسيع الحرب والعمليات العسكرية التي طالت هذه المرة العشرات من المدن والبلدات الكردية في شمال كردستان، وأسفرت عن خراب ودمار هائلين، وقتل الآلاف من المواطنين، وتهجير أكثر من مليوني مدني إلى مدن ومناطق الداخل التركي.

كذلك استخدم أردوغان في الداخل التركي أذرع وقواعد المجموعات الإسلامية الإرهابية العاملة في سوريا، والتي تعاون معها منذ أن قطع علاقاته مع النظام السوري، بعد أن رفض هذا الأخير منح تنظيم الاخوان المسلمين جزء من السلطة، وسن دستور جديد يشدد فيه على المركزية ورفض الاعتراف بحقوق المكونات الثقافية والإدارية. وقد عملت هذه المجموعات الإرهابية على تنفيذ عمليات تفجير، وأخرى انتحارية، في العديد من البلدات الكردية، مركزة على الجموع المدنية الداعمة للحملة الانتخابية لحزب الشعوب الديمقراطي، وهو ما أدى إلى مقتل العشرات من المواطنين الكرد في الاحتفالات والاعتصامات الداعمة لحزب الشعوب، وخلق حالة من الرعب والذعر في النفوس، إضافة إلى عمليات الاعتقال والتضييق، ومن ثم التزوير، التي طالت هذا الحزب، وهو الأمر الذي أدى إلى قلب نتائج الانتخابات في تشرين الثاني ٢٠١٥ لصالح أردوغان وحزبه، حيث حصل حزب العدالة والتنمية هذه المرة على

حوالي ٥٠٪، أي بفارق ١٠ نقاط أخذ جملها من جمهور حزب الحركة القومية المتطرف، والذي إنبهر بتحول أردوغان من رجل يراهن على حل القضية الكردية والسلام مع حزب العمال الكردستاني عبر الحوار مع كل من أوجلان في سجن جزيرة إيمرالي وقيادات الحزب في جبال قنديل، بتكليف رسمي منه لصالح الدين دميرتاش، إلى حاكم عنصري قاتل يراهن على الحرب والإبادة حفاظا على "وحدة تركيا" وحماية المرجعيات العنصرية الثلاثة التي قامت عليها الدولة التركية، أي "العلم الواحد والشعب الواحد واللغة الواحدة". ومن هنا ظهر التحالف العضوي مع حزب الحركة القومية المتطرف، وبدا المرء لا يفرق بين تصريحات أردوغان وبين ادبيات هذا الحزب الفاشي، بل بدا أردوغان أكثر دموية وعنصرية من قادة هذا الحزب الفاشي.

وأنعكست هذه السياسة أيضا على الحرب الدائرة في سوريا، حيث وسع أردوغان من دعمه العسكري واللوجستي والدبلوماسي للمجموعات الجهادية الإرهابية، جاعلة إياها رأس حربة ضد الإدارة الذاتية الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية. وهي السياسة التي تحدث عنها الصحفي التركي جان دوندار في تقارير نشرتها صحيفة "جمهورية" التركية، وأتهم فيها الحكومة التركية بتقديم شحنات الأسلحة ل"داعش" وبقيّة المجموعات الإرهابية في سوريا. وبعد نشر دوندار هذا الكلام تعرض إلى محاولة إغتيال، ومن ثم تمت محاكمته في تركيا بتهمة "الخيانة"، إلى أن اضطر للهروب من البلاد والالتجاء إلى ألمانيا.

كما وأعلن أردوغان حالة الطوارئ في ولايات كردستان الشمالية، وركز سياسة التقتيل والاعتقال والتخريب في الولايات الأربعة عشر التي فاز فيها حزب الشعوب الديمقراطي بالأغلبية المطلقة، ووجه أجهزة الاستخبارات والشرطة لاعتقال كل من ينتقد سياسته، وفبركة التهم له، وبدأ يعطل الحياة السياسية وينكل بالنقابات المهنية والجمعيات الحقوقية وكل من يرفض انفراجه بالسلطة وتحويل البلاد إلى دولة بوليسية يعيش فيها الجميع في جو من الرعب والخوف تحت أحكام الطوارئ ومخاوف مواجهات الحرب الأهلية. وبالتوازي مع سياسة مصادرة الحريات وتكميم الأفواه واعتقال الساسة والبرلمانيين الكرد وإغلاق أفرع حزب الشعوب الديمقراطي، وشن الحملات العسكرية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني، وتدمير المدن الكردية على رؤوس ساكنيها، ودعم الجماعات الإرهابية في سوريا، زاد أردوغان من التصريحات التي يعزف فيها على وتر الدين، وظهرت في خطابه مفردات مثل "الجهاد" و"العثمانية الجديدة" و"الصليبيين" و"الكفرة"، وذلك في إضفاء صبغة دينية ومذهبية على الأحداث والتطورات، وشن الجماهير دينيا، لكي تكون أكثر تقبلا لسياساته القادمة في تأجيج الحروب وتعطيل العمل بالديمقراطية، وتشديد قبضته على كل مفاصل السلطة والإدارة في البلاد. وبدا هذا الخطاب الديني المتشدد موجها ضد الخصوم والكرد في الداخل، وضد البلدان الأوروبية في الخارج، حيث استنهاض فكرة "المؤامرة" ودعوة الأتراك إلى "لبس الأكفان استعدادا للدفاع عن وطنهم" ضد ما أسماها أردوغان بالمخاطر الآتية من "أعداء تركيا" في الداخل، المدعومين من "الصليبيين" في الخارج، وهو ما يعني العودة إلى الحروب الدينية وواد الدولة العلمانية القائمة على النموذج الغربي في فصل الدين عن الدولة.

كما وجاءت المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز ٢٠١٦ كفرصة ذهبية لأردوغان لكي ينكل بكل خصومه السياسيين بحجة الحفاظ على "الدولة" و"النظام الديمقراطي" فيها. فقد وجد أردوغان في محاولة الانقلاب التي اتهم اتباع رجل الدين التركي الأصولي فتح الله غولان بالوقوف ورائها، فرصة لإظهار قوته الشعبية فطلب من أنصاره النزول إلى الميادين والشوارع، وظهرت ميليشيات إسلامية بزي موحد في كل مكان، ترفع صور أردوغان وأعلام "الخلافة العثمانية"، ورموز الإسلام السياسي، وتطلق الشعارات المعادية للغرب وللأديان والشعوب الأخرى. ونكل هؤلاء بكل من اعتقدوا فيه مناصرا للإنتقال ومعارضاً لأردوغان. وظهر بأن أردوغان وفريقه كانوا يعملون على تشكيل ميليشيات خارج أجهزة الشرطة والجيش، ولائها الوحيد لحزب العدالة والتنمية ولشخص قائده رجب طيب أردوغان، وهو ما يعيد إلى الأذهان التنظيم السري المسلح لشباب تنظيم الإخوان المسلمين، وتنظيم شباب هتلر (Hitler- Jugend)، وهذا النوع من التنظيمات المسلحة خارج إطار سلطة الدولة، تكشف النزوع الفاشي للأحزاب الشمولية القائمة على عبادة الفرد وحمل مشروع ايديولوجي يراهن على العنف أسلوبا لتنفيذه. ومثل هذه

التنظيمات الشبابية المسلحة هي مشتركات بين الأحزاب الفاشية مثل النازية في ألمانيا وتنظيم الاخوان المسلمين العالمي، الذي يُعتبر حزب العدالة والتنمية في تركيا عضوا فيه وفرعا له. وتنتشر الميليشيات الشبابية المسلحة التي يشرف عليها أردوغان وأفراد من عائلته ودائرته الضيقة المقربة، في خارج تركيا أيضا. ففي العديد من البلدان الأوروبية تواصل استخبارات أردوغان وحزبه تجنيد الشباب الأتراك المهاجرين بغية تهريب المخالفين وترويع المواطنين الذين ينتقدون أردوغان وحكومته ويطلقون آراء معارضة لنهجه في تركيا.

ولم يكتف أردوغان بتحويل تركيا إلى دولة بوليسية ودولة الحزب الواحد والشخص الواحد، ولم يكتف، كذلك، بتحويل الفاشية إلى مذهب حكم وتعامل مع المخالفين والمعارضين لسياساته وتخوين الجميع ووسمهم بالأعداء و"عملاء الخارج"، وارتكاب جرائم الإبادة وإرهاب الدولة المنظم بقتله المدنيين الكرد، وتدمير المدن والقرى في شمال كردستان، ودعم المجموعات الإرهابية الجهادية في سوريا، وإمدادها بالسلاح والمقاتلين، بل تخطى ذلك في تهديد أوروبا علنا بالقتال وتحويل شوارعها إلى ساحات حرب مفتوحة، عبر إرسال الآلاف من الإرهابيين أو الإيعاز لمجموعاته المدربة وخلاياه النائمة في العديد من الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا بالتحرك وخلق القلاقل. وقال أردوغان مهددا الدول الأوروبية بأنه و تركيا قادران على نشر الفوضى والحرب في الشوارع الأوروبية بحيث لا يستطيع أي مواطن أوروبي أن يمشي آمنا مطمئنا. وكان هذا التصريح أول كلام من نوعه يطلقه رئيس دولة ضد أوروبا، فما بالك أن هذه الدولة "حليفة" ومرشحة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكانت الحكومات الأوروبية تعتبر الحزب الاسلامي الحاكم فيها لسنوات طويلة "نموذجا" واعداء ل"الاسلام المنفتح" القادر على التمازج مع الديمقراطية الغربية وآلياتها ورفض العنف والإرهاب المسوغين باسم الدين الإسلامي. فهذا هو هذا "النموذج" يهدد المواطنين الأوروبيين في الشوارع بالقتل والتصفية عبر إرسال الجهاديين الإرهابيين.

لقد اختار أردوغان أسلوب الإبتزاز والتهديد والبلطجة أساسا للتعامل مع الحكومات الأوروبية، وعلى رأسها الحكومة الألمانية، وذلك من أجل انتزاع التنازلات منها وفرض أجندته على أوروبا عبر التهديد والوعيد بالتخريب وسفك الدماء. وكانت ورقة اللاجئين السوريين أقوى الأوراق التي امتلكها أردوغان، فبعيد الأزمة التي ظهرت في خريف ٢٠١٥ عندما قررت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، اعتباطيا ودون الرجوع إلى البرلمان، فتح الحدود الألمانية أمام أكثر من مليون لاجئ سوري وأفغاني وعراقي، في انتهاك واضح لمعاهدات "دبلن" و" شنغن" التي تنظم حركة اللاجئين داخل دول الاتحاد الأوروبي، وتلزم على اللاجئين تقديم طلب اللجوء في أول دولة عضو في الاتحاد يدخلها. وقد أسفرت هذه الخطوة الاحادية الجانب من جانب ميركل عن انقسامات خطيرة واهتزازات ضربت الحياة السياسية داخل ألمانيا، حيث ظهر حزب البديل المعارض لأسلمة ألمانيا، واستطاع عبر خطابه المركز على هجمات الإسلاميين الإرهابيين الذين دخلوا مع اللاجئين، وجرائم الاغتصاب والسرققة والقتل التي ارتكبها اللاجئين، في الحصول على نسبة ١٢٪. ودخل البرلمان بكتلة تضم ٩٢ نائبا، بينما فشلت الأحزاب التقليدية، ومن ضمنها حزب ميركل، في الحصول على الأغلبية لتشكيل الحكومة. لقد أثر قرار ميركل، الارتجالي الاحادي غير المسؤول، عن تغيير كبير ومفاجئ في التركيبة السكانية في العديد من المناطق الألمانية، وبدأت الانقسامات الاجتماعية تظهر، نظرا لأن اغلبية اللاجئين هم من فئة الرجال وجلهم من الشباب الصغار، وهناك نسبة من الاميين غير القادرين على العمل والاندماج، هذا ناهيك عن تأثرهم بالعنف الذي تربوا عليه في البيئات التي جاؤوا منها، فبدأت ميركل تظن الخلاص في أردوغان وحزبه القادران على وقف تدفق اللاجئين إلى وسط أوروبا. ومن هنا بدأت التنازلات من جانب ميركل وحزبها لأردوغان والسكوت عن جرائم هذا الأخير والمنحى الفاشي الذي سلكه ويسكله الآن. وصار أردوغان يهدد برلين وعموم أوروبا بفتح الحدود وإرسال اللاجئين السوريين في قوارب الموت كلما أراد الحصول على الدعم الأوروبي في موضوع من المواضيع السياسية، وعلى رأس تلك المواضيع الحصول على الدعم المالي والدعم السياسي في محاربة الشعب الكردي وحركته التحررية.

التراخي الأوروبي والانتهازية الواضحة في مواقف حكومات أوروبا، وعلى رأسها حكومة ميركل، جعل أردوغان يتجاسر أكثر وأكثر ويطلق المزيد من التهديدات والوعيد بنشر الحرب والخراب في أوروبا، بل وراح يطالب الحكومات الأوروبية بالتجاوز على قوانينها والتضييق على المواطنين الكرد ومؤسساتهم وإغلاقها وملاحقة النشاط الكرد وضرورة تسليمهم إلى تركيا. وأعطى أردوغان الأوامر بملاحقة واعتقال الصحفيين الألمان المؤيدين لقضية الشعب الكردي والمدافعين عن نضال الكرد في شمال كردستان وعن ثورة روج آفا في سوريا. وصارت الاستخبارات التركية تتعقب هؤلاء الصحفيين والكتاب وتعتقلهم حين دخولهم الأراضي التركية بتهم "دعم ومساندة الإرهاب". وجاء اعتقال الصحفي الألماني من أصل تركي دنيز يوجل بسبب اللقاء الذي أجراه مع الرئيس المشترك لمنظومة المجتمع الكردستاني جميل باييك. ذلك اللقاء الذي أزعج السلطات التركية، وقررت من أجله الانتقام من الصحفي الذي أجراه، حيث تم اعتقاله أثناء زيارة له لتركيا، وأبقى، بدون محاكمة، رهن الاعتقال والأسر عامًا كاملاً. وبدأت حكومة ميركل، في انتهازية واضحة، ترضخ لتهديدات أردوغان، متغاضية عن النزوع الفاشي لحكومته، وعن كم الجرائم والانتهاكات ضد المعارضين والكرد، والدعم الواضح للإرهاب الإسلامي في داخل وخارج تركيا، فعمدت برلين إلى التضييق على النشاطات الكردية وملاحقة المؤسسات الكردية، وقمع المظاهرات السلمية، فمنعت رفع الأعلام الكردية، بما فيها أعلام وحدات حماية الشعب، ووحدات حماية المرأة، ولم تصدر الخارجية الألمانية أي تنديد بهجوم أردوغان على مقاطعة عفرين، ولا بدعمه للفصائل الجهادية الإرهابية وإمدادها بالسلاح الألماني في حربه ضد عفرين وعموم روج آفا. وأبقت برلين على العلاقات مع أنقرة طبيعية، بل وعمدت إلى العودة بهذه العلاقات إلى وضعها الطبيعي، في تأهيل واضح لأردوغان وسياساته القمعية، ساكتة عن التحالف بين أردوغان وحزب الحركة القومية الفاشي. وبهذه السياسة الانتهازية اللامسؤولة باتت حكومة ميركل، بسكوته وتغطيتها الاقتصادية والسياسية، شريكة لأردوغان في كل الانتهاكات ضد الإنسانية وفي تأهيل الفاشية الأردوغانية ومنحها الغطاء السياسي الشرعي للتحرك ومواصلة القتل والفوضى ودعم الإرهاب. ويعتبر هذا الموقف الألماني مغايرًا تمامًا للموقف حيال الدول الأوروبية الأخرى التي تتصدر فيها الأحزاب اليمينية. ففي النمسا شاهدنا ألمانيا وهي تقود الاتحاد الأوروبي في عزل فيينا عند فوز حزب الحرية النمساوي اليميني بقيادة يورغ هايدر في الانتخابات عام ١٩٩٩، حيث لم يتمكن الحزب الفائز من تشكيل الحكومة إلا لفترة قصيرة بسبب الموقف الأوروبي الموحد من هايدر وحزبه، وفرض الاتحاد عقوبات وعزلة تامة بحق النمسا. حدث هذا مع النمسا، ولكنه لم يحدث مع أردوغان الديكتاتور المتفرد بالسلطة، والذي جعل من تركيا مقبرة للحريات والصحافة، وقمع المعارضة ووزج بهم وبالنواب المنتخبين في السجون، ودعم الإرهاب علانية، ومارس إرهاب الدولة ضد الكرد في الداخل والخارج، وانتهك كل المعايير الدولية والإنسانية باستخدام اللاجئين ورقة لتمير سياساته، بتعريض حياتهم للخطر بإرسالهم عبر زورق مهترئة عبر البحر لأوروبا.

لقد حصل أردوغان وحزبه من أوروبا، وعلى رأسها ألمانيا ميركل، على حقوق خاصة وامتيازات، وبات قادرا على البطش ودعم واحتضان الإرهاب الإسلامي، وممارسة إرهاب الدولة والقتل ضد الكرد في الداخل والخارج، وهو مطمئن البال من أنه لن يتعرض لأي محاسبة من الجانب الأوروبي أو الألماني، ولم يتم عزله أو فرض عقوبات عليه. وهو بذلك يعتقد أن أسلوب البلطجة والتهديد والتخويف حيال الأوروبيين والألمان بات يؤتي أكله ويثمر عن تنازلات ورضوخ تام. وبهذا فإن أردوغان سيواصل بناء شبكاته التجسسية والتخريبية في الداخل الأوروبي، وخصوصا ألمانيا، وسيستمر بالتدخل في شؤون هذا البلد ومحاولة التأثير في القرار السياسي فيه، وخلق الاضطرابات الاجتماعية التي تساهم في اندلاع المواجهات بين التكوينات المجتمعية المختلفة، وتشكيل دولة داخل الدولة عبر تأسيس سلسلة من الجمعيات والمؤسسات الدينية والاجتماعية والتعليمية، والأحزاب السياسية الجديدة التي تشرف عليها الاستخبارات التركية داخل صفوف الجاليات المسلمة وتهدف لمطاردة المعارضين لأردوغان والتضييق على الجالية الكردية ومؤسساتها، ونشر الإسلام السياسي، ومنع اندماج المسلمين وأبنائهم، والضغط على الأحزاب الألمانية التقليدية لإنتزاع المزيد من الحقوق الخاصة والامتيازات، وفرض مظاهر الأسلمة، ومقاومة القوانين الوضعية، وتشكيل المجتمعات المتوازنة، وتهديد السلم والأمن الداخلي، والتأثير في قطاعات الاقتصاد والسياسة في البلاد، عبر التغلغل فيها باستخدام شتى الأساليب والوسائل من ترغيب وترهيب.

وقد انتبهت العديد من القوى والاحزاب الألمانية للتغلغل الأردوغاني في السياسة الداخلية والعديد من مظاهر الحياة الألمانية، وياتت المؤسسات الأمنية ومراكز الأبحاث التي تهتم بمواضيع الأمن والدفاع والاسلام السياسي والإرهاب تنشر أبحاث حول الايدي التركية العابثة بالأمن الألماني الداخلي، ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة حماية الدستور، وهي بمثابة الاستخبارات الداخلية، حيث وصف رئيسها قبل مدة تركيا بالدولة المعادية لأمن ألمانيا الداخلي، وقال بأن مؤسسته لم تعد تعتبر منذ زمن تركيا دولة صديقة، بل باتت تنظر إليها وإلى نشاطاتها المتعددة كجهة معادية يجب مراقبتها ورصد أعمالها بدقة واهتمام.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه يحملان الآن مشروعا اقليميا كبيرا يقوم على دعم الإسلام السياسي وتمكينه في منطقة الشرق الأوسط، وهما لم يعد يتكلمان عن "الوسطية" و"الانفتاح" و"الحفاظ على العلمانية" و"تقبل العيش في ظل الديمقراطية"، بل صارا يطلقان خطابا متطرفا يراهن على الحرب والصراع والتغيير بالقوة. تركيا أردوغان لم تعد عامل استقرار في المنطقة والعالم، بل هي الآن من إحدى مسببات الحروب الدينية والأثنية، ومن أهم معاقل الإسلام السياسي والجهاد العالمي. هي لم تعد تود الانضمام إلى أوروبا، بل صارت تتوجه إلى الشرق وأفريقيا: فتبني قواعد عسكرية في الصومال والسودان وقطر، وتدخل هناك لاعبا في الأزمات القائمة، وكل همها هو دعم الحركات الاسلامية، لكي تنجح في الاستحواذ على السلطة والحكم. تركيا أردوغان دعمت وتدعم الإرهاب في سوريا. عبر أراضيها جاء عشرات الآلاف من الجهاديين من كل العالم ودخلوا سوريا وانضموا إلى "داعش" و"النصرة" و"احرار الشام" و"الجيش التركستاني". هؤلاء ارتكبوا المجازر في شنكال وكوباني، وفرضوا ظلام الإسلام السياسي على المدنيين في الرقة والموصل. تركيا كانت تسكت عن هذه الجرائم، وهي متورطة في ملفات عديدة مع هذه المجموعات منها مقايضة كادرها في قنصلية الموصل، وتبادل الرهائن، وتجارة النفط والبضائع. تركيا التي اعتلقت البرلمانين الكرد المنتخبين في كردستان الشمالية، ودمرت المدن والقرى على رؤوس سكانها، وهجرت الملايين منهم. تركيا التي تمارس القتل الجماعي والتطهير العرقي ضد الكرد في عفرين الآن تحت سمع وبصر العالم. تركيا أردوغان التي تهدد أوروبا بتحويل شوارعها إلى ساحة مواجهات مفتوحة، وباغراقها باللاجئين السوريين، الذين لاذوا بها هربا من جحيم مواجهات النظام السوري مع المجموعات الجهادية المدعومة من أنقرة، فوجودا أنفسهم يتحولون إلى اوراق ضغط بيد أردوغان يستخدمهم في الابتزاز للحصول على الأموال والدعم السياسي والأسلحة. تركيا التي تتدخل في الشؤون الأوروبية، وتنشر ثقافة الكراهية والتطرف بين الجاليات المسلمة، وتحثها على رفض الاندماج والاعتراف بالقوانين الوضعية. وتحاول التأثير في قرار هذه الدول بتشكيل الاحزاب وقوى الضغط المتحالفة مع الجهات والشخصيات الفاشية التوجه.

السكوت الأوروبي عن النزوع الفاشي الأردوغاني واللجوء إلى التغطية على الفاشية الأردوغانية، سوف يؤدي إلى نتائج وخيمة ستنعكس على أوروبا نفسها. تركيا أردوغان أخطر بكثير من النمسا هايدر. فهيدر لم يدعم الإرهاب، ولم يقتل الآلاف، ولم يقم بالتطهير العرقي، ولم يهدد أوروبا بالحرب والتخريب. لكن أردوغان يفعل ذلك مصرا ومتشبثا بسياسته وأفعاله. أوروبا، وخاصة ألمانيا، شريكة الآن في ظهور الفاشية الأردوغانية، مثلما كانت شريكة في السابق في المجازر العثمانية ضد الشعب الأرمني، وفي التعاون مع الفاشية الإسلامية أثناء الحقبة الهتلرية. والآن هي تشجع وتغطي على الفاشية الأردوغانية المنهكة في القتل الجماعي والتطهير العرقي ضد الكرد، وإبادة الإيزيديين والمسيحيين وإنهاء وجودهم في الشرق. ورعاية الجهاد الدولي وتمكينه في المنطقة، والتغلغل بين ملايين المسلمين في أوروبا، وشحنهم بثقافة الكراهية والعنف، لاستخدامهم لاحقا جنودا في حرب "الخلافة الأردوغانية" في الشوارع الأوروبية. السكوت الأوروبي والالمانى خاصة على تصدر الفاشية الألمانية يذكرنا بقول المفكر اللاهوتي الألماني مارتين نيمولار: "في ألمانيا عندما اعتقلوا الشيوعيين لم أبال لأنني لست شيوعياً، وعندما اضطهدوا اليهود لم أبال لأنني لست يهودياً، ثم عندما اضطهدوا النقابات العمالية لم أبال لأنني لم أكن منهم.. بعدها عندما اضطهدوا الكاثوليك لم أبالي لأنني بروتستنتي.. وعندما اضطهدوني لم يبق أحد حينها ليدافع عني".

أردوغان... «سياسة ودين»

*حسني محلي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية: ٢٠١٨/٣/١١

أثارت تصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان، الجمعة، نقاشاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية، والأهم الدينية، بعد أن شدد على «ضرورة تحديث الإسلام وأحكامه العقائدية». وجاءت أقواله هذه بعد أن شنّ هجوماً عنيفاً ضد البعض من رجال الدين وأساتذة كليات الشريعة وزعماء البعض من الطوائف والمجموعات الدينية، الذين أثاروا غضباً عاماً بسبب مقولاتهم المثيرة للجدل.

فقد شهدت - وما زالت تشهد - تركيا نقاشاً واسعاً بسبب أقوال وتصريحات قالها بعضهم، مثل: «إذا دخلت الفراش فعليك أن تنام فوراً، وإلا فإن الغطاء والوسادة قد تستفز غرائزك الجنسية، وهذا حرام». وكانت المقولة الأقوى للمدعو نور الدين يلدرن، إذ قال: «أن تكون مع امرأة في المصعد فهذا أيضاً حرام، لأنها خلوة جنسية». وأفتى آخرون بـ«ضرورة تزويج البنات إذا بلغن سن الثامنة». وناشدوا الرجال «عدم تقبيل يدي والددة الزوجة، إذا كانت هذه الأم شابة وجميلة (ليست عجوزاً)، باعتبار ذلك أيضاً يستفز الغريزة الجنسية، خاصة إذا لم يكن هناك أحد في المنزل». وآخرون اعتبروا «المرأة التي يضربها زوجها كل يوم محظوظة، باعتبار إرضاء الزوج هو حكم ديني».

وجاءت هذه المقولات وسط أحاديث يومية ذات مضمون ذكوري في مختلف أنحاء البلاد، تتحدث عن ضرب الفتيات والنساء في الشوارع أو حافلات البلدية، بحجة أنهن يلبسن «ملابس ضيقة تستفز الرجال»، فيما أصدرت محكمة محافظة ماردين في جنوب شرق البلاد حكماً ببراءة شرطي اعتدى جنسياً على امرأة بحجة «أنها كانت تلبس ملابس ضيقة واستفزانية وتحفظ في هاتفها النقال أسماء المئات من الرجال». وكان رد فعل المرأة على القرار هو محاولتها الانتحار، قبل أن ينقذها الأطباء. كل ذلك وسط ازدياد عدد الطرائق والتكاي الدينية، وإطلاق كل واحدة منها إذاعة وقناة تلفزيونية يطل من خلالها زعيم هذه الطريقة ليتحدث عن القضايا الدينية التي أصبحت مادة محطات التلفزيون الرئيسية التي تخصص برامجها الصباحية لمواضيع دينية يتحدث فيها رجل دين أو أستاذ شريعة، مقابل مبالغ مالية ضخمة. وتستهدف هذه البرامج قطاعات واسعة من المواطنين، وخاصة النساء، إذ أثبتت الأرقام أن ظاهرة التدين انتشرت بينهن أكثر من الرجال.

وفي الوقت الذي تحظى فيه جميع المجموعات والطوائف والزوايا والتكاي الدينية بدعم مالي سياسي مباشر من حكومة «حزب العدالة والتنمية» ذات الأصول الدينية، باعتبار أن تلك المجموعات تخدم مشاريع الرئيس الدينية والقومية، داخلياً وخارجياً، فهي جميعها تتبنى مقولات أردوغان وسياساته من أجل أسلمة الدولة التركية، التي تسيطر عبر رئاسة الشؤون الدينية (وهي بمثابة وزارة الأوقاف) على حوالي ١٠٠ ألف جامع. كذلك تحظى سياسات الرئيس، الخاصة بدعم التيارات والمجموعات الإسلامية في المنطقة وسوريا خاصة، بدعم كل المجموعات الدينية التي كانت ترى في «داعش» و«جبهة النصرة» وكل المجموعات المسلحة في سوريا صديقاً وحليفاً لفكرها الديني، المعتدل منه أو المتطرف، طالما أن هذه المجموعات تتعاون مع أنقرة من أجل تطبيق مشاريعها ومخططاتها «التركية القومية والعثمانية الإسلامية» التي انطلق على أساسها الرئيس أردوغان في سياساته. وقال الأخير أمس (الجمعة)، إنه «من أجل التصدي للظالم والظالمين (يستخدم هذه الكلمات عندما يتحدث عن الرئيس بشار الأسد) دخلت تركيا جرابلس والباب والراعي»، ومن دون أن ينسى أن يتراجع عن مقولاته أول من أمس، الخاصة بتحديث الإسلام، والتي اعترض عليها البعض من رجال الدين، واتهموه «بالتدخل في الشأن الديني العقائدي»، وقالوا إن «القرآن والعقائد الدينية غير قابلة للنقاش أو التأويل».

كل ذلك في الوقت الذي لا يغيب فيه تأثير سياسات حكومة «العدالة والتنمية» في الشارع، حيث ازداد عدد مدارس الإمامة والخطابة (الشريعة) في جميع أنحاء البلاد. واستقبلت الكثير من الطلاب بواقع عدم وجود مدارس أخرى. كذلك ألغت وزارة التربية والتعليم الكثير من المناسبات والاحتفالات بحجة أن الطالبات يلبس ملابس «قصيرة أو ضيقة... وهو ما يستفز الطلاب والأساتذة» والجمهور الذكوري. وسجلت أيضاً دورات تعليم القرآن الكريم للصغار في الجوامع والمعاهد التابعة للطرائق والتكايا الدينية أرقاماً قياسية، وذلك على الرغم من الأخبار التي تتحدث باستمرار عن قصص الاعتداءات الجنسية على هؤلاء الصغار في البعض من هذا الدورات، ومن دون أن تؤثر كل هذه الحسابات والقصص على شعبية الرئيس أردوغان، «الزعيم السياسي الروحاني» للأمة التركية التي يقول عنها هو نفسه إنها «وريثة الامبراطورية العثمانية».

أردوغان: تركيا تعبر إلى مرحلة جديدة!

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن:-

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن بلاده ستعبر بالانتخابات القادمة مرحلة جديدة. وقال أردوغان خلال خطاب جماهيري على هامش اجتماع حزب العدالة والتنمية في مدينة سقاريا: "تركيا تعبر إلى مرحلة جديدة بالانتخابات التي تنتظرها في ٢٠١٩".

هذا ومن المنتظر عقد الانتخابات المحلية في مارس/آذار عام ٢٠١٩ على أن تُعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه.

من جانبها أجرت شركة غيزي للأبحاث استطلاعاً للرأي لدراسة توجه أصوات الناخبين خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة وذلك بسؤال المشاركين في الاستطلاع عن الشخص الذي يرغبون في توليه منصب رئيس الجمهورية.

وخلال الاستطلاع حصد رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم رجب طيب أردوغان على ٤٧,٨ في المئة من أصوات المشاركين بينما حصلت رئيسة حزب الخير ميرال أكشينار على ٣٨ في المئة تلاها رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو بواقع ١٤,٩ في المئة من أصوات المشاركين.

وأكدت شركة غيزي للأبحاث أن هذا الاستطلاع يشير إلى أن أردوغان لا يمكن أن يفوز برئاسة تركيا من الجولة الأولى في الانتخابات الرئاسية.

وكانت تركيا قد أجرت في أبريل/نيسان العام الماضي استفتاء على تعديلات دستورية تعدل نظام الحكم في البلاد من البرلماني إلى الرئاسي جاءت لصالح الموافقة على التعديلات بنسبة طفيفة.

ومن بين التعديلات انتخابات رئيس الجمهورية من قبل الشعب فضلاً عن توسيع صلاحيات الرئيس.

وخلال الاجتماع علق أردوغان على عملية عفرين التي تشنها سوريا في شمال سوريا، قائلاً: "لقد تلقيت آخر الأرقام في الظهيرة. تم تحييد ٣٣٠٠ إرهابي. لم يبق سوى ٤-٥ كيلومترات. نحن ذاهبون إلى عفرين. وسنسلمها إلى أصحابها الأصليين كما فعلنا في درع الفرات... لقد عاد ١٤٠ ألف شخص إلى أرضه. نحن لسنا محتلين. ولكننا نطاردهم الإرهابيين. والآن نحن في عفرين".

البرلمان التركي يناقش التعديلات الخاصة بالانتخابات... والمعارضة تتحفظ

أحكام بالسجن على ٢٥ صحافياً.. واعتقالات جديدة لمئات من أنصار غولن

صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٠١٨/٣/١١

أنقرة: سعيد عبدالرازق: بدأ البرلمان التركي يوم (الاثنين)، مناقشة حزمة تعديلات قانونية تتيح التحالف الانتخابي بين الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية التي ستجري في ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٩. ووافقت اللجنة الدستورية في البرلمان التركي، ليل الخميس - الجمعة، على مقترح التعديلات الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية الحاكم، والحركة القومية المعارض متضمناً ٢٦ مادة تغير في بعض المواد في قانون الانتخابات والأحزاب السياسية، وذلك بعد أن أعلن الحزبان في شهر فبراير (شباط) الماضي تشكيل تحالف بينهما باسم «تحالف الشعب» لخوض الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٩، كما أعلن حزب الحركة القومية دعمه للرئيس رجب طيب إردوغان كمرشح لمنصب رئاسة الجمهورية في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في اليوم نفسه مع الانتخابات البرلمانية. وتلغي التعديلات المقترحة مادة تحظر اتخاذ أي حزب قراراً بدعم حزب آخر في الانتخابات، حيث سيكون للأحزاب أن تخوض الانتخابات عبر تحالفات انتخابية، وفي حال تجاوزت نسبة أصوات التحالف ١٠ في المائة من أصوات الناخبين أو ما يعرف بـ«العتبة الانتخابية» ستعتبر جميع الأحزاب المشاركة فيه، تجاوزت العتبة الانتخابية (شرط حصول الحزب على ١٠ في المائة من مجموع أصوات الناخبين لدخول إلى البرلمان). وتنظم التعديلات المقترحة كيفية احتساب أصوات التحالف والأحزاب وتوزيع المقاعد البرلمانية. ووفقاً للتعديلات، سيُطبق الحد النسبي على مجموع أصوات التحالف وليس على الأحزاب المشاركة فيه على وجه الخصوص، أي ستنسحب نتيجة التحالف على الأحزاب المشاركة فيه. وتم الاتفاق على وضع الأحزاب السياسية المنضوية في التحالف بجوار بعضها في بطاقات الاقتراع بينما يُكتب اسم التحالف فوق أسمائها. وبموجب هذه التعديلات سيكون متاحاً للأحزاب الاستمرار في البرلمان كتحالف أو تمثيل كل حزب على حدة بنوابه، كما يتيح للأحزاب المشاركة في تحالفات ثلاثية أو أكثر أن يواصل اثنان منها في البرلمان كتحالف، بغض النظر عن الأحزاب الأخرى المشاركة في التحالف نفسه. وستحسب أصوات كل حزب بشكل منفصل وسيشكل مجموع أصواتها أصوات التحالف. كما يمكن لأفراد من مختلف الأحزاب السياسية وقادة الأحزاب دخول الانتخابات على قائمة التحالف دون الاستقالة من أحزابهم. وستجري تركيا انتخابات برلمانية ورئاسية في يوم واحد بموجب التعديلات الدستورية التي أقرت في استفتاء شعبي أجري في ١٦ أبريل (نيسان) ٢٠١٧، حيث سيدخل النظام الرئاسي في تركيا حيز التنفيذ رسمياً. وبموجب هذه التعديلات سيحق للرئيس التركي رجب طيب إردوغان أن يخوض الانتخابات الرئاسية لفترتين جديدتين تمتدان حتى عام ٢٠٢٩، وأعلن حزب الحركة القومية أنه لن يقدم مرشحاً رئاسياً، وسيدعم إردوغان كمرشح للرئاسة. في السياق ذاته، طالب حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، في تقرير أعده حول «سلامة الانتخابات»، وقدمه إلى الأحزاب السياسية. وقال نائب رئيس المجموعة البرلمانية للحزب أوزجور أوزال: «لقد طالبنا بإجراء تغييرات في ١٨ مادة من أصل ٢٦ مادة في الحزمة، ودعونا ٨ أحزاب سياسية إلى البرلمان للتعبير عن وجهات نظرهم في التعديلات المقترحة». واقترح حزب الشعب الجمهوري أيضاً إلغاء العتبة الانتخابية، وتقديم دعم مالي للأحزاب السياسية التي تحصل على أكثر من ١ في المائة من أصوات الناخبين.

على صعيد آخر، أصدر الادعاء التركي، أمس (الجمعة)، أوامر اعتقال بحق ١٨٦ شخصاً، بينهم ٩٢ معلماً بمدارس تابعة لحركة الخدمة التي يتزعمها الداعية المقيم في أمريكا فتح الله غولن، الذي تتهمه السلطات بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها البلاد في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦.

وأطلقت قوات الأمن التركية ٣ عمليات تستهدف أشخاصاً يُشتبه في صلتهم بالحركة، وقالت مصادر أمنية إن المعلمين، الذين استهدفتهم عملية جرت في مناطق متفرقة من العاصمة أنقرة و١٩ ولاية أخرى، كانوا يعملون في مدارس أُغْلِقَتْ عقب محاولة الانقلاب.

وفي عملية أخرى، بدأت في مدينة كونيا (وسط تركيا) وامتدت لتشمل ٤٢ ولاية، أصدرت السلطات أوامر لاعتقال ٨٤ مشتبهاً به.

كما اعتقلت قوات الأمن ٣٢ فرداً من الجيش للاشتباه في صلتهم بحركة غولن، في عملية في ولاية تكيرداغ شمال غربي البلاد و٩ ولايات أخرى.

كما انطلقت في إسطنبول عملية لاعتقال ١٢١ شخصاً يُشتبه في صلتهم بالحركة، وتم احتجاز ٣٣ منهم في عملية شملت ٢٨ ولاية أخرى.

في سياق متصل، أصدرت محكمة تركية أحكاماً بالسجن بحق ٢٥ صحافياً لإدانتهم بدعم حركة غولن لتي أعلنتها السلطات التركية منظمة إرهابية مسلحة عقب محاولة الانقلاب.

وحكم على الصحافي البارز مراد أكصوي بالسجن ٢٥ شهراً بتهمة «مساعدة منظمة إرهابية دون أن يكون عضواً فيها»، كما تلقى المغني وكاتب المقالات عطا الله طاش حكماً بالسجن ٣٧ شهراً بالتهمة ذاتها.

وعوقب ١١ صحافياً من المتهمين في القضية نفسها بالسجن لمدة ٦ سنوات وثلاثة أشهر بتهمة الانتماء إلى منظمة إرهابية مسلحة، بينما حُكِمَ على ١٢ آخرين بالسجن ٧ سنوات و٦ أشهر لإدانتهم بالتهمة نفسها.

فيما برأت متهماً واحداً. وكان أغلب الصحافيين المدانين يعملون في صحف ومطبوعات أغلقتها الحكومة لصلتها بحركة غولن المقيم في الولايات المتحدة. وسجنت السلطات التركية عقب محاولة الانقلاب أكثر من ٦٠ ألفاً، وأقالت أو أوقفت عن العمل أكثر من ١٦٠ ألفاً من مختلف مؤسسات الدولة، في أوسع حملة تطهير لا تزال مستمرة حتى الآن تثير انتقادات لتركيا، بينما تعتبرها الحكومة مطلوبة لتطهير مختلف أجهزة الدولة، ومنع أي احتمال لتكرار المحاولة الانقلابية.

مؤسس حزب العدالة والتنمية: يستحيل فوز أردوغان في انتخابات تركيا القادمة إلا بشرط!

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٣/١١

أعلن نائب رئيس الوزراء التركي السابق وأحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية الحاكم عبد اللطيف شنر أن فرصة حزب العدالة والتنمية ضعيفة جدا خلال الانتخابات المقبلة التي ستشهدا تركيا العام القادم.

وخلال مشاركته في برنامج "بينما يبدأ اليوم" على قناة Halk Tv أدلى شنر بتصريحات مثيرة فيما يخص الانتخابات التي ستقام العام المقبل. وذكر شنر أن أردوغان الذي يتحدث عن "الإرادة الشعبية" باستمرار يشعر بالقلق لعدم ثقته من إرادة الشعب التي ستعكس على صناديق الاقتراع، مفيداً أنه لا يرى احتمالية فوز حزبه الحاكم بأي واحدة من الانتخابات الثلاثة القادمة إن لم يرتكب جناح المعارضة خطأ فادحاً.

وشدد شنر على استحالة فوز أردوغان بالانتخابات الرئاسية إذا لم ترتكب المعارضة خطأ فادحاً. هذا ومن المخطط أن تشهد تركيا الانتخابات المحلية في ٢٤ مارس/ آذار العام القادم على أن تعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني.

أردوغان تحت المجهر

*د. مصطفى اللباد

صحيفة (القبس) الكويتية: ٢٠١٨/٢/١١

الصعود إلى القمة

يعد مصطفى كمال أتاتورك، ورجب طيب أردوغان، الأكثر تأثيراً في تاريخ تركيا الحديث، حيث أسس الأول الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، جامعاً شتات الأراضي الباقية من السلطنة العثمانية، وناظماً إياها في عقد جغرافي صورته الخارطة التركية الحالية. أما الثاني فقد بدل مضمون «الجمهورية التركية» كما لم يفعل سياسي تركي من بعد المؤسس أتاتورك، وتكفي صورة تركيا الداخلية والخارجية لتبيان هذه الحقيقة. ترك أتاتورك إرثاً جغرافياً وسياسياً وثقافياً وحملته أيديولوجية علمانية ما زالت بعض ملامحها شاخصة إلى اليوم، أما أردوغان فما زال يبذل في هذا الإرث بتعديل الدستور وبشخصنة النظام السياسي الذي يعيد صياغته على قياسه.

يترك التحدر العائلي من منطقة جغرافية بعينها بصمته عن سكانها، ربما يكفي أن تعرف «ريزه» باعتبارها مسقط رأس أردوغان. تقع محافظة ريزه في منطقة البحر الأسود شمالي تركيا، التي تتكون من جبال شاهقة وسهول خصبة ممتدة وشظف من العيش مقيم لغالبية سكانها العاملين في زراعة الشاي. يعتبر أتراك أكثر أن من سمات سكان «ريزه» الميل إلى الشجار، وهو ما يمكن التثبت منه عند ملاحظة سلوك أردوغان. هاجر أبوه أحمد أردوغان من «ريزه» إلى إسطنبول ليعمل بحاراً، وولد أردوغان عام ١٩٥٤ في حي قاسم باشا الشعبي في إسطنبول، الذي يتميز سكانه حسب ما يعتقد أهل إسطنبول بالتمكن من تقاليد المشاجرة. دخل أردوغان مدرسة الأئمة والخطباء الثانوية ذات الميل الديني، وأظهر صلابته في مواجهة حياته القاسية ليعيل نفسه. تجول أردوغان في شوارع إسطنبول ليبيع أقراص الكعك «السميط»، مكتسباً خبرات حياتية لا يمكن تعلمها في قاعات الدرس.

وعلى عادة أبناء الأحياء الفقيرة، فقد برع أردوغان في لعب كرة القدم والمراوغة بها في فترات شبابه الأولى، ومنها إلى العمل الحزبي من أوسع أبوابه. ذاب أردوغان في العمل الحزبي منذ شبابه الأول، وتعرف على أمينة غولباران في أحد اجتماعات «حزب السلامة الوطني»، فتزوجا فأولدها أحمد براق ونجم الدين بلال وإسراء وسمية. في الثانية والعشرين من عمره تولى أردوغان الطموح زعامة جناح الشباب في «حزب الرفاه»، ومنها انتقل إلى رئاسة بلدية حي باي أوغلو في إسطنبول. سياسياً، نشأ أردوغان وتربى في كنف نجم الدين أربكان، فانضم، مشاركاً، إلى كل أحزابه المتتالية «النظام الوطني» و«السلامة الوطني» و«الرفاه» و«الفضيلة». شغل أردوغان منصب رئيس بلدية إسطنبول في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨، وبرع في مخاطبة سكانها لمعارفته بمشاكلهم، فذلل الكثير من النواقص الخدمية في المدينة التركية الكبرى.

استهوته السياسة أكثر من كرة القدم، فالأولى تجعله متحكماً في المصائر، أما الثانية فتجعله محبوباً طيلة فترة المباراة فقط. ضاقت أحلامه السياسية بمنصب رئيس بلدية إسطنبول، لكن قامت أربكان القائد التاريخي للإسلام السياسي التركي وقفت عائقاً منيعاً أمامها. انشق أردوغان عن زعيمه ومعلمه أربكان عام ٢٠٠١، وكون حزب «العدالة والتنمية» ومعه رهط من الشباب، أمثال عبدالله غول، وبولنت أرينتش، مُنهيًا سيطرة أربكان على التيار الإسلامي التركي، الأمر الذي أبهج دوائر شتى داخل تركيا وخارجها.

ودخل أردوغان في تطور دراماتيكي السجن لفترة قصيرة بسبب خطبة جماهيرية، قالت المحكمة إنها أهانت العلمانية وحضت على الكراهية. حينها خاض الحزب الجديد غمار الانتخابات عام ٢٠٠٢ ليفوز بها في مفاجأة من العيار الثقيل ويصبح عبدالله غول، رئيساً للوزراء، بعد أن تدخلت «يد القدر» لتخرج أردوغان من محبسه وتعديل القانون، لتسمح له بالعمل السياسي مجدداً. ثم عادت «يد القدر» لتعلن بطلان الانتخابات البرلمانية في مدينة سرت، ليتقدم أردوغان لها مشاركاً وفائزاً. ويؤهله فوزه البرلماني في تولي رئاسة الوزراء، حيث يشترط القانون التركي أن يشغل المنصب نواب من البرلمان حصرياً. يفسح غول مكانه لرفيق دربه أردوغان، فيتولى الأخير رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٤ حين تولى موقع رئيس الجمهورية الذي يشغله من وقتها وحتى الآن.

حيرة السلطة

اكتسح حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان كل أحزاب اليمين التركي خطوة بخطوة، وانتخابات وراء انتخابات، فأصبحت تلك الأحزاب أثراً بعد عين. بعدها انتقل أردوغان إلى ازاحة الحلفاء/ الخصوم بداية من الداعية فتح الله غولن المقيم في بنسلفانيا الأمريكية، مضيّقاً الخناق على أنصاره ووسائل إعلامه ومصالحه الاقتصادية. ولم يسلم التيار الليبرالي الذي ساند أردوغان في معاركه الأولى بمواجهة العسكر، من الأذى، فأريقت على جوانب حديقة جيزي بارك الدماء، في مواجهة الشباب المحتج على خطط أردوغان الاجتماعية المنحازة للأغنياء. أما الكرد الذين دعموه بقوة في الانتخابات المتلاحقة وصولاً إلى رئاسة الجمهورية عام ٢٠١٤، أملاً في موازنة المؤسسة العسكرية التركية واليمين القومي بشخصه، فهام يختبرون الآن في عفرين بشمالي سوريا بأس أردوغان وميله للعراك. لم يبق أحد من أصدقاء أردوغان في تركيا إلى جواره، فإما انفضوا من حوله على خلفية اختلاف السياسات، أو تمت الإطاحة بهم كونهم يمثلون خطراً محتملاً.

رويداً رويداً لم يعد لرفاق الدرب والمسيرة مكان، عبد الله غول المتنازل طوعاً عن القيادة لرفيقه أمسي خارج قصر الرئاسة ومقر الحزب. وبولنت أرينتش المؤتمن على البرلمان المسيطر عليه أردوغانياً طيلة سنوات، وشريك الانشقاق على أربكان والصعود السريع لأردوغان، طواه النسيان. لم يبق من الرهط القديم أحد. رئاسة الوزراء وزعامة الحزب عقدها أردوغان بنفسه لأحمد داود أوغلو، القادم من خارج الحزب ومسيرة الانشقاق والصعود، ثم ما لبث أن انقلب عليه وأبعده عن سدة الحكم. مرت السنوات وكبر الأولاد، حتى أن «الخصوم الملاعين» يتندرون بثروات أحمد وبلال التي تقارب المليارات، ويقدمون إثباتات وتسجيلات صوتية عليها، ما يضطر أردوغان إلى نفيها بنفسه. تغيرت الأدوار، فلم يعد أردوغان ذلك الشاب الطويل القادم من حي قاسم باشا، الذي يهز قلوب السامعين بمقولات الحق والنزاهة والشفافية في مواجهة أساطين الفساد. أصبحت عائلته هدفاً مفضلاً لخصومه السياسيين بثرائها الفاحش وبتغلغلها في عوالم المال والأعمال. لم يعد أردوغان مهتماً بإخفاء كرهه للعلمانية وحرصه على تغليف مفرداته الدينية خشية من السجن الذي تعرض له في السابق لشهور قليلة، فقد تبدلت التوازنات على مدار السنوات الماضية لمصلحته.

لم يعد أردوغان مبالياً بالتقاط الصور مع عائلات اسطنبول الفقيرة التي يشاركها طعام الإفطار البسيط في شهر رمضان كما في السنوات الخوالي، وإنما يولي عنايته بالقصر الرئاسي الجديد وقاعات استقباله الفارهة وكراسي الاستقبال المطلية بالذهب وقيافة الفرقة الموسيقية السلطانية، التي ترتدي أزياء الإنكشارية وأبهتها. يجتار أردوغان في هؤلاء «الأتراك الجاحدين» لنجاحاته الاقتصادية ومعاركه المنتصرة في مواجهة تسلط العسكر على الدولة، وتهميشه لعائلات تركيا الثرية مثل كوش وصابانجي بترائها العلماني وتعاليتها الثقافي والطبقي على سكان الأناضول.

يجتاح أردوغان الغضب من الكرد الذين سمح لهم بتعلم لغتهم في بعض المدارس وبعض قنوات التلفزة بلغتهم الأم، فما بالهم يناصبونه العداوة وينتخبون ذلك الشاب ديميرطاش الطامح إلى حقوق مواطنة وثقافية أكثر. أخ لو عاد الزمان مرة أخرى، يقول أردوغان لنفسه وهو يطل من شرفة قصره المنيف في شنكايا قبيل الغروب، لأعدت الكرة مرات ومرات على هؤلاء الملاعين وجعلتهم يتجرعون كأس المرارة. سأجعلهم جميعهم يندمون: اليساريون والليبراليون والعلمانيون والكرد والغولينيون ورفاق الدرب الذي كان.

سأجلس تحت صورة أتاتورك في الاجتماعات الرسمية حتى أحكم قبضتي على الدولة، وعندها أطيح بالصورة اللجوجة من الحوائط والقلوب. يجتاحه الاشتياق إلى حي قاسم باشا وتناول أكلة الكوارع التي يحبها في مطاعمه الشعبية، ويستذكر بحنين بالغ الجماهير العفوية المنتظرة كلمات «الشباب النظيف خصم الفساد». لكن ضرورات الأبهة والسجادة الحمراء والملابس الأنيقة تشده بوجاهتها المحببة لديه أكثر. يتوقف أردوغان لبرهة عن خواطره وهو يتابع قرص الشمس المقارب على الاختفاء بعينين مرهقتين، مستذكراً أن قصر شنكايا عاد بالأساس إلى عائلة أوهانس قصابيان الأرمنية، قبل أن تصادره السلطات بعد مذبحه الأرمن عام ١٩١٥، وتعطيه لعائلة تركية هي بولغورلو زاده، التي باعت القصر لاحقاً إلى الغازي مصطفى كمال أتاتورك في عام ١٩٢١. تتوارى الشمس خلف الشرفة ويحل الظلام. «التاريخ اللعين» لا يذهب، والرفاق قد انفضوا، فأين المفر؟

زعيمه الحزب الكردي في تركيا: الكرد يواجهون المذابح !

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن - ٢٠١٨/٣/١٨

شاركت رئيسة حزب الشعوب الديمقراطي الكردي التركي برفين بولدان، في احتفالات عيد النيروز التي أقيمت في مدينة هانوفر بألمانيا. وقالت في كلمتها إن "الشعب الكردي يواجه المذابح".

وأكدت برفين بولدان إن الكرد سيطردون العناصر المسلحة من عفرين بشمال سوريا، كما فعلوا قبل ذلك في مدينة روجاوة (كوباني)، قائلة: "إن شعبنا لذي قاوم تنظيم داعش في روجاوة، سيسحق الجيش السوري الحر كما فعل قبل ذلك مع داعش في روجاوة. ولكننا لن نقبل أن يقف العالم من حولنا صامتاً، بينما نطالب نحن بالمساواة والحرية، ونواصل هذه المقاومة الشريفة".

وأضافت بولدان: "إن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تواصلن صمتهم. كما صمتوا أمام عملية اغتيال ٣ سيدات كورديات في قلب فرنسا. كذلك صمتوا أمام ما حدث في كل من جيزرة ونصيبين وشيرناق وسور. كما صمتوا أمام مذابح روبوسكي التي قتل فيها ٣٤ من الكرد. والآن تجرى مذابح أخرى في عفرين. المدنيون والأطفال يقتلون في عفرين، أما الدول الأوروبية فتلتزم الصمت".

وأوضحت أن البرلمان الأوروبي دعا تركيا للانسحاب من عفرين، إلا أن تركيا تتجاهل هذه الدعوات، مطالبة الدول الأوروبية المساهمة في فرض وقف إطلاق النار.

وعلمت بولدان على حالة زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل في تركيا عبد الله أوجلان، قائلة: "لقد شددوا التجريد على السيد أوجلان في محبسه. الجميع يعرفون جيداً أن السيد أوجلان كان يهتم كثيراً بالسلام والحرية. إلا أن تركيا فرضت عليه تجريداً كبيراً بعد انتهاء مفاوضات السلام، وعاقبت كل من شارك في تلك المفاوضات" صدر قرار بعقوبة السجن ١٦ عاماً على إدريس بالوكين. إن نوابنا في البرلمان في وضع وكأنهم رهائن".

"لا يمكن لأحد أن يأسر إرادة الكرد"

قالت بولدان، "على الجميع أن يعلموا جيداً أنه لا يمكن لأحد أن يأسر إرادة الكرد"، وأضافت: "لا يمكن لأحد أن يأسر إرادة الكرد. لا يمكن لأحد أن يوقف المقاومة الشريفة للكرد. اليوم الكرد في الساحات في كل العالم. يعيقوننا في ممارسة السياسة. يمنعوننا من استغلال الصلاحيات التي أعطيتهموها لنا. ٩ من نوابنا في البرلمان معتقلين. ورئيس بلديتنا أيضاً في السجن".

ويعيش الكرد في تركيا حالة من المعاناة في ظل حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ انقلاب صيف ٢٠١٦، حيث تم اعتقال نحو مئة ألف من المواطنين والساسة الكرد، كما تم حظر كل ما يتعلق بالثقافة الكردية.

واعتقل منذ فرض حالة الطوارئ في تركيا عدد من السياسيين الكرد وعلى رأسهم صلاح الدين دميرتاش رئيس حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بجانب ثمانية من نواب من حزبه، بالإضافة إلى أنس بربر أوغلو البرلماني من حزب الشعب الجمهوري والمتهم بالتجسس بعد كشفه عن قضية شاحنات الأسلحة التي أرسلتها الاستخبارات التركية إلى التنظيمات الإرهابية في سوريا.

وخلال العامين الماضيين أغلقت السلطات التركية العديد من القنوات الخاصة من بينها القنوات الكردية والمعارضة بجانب اغلاق الصحف التركية منها صحيفة زمان الأكثر مبيعا في تركيا بتهمة دعم الانقلاب.

وأسس قالت وسائل إعلام تركية إن رئاسة جامعة دجلة التركية في مدينة ديار بكر الكردية جنوب شرق تركيا أرسلت رسائل إلى الموظفين تطالبهم بالمشاركة في استقبال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كما حملت تهديداً لمن يتخلف عن الحضور.

أردوغان: من تعرض للظلم بسبب كونه كردياً فأنا معه!

من جهته قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن مدينة ديار بكر ذات الغالبية الكردية جنوب تركيا جزء لا يتجزأ من تركيا "كمثل الإصبع والظفر"، مؤكداً أنها سوف تسير نحو المستقبل المشرق، تاركة وراءها جميع ما عاشته من معاناة وما تعرضت لها من مظالم.

جاءت هذه الكلمات الحماسية لرئيس الجمهورية ورئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم خلال مشاركته أمس السبت في الاجتماع السادس لحزبه في مدينة ديار بكر. وزعم أردوغان أنهم اتخذوا خطوات شجاعة فيما يتعلق بتقوية العملية الديمقراطية بفرض الإصلاحات التي أنجزوها.

وقال أردوغان: "أنا بصفتي أقف بجانب كل من يتعرض لقمع أو ظلم لمجرد كونه كردياً. سنواجه ذلك سوياً. أنا بجانب كل من يتعرض للتفرقة والتمييز بسبب فكره أو اعتقاده في بلدي".

وعلق أردوغان على حالة الطوارئ المستمرة في البلاد منذ ٢٠ شهراً، قائلاً: "عندما جئنا إلى السلطة كحزب العدالة والتنمية، سألنا ماذا تريدون منا، كان المطلوب منا هو أن نلغي حالة الطوارئ. ولكن لا تخلطوا حالة الطوارئ في ذلك الوقت بحالة الطوارئ في الوقت الحالي. ففي تلك الفترة كان هناك سيف ديموقليس فوق جميع المواطنين. وكان أول ما قمنا به بعد تولينا السلطة هو رفع حالة الطوارئ. واليوم حالة الطوارئ المفروضة تطبق فيها أقل من ٥٪ من الصلاحيات. وليس هناك تضيق فيما يتعلق بالحقوق والحريات".

وأعلنت الحكومة التركية حالة الطوارئ في العشرين من شهر يوليو وذلك بعد خمسة أيام من محولة الانقلاب التي شهدتها تركيا في عام ٢٠١٦.

وتواصل الحكومة التركية منذ ذلك التاريخ إدارة البلاد بحالة الطوارئ.

وحبست السلطات التركية منذ اعلان حالة الطوارئ أكثر من خمسة وخمسين ألف شخص، من بينهم ١٨ ألف سيدة وما يقرب من ٧٠٠ طفل مع أمهاتهم بتهمة الانقلاب، حسب بيانات وزارة العدل التركية.

كما اعتقل خلال هذه الفترة عدد من السياسيين منهم سياسيين الكرد وعلى رأسهم صلاح الدين دميرتاش رئيس حزب الشعوب الديموقراطي الكردي بجانب ثمانية من نواب من حزبه.

كما اعتقل السلطات التركية أنس بربر أوغلو البرلماني من حزب الشعب الجمهوري بالتهام التجسس في قضية الشاحنات الاستخبارات التركية المرسدة الى التنظيمات الارهابية في سوريا.

كما اعتقل هذه الفترة بتهمة الانقلاب الأطباء والمدرسين والأكاديميين في القطاعين الخاص والعام بجانب اعتقال عشرات الصحفيين بالتهمة نفسها.

ضف إلى ذلك اغلاق عشرات القنوات الخاصة من بينها القنوات الكردية والمعارضة بجانب اغلاق الصحف التركية منها صحيفة زمان أكثر مبيعا في تركيا بتهمة الانقلاب.

وكان كمال كليجدار أوغلو اعتبر اعلان حالة الطوارئ في تركيا انقلاب حقيقي في الوقت الذي اعتبر محاولة الانقلاب المسيطر عليه.

جدير بالذكر أن تركيا شهدت العام الماضي محاولة انقلاب قتل خلالها حوالي ٢٥٠ شخصاً.

واتهم الرئيس رجب طيب أردوغان والحكومة التركية حركة الخدمة بالوقوف وراء الانقلاب وقتل المواطنين الأبرياء، إلا أن الأخيرة نفت هذه التهم جملة وتفصيلاً على لسان ملهم الحركة فتح الله غولن.

وطالب غولن بفتح تحقيق دولي حول الانقلاب، لكن السلطات التركية لم تستجب له حتى الآن.

حزب الشعوب الديمقراطي: العقلية ذاتها ترتكب المجازر في عفرين

ANF : ٢٠١٨/٣/١٨

حزب الشعوب الديمقراطي HDP أصدر بياناً في الذكرى السنوية لمجزرة حلبجة. وجاء في البيان، أن صدام حسين قتل قبل ٣٠ سنة ٥ آلاف امرأة، طفلاً، ومسنناً كردياً وأضاف البيان: "نظام صدام حسين والبعث الذين كانوا يظنون بأنه يمكنهم القضاء على النضال من أجل الحرية للکرد بالأسلحة الكيماوية ارتكبوا خطأ أدى إلى انتهائهم ولم يستطيعوا أن يضعوا عائقاً أمام الكرد من أجل التحرر والإدارة الذاتية." وقال حزب الشعوب الديمقراطي HDP أن النضال من أجل الحرية للشعب الكردي مستمر بعد ٣٠ سنة بشكل قوي.

"العقلية ذاتها مستمرة في عفرين"

وردد في البيان أن العقلية في حلبجة تتكرر اليوم في عفرين وترتكب المجازر بحق النساء، الأطفال، والمسننين وتهاجم الشعب المسالم. واستنكر حزب الشعوب الديمقراطي HDP في الختام المجزرة في حلبجة وقال: "نناشد تلك القوى التي تهدف إلى إثارة الفتنة بين الشعوب عن طريق الحروب والاحتلال من أجل إدامة سلطتهم أن يتعلموا من التاريخ."

زعيم حزب السعادة في تركيا: لن أشرك أردوغان في آثامه!

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٣/١٨

مع اقتراب موعد الانتخابات التركية وبداية تكون التحالفات بين الأحزاب، تتجه الأنظار صوب حزب السعادة الذي أسسه نجم الدين أربكان، ورئيسه الحالي تيميل كاراموللا أوغلو. وكان كارا موللا أوغلو قد أكد أكثر من مرة أنه لا يمكن أن يدخل في تحالف مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بالرغم من رغبة أردوغان في ذلك.

وقال كارا موللا أوغلو في حوار صحفي مع جريدة بوستا التركية: "إن الراحل نجم الدين أربكان قال أثناء حياته لا تُشركوني في آثام أردوغان. قال ذلك بكل وضوح. أنا والسيد أردوغان أصدقاء على المستوى الشخصي، نجلس معا ونتحدث ونأكل ونشرب. ولكننا نعرض على سياسات الحكومة".

وكان كارا موللا أوغلو قد رفض التحالف مع أردوغان استعداداً لانتخابات ٢٠١٩، قائلاً: "إن الوضع الاقتصادي يأتي على رأس الموضوعات التي نشككي منها. فالفساد تحول إلى قاعدة في هذا البلد. فالحكومة تبحث عن أقرب الناس لها عندما تريد التعيين في أي وظيفة في الدولة. لا يمكن إدارة بلد بهذا الأسلوب. إذ أن عدد الممتلكين يزيد في هذه الحالة. ومن يتملق أكثر ترتفع مكانته ومنزلته". وأوضح كارا موللا أوغلو أن الناس ينظرون في السياسة الخارجية للبلاد إلى حماية مصالحها، قائلاً: "هذا يعني إن كانت هناك مصلحة في مكان ما، فمن حقه أن تستولي على ذلك المكان، وأن تحتله. ويرون هذا أخلاقياً، وهذا هو الفكر الغربي".

سقوط دعوى تسليم صالح مسلم إلى تركيا في التشيك

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٣/١٨

سقطت دعوى تسليم القيادي الكردي والرئيس السابق لحزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم إلى تركيا، والتي رفعت في العاصمة التشيكية براغ.

وكانت السلطات التشيكية قد اعتقلت صالح مسلم في ٢٥ فبراير/ شباط الماضي، ثم أطلقت سراحه بعد أيام. وأصدر القضاء في تشيك قراراً بحرية سفر وتنقل صالح مسلم بين دول الاتحاد الأوروبي كما يشاء، وأبلغت محامي مسلم ذلك بشكل رسمي وأغلقت ملف القضية بشكل نهائي.

ما يعني سقوط الدعوى المرفوعة في العاصمة براغ من أجل تسليم مسلم إلى تركيا، بناءً على الطلب المقدم من الحكومة التركية إلى نظيرتها في دولة التشيك.

وسبق للنيابة التركية أن طلبت في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بالسجن المؤبد بحق مسلم و٦٧ شخصاً آخرين الذين اتهمتهم بالتورط في هجوم وقع بحي جوكور أمبار بالعاصمة أنقرة في، لكنه نفى أي علاقة له بالاعتداء.

يشار إلى أن صالح مسلم يعد أحد أبرز السياسيين الكرد في كردستان سوريا، وشغل منصب الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي في الفترة ما بين ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧، وهو حالياً مسؤول عن علاقات حركة المجتمع الديمقراطي.

وفي ١٣ فبراير/ شباط ٢٠١٨ أدرجت تركيا، صالح مسلم على قائمة الإرهاب، وخصصت مبلغاً قدره ٤ ملايين ليرة تركية (مليون و ٤٠ ألف دولار أمريكي) مكافأة لمن يبلغ عنه.

العمال الكردستاني يعلن مقتل ١٨ جندياً تركيا

PUKknow : ٢٠١٨/٣/١٨

اعلن الجناح المسلح لحزب العمال الكردستاني، السبت، عن مقتل ١٨ جندياً تركيا، خلال عملية نوعية في منطقة برادوست باقليم كردستان.

واشار البيان الصادر عن المركز الاعلامي لقوات الدفاع الشعبي، السبت "ان القوات ردت على ٣ عمليات للجيش التركي بمنطقة برادوست في اقليم كردستان"، موضحاً "ان ٨ جنود اترك قتلوا في تلة ماسيرو، كما قتل جنديان في التصدي لتسلل مماثل في تلة بارتيزان".

واضاف البيان: ان قوات الدفاع الشعبي نفذت عملية يوم امس في تلة ماسيرو ادت الى مقتل ٨ جنود واصابة عدد آخر بجروح متفاوتة.

توغل تركي في الشمال العراقي

راديو سوا (العالم الآن) : ٢٠١٨/٣/١٨

توغلت قوات تركية في الأراضي العراقية الأحد لمسافة أكثر من ١٠ كيلومترات، بعد معارك عنيفة مع عناصر من حزب العمال الكردستاني المنتشرين في المنطقة.

وقال قائم مقام قضاء سوران التابع لمحافظة أربيل في إقليم كردستان كرمانيج عزت، لموقع قناة "الحرّة" إن القوات التركية التي عبرت الحدود كانت مدعومة بغطاء جوي، وتتمركز حالياً في منطقة سيدكان.

وأضاف أن القوات التركية انشأت مواقع عسكرية ثابتة في المنطقة التي تقع في مثلث حدودي بين العراق وإيران وتركيا، متوقعا أن يستمر هذا التواجد لفترة طويلة.

ولم يتحدث المسؤول الكردي عن حجم الخسائر في صفوف القوات التركية أو عناصر حزب العمال جراء المعارك، لكن وسائل إعلام تركية محلية تحدثت عن سقوط قتلى في صفوف الجانبين.

وقالت وكالة أنباء الأناضول إن ٢٧ عنصراً من حزب العمال قتلوا خلال الأيام الماضية نتيجة عمليات عسكرية تركية جرت في ولايات ديار بكر وتونجلي وشرناق شمال شرق تركيا، وفي شمال العراق.

وأشارت إلى مقتل أربعة جنود أترك وإصابة ستة آخرين نتيجة تلك العمليات.

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو قد قال في الثامن الشهر الجاري إن أنقرة وبغداد ستنفذان عملية عسكرية مشتركة ضد مسلحي حزب العمال في شمال العراق في أيار/ مايو المقبل.

وينشط عناصر حزب العمال المعروف اختصاراً بالـ"PKK" في مناطق محاذية للحدود بين العراق وتركيا، وتنفذ أنقرة بين الحين والآخر غارات جوية على تلك المواقع، تقول إنها تستهدف تجمعات عناصر حزب العمال الذي تعتبره منظمة إرهابية.

حزب "الحركة القومية" يجدد ثقته بـ"دولت باهجلي" رئيساً

وكالة الاناضول : ٢٠١٨/٣/١٨

جدد حزب الحركة القومية التركي الأحد، ثقته بـ"دولت باهجلي"، زعيماً له مجدداً.

جاء ذلك في اقتراع للمندوبين خلال المؤتمر الاعتيادي الـ١٢ للحزب، في العاصمة التركية أنقرة.

وحصل باهجلي على تأييد ألف و١٦٧ مندوباً، من أصل ألف و١٦٩ شاركوا في التصويت.

وبإعادة انتخابه، يكون "باهجلي" قد فاز بمنصب رئاسة حزب الحركة القومية للمرة التاسعة على التوالي.

إردوغان يصادق على تعديل قانون الانتخابات.. والمعارضة تدعو للمقاطعة

صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٠١٨/٢/١٨

أنقرة: سعيد عبد الرزاق: صادق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس، على حزمة من التعديلات المثيرة للجدل في قانون الانتخابات، وقوانين الأحزاب السياسية، تعتبر المعارضة أنها ستقوض أمن صناديق الاقتراع، وستقضي على سلامة الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وكان البرلمان التركي قد أقر الثلاثاء الماضي حزمة التعديلات، التي أدخلت تغييرات على قواعد الانتخابات، سيعمل بها في أول انتخابات برلمانية قادمة، ستجرى مع الانتخابات الرئاسية في يوم واحد في الثالث من نوفمبر (تشرين الثاني) العام المقبل. لكن المعارضة تقول إن التعديلات الجديدة قد تفتح المجال للتزوير وتهدد نزاهة الانتخابات.

وأتاح القانون المعدل تشكيل تحالفات انتخابية، ما يهدد الطريق إلى تحالف بين حزبي العدالة والتنمية الحاكم والحركة القومية، اللذين تكاتفوا من أجل تمرير التعديلات في البرلمان، كما منح الهيئة العليا للانتخابات سلطة دمج دوائر انتخابية، ونقل صناديق اقتراع من دائرة لأخرى. كما سيكون بالإمكان قبول بطاقات اقتراع لا تحمل أختاما من لجان الانتخاب المحلية، مما يضيف الصبغة الرسمية على قرار اتخذ خلال الاستفتاء على تعديل الدستور للانتقال إلى النظام الرئاسي، أجري في ١٦ من أبريل (نيسان) الماضي، وأثار غضبا واسعا بين منتقدي الحكومة، وقلق مراقبي الانتخابات بعد قبول بطاقات تصويت لا تحمل ختما.

وعبرت المعارضة التركية عن قلقها بشأن القانون، وانتقد رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيلتشار أوغلو حزمة التعديلات المؤلفة من ٢٦ مادة، ووصفها بأنها «قانون تزوير الانتخابات».

وتتضمن حزمة التعديلات الجديدة مادة تنص على أنه في حالة تخطي التحالف الانتخابي نسبة الـ ١٠ في المائة تكون جميع الأحزاب المشاركة في التحالف قد تخطتها أيضا، وهو ما يراه مراقبون بمثابة طوق نجاة لحزب الحركة القومية، التي تشير استطلاعات الرأي إلى أنه لن يكون قادرا على الوصول إلى هذه النسبة لو خاض الانتخابات القامة بمفرده.

وسخر رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم أمس مما أثارته المعارضة حول التعديل الخاص بقبول بطاقات تصويت لا تحمل أختام لجان الانتخابات، بالقول: «لا يمكننا المضي قدما بالعقليات القديمة. فجميع بطاقات الاقتراع تحمل علامات مائية، مما يعني أنه لا توجد حاجة لختمها. لقد حاولنا إقناع موظفينا باستخدام التوقيعات الإلكترونية. لكن لا يزال هناك من يريدون رؤية الختم لكي يشعروا بأن الدولة موجودة... هذه هي العقلية الكلاسيكية. لقد انتصر العلم والتنمية الآن على هذا النوع من التفكير». كما انتقد يلدريم دعوة حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، إلى مقاطعة الانتخابات، قائلا إن بعض نواب الحزب «دعوا إلى مقاطعة الانتخابات بسبب التغييرات في القانون، لأنه ليس لديهم أمل في الفوز بالانتخابات، لقد خسروا ٩ انتخابات متتالية حتى الآن... وإذا نظرنا إلى خلفية هؤلاء النواب، الذين يدعون إلى مقاطعة الانتخابات، فسوف ترى أنهم كانوا يشاركون بالمظاهرات، ويدعون إلى المقاطعة... لقد طوروا هذه العادة».

على سعيد آخر، أمرت محكمة في إسطنبول الليلة قبل الماضية بإطلاق سراح الكاتب الصحافي شاهين ألباي، مع وضعه رهن الإقامة الجبرية في منزله، بعد أن اعتبرت المحكمة الدستورية العليا للمرة الثانية أول من أمس أن حقوقه انتهكت في السجن، وذلك بعد توقيفه لمدة ٢٠ شهرا لاتهامه بالارتباط بحركة الخدمة التابعة للداعية فتح الله غولن، الذي تتهمه السلطات بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة، التي شهدتها تركيا في منتصف يوليو (تموز) ٢٠١٦.

وحبست السلطات التركية منذ محاولة الانقلاب أكثر من ٦٠ ألف شخص، من بينهم ١٨ ألف سيدة، وما يقرب من ٧٠٠ طفل مع أمهاتهم بتهمة الانقلاب، كما أقال أو أوقفت عن العمل أكثر من ١٦٠ ألفا آخرين بمختلف مؤسسات الجولة، بحسب بيانات وزارة العدل التركية.

في سياق متصل، أمرت محكمة في إسطنبول باستمرار سجن أكين أتالاي وأحمد كمال آيدوغدو في قضية صحيفة «جمهورية»، رافضة مطالب المحامين بالإفراج عنهما.

وكانت المحكمة قد أمرت في ٩ مارس (آذار) الجاري بالإفراج عن الصحافي الاستقصائي البارز أحمد شيك، ورئيس تحرير الصحيفة مراد صابونجو في القضية نفسها، غير أن رئيس مجلس إدارة الصحيفة أكين أتالاي أعيد حبسه. ويواجه ما مجموعه ١٧ صحافيا وموظفا بصحيفة «جمهورية» اتهامات بالانتماء، أو دعم منظمات إرهابية، وقد بدأت محاكمتهم في ٢٤ من يوليو (تموز) العام الماضي، وتم الإفراج عن باقي المتهمين مع وضعهم تحت الرقابة القضائية، ومنعهم من السفر في انتظار صدور الحكم في القضية، التي أثارت انتقادات خارجية واسعة لتركيا.

ويواجه المتهمون في القضية اتهامات تتعلق بالإرهاب، ودعم ثلاث تنظيمات إرهابية من خلال تغطياتهم الإعلامية، هي حزب العمال الكردستاني، وحزب جبهة التحرير الشعب الثورية، وحركة الخدمة التي أعلنتها الحكومة منظمة إرهابية عقب محاولة الانقلاب الفاشلة.

تركيا: قانون انتخابي يكرس تراجع الديمقراطية!

*كرم سعيد

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٣/١٨

تراجع الديمقراطية في تركيا، بينما تتصاعد السلطوية. هذا ما توحى به الأحداث في السنوات الأخيرة، وآخرها إدخال تعديلات على قانون النظام الانتخابي. حيث وافق البرلمان التركي في ١٣ آذار (مارس) الجاري على قانون الانتخابات الجديد، والذي سيعمل به في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٩. ولم يكن تعديل القانون الانتخابي وحده هو الكاشف عن تراجع الديمقراطية في تركيا، فقد سبقه في نيسان (أبريل) من العام الماضي الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي حولت البلاد لجهة النظام الرئاسي. وإذا كانت تلك التعديلات أدت إلى إحداث هزة في أسس النظام السياسي التركي، وتفضي بدورها إلى تقويض التوازنات بين مكوناته ومؤسساته، فإن تعديلات القانون الانتخابي تفتح المجال للتزوير، وتهدد نزاهة العملية الانتخابية، التي طالما حافظت الحكومات التركية عليها منذ العام ١٩٥٠، بما فيها مراحل الوصاية والانقلابات العسكرية. وتسمح التعديلات الجديدة بظهور التحالفات الحزبية المؤلفة من حزبين أو أكثر، وتوسع صلاحيات مندوبي الأحزاب في اللجان الانتخابية، إذ يحق لهم استدعاء الشرطة للتعامل مع أي موقف، كما سيكون من حق الناخبين التقدم بشكاوى ضد مندوبي اللجان.

في سياق متصل، منح التعديل الجديد الهيئة العليا للانتخابات سلطة دمج دوائر انتخابية، ونقل صناديق اقتراع من دائرة إلى أخرى. كما سمح التعديل بإعادة توزيع بعض لجان الاقتراع في شرق تركيا وجنوب شرقها، حيث مناطق النفوذ والتركز السكاني الكردي. ومن أكثر المواد إثارة للجدل في القانون الجديد، وترسخ للتوجه السلطوي في البلاد، هو السماح باستخدام أوراق انتخابية غير مهورية من لجنة الانتخابات، وغير معروفة المصدر في الانتخابات، وهو ما يفتح الباب واسعاً لتصاعد الشكوك بشأن نزاهة العملية الانتخابية من جهة، وإضفاء الشرعية من جانب آخر على قرار اتخذته لجنة الانتخابات عشية التعديلات الدستورية في ٢٠١٧، عندما سمحت بقبول أوراق اقتراع غير مهورية، وهو ما أثار غضباً واسعاً بين القطاعات الحية في المجتمع، وقلق الخارج، سيما أنه يكشف عن إفلاس سياسي، وتغليب للقيود التي يمكن أن تساهم في تكريس السلطوية.

والأرجح أن تعديل القانون الانتخابي سيزيد تعقيد عدد من الملفات التركية أولها تعميق حالة الاستقطاب في الشارع السياسي، ففي الوقت الذي ترى الحكومة في التعديلات فرصة لتأمين الحياة السياسية، والقضاء على التهيب الذي قد يمارسه حزب العمال الكردستاني المحظور على الناخبين في جنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكردية. ففي المقابل ترفض المعارضة التعديلات، باعتبار أنها لا تطاول التفاصيل والتوازنات التي كرسها القانون الانتخابي قبل تعديله، بل ستغير هوية السلطة وجوهر العلاقة بين الدولة والقوى السياسية، فهي ستحجم من نفوذ المعارضة ودورها لأدنى مقدار ممكن، بينما تمنح الموالات امتيازات غير مسبوقة، حيث تنص التعديلات على أنه في حالة تخطي التحالف الانتخابي نسبة الـ ١٠ في المئة تكون جميع الأحزاب المشاركة في التحالف قد تخطتها أيضاً، وهو ما يعني في جوهره طوق نجاة لحزب الحركة القومية الذي فقد جزءاً معتبراً من قاعدته الانتخابية، وشهد طوال الشهور التي خلت انشاقات بالجملة أطاحت رصيده الشعبي.

وتجلى الخصام بين مكونات المجتمع التركي عشية تمرير البرلمان حزمة التعديلات على القانون الانتخابي، في تأكيد المعارضة التركية تمسكها بالاعتراض على هذه التعديلات التي أطلق عليها رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليجدار أوغلو، «قانون تزوير الانتخابات»، كما وعدت المعارضة بالتوجه أمام المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الأوروبية من أجل إلغاء هذه التعديلات.

في المقابل قد تتأثر علاقة الدولة بالکرد بفعل التغيرات السياسية التي ستعقب تعديل قانون الانتخابات. وكان حزب الشعوب الديموقراطي الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض مواجهة مسلحة مع الدولة منذ صيف العام ٢٠١٥، قد رفض هذه التعديلات، باعتبار أنها تقضي على الأسس العادلة والشفافة والحرّة للانتخابات، وتستهدف القضاء على الطموح الكردي بالانخراط في الحياة السياسية والتمثيل في هياكل الدولة ومؤسساتها. على صعيد ذي شأن، قد يستمر الشد والجذب في العلاقات التركية الأوروبية مع ترسيخ أردوغان حكمه. ويرى الاتحاد أن مثل هذه التعديلات تكسر التوجه السلطوي، كما أنها تزيل ضوابط وتوازنات ضرورية في هوية النظام التركي وطبيعة العلاقة بين مؤسساته وهياكله.

لذا فإن هذه التعديلات قد تؤدي إلى تشويه الصورة النمطية لتركيا في الخارج، لاسيما أن الاتحاد الأوروبي كشف في سلسلة تقاريره في السنوات الثلاث الماضية عن انحراف تركيا عن قيم الديموقراطية، وتراجع مؤشر الحريات فيها.

والواقع أن الاتحاد يخشى من أن يكون تعديل القانون الانتخابي، ومن قبله الانتقال للنظام الرئاسي مدخلاً لحكم شمولي ديكتاتوري يقضي على التنوع وقواعد اللعبة الديموقراطية في البلاد. وكانت العلاقة بين تركيا وأوروبا شهدت تدهور حاداً، بعد سلسلة من الفعل ورد الفعل، وتطورت بشكل متسارع منذ رفض التعديلات التي حولت البلاد لجهة النظام الرئاسي في البلاد.

على صعيد ذي شأن، فإن تعديل القانون الانتخابي الذي يسعى أردوغان من ورائه إلى تأمين احتفاظه وحزبه بالانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة، قد يساهم في تكريس بقائه في المشهد حتى العام ٢٠٢٤، الذي يصادف مرور مئة عام على تأسيس الجمهورية التركية، ويعزز في الوقت ذاته ولادة الجمهورية الأردوغانية، وتواري جمهورية أتاتورك العلمانية.

غير أن ردود فعل قطاعات معتبرة من المجتمع التركي السياسي، والأهلي بشأن تعديل قانون الانتخابات كشفت تراجع شعبية العدالة والتنمية، والرئيس التركي الذي طالما يريد الإمساك بمفاصل الدولة حتى أصغر شأن فيها، وربما ذلك ستكون تداعياته سلبية على الحزب في أي استحقاقات انتخابية مقبلة.

القصد أن التعديل الراهن للقانون الانتخابي المعمول به في تركيا منذ ثمانينات القرن الماضي، قد يفضي إلى تراجع انتكاسة للديموقراطية في تركيا التي طالما ظلت نموذجاً نال ثقة الغرب لفترة طويلة. وبرغم معارضة قوية في الداخل التركي لتعديل القانون الانتخابي، باعتباره خطوة سلبية نحو إفراز بيئة مواتية للتزوير، ويشتل بذور السلطوية في النظام السياسي التركي فضلاً عن انتقادات الخارج إلا أن العدالة والتنمية ومعه حزب الحركة القومية يراه لم يعد يلبي حاجات تركيا وتطوره. ويحاول أردوغان والموالون له منذ سنوات تبرير رغبتهم في تعديل النظام الانتخابي، باعتباره من أجل استقرار الدولة وحماية المواطن التركي وحقوقه، لكن تبقى النوايا أبعد من ذلك، فلم إحياء الإمبراطورية العثمانية، وخطاب الهيمنة مشتعل في ذهن السلطان رجب.

* كاتب مصري

هل يستطيع أردوغان أكل نصف الرغيف والاحتفاظ به كاملاً؟

*عريب الرنتاوي

موقع الحرة: ٢٠١٨/٣/١٨

تبعث أنقرة برسائل متناقضة لكل الأطراف ذات الصلة بالأزمة السورية المتفجرة منذ سبعة أعوام. قبل أيام، تحدث وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو عن اتفاق مع واشنطن على "حفظ أمن واستقرار منبج وشرق الفرات"، قبل أن يعاود الرئيس رجب طيب أردوغان التهديد بالتوجه لـ "تطهير" منبج وكوباني/عين العرب وتل أبيض وشرق الفرات من "إرهاب" وحدات الحماية الكردية ما إن يفرغ من معركة عفرين.

قال أردوغان ذلك، قبل أن يتوجه عبر المنابر، وليس عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة، بالطلب إلى حلف شمالي الأطلسي "ناتو" التدخل عسكرياً في سورية، ومن دون أن يوضح على نحو قاطع، وجهة هذا التدخل وجبهاته، وهل كان يقصد تدخل الـ "ناتو" ضد النظام لمعاقبته على ما يفعله في الغوطة الشرقية، واستتباعاً ضد حلفائه الروس والإيرانيين، أم إلى جانب قوات بلاده في حربها ضد وحدات الحماية الكردية، الحليف الموثوق لواشنطن في سوريا؟ مصدر التناقض في السياسة السورية لأنقرة وسببه، يكمنان في سعيها للتوفيق بين أطراف ومصالح ومحاور، يصعب التوفيق فيما بينها. فهذه السياسة تلعب على وتر دقيق ومشدود بين موسكو وواشنطن من جهة، وبين إيران والعالم العربي (السنّي) من جهة ثانية. وهي سياسة تنطوي على قدر من المجازفة، وقد تنتهي إلى ما لا يحمد عقباه بالنسبة لتركيا، لا سيما إن استمرت وتفاقت حالة التوتر والاستقطاب التي تميز العلاقات الروسية - الأمريكية في ظل إدارة ترامب.

تركيا عضو فاعل في حلف الأطلسي، وشريك قوي للولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الأخيرة، تدعم بقوة وحدات الحماية الكردية، وتعتبرها شريكاً موثقاً في الحرب على الإرهاب، وحاضنة اجتماعية لوجودها العسكري شرقاً وشمالاً شرق سورية، والذي تشير كثير من الدلائل، إلى أنه وجود مستدام، أو طويل الأجل. والأهم من هذا وذاك، أن لهذه الوحدات، دوراً مهماً في الاستراتيجية الأمريكية حيال سورية، التي كشف الوزير ريكس تيلرسون النقاب عنها قبل عدة أسابيع.

في سعيها لتدمير وحدات الحماية الكردية، بوصفها جماعة "إرهابية"، وفي محاولتها "تطهير" الحدود التركية السورية من هذه الميليشيات، وبما يتعدى منطقة عفرين، تكون تركيا قد وقفت في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. هنا يصح القول بأنه لا يمكن لأردوغان أكل نصف الرغيف الأمريكي والاحتفاظ به كاملاً. لا يمكنه القضاء على حليف واشنطن في سورية، والتمتع بالدعم الكامل من واشنطن ومن ورائها الحلف الأطلسي في الوقت ذاته. وستجد أنقرة مرغمة على الاختيار بين حربها الاستئنافية ضد ما تسميه "الإرهاب الكردي" أو صداقتها لواشنطن ودورها الفاعل في حلف "ناتو".

على المقلب الآخر، ما كان لتركيا أن تجتاح الأراضي السورية على نطاق واسع مرتين في أقل من عام (الأولى خلال عملية درع الفرات والثانية في غصن الزيتون)، لولا تفاهات بوتين. أردوغان، التي حيدت الدفاعات الجوية الروسية. السورية، وسمحت للطيران الحربي التركي بدك مواقع الكرد، وتمهيد الطريق أمام قواتها البرية والقوات الحليفة لها، للتوغل من جرابلس إلى مشارف الباب، ومن الحدود إلى التلال المطلة على عفرين.

لكن تركيا مع ذلك، ما زالت تظهر بين الحين والآخر، مواقف شديدة العداء لحلفاء موسكو في سورية، وتحديدًا لنظام الرئيس الأسد، حتى أنها لم تتورع عن استهداف القوات شبه النظامية التي أرسلها النظام لدعم وحدات الحماية الكردية في منطقة عفرين، وقتلت وأصابت العشرات منهم في عمليات قصف مدفعي وجوي موجه ضدها

بالذات، وليس من باب الخطأ كما كان يمكن أن يقال. ثم أن المصادر السورية والإيرانية، التي تتابع بقلق تفاهات بوتين - أردوغان، لا تخفي مخاوفها من أن أردوغان قد تجاوز هذه التفاهات، وذهب إلى أبعد وأعمق مما سمحت به، الأمر الذي أثار شكوكا سورية - إيرانية حول المواقف الفعلية لـ "سيد الكرملين". وأسفر في الوقت ذاته، عن فتور في العلاقات بين طهران وأنقرة، واستدعى الاتفاق على عقد قمة لهذه الأطراف، في نيسان/أبريل المقبل، لإعادة ترميم العلاقات بين الأطراف الثلاثة الراعية لمسار أستانا ومناطق "خفض التصعيد".

هنا، يصح أن يقال مرة أخرى، أنه لا يمكن لأردوغان أكل نصف الرغيف الروسي والاحتفاظ بها كاملا. وهو لن يكون قادرا على إطالة أمد علاقاته المستعادة مع الكرملين بعد التوتر التي أعقب إسقاط الطائرة الروسية في أواخر العام ٢٠١٥، ولا يمكنه توظيف هذه العلاقات والرهان عليها على المدى المتوسط والبعيد، في الوقت الذي تحارب فيه قواته، حلفاء موسكو في سورية، وتتهدد بضربهم إن هم أعاقوا خططها الرامية لإنشاء حزام أمني على امتداد حدود تركيا مع جارتها الجنوبية.

والحقيقة أن هذا الوضع الشاذ التي وجدت تركيا نفسها فيه، هو ما يفسر إلى حد كبير، حالة الارتباك والتخبط التي تميز المواقف والتصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين الأتراك العلنية منها على أقل تقدير. فأنقرة من جهة أولى، لها مشروعها الخاص في سورية والقاضي بمنع قيام كيان كردي قابل للحياة والاستمرار وتأمين حدودها بحزام أمني تتولى قوات محسوبة عليها أمر إدارته وحمايته بدعم مباشر من جيشها الذي سيحتفظ حتى إشعار آخر، بوجود عسكري مباشر على الأرض السورية. لكن أنقرة من جهة ثانية، لا تجد لنفسها حليفا موثوقا يساعدها في تحقيق مشروعها، لا في موسكو ولا في واشنطن أو بروكسيل. وحتى لو تفهمت هذه العواصم الدولية الوزنة، لبعض مخاوف أنقرة واحتياجاتها الأمنية الضاغطة، إلا إن أي منها لن يستطيع مجاراتها حتى نهاية الشوط الذي تطمح ببلوغه.

ومما يزيد الأمور تعقيدا أمام القيادة التركية والرئيس أردوغان على نحو خاص، أن تدخل بلاده العسكري في سورية، يأتي على أبواب انتخابات ٢٠١٩ وهي الأولى من نوعها بعد إقرار دستور جديد يركز الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية (رجب طيب أردوغان في هذه الحالة)، وهو معني في كل ما يقول ويفعل، بالظفر في هذه الانتخابات، وعلى نحو غير قابل للطعن أو الالتباس. الأمر الذي يملئ عليه في كثير من الأحيان، إطلاق مواقف للاستهلاك الداخلي، وبغرض شد العصب القومي والديني لجمهور الناخبين المؤيدين تقليديا لحزب العدالة والتنمية، ومزاحمة الحركة القومية التركية على أصوات ناخبها.

ويمكن القول، اننا انتهينا إلى مستويين للخطاب التركي الراهن، مستوى موجه إلى المجتمع الدولي وعواصم القرار، وفيه قدر من الواقعية والعقلانية والحرص على "إدامة العلاقات مع موسكو وواشنطن وتطويرها"، ومستوى موجه للجموع المحتشدة التي اعتاد أردوغان مخاطبتها في الساحات والبيادين العامة، وفيها يجري العزف على الوتر القومي . الديني الحساس لدى الأتراك.

لا أحد بمقدوره الجزم بقدرة السياسة الأتراك على الاستمرار في الرقص على الحبل المشدود بين موسكو وواشنطن، لكن خيارات أنقرة في سورية تبدو محدودة للغاية، وليس أمام أنقرة من بديل سوى "التواضع" في رسم أهداف استراتيجيتها في سورية، وتحديد حيال الكرد، ومن دون ذلك، سيظل مقدرًا على الدبلوماسية التركية السير وسط حقول من الألغام، يصح معها استذكار الحكمة الأولى، أو الدرس الأول لخبراء المتفجرات: خطوك الأول قد يكون خطوك الأخير.

تركيا بين الماضي والحاضر

*آلدار خليل

المركز الكردي للدراسات: ٢٥/٣/٢٠١٨

تأثرت منطقة الشرق الأوسط بالغزو العثماني بشكل كبير حيث ساهمت الحقبة العثمانية في المنطقة إلى أحداث التفرقة والنعرات ما بين شعوب المنطقة، بالإضافة إلى آثار تلك المرحلة السلبية على مرافق الحياة بشكل عام، ونخص هنا بالذكر تأثير سياسة التتريك على مجالات اللغة والثقافة والعادات الاجتماعية، وتفاقم الجهل والتخلف الصناعي والإقتصادي وإحداث النظام الطبقي في المجتمع الشرقي ودعمه وإيجاد الفوارق بل وخلقها.

الهجوم العثماني على مصر في عام ١٥١٧ بقيادة سليم الأول ترك آثاراً عانت منها مصر لفترة طويلة، ومفردات معركة مرج دابق في عام ١٥١٦ وهزيمة قانصوه الغوري، ومن ثم دخول العثمانيين بعدها القاهرة عام ١٥١٧ بعد معركة الريدانية، وحكمهم لها عن طريق اسطنبول، الغى الإرادة المصرية وإنكر هويتها، وتم ضم مصر إلى غيرها من المناطق التي احتلها العثمانيون بقوة السلاح. ومن هنا لا يمكن وسم الوجود العثماني في مصر إلا بالاحتلال.

ما يحدث اليوم من أحداث في المنطقة، ومحاولات الدولة التركية التدخل السافر في شؤون الدول يشير إلى إن تركيا لا تزال تفكر وتمارس سياسة تلك المرحلة السلبية في تاريخ المنطقة، من إلغاء للتاريخ ولهوية الشعوب. وتعمل تركيا أيضا على مصادرة الإرادة وتتطلع من الإشراف على حياة ومستقبل الشعوب الحرة من اسطنبول كما لو أن السلطنة العثمانية ما زالت قائمة. لذا ما تفعله اليوم في سوريا والمنطقة هو استثمار للأحداث بغية تحقيق مصالح وأجندات، كما إنه استغلال للمأساة وللأوضاع التي تمر بها المنطقة، بالإضافة هناك توجه حثيث من قبل الدولة التركية لإحداث التفرقة والتشتت في الصفوف وخلق الفتن، لتدخل انقرة من هذه الزاوية وتحقق مصالحها هي فقط.

دلائل هذه السياسة واضحة من خلال تقديم خيار الإسلام السياسي، بمعنى هناك استفادة وتحريك لشعارات دينية وتجييرها سياسيا، ومن هنا يتم دعم تيارات لها تاريخ سيء في المنطقة، ومسؤولة عن خلق التطرف والإرهاب كما الحال في حركة "الإخوان المسلمين"، والفصائل التي تمثل ذلك الفكر بشكل عسكري كحال "النصرة" و"داعش" وغيرها من الحركات الراديكالية على وجه الخصوص في سوريا، بحكم وجود فوضى، وفي غيرها من الدول عبر استخدام أيادي خفية عندما تكون هناك قيود وإحتياجات خاصة.

أما بالنسبة للتوجهات التي تتم في مجال خلق تصادمات مجتمعية وحرب أهلية فمدينة عفرين اليوم تمثل نموذج حي ودقيق من خلال الدعوة التركية الأردوغانية إلى تدميرها عبر استخدام نفس التيار المتطرف، ومصادرة الإرادة التي تبحث عن حلول ديمقراطية لذاتها وللسوريين. كذلك تعمل تركيا في سياستها هذه على استغلال واستثمار عناصر بشرية لها هوية سورية بحكم الإنتماء لا الولاء، لأن هذه العناصر هي الأسوء في تاريخ الأزمة السورية بحكم وقوعها في حزن تركيا من جهة، وممارستها للقتل والتدمير، تنفيذاً للأوامر التركية وخدمة لها دون التفكير في خدمة الشعب السوري. أما عملية التغيير الديموغرافي التي تسعى تركيا لتحقيقها في عفرين، فهي من أهداف هذه السياسة، وترمي لإحداث صراعات طويلة الأمد تضمن لها التحكم

بالأوضاع عبرخلق صراعات أهلية سورية . سورية ومنع ظهور أي تجربة ديمقراطية حداثوية ترفض الإسلام السياسي وفكره المدمر.

تركيا تتنافس مع الإيرانيين في المنطقة، ويمكن الملاحظة من خلال ذلك إن الصراع هو عثماني - صفوي إذا ما تناولنا الموضوع بأبعاد تاريخية، ومن يطلع على التاريخ سيجد ضحايا تلك الصراعات هم دائما من أبناء شعوب منطقتنا. وهذا ما يحدث اليوم أيضا. الهوية الكردية، كتاريخ وكوجود، تتعرض لتآمر واضح. وترغب كل من تركيا وإيران القضاء على هذه الهوية ومنع وجود أي صيغ للتعايش السلمي بين الكرد وبقية الشعوب على أساس ديمقراطي، تشاركي وتفاهم متبادل بالحقوق والواجبات. لذلك فرهان طهران وأنقرة هو في دعم المجموعات المسلحة والميليشيات الجهوية والطائفية من أجل استخدامها كراس حربة في محاربة الديمقراطية والاستقرار ودعم الاسلام السياسي الجهادي.

من الضروري والمهم أن تدرك الشعوب في منطقة الشرق الأوسط إن هناك خطر تركي على مستقبلها، حيث لا توجد دولة أو منطقة ولا يوجد فيها توغل تركي علني أو مستتر. والتاريخ يفسر وجود هذه الدولة أو توابعها في أي منطقة بأنه وجود الخراب والتنافر والتضارب في المواقف التي أصلاً لا خلاف بينها. كما تحاول اليوم تركيا من خلال شق الصف الوطني في سوريا عبر عملاء لها ممن يحملون الهوية السورية كما تم ذكرهم. على الطبقة المثقفة والواعية والأكاديمية والإعلامية العمل بشكل يحاكي فضح ممارسات تركيا في المنطقة، ولابد من العمل على تنظيم ندوات وفعاليات موسعة والحديث حول هذه الأمور وهذه السياسة الخطيرة في المنطقة. وتقع المهمة الكبرى على عاتق المثقف المصري، بوصف مصر هي الرائدة في الثقافة والإعلام وهي قائدة الحفاظ على الأمن القومي العربي، والتصدي للمشاريع الاقليمية الرامية لإثارة الفتن والاضطرابات وبث التخريب في الدول العربية.

ومن المهم القول إنه لا يزال الإعلام العربي يتعاطى مع ممارسات الدولة التركية للأسف وكأنها آنية أو مرتبطة بتطورات لحظية أو قضايا الساعة، وهذا التناول خطأ. دوائر الحرب الخاصة في تركيا تعمل في فرض واقع معاكس وتحارب الإعلام والمواقف العربية بقصص ووقائع تقلب الباطل حقيقة، وتصور الدور التركي في سوريا على إنه يعمل لإعادة ضبط الفوضى التي أصلاً لا وجود لها في غياب تركيا وسياساتها ودورها في المنطقة.

تركيا لن تتهاون في القيام بالمجازر والإعدامات ومدينة عفرين اليوم ساحة مفتوحة لإرتكاب المجازر وعمليات القتل الجماعي والتطهير العرقي. جمال باشا السفاح وغيره من السلاطين السفاحين هم قدوة حكام أنقرة اليوم، ولا يمكن لأردوغان وغيره أن يتحرر من هذا التاريخ الدموي طالما هم يفتخرون به ويعتبرون أنفسهم امتدادا له. أردوغان وفريقه جعلوا من تركيا دولة بلطجة قائمة على التهديد والتخريب ودعم الإرهاب وخلق الفوضى والاحتلال المباشر عبر مجموعات المرتزقة. تركيا دولة حرب وتهدد كل المنطقة، وسوريا هي البداية فقط.

*الرئيس المشترك للهيئة التنفيذية في حركة المجتمع الديمقراطي Tev- Dem

ما بعد عفرين.. طموحات تركيا في الشرق الأوسط

*زاندنر شنايدر

دورية "جيوپوليتيكا فيوتشرز" الامريكية: ٢٥/٣/٢٠١٨

ترجمة وتحرير: أسامة محمد - الخليج الجديد: لقد كان السؤال المركزي في غزو تركيا لعفرين هو ما إذا كانت العملية عملية محدودة ستتوقف في شمال غرب سوريا، أو ستكون بمثابة المرحلة الأولى للتعمق التركي في الشرق الأوسط. وبالنظر إلى أن تركيا عازمة على إزالة التهديد حول حدودها، وأن القوات الكردية تمتد إلى ما هو أبعد من جيب عفرين الشمالي الغربي، فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن تركيا ستتوقف بعد إخضاع عفرين. لكن هناك تهديد آخر يجبر تركيا على اتخاذ إجراء عسكري وهو: إيران التي تعد أكبر الخصوم التاريخيين لتركيا، وقد خرجت إيران من الصراع في سوريا في موقف قوي نسبيًا، وقد كان أحد جوانب نجاحها هو دعم نظام «بشار الأسد» في التمسك بالسلطة واستعادة جزء كبير من الأراضي التي خسرها في الحرب الأهلية. وترى تركيا سوريا الموالية لإيران، التي يقودها «الأسد» على حدودها تهديدا مباشرا، وهذا هو السبب في أنها وقفت على الجانب الآخر في وقت سابق من الحرب عندما عبر متشددو «الدولة الإسلامية» الحدود من تركيا لمحاربة «الأسد». وردا على الوجود القوي لإيران في سوريا، تريد تركيا أن تضغط على إيران أكثر بكثير في مناطق أقرب إلى حدود إيران، وتحديدا في العراق.

وتستخدم تركيا وجود حزب العمال الكردستاني في مقاطعة سنجان في العراق كمبرر للتدخل في العراق، ولكن إيران تمكنت من زيادة درجة تأثيرها في العراق بشكل كبير في السنوات الأربع الماضية، وهو اتجاه مثير للقلق بالنسبة لتركيا. وفي الوقت الذي يهدد فيه الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» بشن غزو مفاجئ لسنجان، بدأت تركيا بالفعل في إنشاء قوة عسكرية أكبر في العراق، مع تقارير عن قيام جنود أترك بالقفز بالمظلات إلى قرية سوران وتعزيز وجودها في سيداكان.

ويؤدي الوجود التركي في العراق ثلاثة وظائف "أولاً: يهدد إيران تماماً كما تهدد إيران تركيا في سوريا، دون المخاطرة بالواجهة المباشرة.

ثانياً: يهدف التواجد إلى مواجهة تهديد الميليشيات الموالية لإيران في العراق بقوة نيران إضافية. وأخيراً: يضع القوات التركية على جانبي شمال سوريا التي يسيطر عليها الكرد، بما يمكن تركيا من شن هجوم ثنائي الجانب ضد باقي الأراضي التي تحتفظ بها ميليشيا حماية الشعب الكردية السورية على طول الحدود الجنوبية لتركيا.

تقليص نافذة الفرص

في سوريا، وبمساعدة مالية وعسكرية من إيران ودعم جوي من روسيا، تمكن «الأسد» من تحويل مسار الأمور، ويبدو في الوقت الحالي أنه الجانب الفائز من الحرب، وإذا كان على تركيا أن تمنع تطور سوريا الموالية لإيران، فإنها تحتاج إلى العمل، لكن مع استمرار «الأسد» في استعادة السيطرة على الأراضي في جميع أنحاء البلاد، تغلق نافذة فرص تركيا. ويعد الجدول الزمني المتقلص لتركيا هو السبب في أن «أردوغان» يجب أن يؤخذ على محمل الجد عندما يهدد بالهجوم على منبج، التي تقع إلى الشرق من الأراضي السورية التي تسيطر عليها تركيا، وسنجان في العراق.

وعلى الرغم من بعض المقاومة الرمزية من قوات وحدات حماية الشعب، لكن عفرين سقطت في أيدي تركيا، وقد استخدمت تركيا كلا من جيشها ووكلائها السوريين في غزوها لعفرين التي فر معظم سكانها، ما مهد الطريق أمام الاستراتيجية التركية لإعادة إعمار مناطقها الحدودية في سوريا من جيرانها السنة، الأصدقاء لتركيا.

ويمنح تمكن تركيا من عفرين مع الأراضي المكتسبة في غزوها عام ٢٠١٦ لشمال سوريا والأراضي التي يحتفظ بها وكلاء تركيا في إدلب، يمنحها سيطرة شبه كبيرة على شمال غرب سوريا دون أي عدو يهدد ظهرها، ويمكن للأسد نشر قوات في الشمال لمنع تقدم تركيا، ولكن هذا يتطلب تقسيم قواته بينما يستمر في الصراع مع المعارضين في المدن الرئيسية في وسط وجنوب سوريا، مثل دمشق وحمص.

ومع انتصار تركيا في عفرين، فإن الطريق إلى منبج والتحكم الأكبر في حدودها مع سوريا مفتوح أمام تركيا، ما عدا، بالطبع المشكلة الرئيسية وهي: الوجود الأمريكي في شمال سوريا وتحالف واشنطن مع الميليشيات الكردية.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قامت بالفعل بالتفاوضي عن غزو تركيا لعفرين، لكنها أوضحت أنها لن تسحب دعمها للکرد المقيمين في منبج، ولكن تركيا لا ترى فرقاً بين القوات الكردية في عفرين وبين تلك الموجودة في منبج. ومن جانبها، لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء «الدولة الإسلامية» تمكنت من احتوائها جزئياً من خلال تعاونها العسكري مع وحدات حماية الشعب، وهذا ليس تهديداً خاملاً ففي حين تم تحويل القوات الكردية من عمليات ضد تنظيم «الدولة» إلى عفرين لمحاربة تركيا، بدأ التنظيم في الظهور مرة أخرى واكتسب السيطرة على الأراضي مرة أخرى.

وهذا هو المأزق الأساسي في العلاقات الأمريكية التركية حيث تحتاج الولايات المتحدة إلى قوة برية لمحاربة تنظيم «الدولة»، وحتى الآن كانت المجموعات التي تتكون في الأساس من الميليشيات الكردية السورية هي الوحيدة المستعدة للالتحاق بأوامر الولايات المتحدة، ومع ذلك، فإن الميليشيات السورية الكردية نفسها تعتبرها تركيا تهديداً يجب عليها القضاء عليه.

يمكن أن يحدث أحد أمرين" إما أن تتوصل تركيا والولايات المتحدة إلى اتفاق بشأن منبج والکرد، أو لا تتوصلان، وإذا فعلتا ذلك، سيكون هناك نوع من الانسحاب الأمريكي من الأراضي الكردية السورية، وستدخل تركيا المقاطعات التي كانت تحتلها الولايات المتحدة وحلفاؤها في السابق، بمباركة من الولايات المتحدة، في مقابل الموافقة على التعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم «الدولة»، وبعبارة أخرى، سيتم بيع الكرد مرة أخرى من قبل حليف سابق. ومثل هذا الترتيب من شأنه أن يفرض تحدياته الخاصة على الولايات المتحدة، وعلى عكس الكرد، ستكون تركيا مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة فقط عندما تحقق مصالحها الخاصة في هذه العملية.

أما النتيجة المحتملة الأخرى، وهي أن تركيا والولايات المتحدة لن تتوصلا إلى اتفاق يؤدي إلى انسحاب القوات الأمريكية من شمال سوريا، حيث سيقيد ذلك الخيار العسكري التركي هناك بشدة، ورغم أن الجيش التركي قوي بما يكفي لهزيمة الميليشيات الكردية في عفرين، لكنه ليس جاهزاً للمجابهة مع الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة، ستضطر تركيا إلى السعي إلى التوصل إلى حل على المدى القريب مع روسيا وإيران يسمح لها بتطوير الرواق الكردي الذي يمتد شمال سوريا والعراق، حتى لو لم يكن ذلك من خلال التطبيق المباشر للقوة، وستستمر الحرب بالوكالة، لكن هدف تركيا سيظل هو نفسه: فصل الولايات المتحدة عن الكرد السوريين وفرض السيطرة التركية على المنطقة، أو على الأقل جعل الأمور هناك تسير لصالح تركيا.

ستكون تركيا مستاءة للغاية بشأن هذا الاحتمال، خاصة إذا استمرت إيران في تحسين موقعها في سوريا، ولكن ربما لن تقطع العلاقات مع الولايات المتحدة على الفور.

وبعد كل شيء، على الرغم من قدرتها على الوصول إلى حلول تكتيكية واقعية مع روسيا، فإن تركيا قوية طالما شكلت تهديداً تاريخياً لروسيا وستواصل القيام بذلك، ما يجعل روسيا خصماً على المدى الطويل لتركيا. وقد كانت هذه هي الحسابات الاستراتيجية للتعاون التركي الأمريكي في الحرب الباردة، حيث إن القوة التركية لا تكفي وحدها لمواجهة روسيا، وبعبارة أخرى، إذا لم تستطع تركيا الاعتماد على الولايات المتحدة، فما الذي يمكنها من أن تعتمد على روسيا، الأمر الذي سيجبر تركيا على الموازنة بين الاثنين بحذر، ومع ذلك، ستواصل تسريع تطوير صناعة الأسلحة المحلية بحيث لا تعتمد على حماية الغرب لها أمام روسيا.

يشكل غزو تركيا لعفرين نقطة تحول في الحرب السورية وتداعياتها على الشرق الأوسط، والآن بعد أن غزت تركيا عفرين، وصلت العلاقات الأمريكية التركية إلى لحظة حرجة وسواء وجدت الولايات المتحدة وتركيا طريقة للتعاون في شمال سوريا أو لم تجدا فسوف يتغير وفقا لذلك ميزان القوى الإقليمي، وطريقة عمل القوى الأساسية روسيا وإيران والولايات المتحدة وتركيا.

تقوم تركيا والولايات المتحدة بصياغة ستراتيجهما الشرق أوسطية، بالإضافة إلى ستراتيجهما فيما يتعلق ببعضهما البعض، وتلعب العلاقات التركية الأمريكية، ودور كل منهما في شمال سوريا دوراً في ذلك، وبالتالي فإن الآثار العالمية ستمتد إلى ما وراء المنطقة نفسها.

بومبيو يقلق تركيا..

وصف تركيا بقيادة أردوغان بأنها أصبحت دولة شمولية وديكتاتورية إسلامية

مجلة "ناشونال إنترست": ٢٠١٨/٣/٢٦

يرى غونول تول، مدير قسم الدراسات التركية لدى معهد الشرق الأوسط، أن إقالة الرئيس الأمريكي ترامب لوزير خارجيته السابق، ريكس تيلرسون، واستبداله بمايك بومبيو، سيعقد مساعي تبذل من أجل تسوية الأزمة ما بين الولايات المتحدة وتركيا.

يعتبر خط بومبيو المتشدد حيال إيران عنصر تعقيد آخر في العلاقات بين أنقرة وواشنطن وكتب تول في مجلة "ناشونال إنترست"، أن التوتر بين أنقرة وواشنطن تراجع بعد زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكي السابق، تيلرسون، إلى تركيا في فبراير (شباط) الأخير. فقد كان البلدان على خلاف حول عدد من القضايا، وخاصة دعم أمريكا لميليشيا YPG الكردية، والتي تعتبر تركيا أفرادها إرهابيين.

وتصاعد التوتر ووصل إلى مستويات عالية جديدة بعدما تدخلت تركيا عسكرياً في منطقة عفرين، جيب كردي يقع شمال غرب سوريا.

ويشير كاتب المقال لتخوف عبرت عنه الولايات المتحدة بشأن تعرض عملية محاربة داعش لخطر شديد في ظل سحب وحدات الشعب الكردية قواتها من المشاركة في العملية، لدعم قوات كردية تحارب تركيا في عفرين.

ومن جانبها كررت تركيا تهديداتها بطرد وحدات حماية الشعب خارج بلدة منبج، شرق عفرين، وحيث يتواجد حوالي ألفي عسكري أمريكي.

وطلبت أنقرة من واشنطن الانسحاب من البلدة. ورغم تهديدات تركيا، أعلن الجنرال جوزف فوتيل، قائد القيادة المركزية الأمريكية، سنتكوم أن الولايات المتحدة ليست لديها خطط لسحب قواتها المتمركزة قرب المدينة. وفي تلك الحالة، قد يصبح ما لم يكن يخطر على بال، أمراً حقيقياً، بعد الصدام بين حليفين من الناتو.

وحسب تول، قاد وزير الخارجية الأمريكي المقال محاولات لتخفيف التوتر مع تركيا، وعرف عنه تفضيله للتعاون مع تركيا على مواجهتها.

ومن جانب آخر، وحسب كاتب المقال، يتصف مايك بومبيو الذي اختاره الرئيس ترامب كوزير للخارجية، باتباع نهج متشدد في السياسة الخارجية، وهو ليس من المعجبين بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

كما يلفت تول لما كتبه بومبيو على تويتر بعد يوم من فشل المحاولة الانقلابية في تركيا في صيف ٢٠١٦. فقد وصف بومبيو يومها تركيا بقيادة أردوغان بأنها أصبحت دولة شمولية وديكتاتورية إسلامية. وتشعر أنقرة بقلق حيال بومبيو وبشأن ماضيه العسكري، ومن احتمال دعمه لتقارب أوثق بين البنتاغون وقوات وحدات حماية الشعب الكردية، وإن اختار الاستماع لنصيحة سنتكوم، بمواصلة العمل بشكل وثيق مع الوحدات الكردية للقضاء نهائياً على داعش في سوريا، فقد تبقى العلاقات التركية الأمريكية متوترة.

تعقيد إضافي

وحسب كاتب المقال، قد يعتبر خط بومبيو المتشدد حيال إيران عنصر تعقيد آخر في العلاقات بين أنقرة وواشنطن.

ويتفق بومبيو مع ترامب في وصفه للصفقة النووية في ٢٠١٥ بأنها كارثية. وحتى بعد توقيع الاتفاق، حذر بومبيو قادة أوروبيين من خطر الاستثمار في إيران. ومن جانب آخر، كانت تركيا من أكبر المستفيدين من الاتفاق، خاصة لأن شراكة تجارية قوية تجمع بين البلدين. وقد كرر مسؤولون أترك قولهم إن برنامج إيران النووي سلمي، وعارضوا فرض عقوبات أحادية الجانب.

تضارب في المواقف

ويلفت تول لقرار اتخذته أخيراً محكمة في مانهاتن. وأدانت المحكمة مصرفياً تركيا بالعمل لصالح بنك تملكه الدولة التركية، وبتنفيذ مشروع بمليار دولار لخرق عقوبات أمريكية ضد إيران. كل ذلك يلفت الأنظار، حسب تول لتضارب في مواقف كل من تركيا وأمريكا من إيران، وقضايا أخرى في الشرق الأوسط.

تركيا تتجه لأزمة مالية حادة ومسؤول يحذر من «مرحلة صعبة»

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٣/٢٦

كشفت صحيفة جمهوريت التركية عن أن تركيا تتجه خطوة بعد أخرى نحو أزمة مالية. وذكرت الصحيفة أن من أبرز مؤشرات هذه الأزمة تراجع الليرة أمام العملات الأجنبية بصورة غير مسبوقة، إذ وصل سعر الدولار الواحد إلى أكثر من أربع ليرات، بينما يقترب اليورو من خمس ليرات. كما أشارت إلى عوامل سلبية أخرى يعاني منها الاقتصاد منها ارتفاع البطالة وزيادة نسب التضخم وعجز الحساب الجاري. وكان محمد شيمشك نائب رئيس الوزراء التركي المسؤول عن الشؤون المالية قد دعا في وقت سابق إلى زيادة أسعار الفائدة، مطالباً مواطنيه بعدم الاقتراض بالعملات الأجنبية، لأن الفترة القادمة ستكون صعبة، بحسب تعبيره.

اليونان تحذر تركيا في ذكرى الاستقلال عن الاحتلال العثماني

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٣/٢٦

وسط توتر العلاقات بين الترحشات التركية في شرق البحر المتوسط، بعثت اليونان أمس برسالة قوية إلى تركيا حيث أكد أنها لن تتراخي في حماية سيادتها وحدودها البرية والبحرية والجوية. وخلال الاحتفالات بذكرى عيد الاستقلال عن الحكم العثماني عام ١٨٢١، بعث الرئيس اليوناني بيريكوبوس بافلوبوس برسالة قوية أكد فيها أن المقاومين اليونانيين هم من أسسوا الدولة اليونانية الحديثة، وأن اليونان دولة سلام وصدقة وديمقراطية مبنية على الاحترام الكامل للقانون الدولي والأوروبي. وتابع: «و لكن اليونان سوف تظل دائماً أمه تدافع عن تراثها التاريخي دون أي تراخ وبالتالي من حماية الحدود جواً وبحراً وحماية سيادتها على الأرض داخل الأسرة الأوروبية». وتضمن تصريح الرئيس اليوناني رسالة أيضاً إلى الاتحاد الأوروبي مفادها أن اليونانيين الذين حاربوا وجاهدوا من أجل الحرية في القرن الماضي، هم من سيكافحون وجاهدون أيضاً داخل الاتحاد الأوروبي، وأن اليونان قررت أن تنتمي من غير رجعة إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. وتأتي احتفالات الاستقلال هذا العام في وقت تعاني فيه اليونان من استمرار الأزمة المالية وتوتر في العلاقات مع تركيا بسبب تحرشات البحرية التركية بنظيرتها اليونانية في بحر أيجة والبحر المتوسط وانتهاكها للقانون الدولي حيال عدد من القضايا.

في نفس الوقت، شهدت المدن اليونانية، وبالتحديد العاصمة أثينا، عرضاً عسكرياً شاركت فيه دبابات و طائرات و عربات مصفحة وجنود ورجال شرطة، احتفالاً بذكرى الثورة اليونانية التي بدأت عام ١٨٢١.

استمرار حملات القمع بحق المعارضة

وكالات ومصادر متعددة : ٢٠١٨/٣/٢٦

ضمن حملة القمع التي يمارسه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ضد المعارضة، كشفت صحيفة «ميللي جازيته» أن قيادة القوة الجوية التركية قررت إبعاد ٦٧٢ عسكرياً عن وظائفهم الحالية منهم ضباط طيارون برتب مختلفة دون إعلان السبب، ووفقاً للمعلومات الواردة اتخذت قيادة القوة الجوية هذا القرار مساء أمس الأول ووضعتة بحيز التنفيذ اعتباراً من صباح أمس.

في سياق آخر، نقلت صحيفة سوزجي عن رئيس حزب سعادات تمل كرام مولا أوغلو انتقاداته القاسية للسلطة القضائية التي فقدت استقلاليتها في ظل حكم العدالة والتنمية الحاكم. وقال إنه لا يمكن إحلال السلام والهدوء في البلاد دون العدل وتساءل كيف يشعر الشعب بالأمان والطمأنينة، مؤكداً أن ٨٥٪ من المواطنين لا يثقون في القضاء بعد أن سيطرت عليه الحكومة وتدخلها في معظم أحكامه وقراراته.

في سياق متصل، أكد هاكان بايراجي رئيس شركة صونار للبحوث الاجتماعية والسياسية واستطلاعات الرأي أن الحزب الحاكم لن يتمكن له أن يقتنص رئاسة بلدية العاصمة أنقرة، وذلك في الانتخابات المحلية التي ستجري في شهر مارس ٢٠١٩، رغم تشكيله تحالفاً مع حزب الحركة القومية.

أردوغان: الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي سيبقى هدفاً استراتيجياً

وكالة الاناضول : ٢٠١٨/٣/٢٦

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي سوف يبقى هدفاً استراتيجياً لتركيا التي لن تسمح بعرقلة تحقيق هذا الهدف.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده أردوغان في مطار أتاتورك بمدينة إسطنبول، قبيل توجهه إلى مدينة فارنا البلغارية، لحضور القمة التركية الأوروبية.

وشدد الرئيس التركي، على أن بلاده لن تسمح لبعض الأوساط بلوغ مبتغاها، ومنع تركيا من الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

ولفت أردوغان أن تركيا ستواصل المحادثات بشأن العضوية مع الاتحاد الأوروبي "بشكل يتوافق مع قوتها والدور النشط الذي تضطلع به في المنطقة والعالم.

وأضاف الرئيس التركي أنه سيتناول خلال القمة مع نظرائه الأوروبيين، التطورات المتعلقة بالنقاط التي جرى الاتفاق عليها في مفاوضات الانضمام إلى الركب الأوروبي. وأشار إلى ضرورة إزالة الحواجز السياسية المصطنعة التي تواجه عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد، لافتاً إلى أنه سيتناول مع قادة أوروبا قضايا سياسية وأمنية.

كما أكد أردوغان على أن علاقات تركيا والاتحاد الأوروبي عميقة الجذور، وأنها تحسنت في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية (الحاكم) أكثر من أي وقت مضى.

ولفت أردوغان إلى أن تركيا في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، قطعت مسافة مهمة في طريق عضوية الاتحاد، رغم تصاعد التوترات في بعض الأحيان.

وتمن أردوغان عمل آليات الحوار رفيعة المستوى بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والتي تشمل جميع المجالات من الاقتصاد إلى الطاقة والنقل ومكافحة الإرهاب وغيرها من المجالات الحيوية.

وأشار أردوغان إلى أنه سوف يؤكد خلال قمة فارنا، على مطالبة الاتحاد الأوروبي تقديم تعاون غير مشروط ولا يتسم بالتردد لتركيا في معركته ضد الإرهاب.

وتابع قائلاً: لسوء الحظ، نسمع تصريحات صادرة من الاتحاد الأوروبي، تتعارض مع مبادئه ولا تليق بعلاقات الشراكة التي تربطنا معه. إنه لمن الضروري أن نحصل على دعم كامل من أصدقائنا الأوروبيين في كفاحنا ضد الإرهاب لإعادة بناء الثقة.

كما لم يغفل أردوغان التأكيد على أهمية "بعض الخطوات التي تم اتخاذها من الاتحاد تجاه منظمة "بي كا كا" الإرهابية في أوروبا"، مشيراً إلى أنها خطوات لا تزال "دون المطلوب".

وفيما يتعلق بقضاء سنجار شمالي العراق، قال أردوغان إن الجيش العراقي أجرى عملية عسكرية محدودة ضد عناصر منظمة "بي كا كا" الإرهابية في القضاء.

وكشف أردوغان أن مسؤولاً عراقياً (لم يسمه) سيجري زيارة إلى تركيا، لإجراء محادثات تتعلق بقضاء سنجار، متمنياً من الحكومة المركزية في بغداد إجراء عملية عسكرية حازمة ضد إرهابيي "PKK" في سنجار. وتابع: إذا كان هناك مشكلة ما في القيام بذلك (بالعملية العسكرية ضد الإرهابيين في سنجار)، فلنجرى محادثات ثنائية بهذا الخصوص، ذلك لأنه لم يبق لدينا مزيداً من الصبر حيال سنجار.

وحول إعلان الجيش العراقي في وقت سابق أمس، دخوله إلى سنجار، قال أردوغان إنه تلقى معلومات استخباراتية تفيد بشن الحكومة المركزية العراقية مساء الأحد، عمليات محدودة في سنجار.

وبخصوص مدينة منبج شمالي سوريا، قال أردوغان إن القضية لا تعتبر جديدة بالنسبة للإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب، وإن إدارتي البلدين تركزان على هذه القضية منذ عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.

وشدد أردوغان على أهمية الوعود الأمريكية السابقة ولاسيما في عهد أوباما، بشأن خروج إرهابيي "PKK /PYD" من منبج إلى شرق نهر الفرات، مؤكداً "إن ديمومة عمل الدولة هو أهم أركانها".

وأضاف أردوغان: عرض علينا (وزير الخارجية الأمريكي المقال ريكس) تيلرسون، خلال زيارته الأخيرة إلى تركيا، أن نعمل معاً لحفظ الأمن في منبج. نحن في تركيا نريد إخراج المنظمات الإرهابية ومستعدون لحفظ الأمن في المنطقة مع أمريكا.

بعدها غادر أردوغان المطار إلى فارنا، برفقة وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، ووزير شؤون الاتحاد الأوروبي وكبير المفاوضين الأتراك عمر جليك، ووزير الطاقة والموارد الطبيعية براءت البيرق، وبعض النواب.

أردوغان يستنهض المشاعر الدينية لإرساء زعامته في تركيا

صحيفة (كرستيان ساينس مونيتور) : ٢٠١٨/٣/٢٦

عندما تمكنت قوات تركية من السيطرة على منطقة عفرين في شمال سوريا، قبل أسبوع، وبعد حملة استمرت شهرين، قالت الحكومة التركية إن ما تحقق يعتبر "نصراً مؤزراً حققه آخر جيش إسلامي" خاض حرباً مقدسة، أو "جهاداً".

أصبح العنصر الديني أكثر وضوحاً خلال العامين الأخيرين، وباتت الحكومة التركية توظفه من أجل قمع معارضيتها في كل مكان ويشير سكوت بيترسون، محرر لدى صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية، لشحن تركيا، طيلة سنين، عمليات عبر حدودها مع العراق لضرب مسلحي حزب العمال الكردستاني المحظور. وتعد "عملية غصن الزيتون"، الاسم الذي أطلقته تركيا على الهجوم ضد منطقة عفرين، ثاني عملية كبرى تجرى في سوريا منذ ٢٠١٦، وتهدف لمنع سوريين كرد مرتبطين بحزب العمال من بناء دويلتهم، عند الحدود الجنوبية لتركيا.

ولكن، حسب المحرر، لم يستخدم قط الجيش التركي خطاباً دينياً، خاصةً لأنه علماني الطابع والمنشأ، ولأنه ثاني أكبر قوة ضمن حلف الناتو.

وفي رأي بيترسون، تشير تلك الصورة إلى مدى ما وصل إليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم هناك في إعادة وسم القومية التركية وفق تصورهما الإسلامي الجذور.

وكانت النتيجة، كما يقول محللون، امتداداً لأجندة حزب العدالة والتنمية، المحافظة والدينية، وتضييق المساحة أمام المعارضة، وتعميق مشاعر مناهضة للغرب منحت تركيا صفة الجبهة الأولى في صدام حضارات.

في هذا السياق، تقول أصلي آيدينتاشباش، خبيرة تركية لدى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية في اسطنبول: "أصبح هناك مزيج من الإسلاموية والقومية التركية، وهو ما لم تشهده تركيا قط". وتضيف: "يتردد صدى تلك الرابطة اليوم في تركيا. وفي اللحظة التي تعرف فيها تلك الحرب بأنها دينية، ينتفي التعاطف مع معارضين لها. ويصبح هؤلاء أعداء وإرهابيين ومذنبين".

وتقول: "ما أن تُسمي شيئاً ما بأنه حرب مقدسة، يُصبح الناس مقيدين في قابليتهم لقول أي شيء يتعلق بها. ولدينا اليوم عدد كبير من المعتقلين، أو من هم قيد التحقيق بسبب تغريدات على تويتر، أو جراء انتقادهم لتلك الحرب. وأسكتت وسائل التواصل الاجتماعي بشأن عملية غصن الزيتون في سوريا".

ويلفت كاتب المقال إلى تعهد أردوغان، خلال الأسبوع الماضي، بالتقدم شرقاً في شمال سوريا، مستخدماً جنوداً وميليشيا سورية تدعمها تركيا للسيطرة على كامل المنطقة الحدودية، والخاضعة في معظمها حالياً لكرد سوريين حاربوا داعش بدعم أمريكي، وتعتبرهم تركيا إرهابيين، بدعوى أنهم مرتبطين بحزب العمال الكردستاني.

ويقول كاتب المقال إن ثمن سيطرة تركيا على عفرين كان باهظاً. فقد قتل حوالي ٥٠ جندياً تركيا، فضلاً عن تقارير تفيد بمقتل عدة مئات من المدنيين.

وتدعي تركيا أنها قتلت أو اعتقلت أكثر من ٣٧٠٠ مقاتل من الكرد السوريين. وشوهت نتيجة تلك المعركة عندما نشرت صور لقوات سورية، تحارب بالنيابة عن تركيا، وهي تنفذ عملية سلب شاملة في عفرين، فضلاً عن تدمير تمثال شخصية أسطورية في التاريخ الكردي يعتبره الكرد رمزاً للمقاومة والحرية.

ويشير بيترسون لتنامي المزج بين الإسلاموية والقومية، وهي سمة الحزب الحاكم في تركيا منذ توليه السلطة في ٢٠٠٢، بعيد المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو (تموز) ٢٠١٦.

ويقول مصطفى أكيول، كاتب تركي ومؤلف كتابي "المسيح الإسلامي" و"الإسلام دون تطرف"، إن أردوغان يستنهض مشاعر دينية وقومية لدعم مكانته زعيماً قوياً. ويقول: "فيما كانت الإيديولوجية الرسمية والمهيمنة في تركيا هي القومية والوطنية، أصبح العنصر الديني أكثر وضوحاً خلال العامين الأخيرين، وباتت الحكومة التركية توظفه لقمع معارضيتها في كل مكان".

طموحات أردوغان أعمته.. العرب يناهضون إرث العثمانيين

مؤسسة غايت ستون إنستيتيوت: ٢٠١٨/٢/٢٦

شدّد الصحافي بورك بكديل في مقاله ضمن مؤسسة الرأي الأمريكية غايت ستون إنستيتيوت، على أنّ الأحداث في الأسابيع الأخيرة تؤكد أنّ العالم العربي يرفض طموحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتروّس أمة إسلامية. ويشير الصحافي إلى أنّ هستيريا قد انتشرت في تركيا ظهرت من خلال تنافس قومي جديد قبض على المخيلة التركية الداخلية حيث يمكن سماع صدى صيحات الاستشهاد والجهاد يتردد في أرجاء البلاد. ولم يتم إعفاء حتى الأطفال من الحديث المقيت عن الموت. بدأت القصة مع نشر رئاسة الشؤون الدينية التركية كتباً مخصصة للأطفال تمجد فيها ما تقول إنّه استشهاد الإسلاميين. طلب من التلامذة، حتى من هم في الروضة، أن يسيروا وفقاً للطريقة العسكرية وتلاوة قصائد قومية متطرفة في المدارس. وهناك مدارس حكومية استبدلت أجراس الاستراحة بمسيرات عسكرية عثمانية.

حزن على السلطنة

في استعراض سياسي جديد خلال تجمع حزبي، رأى أردوغان فتاة تبلغ السادسة من عمرها بين الحضور وأحضرها إلى المنصة كي يقول لها إنّها إذا ماتت كشهيدة فسيلف نعشها بالعلم التركي الذي كانت تحمله في جيبها. وسألها: "أنت مستعدة لأي شيء ليس كذلك". فأجابت الفتاة الباكية والمرعوبة بصعوبة: "نعم". إنّ النمط العسكري الإسلامي لدى أردوغان، في دولة فقدت إمبراطوريتها منذ حوالي قرن، لا يزال يجد ملايين الأتباع. في ١١ مارس الحالي، وخلال تجمع حزبي آخر، أبدى أردوغان حزنه لخسارة السلطنة العثمانية: "أرضنا (التركية تبلغ مساحتها) ٧٨٠ ألف كيلومتر مربع. وصلنا إلى هنا (بعدها كانت تبلغ مساحتها) ١٨ مليون كيلومتر مربع. وهتف الجمهور: "خذنا إلى عفرين". وأعلن رئيس مجلس النواب التركي اسماعيل كهرمان، صديق قديم لأردوغان، الجهاد ضد الكرد في ٢٩ يناير (كانون الثاني) الماضي.

أمنيات أردوغان تصطدم بالواقع

يشير الصحافي التركي إلى أنّ الشرق الأوسط أكثر تعقيداً مما يظنه أردوغان. إنّ الأيديولوجيا الإسلامية المتطرفة لدى أردوغان دفعته إلى قلب حقائق المشاعر العربية تجاه الأتراك. يفتخر العرب بشورتهم ضدّ السلطنة العثمانية أوائل القرن العشرين بينما يدعي أردوغان أنّ هذا الأمر كذبة. إنّما الواقع مختلف عن أمنياته. أولاً يخوض أردوغان حرباً عسكرية على أراضي سوريا العربية لاستهداف الكرد المسلمين الذين وصفهم بالإرهابيين. وتعهد أردوغان بتوجيه حملة عسكرية باتجاه شمال العراق حال الانتهاء من سوريا.

مواقف أبرز الدول العربية

من جهة ثانية، ومع ازدياد التوتر المصري التركي، تعيد السلطات المصرية تسمية الشوارع في القاهرة وتغيير تلك التي تسمت نسبة إلى شخصيات من الحقبة العثمانية. وجاءت الخطوة بعدما وصف أكاديمي مصري الحكام العثمانيين بالمستعمرين. وفي الأسابيع الأخيرة، تم إطلاق مبادرات عامة وعلى مواقع التواصل الاجتماعي في مصر لدعوة المستهلكين إلى مقاطعة البضائع التركية.

في أوائل مارس (آذار) الحالي، قررت شركة mbc حظر المسلسلات التركية على جميع قنواتها. إنّ الضربة العربية التي تم توجيهها إلى الدراما التركية لها تفسير: لقد تحدّث وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن محور شر موضحاً أعداء السعودية الثلاث: إيران، تركيا والمليشيات الإسلامية مثل حماس والإخوان المسلمين وهؤلاء مدعومون من أردوغان. وقال وزير الخارجية الإماراتي للشؤون الخارجية الدكتور أنور قرقاش إنّ تركيا لا تتمتع بسياسة عقلانية تجاه جيرانها العرب ونصح أنقرة باحترام سيادتهم. وغرّد كاتباً: "لا يخفى على المراقب أنّ العلاقات العربية التركية ليست في أحسن حالاتها". وأضاف: "العودة للتوازن، على أنقرة أن تراعي السيادة العربية وأن تتعامل مع جوارها بحكمة وعقلانية". وشدّد الصحافي على أنّ طموح أردوغان بأن يصبح قائد الأمة يبدو أنّه قد أعماه. وللأسف هناك دليل ضعيف على أنّه سينتهج العقلانية عوضاً عن التنمر الإقليمي. وقارن السفير الباكستاني السابق إلى واشنطن حسين حقاني بين أردوغان والديكتاتور العسكري الباكستاني السابق محمد ضياء الحق (١٩٧٨ - ١٩٨٨). شرح ذلك حقاني بالقول إنّ أردوغان أخذ خلطة ضياء الحق عبر مزج القومية المتطرفة بالشؤون الدينية وهذا ما يحاول تطبيقه في تركيا.

هل أصبح أردوغان شرطي المنطقة ومجرم حرب في أن؟

*البروفيسور كاظم حبيب

الحوار المتعدد: ٢٠١٨/٣/٢٦

لم يطرح هذا السؤال على بساط البحث قبل ١٥ سنة، بسبب ادعاءات اردوغان بالديمقراطية وتقديمه نموذج الإسلام الديمقراطي التركي. رفضت القبول بهذا الرأي وبما أطلق عليه حينذاك بالظاهرة الإسلامية التركية الجديدة، النموذج الإسلامي الاردوغاني. وقد تجلّى موقفى هذا في ندوة مشتركة عقدت في مدينة كولون بألمانيا، وشاركت فيها الفقيه الأستاذ الدكتور جلال صادق العظم في الحديث عن حرب العام ٢٠٠٣ بالعراق والتجربة التركية.

وقد تبني الدكتور العظم تجربة أردوغان الإسلامية وسعى إلى إبراز جوانب إيجابية وعناصر ديمقراطية في نهجه الإسلامي. وقد كتب ونشر بعض المقالات بذات الاتجاه. أبدت رأيي المخالف وأشرت إلى إنها فورة سياسية مؤقتة سرعان ما تتغير، وأن السياسة الأردوغانية الحقيقية قادمة لا ريب في ذلك، كما عارضت رأيه بشأن حرب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وخارج إطار قرارات مجلس الأمن الدولي ضد النظام الدكتاتوري البعثي بالعراق، لما توقعت أن يحصل بالعراق في أعقاب الحرب مع قناعتى التامة بأن النظام لن يصمد أمام تلك الحرب غير المتكافئة وما يمكن أن ينجم عنها، والتي ذكرها بندوات أو كتبتها ونشرتها في مقالات كثيرة في حينها.

ومن المؤلم القول بأن المسألتين قد برهننا على صواب موقفى. لقد بنيت موقفى بصدد تركيا استناداً إلى ثلاث مسائل جوهرية: (١) طبيعة النظام السياسي التركي وتغييره للحريات العامة والحياة الديمقراطية عن الشعب بكل قوميته وأتباع دياناته ومذاهبه، (٢) والأيديولوجية الإسلامية المتشددة التي تبناها أردوغان حين كان عضواً في حزب الرفاه الإسلامي ومحافظاً لمدينة إسطنبول حين اعتقل وأبعد عن منصبه وحكم عليه ثمانية شهور بالسجن بسبب تطرفه السياسي وتحريضه على الكراهية الدينية في تركيا في العام ١٩٩٨، (٣) ومواقفه المناهضة لحق تقرير المصير للشعب الكردي وتأييده الحرب التي كانت تخوضها النظم التركية العسكرية منذ الثمانينيات ضد الشعب الكردي المطالب بحقوقه الإدارية والثقافية، والتي واصلها هو أيضاً حين أصبح مسؤولاً عن قيادة الدولة التركية، ثم أجبر على إيقاف الحرب بسبب أوضاعه المالية المعقدة وكثرة القتلى واحتجاج العالم ومطالبة الاتحاد الأوروبي بممارسة تركيا للمعايير الأوروبية بشأن حقوق الإنسان إن كان يريد حقاً الدخول إلى عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الشعب الكردي في كردستان تركيا يشكل أكثر من ٢٠٪ من إجمالي سكان تركيا، وهناك ما يقرب من ١٠٪ من أقليات قومية أخرى، وبحودود ٧٠٪ ترك وبهويات مذهبية وفرق إسلامية عديدة، ولاسيما المذهب الحنفي، إضافة إلى العلويين والبكتاشيين... ومن المعروف عن تركيا إن التثقيف الفكري والسياسي فيها ينحاز بقوة إلى جهة العنصرية والتمييز القومي والديني والمذهبي، إذ ما تزال في الذاكرة النشطة لشعوب العالم جرائم الإبادة الجماعية ضد الإنسانية التي ارتكبتها النظام العثماني مع بداية الحرب العالمية الأولى، ولاسيما في العام ١٩١٥ وما بعده، ضد الأشوريين والسريان في "مجازر سيفو" أو "بشواتو دسيفو" أي "عام السيف"، و"مجازر الأرمن"، الذين كانوا يشكلون أكثرية المسيحيين في الدولة العثمانية. وأشير إلى إن عدد قتلى الأشوريين والسريان حينذاك بين ٢٥٠-٥٠٠ ألف شخص، وعدد قتلى مجازر الأرمن بأكثر من مليون قتيل، وهي مذابح يندى لها جبين البشرية كلها، والتي لم تعترف الدولة التركية حتى اليوم بهذه المذابح التي قامت بها الدولة العثمانية، وتحاول مقاطعة الدول التي تعترف بوقوع الإبادة الجماعية دبلوماسياً.

واليوم يمارس أردوغان سياسة عدوانية وتدخل عسكري فظ في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، ولاسيما بالعراق وسوريا، حيث أقام قاعدة له في بعشيقة بالعراق، ويسعى اليوم إلى إقامة قاعدة أخرى في سلسلة جبال قنديل

العراقية بدعوى موافقة الحكومة العراقية على مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، في حين أعلنت الحكومة العراقية ووزارة الخارجية العراقية رفضها وشجبها لأي تدخل عسكري في شؤون العراق الداخلية وطالبت بانسحاب القوات التركية من بعشيقية.

وبالأمس ضربت طائرات حربية تركية منطقة كردستان العراق بصواريخ أودت بحياة أربعة شبان كرد. وإذا احتجت حكومة إقليم كردستان، فإن الحكومة العراقية ووزارة خارجيتها لم تحتج حتى الآن على هذه الجريمة النكراء. وكذلك تمارس الآن تركيا التدخل العدواني العسكري وتجتاح سوريا وتحتل عفرين وتشرد أكثر من ١٢٠ ألف مواطن كردي سوري من هذه المنطقة، إضافة إلى قتل المئات من السكان المدنيين، واستشهاد مقاتلين كرد ضد المحتل الجديد. وهم الآن يهددون بالولوج أكثر فأكثر بالعمق السوري وصولاً إلى منبج حيث توجد قوات حماية الشعب الكردي. فهل يا ترى تحول أردوغان إلى شرطي شرير في المنطقة وإلى مجرم حرب؟ إن الدلائل كلها تشير إلى هذا التحول الفعلي، إذ لم يكن مندوب الدنمرك في مجلس الأمن الدولي مخطئاً حين أعلن بـ: أن تركيا دولة مجرمة والرئيس أردوغان مجرم حرب في ظل المجازر التي يقوم بها الجيش التركي في عفرين". واحتج المندوب التركي وهدد بقطع العلاقات مع الدنمرك!!! ويوم أمس ٢٢/٣/٢٠١٨ شجبت المستشار الألمانية بشدة ونددت بأشد العبارات، في الحديث عن سياسة حكومتها في مجلس النواب الألماني، الاعتداء العسكري التركي على عفرين وقتل الأبرياء وتشريد الآلاف من الكرد.

إن الولايات المتحدة، حليف تركيا في حلف شمال الأطلسي، التي التزمت في الدفاع عن قوات حماية الشعب الكردي وسلحتها، أثناء المعارك ضد عصابات داعش في الرقة، عاصمة القتل الداعشيين، وتطهير الأرض من رجسهم، وأبدت شجاعة فائقة في القتال في مناطق أخرى من سوريا أيضاً، تخلت بكل نذالة عن هؤلاء المقاتلين الشجعان وتركتهم وحدهم دون أن تمولهم حتى بالسلاح، وسمحت لتركيا وطيرانها الحربي ودباباتها وقواتها البرية باجتياح المنطقة وتحويل عفرين وضواحيها إلى أنقاض. إنها المساومة الدولية القذرة بين الحكومات الخمس المشاركة في العدوان على الشعب السوري بكل قومياته، إنها (الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا وسوريا)، والأخيرة شجبت التدخل التركي، ولكنها لم ترسل قوات مسلحة حكومية دفاعاً عن مدينة عفرين السورية وتركتها تسقط بأيدي المحتل التركي ومجرم الحرب اردوغان.

إن السكوت عن هذه الجرائم التي ترتكب اليوم، ستدفع بهذا الدكتاتور المغامر إلى المزيد من التهور والعنجهية والعفترية العثمانية في سعيه العدواني والتوسعي. وهو يمارس منذ عدة سنوات سياسة داخلية استبدادية متشددة ضد كل القوميات بتركيا وضد الشعب التركي ذاته، حيث تحتض سجون تركيا ومعتقلاتها عشرات الألوف من المناضلين ضد نظامه والذين يتعرضون لأبشع صور التعذيب النفسي والجسدي، والمئات من الصحفيين الترك أيضاً، وهو يعمل بدأب للهيمنة على السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والسلطة القضائية والإعلام ويمركزها كلها في قبضته الحديدية. إذ سمح الدكتاتور أخيراً لحليفته دولة قطر، التي تشاركه في العدوان على دول المنطقة، ولتلك الجماعة القريبة من أردوغان وسياساته، على شراء مجموعة دوغان الإعلامية وشراء الكثير من الأسهم في شركات إعلامية أخرى بما يسمح لأردوغان عبر الشركة القطرية في الهيمنة التامة على كامل أجهزة الإعلام التركية تقريباً، لتوظيفها لصالح سياساته الاستبدادية والعدوانية والإخوانية (جماعة الإخوان المسلمين) بتركيا والمنطقة. علماً بأن الحليفين التركي والقطري يقفان في صف واحد مع التنظيم الدولي الإرهابي للإخوان المسلمين.

إن من واجب الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي لا أن يرفض سياسات تركيا العسكرية والتوسعية في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل وأن يقاومها ويفشّل جهود أردوغان في التحول الفعلي إلى شرطي إرهابي في المنطقة، وأن يمارس بهوس المجنون الحروب ضد الدول المجاورة وضد من يختلف معه بذريعة تهديد تركيا وحدودها ونظامها السياسي.

حماقة أردوغانية وأطماع زائفة

*خالد رستم

شبكة العين: ٢٦/٣/٢٠١٨

الاحتلال التركي لمدينة عفرين وقراها أربك المعادلات الدولية الساعية إلى إنهاء الأزمة السورية بالطرق السلمية، وأدى إلى العبث بتراث المدينة الحضاري وتشريد الأهالي بعد اشتباكات دامية مع الوحدات الكردية. والنظام الأردوغاني بعلميته الطائشة يهدف إلى فرض سياسة التتريك والتطهير العرقي، وتقديم الدعم اللامحدود للعناصر الإرهابية مستتراً بغطاء الصمت الغربي، وبذلك فإن النظام التركي ارتكب عملاً إجرامياً غير مشروع ويتناقض مع مبادئ وقوانين الشرعية الدولية.

دخول القوات التركية مع مرتزقتها إلى المدينة يعد احتلالاً سافراً طال الأبرياء، الأطفال والنساء والشيوخ، وأسفر عن استشهاد الكثير من المدنيين والعسكريين وتدمير منازلهم فضلاً عن تدمير البنى التحتية للمدينة وآثارها التاريخية، وتوقفت الحركة نتيجة للعمليات الإجرامية والقصف العشوائي بغية ترحيل وإفراغ المدينة التي تشهد اكتظاظاً سكانياً جراء حركة النزوح الكبير.

ما يحصل في عفرين ومناطقها هو احتلال بكل ما تعنيه الكلمة، وهذه الحرب ليست من صالح الشعبين التركي والسوري، وتمهد بالتالي لصراعات خطيرة وطويلة الأمد ولن تحسم بطبيعة الحال، طالما أن حكومة العدالة والتنمية أوجدتها ولن تتمكن من إيقافها، وليس بوسعها حتى تجميد تلك الأزمات في الداخل التركي.

قوات النظام التركي تحرق القرى وتقتل المدنيين بشكل همجي وسط صمت معيب من حلف الناتو الذي تتمتع تركيا بعضويته، وما زال أردوغان يدعم المجموعات الإرهابية والمتطرفة التي دخلت عبر الحدود التركية، وهذه المجموعات تلقى المناصرة والتأييد، وعدوانه هو جزء من المشروع الاستعماري الذي يرمي إلى تعزيز مكانته قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة.

تركيا تنتهج سياسة تغيير في المنطقة، والحكومة التركية تعمل على توطين الأسر التركمانية وعوائل الفصائل المسلحة في قرى عفرين التي احتلتها بعد أن أجبرت سكانها على النزوح منها، ولتركيا دور كبير في شمال سوريا، وبخاصة أنها تمهد الطريق لصراع عرقي ونزاع بين العرب والكرد والتركمان.

القوات التركية والمجموعات الإرهابية خرقت قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٠١ القاضي بوقف الأعمال القتالية في سوريا لمدة ثلاثين يوماً، عبر قصفها منطقة عفرين وقراها بريف حلب الشمالي الغربي بمختلف أنواع الأسلحة وبالطائرات والقذائف المتنوعة، فبعد استصدار قرار مجلس الأمن وتصاعد حدة الاشتباكات بين الفصائل المتصارعة على أرض سوريا، أظهرت المفاوضات تداخل مصير الغوطة الشرقية بجنوب سوريا وشرقها، وعفرين والرقعة، وربطت موسكو تنفيذ القرار حول الغوطة بمرونة أمريكية حيال الرقعة.

في حين عملت واشنطن والدول الأوروبية من خلال ضغوطاتها على ربط ملف الغوطة بملف عفرين علماً تدق إسفيناً بين أنقرة وموسكو، حيث دخلت تركيا أيضاً على خط المفاوضات حول مصير الغوطة الشرقية للحفاظ على مكتسباتها في الشمال السوري ولتحقيق مشاريعها، وعملت أنقرة على ضمان انسحاب مسلحي الغوطة التابعين لها إلى مناطق إدلب لتعزيز الهيمنة التركية في هذه المواقع التي تمركزت فيها.

في عام ٢٠١١م كان أردوغان وحكومته يطالبون القوى الغربية وحلف الناتو والولايات المتحدة بالتدخل العسكري المباشر في سوريا، تحت مسمى منطقة حظر جوي أو منطقة آمنة أو عازلة بغية تمكين العصابات الإرهابية المرتبطة بتركيا من السيطرة الجغرافية لإقامة هيئات حكم خاصة بها.

ولم يتمكن أردوغان طوال السنوات الماضية من إدخال تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولم يقف معه حلف الناتو بعدما سحب بطاريات صواريخه من على الحدود التركية السورية التي تم نصبها سابقاً دفاعاً عن تركيا، وخسارته الأكبر بادية بمواقفه المتعجرفة مع دول في المنطقة بما فيها مصر العربية، وتحالفه مع المنظمات الإرهابية وإمارة قطر الداعمة للمجموعات المتطرفة انعكس سلباً على الأوضاع الداخلية التي تشهدها تركيا سياسياً واقتصادياً.

يواجه اليوم أردوغان حملات انتقادية من أنصار غولن المتهم بمحاولة الانقلاب الفاشلة، ومن أحزاب المعارضة السياسية المنافسة، فالأحزاب السياسية التركية المعارضة توضح أن هدفها الأول وغايتها حمل راية السلام داخل البلاد وخارجها، وتعتبر الهجمات على عفرين تهريباً من الأزمات التي تعصف بالنظام التركي، وما يحصل في عفرين ومناطقها هو احتلال بكل ما تعنيه الكلمة، وهذه الحرب ليست من صالح الشعبين التركي والسوري، وتمهد بالتالي لصراعات خطيرة وطويلة الأمد، ولن تحسم بطبيعة الحال، طالما أن حكومة العدالة والتنمية أوجدتها ولن تتمكن من إيقافها حتى وليس بوسعها تجميد تلك الأزمات في الداخل التركي.

ولابد أن يلاقي أردوغان فشله حتماً في سياسته ودوره، وكل ما يهدف إليه هو إطالة زمن الحرب على الأراضي السورية التي تستهدف كل مكونات المجتمع السوري، وكل ما يبتغيه أيضاً إبعاد الصراعات السياسية الداخلية التي بدأت تتجه نحو فضح سياسته الهوجائية.

أوهام أردوغان مذهلة للغاية، وشخصيته المتناقضة مبهرة تعكس ازدواجيته المفرطة، وقد أكد معهد جيتس ستون الدولي في تقرير له "أن الرئيس التركي يعيش في عالم من صنع مخيلته، ويشعر من خلاله بأنه قادر على السيطرة على الدول العربية".

وليس بعيداً من أن تشهد الساحة التركية تفاعلات شديدة وتأثيرات بالغة الخطورة، وتحولات سياسية دراماتيكية أواخر العام الجاري وقبل مرحلة الانتخابات الرئاسية، وقد تؤدي إلى عرقلة في الانتخابات البرلمانية، وبالتالي لن يتمكن حزبه من إيجاد حزب معارض يتحالف معه تمهيداً لتشكيل حكومة جديدة، والأيام القادمة تنبئ بما هو أدهى مما يحصل داخل البلاد.

أردوغان أبو اللا معقول!

*أحمد عبد التواب

الإهرام: ٢٦/٣/٢٠١٨

صار أردوغان يستهملّ تعامله في بعض القضايا باستخدام القوة أو التلويح بها، ضد القانون والأعراف السائدة! ففي الأسابيع الأخيرة فقط، قام أسطوله بعملية قرصنة من العصور الغابرة بمنع حفار شركة إيني الإيطالية المتعاقدة مع قبرص على التنقيب عن الغاز في المياه الاقتصادية القبرصية، وتحتج بأن ما يسميه دولة أترك قبرص، التي لا يعترف بها في العالم سوى تركيا، لها نصيب في الإنتاج يجب أن يتم الاتفاق عليه قبل أن تعمل الشركة الإيطالية! وبينما الإعلام الدولي لا يتوانى في قضايا أخرى أقل أهمية إذا بهذه الجريمة الخطيرة تأخذ الحد الأدنى من التغطية! أما أردوغان فقد أعلن، في نفس الوقت، عن غزوه الأراضي السورية بزعم حماية بلاده من إرهابيي منطقة عفرين التي يقطنها كرد سوريا! وقد وجد الإعلام الغربي تبريرات قيل فيها إن العمليات الإرهابية تنطلق من عفرين وتهدد الأتراك! ولم يؤخذ بالجدية المطلوبة المعنى الخطير من رفع الجنود الأتراك علم بلدهم على عفرين! ثم ارتفعت وتيرة اللغة العدوانية للخلاف التاريخي مع اليونان على الحدود. ثم قام بغارات على إقليم كردستان العراق قتل فيها ٤ مدنيين عراقيين.. إلخ.

وحتى داخليا، فقد فرض حالة الطوارئ منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦، وتم اعتقال نحو ١٦٠ ألف شخص، وعزل أكثر من ١٥٠ ألف موظف مدني، منهم قضاة ومحامون وأساتذة جامعات، والقبض على صحفيين، وإغلاق صحف ومواقع إخبارية، بل لقد جرى اعتقال نحو ١٠٠ امرأة حامل أو حديثه الوضع واجهت بعضهن اتهاماً بمساعدة أزواجهن المشتبه في علاقاتهم بمنظمات يعتبرها نظام أردوغان إرهابية.. إلخ!

وبعد كل المعلومات التي لم يعد من الممكن إخفاؤها عن التعاون الوثيق لنظام أردوغان مع دول عظمى في عمليات استقبال الإرهابيين من أرجاء العالم، وإيوائهم ونقلهم إلى سوريا والعراق، وتسهيل بيع البترول الذي يستولون عليه، ثم إعادة استقبالهم مرة أخرى عند اضطرارهم للانسحاب.. إلخ، ومع ترفق الإعلام الدولي بما يوحى بمضامين خطيرة، إذا بحكومة أردوغان تصدر بيانها الأخير باتهام مصر، التي هي أول دولة في العالم تتصدى للإرهاب وتعاني منه، بأنها تدعم منظمات إرهابية! وهكذا، دخلنا عالم اللا معقول!

ahmadtawwab@gmail.com

أوروبا تهاجم استبداد أردوغان في قمة «الفرصة الأخيرة» توسك: المحادثات مع أردوغان لم تسفر عن اتفاق بشأن القضايا المثيرة للقلق

الاهرام: ٢٠١٨/٣/٢٧

قال زعماء الاتحاد الأوروبي يوم الاثنين إنهم لم يتلقوا أي ردود محددة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على قائمة طويلة من المخاوف تشمل العملية التي تقوم بها تركيا في سوريا وسجن الصحفيين.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الى اليمين) ورئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك خلال مؤتمر صحفي بالقرب منقارنا في بلغاريا يوم الاثنين. تصوير: ستويان نينوف - رويترز.

وقال رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك للصحفيين بعد محادثات مع أردوغان في مدينة فارنا الساحلية البلغارية "لم نتوصل لأي شكل من حلول الوسط المحددة اليوم.

"ولكن ما زلت أتعشم أن يكون ذلك ممكنا في المستقبل.. إحراز تقدم بشأن هذه الأمور هو فقط الذي سيتيح لنا تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بما في ذلك عملية الانضمام" للاتحاد الأوروبي.

وفي قمة عاصفة سيطرت عليها انتهاكات تركيا الداخلية والخارجية، وجه كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي انتقادات حادة للرئيس رجب طيب أردوغان خلال اجتماعهم في مدينة فارنا السياحية البلغارية.

وقبل الاجتماع، قال دونالد توسك رئيس المجلس الأوروبي الذي التقى أردوغان، إلى جانب كل من جان كلود يونكر رئيس المفوضية الأوروبية، وبويكو بوريسوف رئيس الوزراء البلغاري، وتتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، للصحفيين: "أعرف أن الاجتماع لن يكون سهلاً".

وأضاف توسك أن الاتحاد سيثير مع أنقرة مسألة الحصار التركي غير القانوني الذي يمنع استكشاف حقل محتمل للغاز الطبيعي على سواحل قبرص واحتجاز جنديين يونانيين عبر الحدود إلى تركيا.

وقال إن الاتحاد الأوروبي سوف يؤكد أيضا قلقه من تدهور الوضع الديمقراطي في تركيا والتحركات العسكرية التي تقوم بها في سوريا. وفي الوقت ذاته، أكد يونكر أن "كمية الخلافات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في تزايد"، متعهدا بـ"نقاش صريح ومنفتح" مع أردوغان، بينما قال رئيس وزراء بلغاريا: "من المحتمل أن يكون الاجتماع في فارنا إحد آخر الفرص للحفاظ على الحوار".

في سياق متصل، قال أردوغان: "أتمنى أن تسهم قمة فارنا إيجابيا في إيجاد حلول للمسائل الإقليمية"، مشيرا إلى أنه سيتم بحث الاتفاقيات المبرمة بين تركيا والاتحاد الأوروبي والقضايا الإقليمية والأمنية ورفع العوائق أمام مفاوضات انضمام أنقرة للتكتل الأوروبي.

وأشار إلى أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي "يبقى هدفا استراتيجيا"، وأن أنقرة ستطلب من التكتل الموحد إزالة كل العراقيل أمام عضويتها.

وأضاف أنه سيناقش أيضا ما تعتبره تركيا تقاعسا من جانب الاتحاد عن الوفاء بتعهداته إزاء اللاجئين السوريين.

أردوغان: "تركيا والاتحاد الأوروبي شريكان استراتيجيان على المدى الطويل"

موقع الرئاسة التركية: ٢٠١٨/٣/٢٧

قال رئيس الجمهورية السيد رجب طيب أردوغان، إن "دفع أوروبا التي تدعي أنها قوة عالمية لتركيا خارج سياسات توسعة الاتحاد سيكون خطأ فادح فتركيا لاعب فعال في المنطقة وحليف له أهمية جيوسياسية ودولة ديناميكية غالبية سكانها من الشباب".

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده السيد الرئيس أردوغان، على هامش القمة التركية الأوروبية في مدينة فارنا البلغارية، حيث التقى هناك، رئيسي مجلس الاتحاد الأوروبي دونالد تاسك، والمفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، فضلاً عن رئيس وزراء بلغاريا بويكو بوريسوف.

أشار الرئيس أردوغان، إلى أنه اجتمع بعد فترة طويلة مع قادة المؤسسات الأوروبية في مدينة فارنا البلغارية، وناقشوا معاً ما هي الموضوعات التي يجب التطرق إليها أكثر، فضلاً عن كيفية التغلب على بعض الاختناقات، وقال "نأمل أن نكون قد تجاوزنا مرحلة صعبة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي".

كما ذكر بالوعود المتبادلة السابقة التي قطعت في اللقاءات السابقة حول الشؤون المشتركة، مفيداً أن تركيا التزمت بمسؤولياتها في هذا الصدد ولاسيما فيما يتعلق بالهجرة غير المنظمة. كما شدد على أن أوروبا قدمت مليارات و ٨٠٠ مليون يورو فقط من أصل ٣ مليارات يورو إلى تركيا لتلبية احتياجات السوريين اللاجئين إليها.

أعرب الرئيس أردوغان، عن أمله في أن يتم تسليم القسط الثاني والبالغ ثلاثة مليارات يورو، مضيفاً إن "هذه الخطوة ستخفف أعباء السوريين في بلادنا. ومثل هذا الاهتمام من الاتحاد الأوروبي سيسرع عملنا، فضلاً عن كونه سيساهم في التخفيف من أعباء اللاجئين هناك. أما المسألة الهامة الأخرى فكما تعلمون أن الاحتياجات الملحة والعاجلة لا تتحمل الانتظار، فلا يمكن التسامح مع الاستغناء البيروقراطي في الأزمات الإنسانية".

أما بشأن موضوع إلغاء تأشيرات الدخول للمواطنين الأتراك، فأوضح الرئيس أردوغان، أن تركيا من جانبها قامت بكل ما يقع على عاتقها في هذا السياق وهي الآن تنتظر جواب نظرائها في الاتحاد الأوروبي، وأردف قائلاً: "قدمنا تقريرنا بهذا الخصوص إلى المفوضية الأوروبية مطلع فبراير/شباط الماضي، وأبلغنا الجانب الأوروبي بضرورة استكمال إجراءاته في هذا الصدد بأسرع وقت".

أكد الرئيس أردوغان، على رغبته في تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي بين الجانبين، وقال في هذا السياق "أعربنا عن تطلعاتنا بشأن الشروع في العمل على تحديث الاتحاد الجمركي. ينبغي عدم تسييس هذا النوع من الملفات التقنية بشكل يزعزع ثقة المواطنين الأتراك حيال الاتحاد الأوروبي".

قال الرئيس أردوغان، "نواصل كفاحنا ضد التنظيمات الإرهابية من قبيل داعش و"بي كي كي" و"ب ي د / ي ب ك" في الداخل والخارج". وتابع إن "عملياتنا العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية ليست من أجل أمننا وأمن وسلامة السوريين فحسب، بل تساهم أيضاً في أمن أوروبا، نأمل أن تقدموا لنا دعماً قوياً دون توجيه انتقادات ظالمة في قضايا حساسة مثل مكافحة الإرهاب".

أشار الرئيس أردوغان، إلى أن تركيا والاتحاد الأوروبي شريكان استراتيجيان على المدى الطويل، وأضاف، إن "دفع أوروبا التي تدعي أنها قوة عالمية لتركيا خارج سياسات توسعة الاتحاد سيكون خطأ فادحاً. فتركيا لاعب فعال في المنطقة وحليف له أهمية جيوسياسية ودولة ديناميكية غالبية سكانها من الشباب".

ومن جهة أخرى أفاد أنه طالما واصل الاتحاد الأوروبي في نهج موقفه غير العادل، فلن يساهم في إيجاد حل للأزمة القبرصية أيضاً، وقال في هذا الصدد: "بمعزل عن القضية القبرصية، ينبغي إدراج القبارصة الأتراك في آلية اتخاذ القرار بخصوص الموارد الطبيعية المحيطة بالجزيرة بشكل عادل ومتساوي".

كما ناشد أردوغان دول الاتحاد الأوروبي قائلاً: "تعالوا لنعمل سوياً في البلقان، ونوسع نطاق تعاوننا في المواضيع الدولية مثل سوريا والعراق وفلسطين والقدس واليمن وقضية الروهينجا وأفريقيا".

قمة تركيا - أوروبا: حباً... بشروط

صحيفة (الاخبار) اللبنانية: ٢٧/٢/٢٠١٨

تناسى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، كل غضبه من الاتحاد الأوروبي، ليعلن اليوم، قبل توجهه إلى قمة مشتركة في فارنا مع مسؤولين في الاتحاد، أن أنقرة لا تزال مصممة على الانضمام إليه.

أكد أردوغان أنّ الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو «هدف استراتيجي» بالنسبة إلى بلاده، وأنه سيطلب من المسؤولين الأوروبيين «إعادة إحياء» عملية الانضمام من خلال رفع «العقبات السياسية والاصطناعية» من طريق المفاوضات.

لكن الطموح المستجد للرئيس التركي دونه عقبات كثيرة وملفات شائكة قد لا تنتهي في لقاء عشاء واحد مع رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، ورئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك. أحدث تلك الخلافات كانت تبادل التصريحات بشأن مسألة قبرص واليونان، فقد ندد القادة الأوروبيون بتحركات تركيا «المخالفة للقانون» إزاء اليونان وقبرص في بحر إيجه وشرق المتوسط بعد حوادث عدة، وهي تصريحات اعتبرتتها تركيا «غير مقبولة».

وتطغى مواضيع حساسة أخرى على اللقاء التركي - الأوروبي، أبرزها:

تراجع دولة القانون في تركيا منذ محاولة الانقلاب في تموز ٢٠١٦

إعفاء الرعايا الأتراك من تأشيرات الدخول في إطار التزام أوروبا بشروط اتفاق المهاجرين مع تركيا

الهجوم التركي ضد المقاتلين الكرد في سوريا

في المقابل، تبقى هناك نقاط تعاون أساسية بين الطرفين، منها: الشراكة التجارية المهمة، مكافحة الإرهاب والتصدي للهجرة. فهل يمكن لهذه القمة تحقيق تقدّم واضح في تلك المجالات رغم العوائق؟

هذه أبرز التعليقات على الموضوع:

مراد يتكين في < حرييت >: < اختبار لكل من تركيا والاتحاد الأوروبي >

رأى يتكين أنه رغم المشاكل الكثيرة التي تعانها العلاقات الأوروبية - التركية، إلا أن الواقع هو أنه لدى الطرفين توقعات وآمال من بعضهما البعض، معتبراً في الوقت نفسه أن تحسين العلاقات الثنائية له منافع مشتركة.

لخص يتكين تلك «المشاكل» في عدة نقاط أساسية، أبرزها:

بشأن اتفاق المهاجرين: ترى أنقرة أنها نفذت دورها في اتفاق المهاجرين الموقع في آذار ٢٠١٦ مع الأوروبيين، وتريد من بروكسل أن تنفذ بدورها ما تم الاتفاق عليه. وترغب أنقرة أن تلتزم بروكسل بوعودها المنصوص عليها في الاتفاق وهي تتضمن مشاركة عبء ٣ ملايين لاجئ سوري في تركيا، ومواصلة مفاوضات الانضمام وتحرير نظام تأشيرات الدخول

بشأن محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز ٢٠١٦: أردوغان توقع مزيداً من التضامن من قبل الأوروبيين، وهو يتهمهم بحماية بعض الضباط الضالعين في المحاولة

بشأن حملة القمع في تركيا تحت حالة الطوارئ: يريد الاتحاد الأوروبي أن تنهي أنقرة حالة الطوارئ وأن ترفع التضييق على الحريات بما يتلاءم مع معايير الاتحاد الأوروبي

أخيراً، تريد تركيا مزيداً من الدعم في حملتها ضد «حزب العمال الكردستاني». لم يتوقع يتكين أن يحصل تقدم كبير في كل تلك المواضيع المذكورة، لكن في سبيل توطيد العلاقات السياسية، يجب العمل على مزيد من تقوية العلاقات الاقتصادية، تبدأ بالمفاوضات بشأن رفع مستوى الاتحاد الجمركي بين الطرفين.

كمال كيرتشجي في < بروكينغز >: < لا تتوقعوا الكثير >

رأى كيرتشجي أنه على الرغم من «المصلحة المتبادلة» في إصلاح العلاقات بين الطرفين و«تطبيعها»، إلا أن هناك عدة اعتبارات تمنع خرقاً كبيراً في هذا المجال.

من هذه الأسباب:

برأي كيرتشجي، لا مجال للعودة في ما يتعلق بحقوق الإنسان في تركيا، بعد الحالة السيئة التي وصلت إليها منذ إعلان حالة الطوارئ وحملة القمع التي تشهدها البلاد، وهذا من أحد أكبر مسببات التوتر مع الأوروبيين من جهة ثانية، الكره لدى الرأي العام الأوروبي تجاه تركيا يزداد، وخصوصاً بعد التوتر الدبلوماسي مع هولندا، بعدما منعت الحكومة الهولندية مسؤولين من «العدالة والتنمية» من القيام بحملاتهم الانتخابية، المرتبطة بالاستفتاء على النظام الرئاسي، في أوروبا. مزج ذلك مع إحباط تركي من عدم تقديم أوروبا الدعم للحكومة التركية بعد محاولة الانقلاب. تفاعل ذلك بتعاظم الأزمة الدبلوماسية مع ألمانيا مع اعتقال تركيا مواطنين ألمان بتهم مثل «دعم الإرهاب»

تلك الأزمات، وفق كيرتشجي، لا تلغي وجود مناطق تعاون ضرورية بين الطرفين:

من الناحية الاقتصادية، هناك «اعتماد اقتصادي هائل لتركيا على الاتحاد الأوروبي»، إذ إن نصف الصادرات التركية تذهب إلى دول الاتحاد، و٦ في المئة فقط إلى روسيا وإيران والصين

تشكل تركيا مركزاً مهماً للكثير من الشركات الصناعية الأوروبية وتساعد على ربطها بالجوار

اتفاق المهاجرين الذي أسهم بخفض دققهم إلى أوروبا

دور تركيا «الضروري» في محاربة الإرهاب

كل تلك هي عوامل تجعل من تركيا شريكاً «ستراتيجياً» لأوروبا، وهو أمر يدركه القادة الأوروبيون جيداً.

مارك بييريني في «كارنيغي»: «تقرير التراجع التركي ٢٠١٨»

في سياق حديثه عن تقرير الاتحاد الأوروبي بشأن تركيا الذي سيصدر في نيسان ٢٠١٨، رأى بييريني أنه لا ينصح بقطع نهائي للعلاقات بين الطرفين، على الرغم من التراجع الكبير الذي وصلت إليه تركيا في ما يتعلق بمعايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً في مجال حقوق الإنسان والحريات في السنوات الثلاث الماضية.

تابع أن القمم واللقاءات لن تساعد على «استعادة حكم القانون في تركيا»، بل يجب أن يكون هناك إدانات واضحة لانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا، وهو ما يضع القادة الأوروبيين أمام «خيارات صعبة» بشأن أنقرة.

في السياق نفسه، اعتبر أن هناك خمسة مجالات للتعاون بين الطرفين، تشكل أفضل «رزمة خيارات» للأوروبيين في الوقت الحالي، وهي:

تحديث الاتحاد الجمركي مع تركيا

التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

التعاون في مجالات اقتصادية تشكل مصالح مشتركة للطرفين، مثل مجال الطاقة والنقل والبحوث والسياسة الخارجية

استكمال المساعدة الإنسانية للاجئين السوريين في تركيا


دعم فعلي لـ«ديموقراطيي» تركيا.



 www.pukmedia.com/ensat

 Facebook: **ensatpuk**

 **ensatmagazen@gmail.com**

 Mobile: **0770 156 4347**